سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح المقدمة الأزهرية

لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي

ت: ٩٠٥هـ

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

المفتي اللغوي

سليمان بن عبد العزيز
ابن عبد الله العيوني

شرح المقدمة الأزهرية

المفتي اللغوي

سِلسِلةُ شُروحِ النَّحوِ والصَّرفِ للشَّيخِ سُليمانَ العُيُوني

شَرح
المُقدِّمةِ الأزهَرِيّةِ

للشيخ خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري

ت: ٩٠٥ هـ

دُروسٌ ألقاها فضيلةُ الشيخ

سُليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العُيُوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

المفتي اللغوي

١٤٤٢هـ — ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة دار ابن سلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم أما بعد:

إن الاهتمام باللغة العربية وتعلُّمَها وتعليمَها ونشرها من أولى الخطوات في نهضة الأمة الإسلامية؛ ذلك لأن اللغة العربية هي مفتاح العلوم الإسلامية كلها، بها نفهم القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، والسيرة العطرة وكتب الفقه والتفسير، والتاريخ الإسلامي وكل تراث الأمة وحضارتها.

ويعد المحافظة على اللغة العربية وتعلمها من الدين، وهي خصيصة عظيمة لهذه الأمة:

قال عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «تعلَّموا العربيةَ؛ فإنَّها من دينِكم»، وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «فإنَّ نفسَ اللغة العربية من الدِّين، ومعرفتها فرضٌ واجب؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهمِ اللغة العربية، وما لا يتمُّ الواجب إلا به فهو واجب».

ويقول السيوطي: «ولا شكَّ أنَّ علم اللغة من الدين؛ لأنه من فروضِ الكفايات، وبه تُعرفُ معاني ألفاظ القرآن والسنة».

وقال ابنُ فارس في «الصاحبي في فقهِ اللغة وسنن العرب في كلامها»: فلذلك "قلنا: إنّ علم اللغة كالواجب عَلَى أهل العلم، لئلا يحيدوا فِي تأليفهم، أَوْ فُتياهم

عن سَنن الاستواء، وكذلك الحاجة إِلَى علم العربية فإن الإعراب هو الفارق بَيْنَ المعاني؛ ألا ترى أن القائل إذا قال: «ما أحسن زيد» لَمْ يفرّق بَيْنَ التعجب والاستفهام والذمّ إِلاَّ بالإعراب؛ وكذلك إِذَا قال: «ضرب أخوك أخانا»، وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ من الكلام المشْتَبَه".

وتعدُ اللغة العربية مصدرَ عزٍّ للأمة:

فلا بد من النظرِ إلى اللغة العربية على أنها لغةُ القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولغةُ التشريع الإسلامي؛ بحيث يكون الاعتزازُ بها اعتزازًا بالإسلام، وتراثه الحضاري العظيم، فهي عنصرٌ أساسي من مقوماتِ الأمة الإسلامية والشخصية الإسلامية، والنظر إليها على أنها وعاء للمعرفةِ والثقافة بكلِّ جوانبها، ولا تكون مجردَ مادةٍ مستقلة بذاتها للدراسة؛ لأنَّ الأمَّةَ التي تهمل لغتَها أمةٌ تحتقر نفسَها، وتفرضُ على نفسِها التبعية الثقافية.

يقول مصطفى صادق الرافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا هذا: "ما ذُلَّت لغةُ شعبٍ إلاَّ ذُلَّ، ولا انحطَّت إلا كان أمرُه في ذَهابٍ وإدبارٍ، ومن هذا يفرضُ الأجنبيُّ المستعمر لغتَه فرضًا على الأمَّةِ المستعمَرة، ويركبهم بها، ويُشعرهم عظمتَه فيها، ويستلحِقُهم من ناحيتِها، فيحكم عليهم أحكامًا ثلاثةً في عملٍ واحدٍ؛ أمَّا الأول: فحَبْس لغتهم في لغته سجنًا مؤبَّدًا، وأمَّا الثاني: فالحكمُ على ماضيهم بالقتلِ محوًا ونسيانًا، وأمَّا الثالث: فتقييد مستقبلهم في الأغلالِ التي يصنعها، فأمرُهم من بعدها لأمره تَبَعٌ".

وعلى هذا؛ ينبغي لمن يعرفُ العربيةَ ألا يتكلَّم بغيرِها، وكره الشافعي ذلك، وينبغي لمن دخل الإسلامَ من الأعاجمِ أن يتعلَّمَ العربية.

لذلك يجب على المسلم أن يعرفَ أهميةَ هذه اللغة ومكانتها، وأنه لا غنى

لنا عنها، كما يجبُ أن يعتزَّ بها لا بغيرها من اللغات كما هو الحاصل عند بعضِ النَّاسِ مع الأسف، وعلينا أن نعلمَ أنَّ اللغةَ بحرٌ لا تكفي السباحة فيه، بل أن نغوصَ في مكنونِه، ونستخرج منه المعاني الجميلة والبديعة التي تصنعه وتلبسه لباسًا جذابًا.

وإن من نعم الله على الأمة الإسلامية أن حفظ لها هذا الدين برجاله المخلصين، وعلمائه العاملين الذين كانوا أعلامًا يهتدى بهم، وأئمةً يقتدى بهم، لهذا كان على الأمة أن تعرف حقهم وتقوم بما يجب لهم، وذلك بالدعاء لهم، ونشر علمهم بين شباب الأمة حتى يستفيدَ منه العام والخاص، وإن علم النحو من أشرف علوم العربية على الاطلاق فقد **قال ابن الأنباري**: "إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبةً على أنه شرطٌ في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يتعلم النحو فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به".

ولقد اهتم العلماء بالمتون النحوية تأليفًا وشرحًا وتدريسًا، ولعل من أكثرها شهرة (المقدمة الأزهرية)، وقد تناولها كثير من العلماء بالشرح والدرس والتفسير، منهم فضيلة الشيخ الدكتور/ سليمان بن عبد العزيز العيوني فقد قام بشرحها لطلبة العلم، وكانت عبارة عن دروس صوتية وتم تفريغها(١).

ولقد كان لمكتب دار ابن سلام للبحث العلمي وتحقيق التراث، عظيم الشرف في تفريغ هذه الشروح، وعمل عليها بالتدقيق والمراجعة اللغوية، فقد قمنا

---

(١) هذا رابط المادة الصوتية المفرغة، قام بإعدادها مكتب ابن سلام للبحث العلمي والتفريغ الصوتي
https://www.youtube.com/playlist?list=PLctC7p20Ak9ZRrk1l_LoLCphZLU4JgX_x
على قناة المفتي اللغوي.

بتصحيح الأخطاء النحوية والإملائية التي وقعت من مفرغ الصوت، كما قمنا بالتفقير والترقيم للكتاب، وضبط الكلمات التي يشتبه على القارئ نطقها، وضبط متن الألفية على أصح الطبعات المطبوعة، كما قمنا بتنسيقها،فالحمد لله وحده.

هذا وقد تميز شرح **الشيخ الدكتور / سليمان بن عبد العزيز العيوني،** بالأسلوب السهل الواضح، فهو يمتاز عن سابقيه بمواكبته لغة العصر ومصطلحات العلم، ومناسبته للمبتدئين من طلبة العلم وغيرهم، فقد جاء الشرح واضح العبارة سهل الألفاظ بعيد عن التعقيد والتكلف.

وكان لحسن أدب الشيخ مع طلابه وعفة لسانه، أثره الواضح في إقبال طلبة العلم على الدرس، واستيعابه للشرح وأنا أدعو طلاب العلم ومريدي العربية، وكل صاحب غيرة على هويته العربية أن يحرص على اقتناء هذا الكتاب الطيب.

تنبيه مهم:

الشيخ حفظه الله تعالى لم يراجع هذه المواد ولكنه لا يمنع من الاستفادة منها بشرط عدم المتاجرة بها.

وننبه أن الأصل هو الرجوع للدروس الصوتية أما هذه التفريغات فإنها من باب المساعدة لطلاب العلم.

وقد ضعنا هذه العلامة (@) بيان أن المفرغ للمادة الصوتيه لم يتميز له الصواب من كلام الشيخ حفظه الله، فنرجو الرجوع للشرح الصوتي.

نسأل الله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم موجبة لرضوانه العظيم .

إن شاء الله تعالى سيتم رفعها لكم وننتظر تعليقاتكم وملاحظاتكم عليها لكي نستدركها في الإخراج الثاني لها بإذن الله تعالى[١].

وأسأل اللهَ العظيم أن ينفع به وأن يجزل لصاحبه المثوبة والأجر وأن يرزقنا الاخلاص، كما أسأله سبحانه أن ينفع به مؤلفه وكل من يقرأه، وكل من ساهم في إخراج هذا العمل للنور، وانفعنا اللهم به وإخواننا المسلمين، واجعله عملًا خالصًا لوجهك الكريم وتقبله منا وبارك لنا فيه، وأنت يا رب أعلم وأعلى، والحمد لك أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

دار ابن سلام

للبحث العلمي وتحقيق التراث

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

(١) aboammarsalam@gmail.com

ترجمة الشيخ خالد الأزهــري

اسمـه ونسبه ولقبه وكنيته :

هو الشيخ زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر محمد بن أحمد الجرجي المصـري الشافعي الأزهـري، الوقَّاد. فهو من (جرجا) وهي موضع بمدينة سوهـاج بصعيد مصر.

أمـا تسميته بـ " الأزهــري" ففيها قـولان، القول الأول وهو الأرجح هو أنها نسبـة إلى " الجـامع الأزهـر" فقد كان هذا شائعا في ذلك العـصر وهذا واضح في كلام الشيخ نفسه حيث ذكـر كتابه لشرح الآجـرومية ما نصه " حملني عليه شيخ الوقت والطـريقة، ومعدن السلوك والحقيقة سيدي ومولاي العـارف بربه العلي، سيدي الشيخ عبـاس الأزهري" وهذا الرجل من علمـاء الجـامع الأزهـر، فمن الواضح شيوع هذه النسبة إلى الجامع الأزهر.

أما القول الثاني انفرد به صــاحب كتاب جنـات الـروضات، الذي يحيل لفظ " الأزهـري" إلى نسبته إلى الإمام أبي منصور الأزهـري، وهو قول غيـر دقيق لا يستند إلى تمحيص إذ أن ليس هنـاك ما يوثق النسبة بينهما.

حياته وطلبه للعلم

ولد الشيخ عام ٨٣٨هـ (تقريبا) في جرجا، ثم انتقل منذ صغره إلى القاهـرة مع أبويه، وهنـالك عاش وبدأ طريقه لطلب العلم فقرأ القرآن والعمدة ومختـصر أبي شجـاع، وتحـول إلى الأزهر فقرأ فيه المنهاج وقرأ في العربية على يعيش المغربي، وعن غيره من علماء العربية والفقه والعلوم الأخرى، حتى برع في العربية وصار إماما فيها واشتغل التدريس في الجـامع الأزهر، مع إلمامه وتقدمه في بعض العلـوم الأخرى.

وتتلمذ الشيخ خالد الأزهري على نخبة من كبار علماء زمانه في فنون وعلوم مختلفة، مثل داود المالكي (ت٨٦٣هـ)، يعيش المغربي (ت ٨٦٤ هـ)، عبد الدائم الأزهـري (كان من علماء القراءات وأخذ عنه الجزرية ت ٨٧٠ هـ)، القـاضي المنـاوي(ت ٨٧١ هـ) وعنه أخذ الفقه، والشمني والكافياجي والسنهـوري وغيرهم...

ولـما كان الشيخ مشتغلا بالتدريس الذي قضى فيه جـل حياته فقد تتلمذ على يده عددا كبيرا من التلاميـذ الذين صاروا فيما بعد علماء مبرزين ومن هؤلاء:

- أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلائي الشافعي (ت ٩٢٣هـ).

أحمد بن يونس بن شهاب الدين المـصري الحنفي المعروف بـ" ابن الشبلي" (ت ٩٤٧هـ).

أبو بكر بن رجب بن رمضان الزين القاهري الشافعي الساسي (ت ٨٩٧هـ).

وغير هؤلاء يوجد الكثير من العلماء الذين أخذوا عن الشيخ خالد الأزهـري النحو والقراءات والفقه.

مؤلفاته

تـرك الشيخ أرثًا علميًّا مرموقا في فنون وتخصصات علمية مختلفة فمنها ما هو في علم النحو والقراءات والفقه، فقد كان عالما موسوعيا يأخذ من كل علم بطرف، ونذكر من هذه المؤلفات:

- الأزهرية في علم العربية.
- إعـراب الآجـرومية.
- الألغـاز النحوية في علـم العـربية.
- تمـرين الطلاب بصناعة الإعراب (وهو عبـارة عن إعـراب لألفية ابن مالك في النحو).
- شـرح العـوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني.
- الحـواشي الأزهـرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية.
- الثمار اليوانع على جمع الجـوامع (وهو كتاب في أصول الفقه).
- الزبـدة في شـرح البردة.
- شـرح الآجـرومية في علم العربية (وهو من أجـل شروح الآجرومية وأكثرها انتشارا).

وفــاته:

توفيَّ الشيخ خالد الأزهـري بعد أدائه مناسك الحج وكان ذلك في أواخـر شهـر المحـرم من سنـة ٩٠٥هـ، وفي تلك السنة كانت الإغـارة على قوافل الحجيج للسلب والنهب فيحتمل أن يكون – رحمه الله – قد مات مقتولا أم متأثرا من هول الفتنة والمحنـة. (*)

(*) ينظـر ترجمته في: السخـاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التـاسع، منشـورات دار مكتبـة الحياة، بيـروت، (٣/ ١٧٢-١٧١)، الشماع الحلبي، القبس الحاوي لغرر ضوء السخاوي، دار صادر، بيروت (١/ ٢٦٣-٢٦٤)، نجم الدين الغزي، الكـواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٧م، (١/ ١٩٠)، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط١،(١٠/ ٣٩-٣٨).

ترجمة موجزة لفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور سليمان بن عبد العزيز العيوني

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه ومن والاه. **أما بعد:**

فهذه ترجمة موجزة لفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ سليمان بن عبد العزيز العيوني الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.

وفضيلته- حفظه الله- له جهودٌ مباركةٌ طيبةٌ نافعةٌ في التدريس، والتأليف والتحقيق.

فمن مؤلفاته - حفظه الله - :-

١- متن النحو الصغير وفتحه وشرحه.

٢- متن الصرف الصغير وفتحه وشرحه.

٣- متن الموطأ في الإعراب وفتحه وشرحه.

٤- الموطأ في الإملاء.

ومن تحقيقاته :

١-تحقيق ألفية ابن مالك في النحو والتصريف.

٢-تحقيق جزءٍ من كتاب إرشاد الطلاب إلى لفظ اللباب لأحمد الغنيمي.

٣-تحقيق منظومة الزمزمي في علوم القرآن.

وله من الشروح الصوتية والمرئية:

١- شرح الآجرومية.

٢- شرح الآلفية.

٣- شرح النحو الصغير .

٤- شرح لامية الشبراوي .

٥- شرح الصرف الصغير .

٦- شرح قواعد الإعراب .

٧- شرح الموطأ في الإعراب.

٨- شرح ملحة الإعراب .

٩- شرح المقدمة الأزهرية .

١٠- شرح قطر الندى .

١١- إعراب سورة الإنسان .

١٢- محاضرة الإعراب أركانه ومصطلحاته وبعض ضوابطه .

١٣- فتح الألفية (تعليق مختصر على الألفية).

١٤- شرح مستويات اللغة العربية بأكاديمية زاد.

١٥- الشرح الموسع لألفية ابن مالك..

١٦- محاضرة ألفية ابن مالك منهجها وشروحها.

١٧- شرح أبواب من مغني اللبيب.

١٨- شرح علم العروض.

وهذه الشروحات وغيرها الكثير نفع الله بعلمه، بعضها موجودة على قناة الشيخ الرسمية[(١)].

وقد درس فضيلته - حفظه الله - على مشايخ وعلماء أجلاء، فعلى رأسهم:

١-سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢-الشيخ العلامة الفقيه محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣-الشيخ العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤-الشيخ صالح بن فوزان – حفظه الله تعالى-.

ومن مشايخه في اللغة العربية:

١-الدكتور النحوي/ محمد المفدى - حفظه الله تعالى-.

٢-الدكتور/ ناصر الطريف - حفظه الله تعالى-.

٣-وكذلك سيادة الأستاذ الدكتور/ حسن الحفظي- حفظه الله تعالى-.

٤-وكذلك الأستاذ الدكتور/ عبد الله سالم الدوسري- حفظه الله تعالى-.

(١) قناة المفتي اللغوي

https://www.youtube.com/channel/UC_LMVcg-m-8tNwIcWy3cTgw

الدرس الأول من دروس شرح الأزهرية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وعلى من اتبع طريقتهم واستن بسنتهم إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا مزيدًا.

أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله وبيَّاكم يا إخوان، في عصر يوم السبت السابع والعشرين من شهر ربيعٍ الآخر، من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى-عليه الصلاة والسلام- نحن في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الأول من دروس شرح المقدمة الأزهرية للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة خمسٍ بعد التسعمائة.

وفي مقدمة هذا الدرس أُحبُّ أن أذكر أمورًا سريعة:

الأمر الأول: أشكر لكم همتكم في طلب العلم في بيوت الله-سبحانه وتعالى- فهذه همةٌ ممدوحةٌ ويُشكر عليها صاحبها وخاصةً في هذا الوقت، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعل ما تتعلمونه في موازين حسناتكم، وأن يجعله حُجَّةً لكم لا عليكم، وأن ينفعكم به، وأن ينفع الإسلام والمسلمين بكم، إنه على كل شيءٍ

قدير.

الأمر الآخر: هذا الشرح هو لمن انتهى من شرح الأجرومية، أي: أنه ليس شرحًا للمبتدئين؛ فلهذا سنراعي ذلك ونجعله نصب عيوننا في أثناء الشرح، لن نقف عند الأشياء الواضحة التي تُشرح للمبتدئين؛ وإنما سنحاول إن شاء الله تعالى أن يكون شرحًا مناسبًا لهذا المتن المتوسط، أي: للمتوسطين من طُلَّاب النحو.

والأمر الثالث: يتعلق بهذا المتن، هذا المتن يُسمى الأزهرية أو المقدمة الأزهرية؛ نسبةً إلى مؤلفها الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، المعروف بالوقاد، وهو معاصرٌ للإمام السيوطي-رحمه الله- توفي قبله بسنواتٍ قليلة، وهو من النحويين الكبار الذين يُعدون أئمة في هذا الشأن، ولهُ كتبٌ مهمة في النحو وغير النحو، والذي يهمنا الآن هو النحو، وأعظم كتابٌ له في النحو هو كتابه: التصريح بمضمون التوضيح، هو شرح كتاب أوضح المسالك، ومن كتبه كتاب "إعراب الألفية" أعرب فيه ألفية ابن مالك إعرابًا كاملًا، كلمةً كلمة وجُملةً جُملة، فهو يصلح لمن يريد أن يتدرب على الإعراب، مطبوعٌ ومشهور.

ومن كتبه: هذه المقدمة، المقدمة الأزهرية، وهي تعدُّ من كُتُب النحو المتوسطة، يعني أمثال قطر الندى لابن هشام-رحمه الله- وأمثال ملحة الإعراب للإمام الحريري-رحمه الله- ولكلٍ منها ميزة، فميزة ملحة الإعراب أنها منظومةٌ سهلة، ولكن المعلومات النحوية فيها قليلة، وقطر الندى والمقدمة الأزهرية بينهما تشابهٌ كبير إلَّا أن قطر الندى عبارته أحكم، عبارته محكمة ورصينة، وفيها تحقيقاتٌ لبعض المسائل النحوية التي قد تعلو على مستوى الطُلَّاب المتوسطين، أما الأزهرية فتتميز بحسن ترتيبها، فترتيبها أفضل من ترتيب قطر الندى وخاصةً في المقدمات، وعبارتها أسهل من قطر الندى؛ لأنها متأخرة عن قطر الندى بعدة

قرون.

ومن الميزات المهمة فيها: أنهُ في آخر المقدمة عقد أبوابًا قلما تجدها في كُتُب النحو حتى الكُتُب الكبيرة مع أهميتها، وعقد بابًا لما يتعلق بشبه الجملة وأحكامها النحوية، وبابًا للجملة وأحكامها النحوية، وهذه من الأمور التي لا يستغني عنها الطالب.

والأزهرية لها شروح وطبعات؛ فطبعتها التي أعرفها هي الطبعة التي حققها أخونا الدكتور محمد بن عبد الرحمن السبيهين، وهي طبعةٌ جيدة ومحققةٌ تحقيقًا علميًا، هذه الطبعة التي أعرفها، ولها شروحٌ كثيرة، أكثرها مخطوطٌ أو محققٌ في رسائل علمية، وأشهر شروح الأزهرية هو شرح الأزهرية لصاحبها الشيخ خالد الأزهري، وهذه الطبعة التي عندي وهي طبعة قديمة ولا أعرف لها طبعةً جديدة، لا أدري هل صدر لها طبعة جديدة أم لا.

وتتميز هذه الطبعة بحاشيةٍ قيمة للشيخ حسن العطار على شرح الأزهري، وهي حاشيةٌ مفيدة، فلهذا من المستحسن يا إخوان أن الطالب قبل أن يأتي إلى الدرس يقرأ في شرح الأزهرية لصاحبها؛ لكي يكون قد ألم بشرحها ولم يبقَ عليه إلا بعض التوضيحات التي قد يستفيد منها أو يسأل عنها في أثناء الدرس، ولنا على الأزهرية شرحٌ في هذا الجامع، كنا شرحناه في سنة، وكان درسًا في الأسبوع، فمن أراد أن يعود إليه؛ فهو موجود على موقع الجامع، وفي مواقع أخرى على النت.

بعد ذلك نستعيذ بالله ﷻ ونتوكل عليه، ونسألهُ سبحانه وتعالى أن يجعل هذا الدرس مباركًا مفهومًا نافعًا، ونشرع بعد ذلك في قراءة المتن، سمِّ الله.

أحسن الله إليك.. الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللسامعين.

تعريف الكلام

قال المؤلف-رحمه الله تعالى-:

المتن

(الكلام في اصطلاح النحويين عبارةٌ عما اشتمل على ثلاثة أشياء، وهي: اللفظ، والإفادة والقصد).

الشرح

نعم؛ المحقق وضع بعض العناوين المفيدة، وهي لا بأس بها إذا كانت مميزةً عن كلام صاحب المتن، وقد ميزها المحقق كما ترون بين معقوفتين؛ فلهذا عندما يقرأ القارئ لا يقرأها؛ لأنها ليست من كلام الأزهري؛ وإنما هي فقط من باب التوضيح.

ابتدأ الأزهري-رحمه الله تعالى- مقدمته كعادة النحويين بتعريف الكلام، وتعريفه للكلام هو: بيانٌ لموضوع النحو، يعني أراد أن يبين لك ما الشيء الذي يبحث فيه النحو، النحو لا علاقة له بالمتكلمين، بالذوات، بالأشخاص، لا علاقة له بالسيارات، لا علاقة له بالعمارات، علاقته بماذا يبحث في ماذا؟ يبحث في الكلام، موضوعه في الكلام، ولا علاقة له فيما سوى ذلك؛ إذًا لا بُدَّ أن نعرف هذا الكلام الذي يبحث فيه النحو، بحيث تطبقُ أحكام النحو على هذا الكلام، ولا تطبقها على شيءٍ آخر؛ فالكلام الذي تُطبق عليه أحكام النحو، يقول: **(واشتمل على ثلاثة أشياء، وهي: اللفظ والإفادة والقصد)**؛ وسيشرحها واحدًا واحدًا، نعم.

المتن

(فاللفظ: اسمٌ لصوتٍ ذي مقاطع أو ما هو في قوة ذلك).

الشرح

اللفظ! أي ملفوظ؟! الملفوظ من الفم، أي: الأصوات التي تُلفظ من الفم، **(ذي مقاطع)** أي: ذي حروف، **(أو ما هو في قوة ذلك)** أي: ما ليس له حروف، وهو في معنى وقوة الكلمة؛ كالضمائر المستترة، فإن الكلمات عند العرب إما أن يوضع لها حروف، وهذا هو الأصل والأكثر، فـ (قام، وجلس، وعن، وفي، وباب، وجدار) هذه كلماتٌ وضعت العرب لها حروفًا تدل على معانيها، وهناك كلماتٌ قليلة لم تضع العرب لها حروفًا مع أنها كلمات ومفهومة ومقصودة ومرادة بالكلام؛ كالضمائر المستترة؛ كقولك: (اذهب) اذهب: فعل أمر، وأين فاعله؟ ضميرٌ مستترٌ فيه، تقديره نحو: أنت؛ فلهذا نفهم أنَّ قول المعربين في تقدير الضمير المستتر هو تقديرٌ تقريبيٌ للأفهام وليس حقيقيًا، يعني إذا قلت: فاعل (اذهب) مستترٌ تقديره: أنت؛ فمعنى ذلك أنك وضعت للضمير حروفًا؛ مع أنَّ هذا الضمير ليس له حروف، هو يُفهم فهمًا فقط، لكن عندما نقول: تقديره: أنت، هذا من باب التقريب، يعني لو كان له حروف وكان له لفظ، لكان تقديره وتقريبه أنت، بخلاف الضمائر البارزة التي لها حروف، فهذه تدخل في الصوت الذي له مقاطع أي: حروف.

المتن

(والصوت عرضٌ يخرج مع النَفَسِ مستطيلًا متصلًا بمقطعٍ من مقاطع الحلق واللسان والشفتين).

الشرح

نعم؛ بعد ما عرَّف اللفظ بأنه: صوتٌ ذو مقاطع، احتاج أن يُعرِّف الصوت بما سمعتم، والصوت: يكاد لا يحتاج إلى تعريف، نعم.

المتن

(والإفادة: إفهامٌ معنًى يحصل السكوت عليه من المتكلم أو من السامع أو منهما على الخلاف في ذلك).

الشرح

نعم؛ عاد بعد ذلك إلى تكملة تعريف الكلام؛ لأن الكلام كما قال: ما اشتمل على ثلاثة أشياء: اللفظ، وعرف اللفظ، والإفادة، الإفادة قال.. لأن الفائدة هو المعنى قد تكون ناقصة غير كاملة؛ كأن تقول: (محمد) إذا قلت لك: (محمد) تفهم شيئًا أو لا تفهم شيئًا؟ تفهم أنه رجل واسمه محمد، تفهم لكن ما باله؟ ما زالت الفائدة ناقصة، بخلاف ما لو قلت: (هند) تفهم أنها امرأة أو أنثى واسمها هند لكن ما بالها؟ الفائدة ناقصة؛ هذا لا يُسمى كلامًا، لا بُدَّ أن تكون الفائدة تامةً، ما معنى تامةً؟ قال: يعني يحسن السكوت عليها، لو أردت أن تسكت عليها لكان هذا حسنًا، طيب ومن الذي يسكت على تمام الفائدة؟ المتكلم أو السامع؟ خلاف، والراجح أنه المتكلم، والخلاف في ذلك قد يكون من الخلافات اللفظية؛ لأن

المتكلم عندما تتم الفائدة عنده، يعني عندما يتم المعنى الذي يريد إيصاله يمكن أن يسكت، فسيكون المعنى حينئذٍ تامًا عند السامع أيضًا، إلا أن السامع أحيانًا قد يفهم خلاف ما يريد المتكلم، فلهذا هو قال: خلاف بينهم.

المتن

(والقصد: أن يقصد المتكلم إفادة السامع).

الشرح

هذا الأمر الثالث في الكلام: القصد، أن يكون المتكلم قاصدًا لإفهام السامع، ليخرجوا كلام غير القاصدين ككلام النائم أو نحو ذلك، هذا لا يُسمى عند النحويين كلامًا، يعني لو تكلم النائم بكلام فأخطأ، لا يُقال أنه لحن؛ لأن كلام النائم لا يُسمى عند النحويين كلامًا؛ يعني: لا يطالب بتطبيق أحكام النحو على كلامه، ما يُذم على ذلك الإنسان؛ لأنه ليس بكلام أصلًا؛ بخلاف المستيقظ لو تكلم فأخطأ أُخذ ذلك عليه ونُقد، وقيل: أخطأ ولحن، ويُنقل ذلك عنه ويُعاب عليه، لكن لو لحن فصيح في نومه لا يُخطأ بذلك؛ لأنه لا يُسمى عند النحويين كلامًا؛ لأن اشتراطهم الإفادة يكفي؛ لأن الإفادة وعرفنا أن المراد بالإفادة الإفادة التامة، الإفادة التامة لا تكون إلا بتركيب، يعني بكلمتين فأكثر، لا يمكن أن تكون الإفادة بكلمةٍ واحدة لا بد بكلمتين فأكثر، فلهذا اشتراط الإفادة يكفي عن اشتراط التركيب.

وأمرٌ آخر: لا شكَّ في اشتراط عربية الكلام، يعني من الشروط والأشياء التي يشترط الكلام لكي يُسمى عند النحويين كلامًا: أن يكون عربيًا؛ فلهذا بعضهم يفسر القصد بذلك، ويقول: الوضع، يعني أن يكون بالوضع العربي، ليخرج

اللغات غير العربية، ما معنى أن يخرج اللغات غير العربية؟ نقول: اللغات غير العربية ليست كلامًا عند النحويين، ما معنى ذلك؟ معنى ذلك: أنك لا تطبق أحكام النحو على اللغات الأعجمية، هذا المعنى فقط.. فليس في ذلك مدحٌ ولا ذمٌّ للغات الأعجمية، هو وصفٌ للواقع، يقول: هذه ليست عند النحويين كلامًا؛ بمعنى: أنَّ أحكام النحو لا تُطبق عليها، وإنما تُطبق أحكام النحو على الكلام العربي.

المتن

(مثال اجتماع هذه الثلاثة: (العلم نافع)؛ لأنه صوتٌ مشتملٌ على بعض حروف الحلق واللسان والشفتين، وهي بعض الحروف الهجائية ومفيدٌ لأنه أفهم معنًى يحسن السكوت عليه، ومقصودٌ لأنَّ المتكلم قصد به إفادة السامع، وأجزاء الكلام التي يتركب منها ثلاثة أشياء: الاسم، والفعل والحرف).

الشرح

نعم؛ انتقل الآن إلى بيان أجزاء الكلام، الكلام يتكون من أجزاء، كل جزءٍ يُسمى كلمة، والكلمة: إما أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، هذه القسمة الثلاثية هي القسمة التي أجمع عليها النحويون، ولم يخالف في ذلك إلا من لا تُعتبر مخالفته؛ فدليلهم على ذلك هو: الاستقراء، يعني يقول: نظرنا في كلام العرب "قرآنًا، وحديثًا، وشعرًا، ونثرًا"؛ فلم نجد كلمةً تخرج عن هذه الثلاثة: إما اسمٌ أو فعلٌ أو حرف، هذا هو دليل الاستقراء.

المتن

(علامة الاسم:

فعلامة الاسم، الخفض نحو: (بزيدٍ)؛ والتنوين، والألف واللام نحو (الغلام)، وحروف الخفض نحو (من الله)).

الشرح

قال: (**فعلامة الاسم**)؛ يعني العلامة المميزة التي تميزه عن أخويه: الفعل والحرف، واضحٌ أنه لا يريد بقوله: علامة الاسم، العلامة الإعرابية "الضمة، والفتحة، والكسرة" هذه تأتي في الكلام على الإعراب والبناء؛ وإنما يُريدُ بذلك العلامة المميزة التي تُميِّز الاسم عن أخويه، وذكر هنا كما ترون أربع علامات وهي مذكورةٌ ومشروحةٌ في الأجرومية، فلا نحتاج إلى شرحٌ لها، (**الخفض**)؛ يريد الجر (**نحو**: (بزيدٍ)؛ **والتنوين، والألف واللام نحو (الغلام)، وحروف الخفض نحو** (من الله))؛ فالخفض والتنوين علامتان تلحقان الاسم، والألف واللام حروف الخفض علامتان تسبقان الاسم، وكل هذه العلامات كما ترون علاماتٌ لفظية؛ يعني: يُلفظ بها؛ فالخفض: زيدٍ يُلفظ بها، والتنوين زيدٌ يُلفظ به، والألف واللام وحروف الخفض يُلفظ بها، هناك علامةٌ خامسة كان ينبغي أن يذكرها؛ لأنَّ هذا المتن للمتوسطين، نعم لا تُذكر في الأجرومية؛ لأنها للمبتدئين، ولكن كان ينبغي أن تُذكر هنا؛ لأن المتن للمتوسطين، وهذه العلامة هي: الإسناد إليه، وهي علامةٌ معنوية، وهي أقوى علامات الاسمية، أقواها؛ لأنها تدخلُ على جميع الأسماء، بينما العلامات اللفظية كما ترون تدخل على بعض الأسماء دون بعض، فالتنوين يدخل على بعضها كزيدٌ وجدارٌ وبابٌ، ولا يدخل على بعضها؛ كـ هذا والذي، وكذلك بقية العلامات.

والمراد بالإسناد إليه: هو أن تجعله مبتدأً أو فاعلًا، فكل كلمة يُمكن أن تجعلها مبتدأً فهي اسمٌ، وكلُّ كلمة يُمكن أن تجعلها فاعلًا فهي اسمٌ، فأنت إذا جعلت الكلمة مبتدأً؛ فإنها تحتاج إلى ماذا؟ تحتاج بعدها إلى خبر؛ كقولك: "زيدٌ مسافرٌ"، والمعنى ما معنى زيدٌ مسافرٌ بعملية الإسناد؟ أسندت ماذا إلى ماذا؟ أسندت السفر إلى زيد؛ فالمُسند هو السفر، والمُسند إليه هو زيد، أما المُسند فيكون اسمًا وفعلًا وجُملةً، وأما المُسند إليه-وهذا الذي يهمنا- فهو لا يكون إلا اسمًا، لا يكون أبدًا إلا اسمًا؛ فأنت تقول: "زيدٌ مسافرٌ"، وتقول: "زيدٌ سافر"، وتقول: "زيدٌ سافر أبوه"؛ فالخبر المُسند يكون اسمًا وغير اسم، أما المبتدأ فلا يكون إلَّا اسمًا؛ فلهذا عندما نصل أو عندما يصل النحويون إلى تعريف المبتدأ، سيقولون: هو اسمٌ، ويكملون التعريف بأن المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، لا يكون شيئًا آخر.

أو تقع الكلمة فاعلًا، فإذا وقعت فاعلًا فإنها تحتاج قبلها إلى فعل، كقولك: "سافر زيدٌ" ما معنى "سافر زيدٌ" بعملية الإسناد؟ أسندت السفر إلى زيد، لكن بفعل فاعل "سافر زيدٌ"، سافر: فعل وهو المُسند، وعرفنا أن المُسند يكون اسمًا وغير اسم، إلى زيد وهو الفاعل، والفاعل المُسند إليه لا يكون إلَّا اسمًا.

الخلاصة: أنَّ المُسند إليه لا يكون إلَّا اسمًا، والمُسند إليه في الجُملة الاسمية هو المبتدأ، والمُسند إليه في الجُملة الفعلية هو الفاعل.

النتيجة: أنَّ المبتدأ لا يكون إلا اسمًا؛ لأنه مُسندٌ إليه، والفاعل لا يكون إلا اسمًا؛ لأنه مُسندٌ إليه.

نستنتج من كل ذلك: أنَّ عملية الإسناد في كل ما قلناه واحدة، وهي: إسناد السفر إلى زيد، هذا المعنى الذي نريده، واللغات كل اللغات في العالم تقوم على

نظرية الإسناد؛ لأن الإفهام والمعنى لا يقوم إلا على الإسناد، أن تُسند شيئًا إلى شيء؛ لكي تحدث الفائدة ويتم الإفهام.

ثُمَّ إنَّ الإسناد في اللغة العربية كما رأيتم: إمَّا أن يكون جُملة اسمية تبدأ باسم فتقول: "زيدٌ مسافر"، وإما أن يكون بجُملة فعلية تبدأ بفعل فتقول: "سافر زيد" والمعنى العام واحد وهو: إسناد السفر إلى زيد، ثم لك بعد ذلك في هاتين الجملتين تصرفاتٌ كثيرة، قد تدخل معنى الحصر "ما سافر إلَّا زيد"، وقد تُقدِّم وتؤخر المفعول به ... إلى آخره.

وهذا وكون اللغة العربية لا تدلُّ على المعنى الواحد إلَّا بطريقين: الجملة الاسمية، والفعلية؛ يدلُّ هذا على ثراء اللغة العربية، كيف حكمنا بذلك؟ حكمنا بذلك بمقارنة اللغة العربية باللغات الأخرى الأعجمية؛ اللغات الأعجمية كيف يُمكن أن تُبين هذا المعنى الإسنادي، وهو: إسناد السفر إلى زيد؟ بطريقين أو أكثر أو أقل؟ إن كانت أكثر فهذا فقرٌ في اللغة العربية، وإن كانت أقل فهذا ثراء في اللغة العربية، وأغلب اللغات العالمية لا تدلُّ على المعنى الإسنادي إلَّا بجملةٍ اسمية، يعني لا بُدَّ أن تبدأ باسم فيها، أغلب اللغات العالمية، اللغات "الأوروبية، والهندية، والأفريقية"؛ فاللغة الإنجليزية مثلًا لا بُدَّ أن تبدأ فيها باسم إلَّا في النادر قد تبدأ بفعل، فيجب أن تقول مثلًا: زيدٌ مسافر، فسروها أو ترجموها، بس ما يمكن أبدًا تقول في اللغة الإنجليزية: "سافر زيد"، تقدم الفعل "سافر زيد"، حتى ولو كنت تتكلم عن نفسك، أسندت السفر إلى نفسك في العربية قد تأتي بذلك بجملة اسمية فتقول: "أنا سافرت"، وقد تأتي بجملة فعلية مباشرة فتقول: "سافرت"، في اللغة الإنجليزية ما في إلا اللفة الطويلة هذه جملة اسمية "أنا سافرت"، ولا يمكن أن تقول في اللغة الإنجليزية مباشرة: "سافرت"؛ فلهذا يكون اللغة الإنجليزية هي من الصور القديمة للغات، اللغات اللاتينية عمومًا، لم تتطور

إلى الحد الذي وصلت إليه اللغة العربية.

أمَّا اللغة العربية-هذا كلام علماء اللغة المقارنة- يقول: أرفع اللغات العالمية من حيث التقدُّم والتطور هي اللغات السامية وعلى رأسها اللغة العربية، هذا كلامهم سواءٌ أوروبيين، أو أمريكيين، أو إفريقيين، أو صينيين أو يابانيين، هذا كلامهم، نعود إلى موضوعنا، ونتكلم الآن على العلامات المُميِّزة للفعل، تفضل.

المتن

(وعلامة الفعل

نحو "قد قام زيدٌ، وقد يقوم" والسين نحو: "سيقوم"؛ وتاء التأنيث الساكنة نحو: "قامت"؛ وياء المخاطبة مع الطلب نحو: "قومي").

الشرح

نعم؛ (**وعلامة الفعل**)؛ أي: العلامة المميزة التي تُميِّزُ الفعل عن أخويه (الاسم والحرف)، وذكر كما ترون أيضًا أربع علامات: قد، ومثل لذلك بمثالين: "قد قام زيد، وقد يقوم"، يريد أن يقول: إنَّ قد تدخل على الفعلين: الماضي والمضارع، (**والسين نحو: "سيقوم"**) فهي خاصةٌ بالفعل المضارع، (**وتاء التأنيث الساكنة نحو: "قامت"**) هذه علامة مُميِّزة للفعل الماضي، (**وياء المخاطبة مع الطلب نحو: "قومي"**)؛ هذه علامةٌ مُميِّزة لفعل الأمر، نعم.

المتن

(وعلامة الحرف:

ألَّا يقبلَ شيئًا من ذلك).

الشرح

نعم؛ علامة الحرف التي تُميزه عن أخويه "الاسم والفعل "أنَّهُ لا يقبل شيئًا من علامات الاسم ولا علامات الفعل، أي: أن علاماته عدمية، بينما علامات الاسم وعلامات الفعل علامات وجودية، أن تقبل هذا الأمر، يعني أن يوجد فيها هذا الأمر وجوديًا، أما الحرف علاماته عدمية، أي تنعدم فيه علامات الاسم وعلامات الفعل، كما قال الحريري في مُلحته:

والحرف ما ليس له علامة فقِس على قولي تكُن علَّامة

الآن انتهى من الكلام على أجزاء الكلام "الاسم والفعل والحرف "وذكر العلامات المميزة لها، سينتقل بعد ذلك إلى ذكر تقسيماتٍ أُخرى مُهمة تفيد الطالب في أول دراسته للنحو؛ لأنه سيحتاج إليها، يحتاج إليها؛ لأنها ستمُر عليه في عدة أبواب، فلهذا ينبغي أن نعرف هذه التقسيمات والمُراد بها من الآن، نعم.

المتن

(ثم اللفظ قسمان "مفردٌ ومركب" والمفرد ثلاثة أقسام: "اسمٌ وفعلٌ وحرف"، والاسم ثلاثةٌ: مظهرٌ نحو "زيد"، ومضمرٌ نحو: "أنت"، ومبهمٌ نحو: "هذا").

الشرح

نعم؛ اللفظ بمعنى الملفوظ، فلهذا معناها عام اللفظ، تُطلق على كل ملفوظ، سواءٌ كانت كلمة مفردة، أم كانت أكثر، ككلمتين، أو كانت جملة اسمية أو فعلية، كُلُّ ذلك يدخلُ في إطلاق اللفظ؛ فلهذا اختارها هنا فقال: (**ثم اللفظ قسمان: "مُفرد ومُركب"**)، مفرد يعني: ما تكوَّن من كلمةٍ واحدة، مركب أي: ما تكوَّن من أكثر من كلمة، من كلمتين فأكثر.

بدأ بتقسيم المفرد فقال: (**المفرد ثلاثة أقسام: "اسمٌ، وفعلٌ، وحرف"**) ثم سيقسم الاسم المفرد، ثم سيقسم الفعل المفرد، ثم سيقسم الحرف المفرد، بدأ بتقسيم الاسم المفرد، فقال: (**الاسم المفرد ثلاثة أقسام: مظهرٌ نحو "زيد"، ومضمرٌ نحو "أنت"، ومبهمٌ نحو: "هذا"**)، مظهر ومضمر، ويقولون: ظاهر وضمير، كُلُّ ذلك بمعنًى.

فالاسم الظاهر أو المُظهَر: هو خلاف الضمير، وخلاف المُبهم؛ كـ "زيد، وباب، وجالس، وجلوس"؛ هذه كلها أسماءٌ مُظهَرة ظاهرة.

والمضمر أي: الضمير بكل تقسيماته البارز والمستتر، المذكر والمؤنث، والمفرد وما دلَّ على مفرد ومثنى وجمع، تُسمى مضمرات أو ضمير ضمائر، مصطلح واحد.

والمبهم؛ ويريدون بالمبهم: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، أسماء الإشارة "هذا وإخوانها: هذا، وهذه، وهذان وهاتان وهؤلاء"، والأسماء الموصولة وإخوانها: "الذي، والتي، واللذان واللتان، والذين، واللاتي"؛ هذه أسماء مُبهمة؛ لأن معانيها في غيرها.

المتن

(والفعل ثلاثة أقسامٍ: ماضٍ نحو: "قام"، ومضارعٌ نحو: "يقوم"، وأمر نحو: "قُم").

الشرح

نعم، وهذا التقسيم هو التقسيم المشهور للفعل، ولا يحتاج إلى شرح؛ وإنما الذي نسأل عنه في ذلك هو هذه القسمة للفعل، من حيث ماذا؟ بالنسبة إلى ماذا؟ بالنسبة إلى الزمان، طيب الأمر فعل أمر ما علاقة كلمة أمر بالزمان؟ كلمة أمر أن تقول هذا بالنسبة للزمان، طيب كلمة ماضٍ نعم متعلقة بالزمان الماضي، الأمر ما علاقته بالزمان؟ مضارع ما علاقتها بالزمان؟ هذه بحسب الصيغة، الفعل بحسب صيغته ثلاثة أنواع: إما أن يكون على فَعَلَ فهذا هو الماضي، وإما أن يكون على يفعل فهذا هو المضارع، وإما أن يكون على افعل وهذا هو الأمر.

الماضي له زمان، والمضارع له زمان، والأمر له زمان.. هذه مسألة أُخرى؛ فالماضي الأصل فيه أنه يكون في الماضي، وقد يكون في المستقبل، وقد يكون دالًّا على الزمن المستمر، كُلُّ ذلك يأتي في صيغة فعل، فإذا قلت: "ذهبت بالأمس إلى زيد وتعشيت عنده"، هذا ماضٍ منقطع، وإذا قلت مثلًا: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل:١]؛ (أَتَى أَمْرُ اللهِ) هذا ماضٍ أو مستقبل؟ مستقبل، مع أنه فعل

أتى، وإذا قلت مثلًا: كان الإسلامُ عظيمًا، كان... يكون فعل ماضي كان، هذا ماضٍ منقطع يعني كان عظيمًا في الماضي المنقطع وخلاص انتهى الأمر؟ أو أنه الآن عظيم وفي المستقبل عظيم، إذًا "كان" هُنا للماضي المنقطع؟ أم للمستقبل؟ أم للفعل المستمر؟ هذا الفعل مُستمر، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠]؛ فبعض الأفعال الماضية قد تدلُّ على الاستقبال، وقد تدلُّ على الاستمرار وكذلك المضارع، المضارع صيغته يفعل، زمانه الأصلي إما الحال أو الاستقبال، وهذا يحتاج إلى مثاله، وقد يكون زمانه الماضي، كقولك: "لم يذهب زيدٌ" لم يذهب هذا في الماضي المنقطع أم في الحال أم في الاستقبال؟ في الماضي المنقطع.

لو قلتُ مثلًا: "ذهبتُ قبل سنة إلى البر فوجدتُ رجلًا محتاجًا، فجعلتُ أساعده بكل ما أستطيع"، أساعده هذا ماضٍ أو مضارع؟ مضارع، مع أنك تتكلم قبل سنة، وهذه تُسمى حكاية الحال.

أقصد أن الأفعال لها صيغة ولها زمان، فهذا تقسيمه بحسب الصيغة "فَعَلَ، ويفعل، وافعل" أما زمانها فمسألةٌ أُخرى، يتكلَّم عليها النحويون واللغويون والأصوليون، نعم.

المتن

(والحرف ثلاثة أقسام: مشتركٌ بين الأسماء والأفعال نحو: "هل"، ومختصٌ بالأسماء نحو: "في"، ومختصٌ بالأفعال نحو: "لم").

الشرح

نعم، الحروف المفردة ثلاثة أقسام، والحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة، يُراد بها: حروف المعاني أم حروف المباني؟ الجواب: يُراد بها حروف

المعاني، والمفرد حرف معنى، أي: الحرف الذي له معنى؛ كحروف الاستفهام "هل" هل له معنى أو ليس له معنى؟ له معنى الاستفهام، حروف النفي مثل: "لم، ولن"، "لم" حرف له معنى وهو النفي، "قد" التحقيق أو التقليل.. وهكذا؛ هذه حروف المعاني، وهي التي تُعدُّ قسمًا من أقسام الكلمة، وهي التي يتكلم عليها النحويون.

ماذا يُقابل حروف المعاني؟ يقابلها حروف المباني، والمفرد: حرف مبنى، والمراد بحروف المباني: الحروف الهجائية التي تُبنى منها الكلمات، مثل كلمة "زيد" مبنية من كم حرف؟ الزاي، والياء، والدال.. الزاي حرف، حرف معنى أم حرف مبنى؟ حرف مبنى لا علاقة للنحويين بها، النحوي علاقته ماذا؟ مجال بحثه ماذا؟ الكلام، قلناه في البداية، مجال نحوه الكلام، والكلام أجزاؤه: الاسم، والفعل، والحرف، لا علاقة له بشيءٍ آخر، اسم، فعل، حرف.. غير ذلك لا علاقة لهُ بهِ.

أمَّا الحروف، حروف المباني هذا عمل أهل التصريف، أهل التصريف عملهم في الصيغة، صيغة الكلمة، بِنية الكلمة، فحروف المباني تدخل في علم التصريف؛ فلهذا قال: (**الحروف ثلاثة أقسام: إما مشترك بين الأسماء والأفعال، أو مختصٌّ بالأسماء، أو مختصٌّ بالأفعال**)، نعم الحروف كل الحروف، أي حروف المعاني، إما أن تكون مختصة وإما أن تكون مشتركة.

إما أن تكون مشتركة: يعني تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، مثل "هل" الاستفهامية، تدخل على الاسم تقول: "هل أبوك حاضر؟" وتدخل على الفعل تقول: "هل حضر أبوك؟" إذًا "هل" مشترك أم غير مشترك؟ مشترك.

والحرف المختص وهو: إمَّا أن يختص بالاسم، أو يختص بالفعل، الحرف

الذي يختص بالاسم كحروف الجر، حروف الجر كلها تختص بالأسماء، تقول مثلًا: "خرجتُ من البيت إلى المسجد"، "من" لا يمكن أن تدخلها على فعل، "إلى" لا يمكن أن تدخلها على فعل؛ لأنها خاصةٌ بالأسماء، والمختص بالفعل؛ كنواصب المضارع وجوازم المضارع، ومثل "قد" لا؛ قد اتركوها سنعود إليها، مثل نواصب المضارع وجوازم المضارع.

"لم" هذه لا تدخل إلَّا على مضارع، ومثل "لن" لا تدخل إلى على مضارع، لا تدخل على اسم، طيب عرفنا هذا التقسيم، الحروف إما أن تكون مشتركة، وإما أن تكون مختصة بالأسماء أو مختصة بالأفعال، عرفنا هذا التقسيم، طيب ما فائدة هذا التقسيم؟ ما فائدة معرفة هذا التقسيم؟

بنى النحويون قاعدةً على هذا التقسيم، قائمةٌ على الاستقراء، فقالوا: الأصل في الحروف المشتركة أنها هاملة، لا تعملُ شيئًا، لا رفعًا ولا نصبًا ولا جرًا ولا جزمًا، والأصل في الحروف المختصة أنها عاملة، تعمل.. وهذا لو تتبعته لوجدته صحيحًا، والنحويون إنما يهتمون بالحروف العاملة فهي التي يذكرونها في مباحث النحو، والهاملة يتعرضون لها تعرضًا عند المناسبة.

فمثلًا: نواصب المضارع حروف، وكلها تنصب المضارع، وجوازم المضارع بعضها حروف وهي تجزم المضارع، إن وأخواتها حروفٌ عاملة إذًا مختصة بالأسماء أم بالأفعال؟ بالأسماء؛ طيب حروف العطف مختصة أم مُشتركة؟ حروف العطف مُشتركة، تقول: "جاء محمدٌ وزيدٌ" دخلت على اسم، تقول: "محمدٌ دخل وخرج" دخلت على فعل، إذًا غير مختصة مشتركة إذًا في الأصل أن تعمل أو تُهمل؟ تهمل، وهنا كذلك هاملة ليس لها عمل، حروف الاستفهام قلنا: إنها مشتركة لا تعمل، ... وهكذا؛ فهذا الذي نستفيده من هذا التقسيم.

الطالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة– ٤٦:٥٥)) --

الشيخ: مِن! يسأل عن "مِن" هذا حرفٌ أم اسمٌ أم فعلٌ؟ حرف، وهو مُختص لا يدخلُ إلَّا على اسمٍ، طيب وأمَّا "مَن" فهو اسمٌ كأن يكون اسم استفهام "من أبوك؟" أو اسم شرط "من يجتهد ينجح"، وإذا قلت: "مِن مَن استفدتَ" فـ "مِن" دخلت على اسم أم على فعل؟ على اسم، تمام.

الطالب: مَن تأتي اسم موصول؟

الشيخ: مَن لها أنواعٌ منوعة؛ تأتي اسم شرط، واسم استفهام، واسمًا موصولًا وغير ذلك، قد تأتي نكرة، نعم لكن ليس هذا هو موضع الدرس.

المتن

(والمركب ثلاثةُ أقسامٍ: إضافيٌ كـ "غلام زيد"، ومزجيٌ كـ "بعلبك"، وإسناديٌ كـ "قام زيد").

الشرح

نعم، بعد أن ذكر أقسام المفرد اسمًا وفعلًا وحرفًا، انتقل إلى ذكر أقسام المُركب، وقال: **(والمركب ثلاثةُ أقسامٍ: إضافيٌ كـ "غلام زيد"، ومزجيٌ كـ "بعلبك"، وإسناديٌ كـ "قام زيد")**.

أما المُركب الإسنادي فالمراد به: الجملتان "الاسمية والفعلية"؛ لِما شرحناه قبل قليل من أنهما يقومان على نظرية الإسناد؛ فـ "قام زيد" هذا مركب إسنادي يقوم على إسناد القيام إلى زيد، وكذلك لو قلت: "زيدٌ قائم" مُركبٌ إسنادي يقوم على إسناد القيام إلى زيد، فهذا المركب الإسنادي الجملتان الاسمية والفعلية.

والنوع الثاني: المُركب الإضافي، والمركب الإضافي هو: ما وقع الإعرابُ على جزئه الأول، وجُرَّ جزؤه الثاني بالإضافة، هذا المُركب الإضافي، إذا وقع الإعراب على الجزء الأول رفعًا ونصبًا وجرًا بحسب إعرابه، والجزء الثاني جُرَّ بالإضافة فهذا مُركبٌ إضافي، كقولك: "جاء عبد الله، هذا بابُ المسجدِ، قرأتُ كتاب النحوِ، مررتُ بحارس المدرسةِ"، تجد أن الجزء الأول خضع للإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، والثاني: التُزِمَ فيهِ الجر على أنهُ مضافٌ إليه،

وأما القسم الثالث من المُركب فهو: المُركب المزجي، المركب المزجي هو لفظان مُزجا مزجًا بحيثُ لزِمَ الجزء الأول الفتح، الجزء الأول منه يلزم الفتح، والجزء الثاني يقع عليه الإعراب ممنوعًا من الصرف، إذا أخذتَ كلمتين

ومزجتهما بحيث يكونان ككلمةٍ واحدة، فألزمتُ الكلمة الأولى الفتح، ووضعت الإعراب على آخر الجزء الثاني ممنوعًا من الصرف، فالنحويون يسمون هذا التركيب تركيبًا مزجيًا؛ كقولك: "بعلبك" مدينة مكونة من "بعل، وبك" تقول: "هذه بعلبكُ"، هذه: مبتدأ، وبعلبك: خبر، لكن كيف وقع الإعراب؟ بعلبكُ؛ وقع الإعراب على الأول أم على الثاني؟ على الثاني والأول لزم الفتح، وتقول: "سافرت إلى بعلبك" الإعراب وقع على الثاني، إعراب الممنوع من الصرف، يعني مجرورًا بالفتحة، والأول لِزم الفتح، وإذا قلتُ مثلًا: "سكنتُ بعلبكَ" الإعراب وقع على الجزء الثاني النصب والأول لِزم الفتح، وكذلك في مثلًا "حضرموت" تقول: "هذه حضرَموتُ، وذهبتُ إلى حضرَموتَ، وسكنتُ حضرَموتَ"، هذا يُسمى التركيب المزجي.

طيب، لو أردنا بعد ذلك أن نُطبق التركيب الإضافي والتركيب المزجي على مثل جنوب أفريقية، جنوب أفريقية إذا أردت به حقيقة الأمر، يعني الجزء الجنوبي الواقع في أفريقية مطلقًا؛ فحينئذٍ تقول: "هذا جنوبُ أفريقية" مُركب إضافي، "ذهبتُ إلى جنوبِ أفريقية" يقع الإعراب على الأول؛ لأنه مركبٌ إضافي.

طيب، إذا أردت بـ جنوب أفريقية أنك تمزجهما بحيث يكونا ككلمة واحدة، يعني علم واحد على الدولة، فلكَ أن تجعله مركبًا إضافيًا، ولك أن تجعله مركبًا إسناديًا، وطريقة العرب في ذلك أن يُجعل مركبًا إسناديًا، فلو جعلته مركبًا إضافيًا فوقع الإعراب على الأول، هذه جنوبُ أفريقية، طبعًا أفريقيةَ ستكون مجرورة بالإضافة وعلامة جرها الفتحة؛ لأنها ممنوعة من الصرف علم مؤنث، وتقول: "ذهبتُ إلى جنوبِ أفريقية"، لكن لو جعلناها مركبًا مزجيًا لألزمنا الأول الفتح، وأوقعنا الإعراب على الثاني ممنوعًا من الصرف، فنقول: "هذه جنوب أفريقيةُ، وسكنتُ في جنوبَ أفريقيةَ".

فإذا علمت ذلك، فإنه سينبني عليه أحكامٌ أُخرى؛ كالنسب كيف تنسب إلى مثل هذه الدولة؟ في النسب سيختلف النسب من المركب الإضافي عنه إلى المركب المزجي، فالمُركب المزجي يُعامل معاملة الكلمة الواحدة، فتقول: "بعلبكيٌ، هذا رجلٌ بعلبكيٌ"؛ كأنكَ تُعاملها على أنها كلمة واحدة، لكن المركب الإضافي عند النسب إليه فإنك تنسب إلى أشهر الجزئين وتحذف الآخر، كالنسب إلى عبد شمسٍ، تقول: "هذا عبديٌ أو شمسيٌ".. وهكذا.

فإذا نسبنا إلى جنوبِ أفريقية على أنه مُركبٌ مزجيٌ؛ فإننا سنُلزم الأول الفتح، ثُمَّ ننسب إلى المُركب المزجي كما ننسب إلى الكلمة المفردة؛ فتقول: "هذا الرجلُ جنوبَ أفريقيٌ"، أما لو قلنا: إنَّ الكلمة مُركب تركيب إضافي لوقعنا في مشكلة، إذا أضفت إلى الجنوب ألبس، وإن أضفنا إلى أفريقية ألبس أكثر، ولم يأتِ عن العرب أنهم ينسبون إلى جزئي المركب الإضافي، هذا ما يتعلق بالكلام على أقسام المُركب.

طالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٤٨:٥٧)) --

الشيخ: يسأل عن كتابة المُركب المزجي إملاءً؟ هو الإملاء يقوم على الإعراب؛ فالمُركب المزجي يُكتب موصولًا، هذا الأصل فيه، والمُركب الإضافي يُكتب مفصولًا هذا الأصل فيه.

طالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٥٨:٢٢)) --

الشيخ: المُركب الإسنادي يُعرب الجزء الأول منه على أنه جزءُ كلمة؛ فلهذا يلزم البناء على الفتح، فتقول: مبنيٌ على الفتح، والثاني يقع عليه الإعراب، تقول: بعلَبكيٌ، بعلَ تقول: مبنيٌ على الفتح للتركيب المزجي، وبكيٌ هذا يقع عليه الإعراب.

المتن

(ثم الاسم قسمان: معربٌ ومبني).

الشرح

الآن سينتقل إلى تقسيمٍ آخر من تقسيمات الاسم، وهو تقسيمه إلى معربٍ ومبني.

المتن

(ثم الاسم قسمان: معربٌ ومبني، فالمعرب: ما تغيَّرَ آخره بعاملٍ يقتضي رفعه أو نصبه أو جره، والمبني بخلافه).

الشرح

نعم، المُعرب والمبني شرحنا هذه القضية في شرحنا للآجرومية، فلا نعيد ما ذكرناه في شرح الأجرومية، إلَّا أننا نؤكد على أنَّ هذا الموضوع وهو: انقسام الكلمة إلى معربٍ ومبني، من أهم أو أهم الأصول النحوية؛ لأن كُل الأبواب النحوية القادمة دون استثناء ستحتاج إليه؛ فكُل ما سيذكر في النحو من أبواب المرفوعات أو المنصوبات أو المجرورات أو المجزومات سنحتاج فيه حاجةً ماسة إلى التقسيم بين المعرب والمبني، فإنَّ المرفوع مرفوع، المبتدأ مثلًا، المبتدأ حكمه الرفع انتهينا من ذلك وهذا أمر واضح متفق عليه، لكن المبتدأ الذي حكمه الرفع، إن كان معربًا فله حكم، وإن كان مبنيًا فله حكمٌ آخر، وكذلك الفاعل، وكذلك المفعول به، وكذلك بقية المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات، فهذه معلومةٌ واحدة سنحتاج إليها ونكررها في كل أبواب النحو،

فلا يُعقل أن نكررها في كل بابٍ نحوي، وإنما تُذكر وتُشرح في هذا الباب، فيضبطها الطالب؛ لكي يُطبقها بعد ذلك على كُلِّ أبواب النحو.

فالمُعرب: ما تغيَّرَ آخره بسببِ تغيُّر العوامل الداخلةِ عليه، والمُعرب لا يُمكن ضبطه بالتعريف، مع أهميته البالغة، لا يمكن للطالب أن يضبطه بالتعريف، وإنما يُضبط المُعرب ويُفصل ويُميَّز عن المبني بماذا؟ بالحصر، لا بُدَّ أن تُحصر المعربات حصرًا عدًا، وتُحفظ وتُراجع وتُتقن وتستظهر، وكذلك تُحصر المبنيات حصرًا، وتُحفظ وتُتقن وتراجع، فهذه الطريقة الوحيدة للتمييز بين المعربات والمبنيات؛ فلهذا لا نستنفذ الجُهد في تعريف المُعرب والمبني، وإنما نقول:

المُعرب: هي الكلمة التي تتغير حركة آخرها بسبب تغيُّر العوامل الإعرابية، إذا دخل عليها رافع تختلف حركة آخرها عنها إذا دخل عليها ناصب، أو جار، أو جازم.. فتقول: "جاء زيدٌ" بضمة، "ورأيتُ زيدًا" بفتحة، "وسلمت على زيدٍ" بكسرة؛ فكلمة "زيد" نقول: كلمةٌ مُعربة، لماذا؟ لأن الحركة التي على آخرها تغيرت، تغيرت بسبب ماذا؟ بسبب العوامل الداخلة، فإذا دخل عليها رافع ضمة، وإذا دخل عليها ناصب فتحة، وإذا دخل عليها جار كسرة، معنى ذلك: أنَّ المُعرَب يتأثَّر بالإعراب.

يقول النحويون: يتلَّعب به الإعراب، مع إن كما يقول: يلعب به الإعراب، يعنون: يؤثر الإعراب فيه، الإعراب يؤثر في الكلمات المعربة، أما الكلمات المبنية فبخلاف ذلك، يعني التي لا تتغير حركات أواخرها بتغيُّر الإعراب، رافع، ناصب، جار، جازم.. لا تتأثر بذلك، مثل كلمة "هؤلاء" لو كان قبلها رافع كالفعل، لو قلنا: جاء هؤلاء، لو كان قبلها ناصب، كفعل يطلب المفعول به، يقول: تراءيت هؤلاء، فلزمت حركةً واحدة في الرفع وفي النصب، يعني ما تأثرت بالرفع ولا تأثرت

بالنصب، فهذه كلمة مبنية، المبني لا يستجيب للإعراب، ولا يتأثر بالإعراب، ولا يستطيع الإعراب أن يغيره، وأما المُعرب فهو الذي يستجيب للإعراب، يتأثر بالإعراب، يتغير بالإعراب.

وسموهُ معربًا أخذًا من المعنى اللغوي للإعراب، ما المعنى اللغوي للإعراب، تقول: "أعربتُ عما في نفسي" يعني وضحتُ وبينتُ وأظهرتُ، بينته وأظهرته فهو مُعرب، يعني مُبيَّن وواضح، فالكلمات المُعربة هي الكلمات الواضحة المُبيَّنة، واضحةٌ في ماذا؟ واضحةٌ في إعرابها، فأنت منذ أن تسمع "جاء زيدٌ" تعرف أن حكمها الرفع، "ورأيتُ زيدًا" تعرف أن حكمها النصب، "وسلمت على زيدٍ" تعرف أن حكمها الجر، فإعرابها واضح.

(**بخلاف المبني**) فإنهُ ليس مُعربًا، يعني ليس واضحًا، يعني ليس واضح الإعراب، فأنت تقول: "جاء هؤلاءِ، ورأيتُ هؤلاءِ، وسلمت على هؤلاءِ"، هل إعرابه واضحٌ من لفظه، أم أنك تحتاج إلى أن تفهم المعنى، وتعرف ما الذي دخل عليه، وهل هو في محل رفع أو نصب أو جر؟ إعرابه ليس واضحًا، إعرابه لا يؤخذ من لفظه، بل لا بد أن تعرف الجُملة كلها والمعنى، فهذه كلمة ليست مُعربة، يعني ليست واضحة ليست واضحة الإعراب.

وحصر المُعربات والمبنيات الذي قلنا: إنه الطريقة الوحيدة للتمييز بين المُعربات والمبنيات، هي طريقةٌ سهلةٌ وقصيرة، تعتمد على تقسيم الكلمة السابق إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف، فإنَّ الكلمات لا تعدو هذه الأقسام: إمَّا اسمٌ أو فعلٌ أو حرف.

أمَّا الحروف: فكُلُها مبنية، لا تتأثر بالإعراب، أيًا كانت مشتركة أو مُختصة، مختصة بالأسماء، أو مختصة بالأفعال، حروف النصب، وحروف الجر، وحروف

الجزم، وحروف الاستفهام، والشرط، وحروف العطف، وحروف النداء.. كُل الحروف مبنية لا تتأثر بالإعراب.

طيب، وأمَّا الفعلُ فلا يُعرب منه إلَّا المضارع الذي لم تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد، الفعل كله مبني إلا المضارع الذي لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد، إذًا فأيهما أكثر في الفعل المعرب أم المبني؟ المبني، المبني ماذا يشمل؟ الفعل الماضي كلهُ باتفاق، وفعل الأمر كله على الأصح؛ لأن الكوفيون فيرونه مُعربًا، والمضارع متى يكون مبنيًا؟ إذا اتصلت به إحدى النونين: نون النسوة أو نون التوكيد، ويُعرب إذا لم تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد.

يبقى لنا الأسماء؛ فالأسماء الأكثر فيها الإعراب، الأكثر فيها هي الأسماء المُعربة، وأما الأسماء المبنية فهي قليلة، لا بُدَّ أن تُحصر وأن تُحفظ أو على الأقل تُستظهر، وأشهر الأسماء المبنية الضمائر كُلها، كل الضمائر مبنية، وأسماء الإشارة سوى المُثنى، والأسماء الموصولة سوى المُثنى، وأسماء الاستفهام سوى أيٍّ، وأسماء الشرط سوى أيٍّ، وأسماء الأفعال كُلها كـ "آمين، وهيهات وأُف"، والعَلَم المختوم بـ ويه كـ "سيبويه وخلويه"، والظروف المُركبة كـ "صباح مساء، وليل نهار، وبين بين" وبعضُ الظروف المُفردة وهي ظروف مفردة قليلة، مثل: إذا، وإذ، وحيثُ؛ فهذه أشهر الأسماء المبنية، لا بد أن تستظهرها أو تحفظها، فإذا حفظتها واستظهرتها فقد مُيزت تمييزًا لا خفاء معهم ولا لبس بين المعربات وبين المبنيات، المعربات كلها لأن وضعتها على اليمين، والمبنيات على اليسار.

فالمبنيات ماذا تشمل؟ طبعًا المبنيات أكثر في اللغة، على الحصر الذي ذكرناه الآن، المبنيات أكثر، المبنيات ماذا تشمل؟ الماضي كله، والأمر كله، والحروف كلها، والمضارع إذا اتصلت به نون النسوة والتوكيد، والأسماء المبنية.

والمعرب ماذا يشمل؟ يشمل المضارع إذا لم تتصل به نون النسوة ونون التوكيد، والأسماء المُعربة.

إذًا فالمُعرب لا يكون إلا من شيئين من ماذا؟ من الأسماء ومن الفعل المضارع فقط، وأما المبنيات فتكون من الجميع، تكون من الحروف، وتكون من الماضي، وتكون من الأمر، وتكون من المضارع، وتكون من الأسماء، فاعرف هذه التقسيمات واضبطها؛ لأنها ستنفعك كثيرًا جدًا في ضبط النحو إن شاء الله تعالى.

المعرب

المتن

(والمُعربُ قسمان: ما يظهر إعرابه وما يُقدَّر، فالذي ظهر إعرابه قسمان: الصحيح الآخر كـ "زيد"، وما آخره حرفٌ يشبه الصحيح نحو: "دلوٍ وظبي").

الشرح

نعم؛ بعد أن ذكر أن الاسم إما مُعرب وهو الذي يتأثر بالإعراب، أو مبني وهو الذي لا يتأثر بالإعراب، ذكر أن المُعرب قسمان:

الأول: ما يظهر إعرابه، يعني ما تظهر علامات إعرابه، علامات الإعراب هي الضمة أو الفتحة أو الكسرة، والسكون.. هذه العلامات الأصلية، أو العلامات الفرعية التي تنوب عنها.

يقول: هذه العلامات الإعرابية إما أن تظهر، أين تظهر؟ في آخر الكلمة، لكن تظهر في ماذا؟ تظهر في نطق المتكلم، وفي سماع المُخاطب، إما أن تظهر في نطق

المتكلِم وفي سماع المخاطَب، هذه علاماتٌ ظاهرة، وإما أن تُقدَّر تكون مُقدَّرة وسيأتي الكلام على العلامات المُقدَّرة.

قال: (**فالذي ظهر إعرابه قسمان**) الذي تظهر عليه العلامات قسمان (**الصحيح الآخر كـ "زيد"، وما آخره حرفٌ يشبه الصحيح نحو: "دلوٍ وظبي"**)؛ إذًا فالمراد بالحرف الصحيح هو: ما ليس بحرف علة، حروف العلة هي: الألف، والواو، والياء، مجموعة في قولك واي، ما ليس من حروف العلة يسمونه حرف صحيح، فالمختوم بحرفٍ صحيح كـ "زيدٍ، وخالدٍ، وفهدٍ، ومحمدٍ" كلها تنتهي بالدال، طيب.. "وعمروٍ، وحارسٍ" هذه تنتهي بحرف صحيح، أو ينتهي بحرف يشبه بالحرف الصحيح.

ما المراد بالحرف الذي يُشبه الحرف الصحيح؟ هي: الواو والياء إذا سُبقتا بسكون، كقولك: "دلوٍ، وسهوٍ، ونحوٍ"؛ فأنتَ الآن ترى أن الإعراب ظاهر، علامات الإعراب ظاهرة، تقول: "دلوٌ، ودلوًا، ودلوٍ" ظهرت، وتقول: "ظبيٌ، وسعيٌ" فتظهر علامات الإعراب، فالواو والياء إذا سُبقتا بسكون أشبهتا الحرف الصحيح، أشبهتاه في ماذا؟ في ظهور علامة الإعراب، نعم.

المتن

(**والذي يُقدَّر فيهِ الإعراب قسمان: ما يُقدَّر فيه حرف، وما يُقدَّر فيهِ حركة؛ فالذي يُقدَّر فيه حرفٌ: جمع المذكر السالم المُضافُ لياء المتكلِم في حالة الرفع، فإنَّهُ يُقدَّر فيه الواو نحو: "جاء مُسلمِي"**).

الشرح

نعم؛ قال: (**والذي يُقدَّر فيهِ الإعراب قسمان: ما يُقدَّر فيه حرف، وما يُقدَّر فيهِ**

حركة) الذي يُقدَّر فيهِ الإعراب، ما معنى أنَّ علامة الإعراب مُقدرة؟ قلنا: مقدرة ليست ظاهرة، يعني ليست ظاهرة في السمع ولا في النطق، هذا معنى مقدرة يعني ليست ظاهرة، طيب اتفقنا على أن العلامة المقدرة ليست ظاهرة، فهل هي موجودة أم ليست موجودة؟ الجواب: علامة الإعراب المقدرة موجودة، ولكنها ممنوعةٌ من الظهور، فلهذا يكون مانعًا من ظهورها كذا، هُناك أمر غطاها وسترها ومنعها من الظهور، فعندما تقول: منعها من الظهور، يعني أنها موجودة أو معدومة، ولكن هناك شيء غطاها وسترها.

كما لو قلنا مثلًا: القلم قد يكون هذا موجود، وإذا أخفيته الآن، وقلت: هو موجود أو غير موجود في المسجد؟ الجميع سيقول: موجود، إذًا فالوجود شيء والظهور شيءٌ آخر، فقد يكون موجودًا ظاهرًا، وقد يكون موجودًا مستورًا، فعلامة الإعراب إمَّا أن تكون موجودةً ظاهرة وإمَّا أن تكون موجودةً مستورة.

فإن قُلتَ: ما الذي جعل النحويين يزعمون أنَّ علامة الإعراب المُقدَّرة موجودة؛ ولكنها مستورة ومغطاة ممنوعة من الظهور، يعني ما الدليل على أنها موجودة أصلًا؟ قد يأتي إنسان ويقول: لا؛ أنا أُنكر أنها موجودة أصلًا، غير موجودة، لو كانت موجودة لظهرت، وأنتم تزعمون أنها موجودة، لكنَّ المانع منعها من الظهور.

فالجواب على ذلك أن يُقال: الذي جعلنا نقول: إنَّ علامة الإعراب المُقدرة موجودة هو أنها أثر العامل، فإذا قلت: جاء زيدٌ، فالضمة هذه على زيدٌ أثر ماذا؟ يعني ما الذي جلبها؟ ما الذي أحدثها؟ ما الذي أوجدها؟ العامل جاء، العامل يرفع الفاعل، ما معنى يرفع الفاعل؟ يعني يحمله فوق رأسه، ما معنى يرفع الفاعل؟ يعني يضع عليه ضمة، هذا معنى يرفع الفاعل، وقد وضع ضمةً على زيد

"جاء زيدٌ"، فإذا قال: "جاء موسى" العامل موجود أو ليس موجودًا؟ موجود، والعامل ماذا يعمل في الفاعل؟ يرفعه، ما معنى يرفعه؟ يضع عليه ضمة وقد فعل، العامل وضع ضمةً على زيد، بمعنى أنهُ رفع زيدًا؛ فالألف في موسى عليها ضمة لأنها أثرُ العامل؛ ولكن هُناك مشكلة منعت هذه الضمة من الظهور، يسمونه التعذُّر، يعني أنَّ الألف هذه لا تظهر عليها حركة، تضع حركة أو ما تضع عليه حركة لا تضع حركة عليها، لماذا؟ لأنها ملازمةٌ للسكون.

فأنت وضعت عليها ضمة، سيأتي السكون الملازم للألف، فماذا يعمل بالضمة؟ يغطيها ويمنعها من الظهور، هذا اللي يسمونه التعذُّر، يعني تعذُّر تحرك الألف، تعذُّر يعني استحالة، الألف يستحيل أن تتحرك لا بضمة ولا بفتحة ولا بكسرة؛ لأنها ملازمةٌ للسكون؛ فهذا الذي جعلنا نقول: إنَّ العلامات المقدرة علاماتٌ موجودة.

بعد أن ذكر أن علامات الإعراب قسمان:

القسم الأول: ما يُقدَّر فيهِ حرف.

والقسم الثاني: ما يُقدَّر فيه حركة.

ذكر النوع الأول والثاني، فالنوع الأول قال: **(فالذي يُقدَّر فيه حرفٌ: جمع المذكر السالم المُضافُ لياء المتكلِم في حالة الرفع، فإنَّهُ يُقدَّر فيه الواو نحو: "جاء مُسلِمِي يا فتى")** لو قلت: "جاء مُسلميَ يا محمد" الأصل: "جاء مسلمون"، جاء: فعلٌ ماضٍ، ومسلمون: فاعلٌ مرفوعٌ بـ جاء وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكرٍ سالم، ثم أضفت مسلمون إلى ياء المتكلم، مسلمون وبعدها ياء المتكلم، الإضافة ماذا ستفعل بنون الجمع؟ تحذفها، فعندما حذفناها ما الذي حدث؟ التقت الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، وهناك قاعدةٌ في الصرف تقول:

إذا اجتمعت الواوُ والياءُ والأولى منها ساكنة قُلبت الواو ياءً، ثُمَّ يدغم الحرفان، هذه قاعدة، وأمثلتها كثيرة في اللغة.

إذًا ما الذي سيحدث الآن في مسلموي؟ ستنقلب الواو ياءً، فإذا انقلبت ياءً صارت عندنا ياء ساكنة وبعدها ياء، ما الذي سيحدث للياءين؟ يدغمان، فتقول: مُسلميَّ.

أين الواو علامة الرفع؟ لم تظهر، صارت مُقدرة، ما الذي منعها من الظهور؟ اجتماعها مع ياء المتكلم الساكنةً؛ فانقلبت إلى ياء.

قال: (**في حالة الرفع**) في حالة النصب: أكرمتُ مسلميَّ، وذهبت إلى مُسلميَّ، هذه ياء أصل لا إشكال في ذلك، نقف هنا ونكمل إن شاء الله بعد الصلاة، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

نستكمل بمشيئة الله وعونه الدرس الأول من دروس شرح الأزهرية، توقفنا عند شرح كلام الأزهري-رحمه الله تعالى- على تقسيم الاسم المُعرب إلى المُعرب لفظًا أو تقديرًا، ثُمَّ قسم المعرب تقديرًا إلى قسمين فقال: (**والذي يُقدر فيه الإعراب قسمان: ما يُقدَّر فيه حرف وما يُقدَّر فيه حركة؛ فالذي يُقدَّر فيه حرفٌ: جمع المذكر السالم المُضافُ لياء المتكلِم في حالة الرفع، فإنَّهُ يُقدَّر فيه الواو نحو: "جاء مُسلمِي"**)؛ وهذا شرحناه.

بقي أن نُعرب قوله: "**جاءَ مُسلميَّ**"، الإعراب.. جاء: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب، مُسلميّ: فاعلٌ مرفوعٌ بـ جاء، وعلامة رفعه الواو المُقدرة، وهو مُضاف، وياء المتكلم مضافٌ إليه في محل جر مبنيٌ على الفتح.

المتن

قال: (والذي يُقدَّر فيه حركةٌ قسمان: ما تُقدر للتعذر؛ كالفتى وغلامي، وما تُقدَّر للاستثقال كـ القاضي).

الشرح

نعم، قال: **(والذي يُقدَّر فيه حركةٌ قسمان: ما تُقدر للتعذر؛ كالفتى وغلامي، وما تُقدَّر للاستثقال كالقاضي)**.

فالنوع الأول مما تُقدَّر فيه الحركة، ما يكون المانع من ظهور الحركة: التعذُّر، والمُراد بالتعذُّر الاستحالة، يُقال: هذا أمرٌ متعذِّر يعني مستحيل، وذكر لذلك مثالين:

الأول: "الفتى"، والثاني "غلامِي"؛ أما الفتى فيريد به الاسم المقصور، والاسم المقصور هو الاسم المُعرب المختوم بألف، وتعذُّره أي: استحالته أنَّ الألف ملازمةٌ في العربية للسكون، لا يُمكن أن تُحرَّك بحركة لا فتحة ولا ضمة ولا كسرة، فإن تكلَّفت ذلك، وحركتها بفتحةٍ أو ضمةٍ أو كسرة، خرجت عن كونها ألفًا، وانتقلت إلى حرفٍ آخر وهو حرف الهمزة، وهذا حرف وهذا حرفٌ آخر، ولأن الألف ملازمةٌ للسكون فإن الحركات مهما كانت ضمةً في الرفع "جاء الفتى"، أو فتحةً في النصب "أكرمتُ الفتى"، أو كسرةً في الجر "سلمتُ على الفتى" لا تظهر، مع أنَّ العامل جلبها ووضعها على آخر الفتى أي: على الألف، والذي يمنعها من الظهور السكون الملازم للألف، يسمون ذلك التعذُّر؛ لأن تحريك الألف متعذر أي: مستحيل.

والمثال الثاني قال: "وغلامِي" يعني: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، كـ

"غلامي وصديقي، وربي" فإنكَ إذا أعربتها رفعًا بالضمة، أو نصبًا بالفتحة، أو جرًا بالكسرة، لم يظهر شيءٌ من هذه الحركات على آخره، تقول مثلًا في صديق، تقول: "جاء صديقٌ" فاعل مرفوع علامة رفعه الضمة، فإذا أضفته إلى نفسك كياء المتكلم، كنت تقول: "جاء صديقي" هكذا تقول العرب، أين ذهبت الضمة التي على صديقٌ؟ مقدرة، ما معنى مقدرة؟ مستورة مغطاة، ما الذي غطاها وسترها ومنعها من الظهور: الكسرة التي جُلبت لمناسبة ياء المتكلم، وهذه خاصية ياء المتكلم من بين الضمائر، خاصية ياء المتكلم من بين الضمائر أنها توجب قبلها كسرة، فإذا أتينا بكسرة قبل ياء المتكلم، فإنها ستكون على آخر كلمة صديق، يعني على القاف، والقاف عليها ضمة الرفع، فاجتمع على القاف حينئذٍ حركتان:

حركة الإعراب: وهي الضمة.

وحركة مناسبة الياء: وهي الكسرة.

ولا يُمكن أن تظهر الحركتان، فما الذي تفعل العرب؟ تظهر حركة المناسبة وتجعلها مغطيةً وساترةً لحركة الإعراب؛ لأن القاعدة عندهم أن الحكم للطارئ، والحركة الطارئة هنا حركة الإعراب أم حركة المناسبة؟ حركة المناسبة، فتقول في الإعراب: جاء صديقي، صديق: فاعلٌ مرفوع بماذا؟ بجاء، وعلامة رفعه ماذا؟ الضمة المقدرة، يعني المغطاة المستورة، فتقول: منع من ظهورها أو منعها من الظهور، ما الذي غطاها؟ حركة المناسبة، وإن شئتَ قلتَ: منعها من الظهور اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، وياء المتكلم مضافٌ إليه في محل الجر مبنيٌ على السكون.

وكذلك في النصب، تقول: "رأيتُ صديقًا" مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فإذا أضفته إلى نفسك إلى ياء المتكلم كنت تقول: "رأيتُ صديقي"؛ فما

الذي حدث في القاف حينئذٍ؟ اجتمع عليها حركتان: الفتحة علامة الإعراب، والكسرة حركة المناسبة، ما الذي حدث؟ الذي حدث أن حركة المناسبة غطت حركة الإعراب ومنعتها من الظهور، وهذا الذي جعل النحويين يقولون: إن حركة الإعراب موجودة، ولكنها ممنوعةٌ من الظهور.

فإذا وصلنا إلى حالة الجر، كقولك: "سلمتُ على صديقٍ" مجرور وعلامة جره الكسرة، ثم أضفته إلى نفسك إلى ياء المتكلم كنتَ تقول: "سلمتُ على صديقي" فكيف نقول في القاف هنا حينئذٍ في حالة الجر؟ هل نقول: إن الكسرة التي على القاف في "سلمتُ على صديقِي" هي علامة الإعراب؟ أم نقول: حدث فيها ما حدث في الرفع والنصب، يعني القاف اجتمع فيها حركتان: حركة الإعراب بالكسرة، وحركة المناسبة الكسرة، ثم إن الكسرة حركة المناسبة غطت الكسرة علامة الإعراب؟ السؤال واضح؟ الجواب: مذهبان للنحويين، والجمهور على الثاني، الجمهور على أنَّ الباب مطرد؛ لأنهم يحرصون على اطراد الحكم، نقول: لا دليل على استثناء هذا الموضع؛ فلهذا نقول في "سلمتُ على صديقي": إنَّ إعرابهُ مُقدَّر، يعني على: حرف جر لا محل له من الإعراب مبني على السكون، و صديقي: اسمٌ مجرورٌ بـ على، وعلامة جره الكسرة المقدرة، منعها من الظهور حركة المناسبة، وهو مضاف إلى المتكلم مضافٌ إليه في محل جر مبنيٌ على السكون.

وعلى القول الأول أن الحركة الظاهرة هنا هي حركة الإعراب، وهذا القول قواه ابن مالك وخالف في ذلك جمهور النحويين، نقول في الإعراب "على صديقي"، صديقي: اسمٌ مجرور بـعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

والمشهور المعروف عند النحويين: أنَّ المانع من ظهور الحركة في الاسم

المضاف إلى ياء المتكلم كـ غلامي وصديقي، هو ما كنا نقوله في الإعراب، وهو: حركة المناسبة، أو اشتغال المحل بحركة المناسبة، وأمَّا الذي ذكره لنا الشيخ خالد-رحمه الله-، فهو جعل المانع ماذا؟ جعل المانع من الظهور التعذُّر، التعذُّر يعني الاستحالة، وهذا منه غريبٌ-رحمه الله.

غريبٌ لوجهين:

الأول: أنه خلاف قول النحويين.

والأمر الثاني وهو الأشد: أنَّ هذا ليس متعذرًا، يعني ليس مستحيلًا إظهار الحركة، يمكن أن تتكلف وتقول: جاء صديقُي، وتقول: "أكرمتُ صديقَي"، يمكن أن تظهر الحركة أو لا يمكن؟ يمكن، وإن كان بتكلُّف لكن يمكن، يعني ليس متعذرًا ليس مستحيلًا كإظهار الحركة على الألف، إذًا ليس المانع التعذر كما قال الشيخ خالد، ولكنه كما يقول النحويون: حركة المناسبة.

والمانع الثاني الذي ذكره هو: الاستثقال، مثَّل على ذلك بكلمة القاضي، تقول: "جاء القاضي يا محمد"، القاضي يريد بها الاسم المنقوص، ما المراد بالاسم المنقوص؟ الاسم المُعرب المختوم بـ ياء المادية، يعني المختوم بياءٍ قبلها كسرة، كالقاضي والنادي والهادي والرامي وكالمهتدي والمرتضي، هذه أسماءٌ منقوصة، فالقاضي: هذا اسمُ فاعل، كقولك: "القائم، والجالس، والحارس"، تقول: "جاء القائمُ، والحارسُ، والنائمُ" النائم ما يجيء، نقول: "جاء الحارس، والقائم، والراكض، والقاضيُ"؛ هذا القياس الذي تركته وهجرته العرب في المنقوص، "جاء الراكبُ، والقاضيُ" ما الذي حدث في المنقوص القاضيُ؟ وقعت الضمة على الياء، وهذا مستثقل في لسان العرب، لأن الضمة بنت أي حرف؟ بنت الواو، والواو عدوة الياء، كما رأيتم قبل قليل في القاعدة الصرفية ما

يجتمعان، إذا اجتمعا واو وساكن، لا بد أن تنقلب الواو ياءً ما يجتمعان، هما اجتمعا طيب؟ ستقول الياء: ما قبلت بأمك فكيف أقبل بكِ؟ أمها الواو تقلبها الياء ياءً كما رأينا قبل قليل، فما بالك بالضمة ماذا ستفعل بها؟ ستركلها، ستمنعها من الظهور للاستثقال، القاضيُ استثقلوا هذه الضمة فماذا فعلت العرب؟

لا نقول: حذفت الضمة، وإنما نقول: جلبت سكونًا، هذا السكون ماذا فعل بالضمة؟ سترها وغطاها ومنعها من الظهور، فتقول: جاء القاضي يا محمد، وتقول في الإعراب: القاضي فاعلٌ مرفوع بـ جاء، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، ما الذي منعها من الظهور؟ الاستثقال، ما معنى الاستثقال؟ يعني السكون المجلوب تخلصًا من الاستثقال الناشئ من اجتماع الضمة على الياء.

طيب، المانع هنا الاستثقال، ما معنى الاستثقال؟ أي: أنه شيءٌ ثقيل، ولكنه ليس متعذرًا ليس مستحيلًا، والدليل على ذلك أننا كما سمعتم نتكلَّفُ وننطقها، ونقول: القاضيُ، يمكن ليس مستحيلًا ولكنه ثقيل.

وتقول: سلمتُ على القاضي يا محمد، وكان القياس أن تقول: سلمتُ على القاضيِ يا محمد، كما تقول: "سلمت على القائمِ والراكض"، فإذا قلت: "سلمت على القاضيِ" ما الذي حدث؟ اجتمعت الكسرة والياء، إذًا كأنه اجتمعت ياءان وهذا تثقيل في لسان العرب، فكيف تخلصت العرب من الثقل هنا؟ بالطريقة السابقة، نقول: جلبت سكونًا على الياء، فهذا السكون المجلوب تخلصًا من الثِقل منع الكسرة من الظهور.

فإذا وصلنا إلى النصب، فإن العرب تقول: "أكرمتُ القاضيَ يا محمد"، القاضيَ: مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، الفتحة ثقيلة أم خفيفة؟ يقولون: الفتحة خفيفة، والضمة والكسرة ثقيلتان؛ لأن الفتحة مجرد انفتاح الفم،

لو أغلقت فمك ثم افتح الفم وادفع هواءً دون أي عناء، ما الذي سينتج؟ فتحة، فالفتحة ليس فيها عناء ولا ثقل، لكن الضمة تحتاج إلى معالجة أكثر من الفتح ودفع الهواء وهو ضم الشفتين أُو، وكذلك الكسرة تحتاج إلى إنزال الشفتين إي، فهذا فيه ثقل؛ لأنه طبعًا كلام متتابع، وحروف وكل حرف عليه حركة أو سكون، فتتابع فتثقل حينئذٍ.

فإذا كان الأمر كذلك وهو كذلك، فإنَّ الاستثقال سيمنع كل الحركات أم سيمنع الحركات الثقيلة فقط؟ سيمنع الثقيلة فقط، والحركات الثقيلة هي الضمة في الرفع والكسرة في الجر، وأما حركة النصب وهي الفتحة فإنها ستظهر لماذا؟ لأنها خفيفة، نعم.

المتن

(أقسام المبني).

الشرح

نعم، الذي بين معقوفتين لا يُقرأ؛ لأنه من فعل المُحقِّق للتوضيح والتبيين، لكنه ليس من المتن، ليس من كلام الأزهري.

المتن

أحسن الله إليك، قال: (والمبني قسمان: ما تظهر فيه حركة البناء وما تُقدَّر فيه).

الشرح

نعم؛ بعد أن انتهى من الكلام على المعرب، وقسمه إلى معربٍ لفظًا، ومعرب

تقديرًا انتقل إلى المبني وقسمه التقسيم نفسه، فقال: المبني أيضًا منهُ، المبني على حركةٍ ظاهرة، والمبني على حركةٍ مُقدَّرة.

المتن

قال: (**فالذي تظهر فيه حركة البناء نحو: "أين، وأمسِ، وحيثُ"، والذي تُقدَّر فيه حركة البناء نحو المنادى المفرد المبني قبل النداء، نحو: "يا سيبويه ويا حذامِ"**).

الشرح

نعم، المبني وهو الذي لا يتأثر بالإعراب أيضًا قسمان:

إمَّا أن يُبنى على حركة ظاهرة: أي ظاهرة في النطق والسماع، وهذا هو الأصل والأكثر؛ كـ "أينَ" مبنيٌ على الفتح، "وأمسِ" مبنيٌ على الكسر، "وحيثُ" مبنيٌ على الضم.

وإمَّا أن يكون مبنيًا على حركةٍ مقدرة: وهذا في حالاتٍ قليلة؛ حيثُ تكون الكلمة المبنية حقها وحكمها وبابها أن تُبنى على هذه الحركة، ثم نجد هذا المبني لا يُبنى على هذه الحركة، فنقول: إنه مبنيٌ على هذه الحركة تقديرًا.

مثَّل الأزهريُ لنا للمبني على حركةٍ مقدرة بالمنادى المفرد المبني قبل النداء نحو: "يا سيبويه" المبني إذا كان مفردًا معرفةً، فإنهُ يُبنى على ما يُرفع به، تقول: "يا زيدُ، يا مُحمَّدُ، يا إبراهيمُ، يا مريمُ"؛ فإذا ناديت اسمًا مبنيًا كـ سيبويه، فإنك تقل: "يا سيبويه أقبل"، المبني ما يتأثر، ما يتغير، "يا سيبويه" طبعًا "يا سيبويه" هذا مبنيٌّ على الكسر وهذا البناء الأصلي له، والبناء الطارئ أنه مبنيٌّ على الضم، طيب ماذا نقول في الإعراب الآن؟ نقول: "يا سيبويه" منادى مبنيٌّ على الضم المُقدَّر منع من

ظهوره حركة البناء الأصلي.

ومن أمثلة المبني على حركاتٍ مقدرة: الماضي المختوم بـ ألف، كـ سعى، وهدى، فالماضي كما سيأتي يُبنى على الفتح، كـ "دخل، وخرج، وقام، وانطلق، واطمأن، واستخرج" مبنيٌ على الفتح، فإذا قلت: "سعى، وهدى" فهذا مبنيٌ على ماذا؟ على الفتح المقدر، منع من ظهوره التعذُّر لما قولناه قبل قليل من تعذُّر تحريك الألف؛ ولذلك أمثلةٌ ستأتي أيضًا في مكانها.

أقسام الفعل

المتن

قال: (والفعل قسمان: معربٌ ومبني).

الشرح

انتهى الآن من الكلام على أقسام الأسماء، قسَّم الأسماء كما رأيتم عدة تقسيمات: قسمها إلى مفردٍ مركب، وقسمها إلى مُعرب ومبني، الآن أتى إلى الأفعال وقال: الفعل قسمان: معربٌ ومبني، هذه قسمةٌ من أقسام الفعل، والفعل له تقسيماتٌ كثيرة: تقسيمه من حيث الإعراب والبناء، الفعل إمَّا مُعرب وإمَّا مبني، نعم.

المتن

قال: (فالمُعرَب المضارع المُجرَّد من نوني الإناث والتوكيد، والمبنيُّ الماضي اتفاقًا، والأمر مبنيٌّ على الأصح).

الشرح

نعم؛ هذا أشرنا إليهِ قبل قليل، عندما تكلمنا عن حصر المعربات وحصر المبنيات، وقلنا: إن الفعل الأكثر فيه الإعراب أم البناء؟ البناء، كُلُّه مبني إلَّا المضارع الذي لم تتصل به نون النسوة، أو نون التوكيد.

قال: **(فالمُعرَب المضارع المُجرَّد من نوني الإناث والتوكيد)** يعني بنون الإناث: نون النسوة، وهذا من التدقيق في العِبارة؛ فإن نون الإناث أدق من نون النسوة؛ لأن المؤنث قد يكون نسوةً وقد يكون غير نسوة من الحيوانات وغير العقلاء، فإذا قالوا: نون النسوة، غلَّبوا، وإذا قالوا: نون الإناث فقد ذكروا الاسم الدقيق لهذه النون.

قال: **(والمبنيُّ الماضي اتفاقًا)** الماضي باتفاق النحويين مبني، **(والأمر مبنيٌّ على الأصح)**؛ لأنه مذهب البصريين وجمهور النحويين قديمًا وحديثًا، وخالف في ذلك الكوفيين، وقالوا: إنَّ الأمر مُعرب لا مبنيٌ، لماذا أيُّها الكوفيون ترون أن فعل الأمر مُعرب؟ هذا يقوم على مسألةٍ أُخرى عندهم وهي: أنَّ الأمر ليس فعلًا مستقلًا، وإنما يرون أن الأمر هو المضارع نفسه، يقول: الأمر هو الفعل المضارع بعد حذف حرف المضارعة، فإذا كان الأمر هو المضارع بعد حذف المضارعة فيكون مُعربًا كالمضارع؛ فلهذا يعربون نحو "اذهب": فعل أمرٍ مجزوم وعلامة جزمه السكون، وعلى ذلك جرى صاحب الأجرومية، الأجرومية.

والصواب في هذه المسألة هو: مذهب البصريين؛ لأن الصواب في هذه المسألة سيقوم على المسألة السابقة التي ذكرتها، وهي: هل فعل الأمر فعلٌ مستقل؟ أم هو جزءٌ من الفعل المضارع؟ فالجمهور على أنَّ الأفعال ثلاثة: ماضٍ ومضارعٌ وأمر، والكوفيون على أنَّ الأفعال الحقيقية اثنان: ماضٍ ومُضارع، ثُمَّ إنهم يسمون اسم الفاعل فعلًا، والذي يهمنا الآن أنهم لا يرون فعل الأمر فعلًا مستقلًا، وإنما يرونه جزءًا من المضارع؛ فهذا هو سبب الخلاف عندهم.

أقسام المعرب

المتن

(ثُمَّ المُعرب من الأفعال قسمان: ما يظهر إعرابه وما يُقدَّر، فالذي يظهر إعرابه الفعل المضارع الصحيح الآخر، والذي يُقدَّر إعرابه قسمان: ما يُقدَّر فيهِ حرف، وما يُقدَّر فيهِ حركة).

الشرح

كذلك، المُعربُ من الأفعال وهو يعني: المضارع الذي لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد يكون قسمان: إمَّا أن يظهر إعرابه، يعني تظهر على آخره حركة الإعراب، وذلك إذا كان صحيح الآخر، يعني آخره حرفٌ صحيح، أو تكون علامة إعرابه مُقدَّرة، والمُقدَّر أيضًا قسمان؛ كالتقسيم السابق في الأسماء، إمَّا أن تكون علامة الإعراب المُقدَّرة حرفًا، وإمَّا أن تكون علامة الإعراب المقدرة حركة، نعم.

المتن

(فالذي يُقدَّر فيه حرف: الفعل المضارع المرفوع المتصل به واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة إذا أُكِّد بالنون؛ فإنه يُقدَّر فيهِ نون الرفع نحو: "لتبلوُّن، ولتبلوانِ، ولتبلينِ").

الشرح

نعم، **(فالذي يُقدَّر فيه حرف)** يعني: علامة إعرابه حرف، ولكنه حرف ممنوع من الظهور، يقول: الأفعال الخمسة إذا أُكدت بالنون، والأفعال الخمسة كما تعرفون هي: الفعل المضارع إذا اتصلت به واو الجماعة كـ "يذهبون"، أو ألف الاثنين كـ "يذهبان"، أو ياء المخاطبة كـ "تذهبين" فإذا أُكِّد ذلك بالنون، بنون التوكيد فإنَّ القاعدة في باب نون التوكيد توجب نون الرفع، قالوا: لتوالي الأمثال، كيف توالي الأمثال؟ الفعل الذي عندنا الآن "تذهبون" ثم قلت: "والله لتذهبُن" الأصل "والله لتذهبون" هذه الواو، واو الجماعة فاعل، وهذه النون علامة الرفع، ثم دخلت نون التوكيد، فعندنا نون التوكيد إن كانت مشددة فهي نونان، وعندنا نون الرفع كم صار عندنا من نون؟ ثلاثة نونات اجتمعت الأمثال، فكراهية اجتماع الأمثال، يحذفون نون الرفع، فتقول العرب: "والله لتذهبُنَّ" حذفوا النون نون الرفع لتوالي الأمثال.

طيب، حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال، ما الذي قبل نون الرفع في "تذهبون"؟ واو الجماعة، طيب حذفنا النون التي بعدها، فما الذي وقع بعدها؟ نون التوكيد، نون التوكيد ساكنة، وواو الجماعة ساكنة، التقى ساكنان، كيف نتخلص من التقاء الساكنين هنا؟ القاعدة في التخلص من التقاء الساكنين: إذا كان الأول حرفًا صحيحًا حُرِّك، وإذا كان حرف علة حُذف، فهنا نُحرك أو نحذف؟ احذف الواو،

إذًا حذفنا النون علامة الرفع لتوالي الأمثال، وحذفنا واو الجماعة لالتقاء الساكنين، فكيف تكون العبارة؟ "والله لتذهَبُنَّ" الباء آخر الفعل، طيب أين واو الجماعة؟ تذهبون.. حذفت لالتقاء الساكنين، وأين نون الرفع؟ حذفت لتوالي الأمثال.

واو الجماعة لا علاقة لنا بها الآن، وإنما الآن كلامنا على نون الرفع "والله لتذهبن" الفعل هنا: "تذهب، والله لتذهبن"، تذهب هل سُبق بجازم؟ جوازم المضارع: لم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا النهي، وأدوات الشرط، النواصب: أن، ولن، وكي، وإذًا؟

لا؛ إذًا فالفعل هنا مرفوع أو منصوب أو مجزوم؟ مرفوع، وهو من الأفعال الخمسة، إذًا علامة رفعه النون، أين النون؟ النون هُنا مُقدَّرة، ممنوعةٌ من الظهور كراهية الأمثال، فهذا قوله: الفعل المضارع يقدر فيه الحرف إذا كان من الأفعال الخمسة وأُكد بالنون، سواء مع الواو لتبلون، أو مع الألف لتبلوان، والله لتذهبان، أو مع ياء المخاطبة، والله لتهذبِن، والله لتهذبين ثم تأتي نون التوكيد فتُحذف من الرفع وتُحذف ياء المخاطبة، فيبقى الكلام "والله لتهذبن"، نعم هذا الذي يُقدر فيه الحرف.

المتن

(والذي يُقدَّر فيهِ حركةٌ قسمان: ما تُقدَّر تعذرًا كـ "يخشى"، وما تقدر استثقالًا كـ "يدعو، ويرمي").

الشرح

نعم، المضارع المُعرب تُقدَّر فيهِ حركة الإعراب: أو الواو أو الياء، كـ

"يخشى، ويدعو، ويرمي"، فإن كان مختومًا بالألف كـ "يخشى ويرضى"، فالمانع لظهور الحركة هو التعذُّر، وإذا كان مختومًا بالواو كـ "يدعو"، أو بالياء كـ "يرمي"، فالمانع من الظهور: الاستثقال، وشرحنا ذلك من قبل.

المتن

(والمبنيُّ من الأفعال قسمان: مبنيٌّ على الفتح).

الشرح

بعدما انتهى من تقسيم الفعل المُعرب، الآن سيتكلم عن تقسيم الفعل المبني، نعم.

المتن

(والمبنيُّ من الأفعال قسمان: مبنيٌ على الفتح كـ "ضرب"، ومبنيٌّ على السكون أو نائبه، فالأول كـ "اضرب"، والثاني كـ "اغزُ واخشَ، وارمِ، وقولا، وقولوا، وقولي").

الشرح

نعم، المبنيُّ من الأفعال قسمان: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠٢:٠٢:٢٢)) -- ومبني على السكون أو نائب السكون، فالمبني على السكون كـ "اضرب" فعل الأمر المجرد الذي لم يتصل به شيء، والمبني على نائب السكون، والمراد بنائب السكون: ما ينوب عن السكون، إمَّا حذف النون، وإما حذف حرف العلة، فحذف حرف العلة فعل الأمر من المعتل الآخر؛ كـ "اغزُ يا محمد" من غزا يغزو، و "اخشَ يا محمد" من خشى يخشى، و "ارمِ يا محمد" من رمى يرمي، فهذه مبنيةٌ

على حذف حرف العلة.

والمبنيُّ على حذف النون: هو فعل الأمر من الأفعال الخمسة "قولا" من يقولان، و"قولوا" من يقولون، و"قولي" من تقولين، هذا واضح.

الذي لم يذكره الأزهري-رحمه الله تعالى- هو أنَّ الفعل المبني على الفتح قسمان، ولم يذكر هذا التقسيم على طريقته، الفعل المبني على الفتح قسمان: الفعل المبني على الفتح الظاهر، والفعل المبني على الفتح المقدر، فالفعل المبني على الفتح الظاهر كـ "ضرب، وأقبل، واطمأن، واستخرج"، والفعل المبنيُّ على الفتح المُقدر هو ما أشرنا إليه من قبل، ما كان حقه أن يُبنى على الفتح، من أمثلة ذلك: الماضي المختوم بألف كـ "سعى وهدى" نقول: مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره التعذر، ومن المبني على الفتح المقدر: الماضي المتصل بواو الجماعة كـ "ذهبوا" الأصل أنَّ الماضي يُبنى على الفتح "ذهب" فلما اتصلت واو الجماعة كان القياس أن يُقال: فذهب، ثم تأتي بواو الجماعة، ماذا تقول؟ ذَهَبَوا، هذا القياس المهجور الذي تركته العرب استثقالًا.

كيف تخلصوا من هذا الاستثقال؟ جلبوا ضمةً مناسبةً للواو، فقالوا: "ذَهَبُوا" إذًا فأين الفتح الذي بُني عليه الفعل الماضي؟ مقدر، ما الذي منعه من الظهور؟ حركة المناسبة، الضمة المجلوبة لمناسبة الواو.

ومن الفعل المبني على الفتح المقدر: الماضي المتصل بتاء المتكلم، أو نون النسوة، أو نا المتكلمين، كقولك: "ذهبتُ" فحق الفعل الماضي أن يُبنى على الفتح "ذهب"، ثم تدخل تاء المتكلم، فكان القياس أن يُقال ماذا؟ "ذَهَبَتُ"، حدث ثِقل هُنا، ثِقل ناتج من ماذا؟ من توالي المتحركات، من توالي أربع متحركات، كيف تخلصت العرب من هذا الثقل؟ جلبت سكونًا في آخر الفعل،

هذا السكون في آخر الفعل غطى حركة البناء ومنعها من الظهور، فقالوا: ذهبتُ مبنيٌ على الفتح المقدر، ما الذي منعه من الظهور؟ السكون المجلوب للتخلص من أربع متحركات.

هذا هو قول البصريين، وهو القول الصحيح الذي لا شكَّ فيه، وهُناكَ مذهبٌ تعليمي في هذه المسألة وبعضهم ينسبه إلى الكوفيين ولا يثبت، وإنما هو مذهبٌ تعليمي، وهو: أنَّ الفعل الماضي يُبنى على حركة أخره، فـ "ذهبَ" مبنيٌ على الفتح، و"ذهبوا" مبنيٌ على الضم، "وذهبتُ" مبنيٌ على السكون، وأما نحو "سعى وهدى" فمبنيٌ على الفتح المقدر اتفاقًا، فهذا مذهبٌ تعليمي وليس مذهبًا علميًا يُناقش، ولا شكَّ أن الصحيح هو مذهب الجمهور الذي لا أعرف له خلافًا علميًا، نعم.

المعرب والمبني

المتن

قال: (والحروف كُلها مبنية وهي أربعة أقسام: مبنيٌ على السكون نحو: "لم"، ومبنيٌّ على الفتح نحو: "ليت"، ومبنيٌ على الكسر نحو: "جير").

الشرح

جيرِ من أحرف الجواب، نعم.

المتن

(ومبنيٌ على الضم نحو: "منذُ").

الشرح

نعم، هذه أنواع الحروف كُلها مبنية تُبنى على حركة آخرها، أيًا كانت هذه الحركة، فتحًا أم كسرًا أم ضمًا أم سكونًا، نعم.

المتن

(والبناء لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً لغير عامل، وأنواع البناء أربعة: ضمٌ وكسرٌ وفتحٌ وسكون).

الشرح

نعم؛ تلحظون أن الأزهري هنا عندما ذكر أنواع البناء قال: أربعة، ماذا سمى الأول؟ ضم، ما قال: ضمةٌ، وإنما قال: ضمٌ، وكسر، وفتح، وسكون، وهذا ينبهك

إلى الدقة في المصطلحات لا بد أن تدقق في المصطلحات، وتعرف أن هناك فرقًا بين مصطلحات المعرب ومصطلحات المبني، فالضمة والفتحة والكسرة والسكون، هذه أسماءٌ لماذا؟ لحركات المعرب، هذه اسمها حركات اسمها حركات المُعرب، وتُسمى بالعلامات الإعرابية.

أمَّا أنواع البيان فهي: الضم، والفتح، والكسر، والسكون؛ فلهذا نقول: منذُ مبنيٌ على ماذا؟ على الضم لا على الضمة، وما الذي على منذُ؟ ضمٌ أم ضمةٌ؟ الذي على منذُ ضم لا تقل: ضمة.. ضم.. فإذا سألتك عن منذُ، "ما زرته منذُ يومين" منذُ هذا مضموم أم مرفوع أم كله واحد؟ لا؛ منذُ مضموم، ما معنى مضموم؟ مبنيٌ على الضم، يعني أنَّهُ مبني، إذا قلت: ضم أو مضموم، يعني أنهُ مبني.

المتن

(فالسكون والفتح يشترك فيهما الاسم والفعل والحرف، والكسر والضم يختصُّ بهما الاسم والحرف ولا يدخلان الفعل).

الشرح

والأمثلة على ذلك واضحة، لا تحتاج إلى ذكر، نعم.

المتن

قال: (والإعراب: تغيير آخر الاسم والفعل المضارع لفظًا أو تقديرًا بعاملٍ ملفوظٍ به أو مقدر).

الشرح

نعم، هذا تعريف الإعراب الذي يحتاج إلى نظر، وأظنكم ستدققون معي وتعرفون ما فيه من نظر، قال: (**الإعراب: تغيير آخر الاسم والفعل المضارع**)؛ هنا كلام دقيق جدًا، تغيير آخر الاسم والفعل المضارع؛ لأنَّ الأحكام الإعرابية وهي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، الأحكام الإعرابية تدخل على ماذا من الكلمات؟ تدخل على شيئين فقط، تدخل على الأسماء والفعل المضارع، الأحكام الإعرابية الرفع والنصب، والجر، والجزم، تدخل على ماذا من الكلمات؟ على الأسماء، الأسماء معربةً أو مبنية، وعلى الفعل المضارع كل الفعل المضارع معربًا أو مبنيًا، هذه على اليمين، دائمًا هذه على اليمين.

طيب، ماذا بقي من الكلمات؟ بقي الحروف، والماضي، والأمر.. هذه على اليسار، هذه لا تدخلها الأحكام الإعرابية بتاتًا، لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌ ولا جزم، فلهذا عندما عرف لنا الإعراب ماذا قال؟ قال: تغيير آخر الاسم والفعل المضارع؛ لأن الأحكام الإعرابية تدخل يمين أو يسار؟ تدخل يمين، يعني تدخل على الأسماء كلها معربةً أو مبنيةً، وتدخل على المضارع كله معربًا أو مبنيًا، ولا تدخل على القسم الثاني الحروف والماضي والأمر، وهذا كلام صحيح.

طيب، ثم قال: (**تغيير آخر الاسم والفعل المضارع، لفظًا أو تقديرًا**)، لفظًا يريد بذلك ما كانت علامات إعرابه ظاهرة، وهذا شرحناه، أو تقديرًا يريد ما كانت

علامات إعرابه مُقدرة وهذا شرحناه.

(بعاملٍ ملفوظٍ به أو مقدر)، لو قال: بعامل لكفى، والمراد بالعامل: كل ما يعمل، الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، هذه هي العوامل، وأهم العوامل الأفعال كلها والحروف العاملة، ملفوظ به كأن تقول: "جاء زيدٌ، ورأيتُ زيدًا" مقدر، كأن يكون محذوفًا فنعرف أن كل معلومٍ يجوز حذفه، كأن أقول لك: من رأيت؟ فتقول لي في الجواب: زيدًا، زيدًا منصوب ما الذي نصبه؟ فعلٌ محذوف، يعني رأيتُ زيدًا، فـ زيدًا هذا معمول لعاملٍ مُقدَّر.

بقي النظر أو الملحوظة في تعريفه، وهو في قوله: **(لفظًا أو تقديرًا)** بقي شيء؟

الطالب: أن لفظًا يكون ظاهرًا أو مقدرًا.

الشيخ: ما هو لفظًا أو تقديرًا يعني ظاهرًا أو مقدرًا.

لا لا بقي أن يقول: لفظًا أو تقديرًا أو محلًا، أنا أشرح على مستواكم على أنكم متوسطون، الذي يعني يرى أنه أعلى من هذا الشرح أو أقل من هذا الشرح لا يلومني.

السبب في هذا النظر هو ما قلناه من قبل: أنَّ الأحكام الإعرابية "الرفع، والنصب، والجر، والجزم" تدخل على ماذا؟ على الأسماء كلها معربة أو مبنية، وعلى المضارع كله معربًا أو مبنيًا، كيف ذلك؟

أنت الآن تقول: جاء زيدٌ، زيدٌ مُعرب أم مبني؟ مُعرب، وقد دخله الرفع؛ لأنه وقع فاعلًا، والفاعل حكمه ماذا؟ الرفع، إذًا دخله الرفع أو ما دخله الرفع؟ إذًا دخله حكم إعرابي، دخلته الأحكام الإعرابية، دخلته الأحكام الإعرابية، فزيدٌ اسمٌ معربٌ دخله الرفع، فإذا قلت: جاء سيبويه، ما إعراب سيبويه؟ فاعل، والفاعل ما

حكمه؟ الرفع، إذًا كلمة سيبويه دخلها حكمٌ إعرابيٌ أم لا؟ دخلها الرفع مع أنها اسمٌ مبني، فالأحكام الإعرابية تدخل على كل الأسماء معربةً كـ "جاء زيدٌ، رأتُ زيدًا، سلمت على زيدٍ"، أو مبنية.

الفرق بين دخول الإعراب على الأسماء المعربة وعلى الأسماء المبنية، ما الفرق؟ أنَّ الأحكام الإعرابية إذا دخلت على الأسماء المُعربة؛ تؤثر في محلها ولفظها، تؤثر في محلها، فإنَّ كلمة زيد في "جاء زيدٌ" زيد وقعت في أي مكان؟ وقعت في موقع الرفع، وقعت في محل الرفع، لأنها وقعت في موضع الفاعل، والفاعل ما محله؟ ما موقعه؟ ما موضعه في الجُملة؟ الرفع، إذًا أين وقع زيد في الجُملة في أي محل؟ في محل رفع، إذًا وقع في محل رفع، ثم إنَّ لفظه استجاب للرفع أم لم يستجب؟ يدخل على كل الأسماء وعلى كل الفعل المضارع، هنا وقع في محل الرفع، إذًا ما محله؟ الرفع، طيب ولفظه استجاب للرفع أم لم يستجب؟ استجاب، إذًا فزيدٌ مرفوع -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠٢:١٨:٤١)) --.

استجاب لعلامة الإعراب أم لم يستجب؟ أما اللفظ استجاب، ولكن هناك مانع منع الحركة من الظهور، -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠٢:١٩:٢١)) -- -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠٢:١٩:٥٦)) --

فإذا قلت: "جاء سيبويه" سيبويه أين وقع؟ وقع في مكان حكمه الرفع، إذًا محله رفع، ولفظه استجاب أم لم يستجب؟ لم يستجب، طيب سيبويه الآن دخله حكم إعرابي أم لم يدخله؟ دخله، أين هو في التعريف؟ هل نقول: لفظًا؟ لا، تقديرًا؟ لا؛ هو محل فقط، سيبويه استجاب للإعراب محلًا فقط ولم يستجب لفظه، وهذا الفرق بين المُعرب والمبني، الفرق بين المعرب والمبني في الإعراب، أن المعرب وقع في محل الإعراب ويستجيب لفظه لذلك، والمبني المضارع أيضًا

يقع في محل الإعراب، في محل رفع، في محل نصب، في محل جر، في محل جزم، إلا أن لفظه لا يستجيب لذلك؛ فلهذا نجد أن النحويين يفرقون بين إعراب المعرب وإعراب المبني من الأسماء والمضارع.

والمعرب من الأسماء والمضارع إذا وقع في محل رفع ماذا يقولون عنه؟ كـ "جاء زيدٌ، أو جاء موسى" مرفوع، وإذا وقع في محل نصب، كـ "رأيتُ زيدًا، ورأيت موسى" منصوب، وإذا وقع في محل جر؟ مجرور، وإذا وقع في محل جزم؟ مجزوم.

وأما المبني من الأسماء والمضارع لو وقع في محل رفع كـ "جاء سيبويه" الآن حكمه الرفع أم ليس حكمه الرفع؟ حكمه الرفع في محل رفع لكن ما يقولون: مرفوع، حكمه الرفع ولا يقولون: مرفوع، ماذا يقولون: في محل رفع، يقول: موسى هذا الاسم في محل رفع، يعني وقع في محلٍ حكمه الرفع فقط، هم أرادوا أن يقولوا: في محل رفع، يعني في محل رفعٍ فقط، ولم يستجب لفظهُ لذلك، لكن يختصرون.

فلو وقع في محل نصب كـ "رأيت سيبويهِ" قالوا: في محل نصب، وقع في محل نصب فقط لكن لم يستجب لفظه لذلك، وكذلك "سلمتُ على موسى، وسلمتُ على سيبويه" في محل جر، وكذلك المضارع لو كان مبنيًا كقولك: النسوة لم يذهبن، تقول: مضارع في محل جزم؛ إذًا فقولنا: مرفوع، هذا مع المعرب، ما معنى مرفوع؟ يعني مرفوع على المحل فقط؟ أم مرفوع على اللفظ فقط؟ أم مرفوع على المحل واللفظ؟ إذا قالوا: مرفوعٌ يعني مرفوعٌ محلًا ولفظًا، لكن تختصر تقول: مرفوع فقط، يعني مرفوعٌ محلًا ولفظًا، يعني وقع في محل رفع واستجاب لفظه لذلك وإذا قالوا: منصوبٌ يعني لفظًا ومحلًا، مجرورٌ لفظًا ومحلًا، مجزومٌ لفظًا

ومحلًا، ولكن إذا قالوا: في محل رفع، يعني فقط، يعني وقع في محل رفع لكن لفظه لم يستجب لهذا المحل، لم يقبل علامة هذا المحل؛ فأنت عند الإعراب، عندما تقول: مرفوع تفهم هذا الكلام، عندما تقول: في محل رفع تفهم هذا الكلام.

فما رأيكم في معربٍ يقول: "جاء سيبويه" سيبويه: فاعل مرفوع؟ هذا خرب المسألة كلها، إذا قال: مرفوع، يعني حكم على سيبويه بأنه اسم مُعرب، وحكم على سيبويه بأنَّ لفظه استجاب للإعراب، وهذا كله خطأ.

طيب، فلو جاء إنسان يعني أضيع من الأول، فقال: "جاء سيبويهِ" سيبويهِ مجرور، ماذا تفعل بهذا؟ هذا ضيَّع المعرب والمبني، يعني غرته الحركة، عندما قال: سيبويهِ غرته الحركة ظنها علامة إعراب، فقال: مجرور، مع أنها حركة بناء، هذا يجب أن يرجع إلى التمييز بين المعربات والمبنيات للحصر، المعربات اعرف المعربات لكي تأخذ إعرابها من لفظها، واعرف المبنيات لكي لا تغتر بحركاتها، فإن حركاتها لا تدل على إعرابها.

نتوقف هنا ونكمل إن شاء الله في الغد، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني من دروس شرح الأزهرية

أنواع الإعراب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، ونحن في عصر يوم الأحد الثامن والعشرين من شهر ربيعٍ الآخر من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، نعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثاني من دروس شرح الأزهرية، للشيخ خالد بن الأزهري-رحمه الله تعالى-، كنا توقفنا بالأمس عند قوله: (**وأنواعُ الإعرابِ أربعة**) ونُكمل اليوم إن شاء الله من هذا الموضع، تفضل.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، قال المصنف -رحمنا الله تعالى وإياه-:

المتن

(وأنواعُ الإعرابِ أربعة: رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزم).

الشرح

نعم؛ هذه أنواع الإعراب، وتُسمى الأحكام الإعرابية، وهي في النحو

كالأحكام التكليفية في الفقه، فالفقه فيه الأحكام التكليفية وهي: الوجوب، والحُرمة، والاستحباب، والكراهة والإباحة، وكل حكمٍ من هذه الأحكام، فهذه الأحكام أيًا كانت لا بُدَّ لها من دليل، فالأحكام التكليفية الفقهية أدلتُها القرآن والسُنَّة، وأمَّا في علمنا النحو فإنَّ الأحكام هي: الرفع والنصب، والخفضُ والجزم، ولكلٍ منها دليل يدلُّ عليه سيأتي ذكره بعد قليل.

وقوله: (**خفضٌ**) يعني: الجر؛ فهذا مُصطلح من مصطلحات النحويين، يستعمله البصريون والكوفيون "الخفض"، وأمَّا الجر فيكاد يكون من مصطلحات البصريين، فبعد أن عرفنا هذه الأحكام أو أنواع الإعراب: الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، سيُبيِّنُ لنا الأزهري الآن على ماذا تدخل من الكلمات.

المتن

قال: (**فالرفع والنصب يشتركان في الأسماء والأفعال، والخفض يختصُّ بالأسماءِ، والجزم يختصُ بالأفعال**).

الشرح

يقول: (**الرفع والنصب يشتركان في الأسماء والأفعال**) الأسماء يعني كُل الأسماء أم بعضها؟ الجواب: كُلُّ الأسماء، والأفعال! يعني كُل الأفعال أم نوعًا معينًا من الأفعال؟ الجواب: الفعل المضارع فقط؛ لما ذكرناه بالأمس من أنَّ هذه الأحكام "الرفع، والنصب، والخفض، والجزم" تدخل على الأسماء كلها معربةً كانت أم مبنية، وتدخل على المضارع كله معربًا كان أم مبنيًا.

قال: (**والخفض يختص بالأسماء**) أي: لا يدخل على المضارع، (**والجزم يختص بالأفعال المضارعة**) أي: لا يدخل على الأسماء، نعم.

المتن

(مثال دخول الرفع في الأسماء والأفعال نحو: "زيدٌ يقوم" فزيدٌ: اسمٌ مرفوعٌ بالابتداء، ويقوم: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالتجرُّد).

الشرح

نعم؛ "زيدٌ يقوم" زيدٌ: اسمٌ مرفوعٌ بالابتداء وهو مبتدأ، إلَّا أن باب المبتدأ لم يأتِ، فلهذا قال: اسمٌ؛ وإلَّا فإنَّ إعرابهُ مبتدأ، مبتدأٌ مرفوع، مرفوع بماذا؟ ماذا يقول الأزهري؟ الأزهري ماذا يقول عندك؟ مرفوعٌ بماذا؟ المبتدأ يقول: مرفوعٌ بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة، إذًا ما الذي يرفع المبتدأ الابتداء أم الضمة؟ الابتداء، طيب والضمة؟ الضمة ما هي إلَّا علامة، علامةٌ على أنَّ المبتدأ ليس منصوبًا ولا مجرورًا، وإنما هو مرفوع، فهي علامة إعراب.

قال: (**ويقوم: فعلٌ مضارع مرفوعٌ بالتجرُّد**) يقوم: فعلٌ مضارع مرفوعٌ، مرفوعٌ لتجرده، أي: لتجرده من الناصب والجزام، يعني: لم يُسبق بناصب ولا بجازم، فلهذا رُفع، وعلامة رفعه الضمة، فلهذا تعرفون لماذا يرفض المعربون أن تقول: مبتدأٌ مرفوعٌ بالضمة؛ لأن هذا الإعراب خطأ ويعكس المعنى، فالمبتدأ ليس مرفوعًا بالضمة، وإنما رافعه معنًى يسمونه الابتداء، والضمة علامة الرفع.

المتن

(ومثال دخول النصب في الأسماء والأفعال: "إنَّ زيدًا لن يضربَ"؛ فزيدًا: اسمٌ منصوبٌ بـ إنَّ، ويضربَ: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ لن).

الشرح

نعم؛ "إنَّ زيدًا لن يضربَ" نُعرب المثال كاملًا، إنَّ اسمٌ أم فعلٌ أم حرف؟ حرف، والحروف كلها لا محل لها من الإعراب، ما معنى قولنا: لا محل لها من الإعراب؟ يعني ليس لها حكمٌ إعرابيٌ، لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌ ولا جزمٌ، تذكرون بالأمس وأكدنا اليوم أنَّ هذه الأحكام الإعرابية، أنواع الإعراب "الرفع، والنصب، والخفض، والجزم" لا تدخل إلَّا على شيئين ما هما؟ الأسماء كُلها، والمضارع كله، طيب والبواقي أي الحروف والماضي والأمر؟ هذه تدخلها الأحكام الإعرابية؟ لا تدخلها الأحكام الإعرابية، لا رفع ولا نصب ولا جر ولا جزم، وهي التي يقول فيها المعربون: لا محل له من الإعراب، متى تقول: لا محل لهُ من الإعراب؟ مع هذه الحروف والماضي والأمر.

ما معنى قولهم: لا محل له من الإعراب؟ يعني ليس له حكمٌ إعرابي، لا رفع ولا نصب ولا جر ولا جزم، ويحتاج أن تتأمل فيه في جملته والعامل الداخل عليه، هل هو عامل رفع فيكون حكمه الرفع، عامل نصب فيكون حكمه النصب، عامل جر، عامل جزم.. هذه الأشياء لا تدخلها الأحكام الإعرابية؛ فلهذا تقول عنها أينما كانت: لا محل له من الإعراب وينتهي الأمر.

إنَّ: حرف؛ فلهذا تُبيِّن نوعها، فتقول: حرف توكيد ينصب اسمه ويرفع خبره، هذا النوع نوع الحرف، حرف توكيد ينصب اسمه ويرفع خبره، طيب وسبق أن

عرفنا أن الحروف مبنية أم مُعربة؟ مبنية على حركة آخرها، فإنَّ مبنيةٌ على ماذا؟ الفتح، نقول: مبنيٌّ على الفتح، بقي الحكم الإعرابي لـ إنَّ، ما الحُكم الإعرابي لـ إنَّ؟ إمَّا الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم أو لا حُكم لها إعرابيًا، لا حُكم لها، نقول: لا محل له من الإعراب.

اجمع هذه المعلومات فتقول: إنَّ: حرف توكيد ينصب اسمه ويرفع خبره، مبنيٌّ على الفتح، لا محل له من الإعراب، أتيت بالإعراب كاملًا بالتفصيل، لو كنتَ طالبًا تأخذ الدرجة كاملة غصب عن الأستاذ، تبين نوع الكلمة ما نوعها؟ حرف توكيد ينصب اسمه ويرفع خبره، ثم تُبين حركته، والحركة بناء تقول: مبنيٌّ على الفتح، ثُمَّ تُبيِّن حُكمه الإعرابي، وهذه لا حُكم لها فتقول: لا محل له من الإعراب، انتهى الإعراب لـ إنَّ، طيب هذه إنَّ.

"إنَّ زيدًا" زيدًا هذا اسم، اسم ما إعرابه؟ لا بُدَّ أن تُبين إعرابه ببيان موقعه في الجملة، أين وقع في الجملة؟ وقع اسمًا لـ إنَّ، نقول: اسمُ إنَّ، واسم إنَّ ما حكمه؟ الرفع؟ النصب؟ الجر؟ الجزم؟ النصب.. الحُكم هنا النصب، الحكم النصب أم منصوب؟

انظر إلى الأزهري ماذا قال لنا في أنواع الإعراب؟ أنواع الإعراب أربعة: رفعٌ ونصب، ما قال: مرفوع ومنصوب، قال: رفع ونصب، إذًا فالحكم النصب أو منصوب؟ الحكم: النصب، أمَّا منصوب فهذه صفته، لكن حُكمه النصب، طيب حكمه النصب ماذا تقول عنه في بيان هذا الحُكم؟ تقول: منصوب؟ أو في محل نصب؟ ولا كله واحد؟ تقول: منصوب إذا كان معربًا، تقول: في محل نصب إذا كان مبنيًا، هذا الفرق بين المعرب والمبني، لا بُدَّ أن تُميز بين المُعربات والمبنيات، وزيد مُعرب أم مبني؟ قُلنا: لا تُميز بين المعربات والمبنيات إلا

بالحصر، وحصرناها لكم بالأمس.

فـ "زيدٌ" مُعرب، إذًا نقول منصوب أو في محل نصب؟ نقول: منصوب، طيب منصوب مباشرة تقول: علامة نصبه الفتحة؛ فالإعراب كاملًا زيدًا: اسمُ إنَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة، إعرابٌ كامل، اسمُ إنَّ.. هذا موقع الاسم في الجُملة، منصوب.. بيانًا لحكمه الإعرابي، وعلامة نصبه الفتحة.. بيانٌ لحركته، هذه أركان الإعراب ثلاثة.

"إنَّ زيدًا لن" لن: اسم فعل حرف؟ حرف، والحروف عرفنا أنها ليس لها محلٌ من الإعراب، ليس لها حكمٌ إعرابي، إذًا نُبين نوعها وحركتها وحُكمها الإعرابي، نُبيِّن نوعها فنقول: حرف ماذا؟ لن: حرفُ نفيٍ ونصب، صحيح؟ ما معنى حرف نفي؟ هذا بيان معناها، معناها أنها تنفي، حرفُ نفيٍ ونصب، هذا بيان لعملها، حرف نفيٍ ونصبٍ، طيب والحركة؟ الحروف مبنية أو معربة؟ مبنية على حركة آخرها، ماذا نقول في "لن"؟ مبنيٌ على السكون، الحركة: مبني على السكون، طيب الحكم الإعرابي؟ لا محل له من الإعراب.

نعيد الأركان الثلاثة كاملة: لن.. حرفُ نفيٍ ونصب، مبنيٌ على السكون، لا محلَ لهُ من الإعراب.

"يضرب" نوعه اسم فعل حرف؟ فعل مضارع، إذًا تدخله الأحكام الإعرابية، فأولًا نُبيِّن نوعه فنقول: فعلٌ مضارع، ونبين حكمه الإعرابي، ما حكمه الإعرابي هنا؟ النصب، حكمه النصب لأنه مسبوق بناصب، حكمه النصب، الحكم: النصب، لكن ماذا نقول عنه في بيان هذا الحكم، منصوب أو في محل نصب؟ منصوب؛ لأنه مُعرب، إذا قلت منصوب مباشرة تُكمل.. منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، إذًا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

المتن

قال: (ومثال اختصاص الاسم بالخفض نحو: "بزيدٍ" فـ زيدٍ: اسمٌ مخفوض بالباء).

الشرح

نعم "بزيدٍ" أعرب "بزيدٍ"، الباء: حرف، إذًا ليس له حكم إعرابي لا محل له من الإعراب، نبين نوعه وحركته وحكمه الإعرابي، نقول: الباء: حرف جر مبنيٌ على الكسر، لا محل لهُ من الإعراب، "زيدٍ" اسمٌ مجرورٌ بماذا؟ مجرورٌ بماذا "بزيدٍ"؟ بالباء لا بالكسرة، خلاص صارت قديمة خلاص، زيدٍ: اسمٌ مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة.

الطالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ١٦:٠٢)) --

الشيخ: نعم، يقول: "إنَّ زيدًا لن يضربَ" أين خبر إنَّ؟ الجواب: خبر إنَّ جُملة "لن يضربَ" الجملة الفعلية "لن يضربَ"، نعم تفضل.

المتن

قال: (ومثال اختصاص الفعل بالجزم نحو: "لم يقم"؛ فـ "يقم" فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ لم).

الشرح

نعم، "لم يقم" نُعرب "لم يقُم"، لم: حرف نعربه إعراب الحروف، فنقول: لم حرف نفيٍ وجزمٍ وقلب مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب، هذا إعراب لم في كل مكان، الحروف إعرابها ما يتغير في القرآن في السُنَّة، في الشعر، في النثر، في

الشعر الجاهلي، في الشعر الحديث، في كلام المتقدمين في كلام المتأخرين هذا إعراب الحروف ثابت ما يتغير، ليس مرة رفع ومرة نصب ومرة جزم ومرة تنظر في إعرابها، إعرابها ثابت ما يتغير.

لم: حرف نفي وجزم وقلب، حرف نفيٍ.. بيانًا لمعناها تنفي الفعل الذي بعدها، وجزم.. بيانٌ لعملها تجزمه، وقلب.. بيانٌ لوظيفتها؛ لأنها تقلب زمن المضارع بعدها إلى الماضي، يذهب: مضارع، إذا قلت: لم يذهب، لم يذهب في الماضي، فقلبت زمن المضارع إلى الزمن الماضي.

المتن

قال: (ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول وعلاماتٌ فروع).

الشرح

(ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول وعلاماتٌ فروع)؛ ولهذه الأنواع الأربعة يقصد أنواع الإعراب التي يسميها النحويون: الأحكام الإعرابية، والأحكام لا بُدَّ لها من أدلة، لا يُمكن أن تصدر حكمًا إلا بدليل، وإلا لا يُقبل منك، فإذا قلت: الحمد لله رب العالمين، ما الحكم الإعرابي للحمد؟ الحكم لا أقول الإعراب، الحكم الإعرابي، الأحكام الإعرابية اللي هي أنواع الإعراب، الحكم الإعرابي هو: الرفع، وهذا يقول: النصب، والثالث يقول: الجر، ما الذي يفصل بينا؟ الدليل، ما الدليل على، الدليل الموجود في الحمد، في قوله الحمدُ في ضمة، والضمة دليل رفع أم دليل نصب أم دليل جر؟ دليل رفع، إذًا فالصواب مع من قال: إنَّ الحُكم هنا الرفع؛ لأن الدليل معه.

فقوله: **(ولهذه الأنواع الأربعة)** أي: لهذه الأحكام الأربعة، **(علاماتٌ أصول**

وعلاماتٌ فروع) أي: أدلة، فعلامات الإعراب هي أدلة الإعراب، فأنت إذا قلت مثلًا: "الحمدُ لله رب العالمين" الحمد: مبتدأٌ مرفوعٌ، ماذا تقول بعد ذلك؟ وعلامة رفعه الضمة، ما معنى وعلامة رفعه؟ يعني ودليل رفعه، يعني والدليل على أنه مرفوع ليس مجرورًا ولا منصوبًا، الضمة، إلَّا أن الفقهاء يسمون مثل هذا الدليل، والنحويون يسمون مثل هذا العلامة، مصطلحات تختلف بين العلوم.

(علاماتٌ أصول وعلاماتٌ فروع) علامات الأصول: العلامات الأصلية، وعلاماتٌ فرعية، الأصل في الشيء غالبًا هو الأكثر فيه، الأكثر في الشيء يُسمَّى الأصل، والقليل في الشيء يُسمى الفرع؛ فلهذا الأصل في الناس أنهم يمشون، فإذا رأيت إنسانًا يمشي على قدميه لا تسأل: لماذا فلان يمشي على قدميه.. هذا الأصل، لكن لو رأيته يزحف مثلًا، لكان هذا خارجًا عن الأصل، ولهذا تسأل لماذا خرج عن الأصل.. وهكذا؛ فالعلامات الأصلية يعني العلامات الأكثر، والفرعية هي العلامات القليلة.

بعد ذلك أسأل سؤالًا للمتنبهين المتيقظين، وكلكم ذلك الرجل، وكلكم تلك المرأة: علامات الإعراب توجد في أي كلمات؟ هل توجد في الحروف؟ لا؛ توجد في المُعرب فقط؟ أم توجد في الأسماء كلها أم في المضارع كله؟ علامات الإعراب أين توجد؟ علامات الإعراب لا توجد إلَّا في المُعرب، والمُعرب كما عرفنا لا يكون إلا في الأسماء المُعربة والمضارع المعرب.

أمَّا المبنيات كلها فليس فيها علامات إعراب، أما الحروف والماضي والأمر، فهذه انتهينا منها، أصلًا مبنية لا يدخلها أصلًا حكم إعرابي؛ فلهذا لا تحتاج إلى علامة إعراب، الحروف والماضي والأمر، هل تدخلها أحكام إعرابية؟ لا تدخلها؛ فلهذا لا تحتاج أصلًا إلى علامات إعرابية، هذه منتهين منها من الأساس.

بقي الأسماء والمضارع، المُعرب من الاسم والمضارع فيه علامة إعراب، طيب والمبني من الأسماء والمضارع، فيه علامات إعرابية أم ليس فيه علامات إعرابية؟ ليس فيه علامة إعرابية، وأيهما أوضح الذي فيه علامة إعرابية أم الذي ليس فيه علامة إعرابية؟ أيهما أوضح؟ الذي فيه علامة إعرابية؛ فلهذا يُسميه النحويون المُعرب، ما معنى المعرب كما شرحنا بالأمس؟ الواضح الإعراب، ضمة مباشرة رفع، فتحة مباشرة نصب، كسرة مباشرة جر، سكون على المضارع مباشرة جزم، فإعرابه واضح؛ لأنَّ لفظه حركته تدلُّ على إعرابه، أمَّا المبني مسكين ليس له علامة إعراب، فإعرابه لا يؤخذ من لفظه وإنما يؤخذ من جُملتهِ.

الآن سيبين علامات الإعراب الأصلية تكون في ماذا، وعلامات الإعراب الفرعية تكون في ماذا، إلا أنه -رحمه الله تعالى- أطال الكلام في ذلك، وما أطال الكلام في ذلك إلا طلبًا للتوضيح والتسهيل، ولكل إنسان طريقته في التوضيح والتسهيل، قد يكون الواضح عندي غير الواضح عندك، والعكس إلا أننا نقول في البداية:

علامات الإعراب الأصلية كثيرة؛ فلا داعي لحصر مواضعها، لأنها الأصل والأكثر، وعلامات الإعراب الفرعية قليلة؛ فلهذا نحصرها في سبعة أبواب، فإذا حصرت العلامات الفرعية في هذه الأبواب السبعة، وعرفت هذه الأبواب السبعة، فما سوى هذه الأبواب السبعة من الأسماء المعربة والمضارع المُعرب، فإنَّ علاماتها ستكون علاماتٍ أصلية، هذه القاعدة، إلَّا أنه سيفصل ونستمع إلى كلامه رحمه الله، نعم.

المتن

قال: (فالعلامات الأصول أربعة).

الشرح

علامات الأصول أربعةٌ؛ كان الأفضل أن يقول: فالعلامات الأصول أربعٌ؛ لأن العدد من ثلاثة إلى تسعة يخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، والمعدود هنا العلامات مفرده علامة مؤنث، فكان الأفضل أن يقول: أربعٌ، إلَّا أنهُ أنَّث، بعضهم يُخطئُ ذلك، وبعضهم يجوزه إذا تقدم المعدود، المعدود هنا متقدم أو متأخر؟ العلامات الإعرابية أربعةٌ فتقدم، بعض النحويين يتساهل في المعدود إذا تقدم، إلَّا أن المتقدمين لا يذكرون نحو ذلك، المتقدمون يقولون بوجوب المخالفة، تقدم المعدود أو تأخَّر، ولا تجوز المخالفة إلا إذا حُذف المعدود أصلًا، إذا لم يُذكر المعدود فيكون لك أن تذكر وأن تؤنث، فتقدر على حسب المعنى، لكن بما أنَّهُ مذكور مقدمًا أو مؤخرًا، فلا بد من الالتزام بالقاعدة.

المتن

قال: (الضمة للرفع نحو: "جاء زيدٌ"، والفتحة للنصب نحو: "رأيتُ زيدًا"، والكسرة للخفض نحو: "مررتُ بزيدٍ"، والسكون للجزم نحو: "لم يضرب").

الشرح

(**الضمة للرفع نحو: "جاء زيدٌ"**) وكان الأفضل أن يقول: نحو "يذهب زيدٌ"؛ لكي يكون المثال في مضارعٍ معربٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفي اسمٍ معربٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وكذلك في النصب أن يمثل بمثل مثاله السابق "إنَّ

زيدًا لن يذهب"، ثم الكسر يجعله خالصًا للاسم يمثل بالاسم فقط، والجزم يجعله خالصًا للمضارع، إلا أنكم عرفتم ذلك، نعم.

المتن

قال: (ولها مواضع).

الشرح

هذا الحصر الذي ذكرناهُ قبل قليل، وقُلنا: لا داعي لهُ إذا عُرفت القاعدة العامة، إلَّا أنه ذكر هذا الحصر.

المتن

(فأمَّا الضمةُ فتكون علامةً للرفعُ في أربعة مواضع: في الاسم المفرد نحو: "جاء زيدٌ والفتى").

الشرح

زيدٌ مثالٌ لما علامته ظاهرة، والفتى مثالٌ لما علامته ضمةٌ مقدرة، نعم.

المتن

(وفي جميع التكسير نحو: "جاء الرجال والأُسارى"، وفي جمع المؤنث السالم نحو: "جاءت الهندات المسلمات"، والرابع في الفعل المضارع المعرب نحو: "يضرب"، وأمَّا الفتحة فتكون علامةً للنصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد نحو: "رأيتُ زيدًا"، وجمع التكسير نحو: "رأيت الرجال"، والفعل المضارع المعرب نحو: "لن يضرب"، وأمَّا الكسرة فتكون علامةً للخفض في

ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف نحو: "مررتُ بزيدٍ"، وجمع التكسير المنصرف نحو: "يعوذون برجالٍ").

الشرح

يعوذون برجالٍ، هذا أول شاهد يذكره الأزهري -رحمه الله تعالى- والشواهد قليلة في كتابه؛ لأن كتابه لذكر القواعد والأحكام، وهذا مما تميَّز به قطرُ الندى، قطر الندى أكثر من الشواهد، نعم.

المتن

قال: (وجمع المؤنث السالم باقيًا على جمعيته نحو: "مررت بهنداتٍ").

الشرح

"مررتُ بهنداتٍ"، هنداتٍ: جمع مؤنثٍ سالم، وجمع المؤنث السالم يُجر، وجمع المؤنث السالم علامة جره الكسرة، قال: (**باقيًا على جمعيته**) احترازًا من المسمى بجمع المؤنث السالم، لو سميت بجمع مؤنث سالم، لو سميت بنتك مثلًا نعمات، أو سميتها حسنات، فحسنات حينئذٍ مفرد أم جمع؟ مفرد، بنتك سميت بنتك حسنات، فحسنات حينئذٍ مفرد أم جمع؟ مفرد، هذا يسمونه المسمى بجمع المؤنث السالم، فالجمع هنا ليس باقيًا على جمعيته، فإذا سميت بجمع مؤنثٍ سالم فله أحكام إضافية، يعني يجوز فيه أوجه أخرى غير هذا الوجه، فتجوز فيه أوجه أخرى؛ ولهذا احترز قال: باقيًا على جمعيته، لأن حينئذٍ ما يجر إلا بالكسرة، أما المُسمى بجمع المؤنث السالم فتجوز فيه أوجهٌ أخرى، نعم.

المتن

قال: (وأما السكونُ فيكون علامةً للجزم في موضعٍ واحد؛ في الفعل المضارع الصحيح الآخر نحو: "لم يضرب"، وأمَّ العلامات الفروع فسبعٌ: الواو، والياء، والألف، والنون، والكسرة نيابةً عن الفتحة، والفتحة نيابةً عن الكسرة والحذف).

الشرح

نعم؛ علامات الإعراب الفرعية أيضًا يختلف المصنفون في طريقة ذكرها، فصاحب الأجرومية كما رأيتم وضحها وذكرها بطريقتين، وصاحبنا الأزهري أيضًا سيذكرها ويبينها بطريقتين.

والخلاصة في ذلك كلهِ أن يُقال: إنَّ علامات الإعراب الفرعية تنحصر في سبعة أبواب: خمسةٌ منها أسماء، وبابان منها من الفعل المضارع.

الباب الأول: الأسماء الستة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، والسادس: هنوك، في لغة بعض العرب، وسنعلق على ذلك؛ فالأسماء الستة خصتها العرب وهم أهل اللغة بإعرابٍ خاص، فعند الرفع يجعلون فيها الواو، يقول: جاء أخوك وأبوك، وفي النصب يجعلون فيها ألفًا، فيقولون: رأيتُ أباك وأخاك، وفي الجر يجعلون فيها ياءً فيقولون: سلمت على أخيك وأبيك، ستة أسماء خصتها العرب بهذا الإعراب؛ فلا بُدَّ أن نعرفها وأن نعرف إعرابها.

الباب الثاني من أبواب العلامات الفرعية هو: المثنى؛ والعرب في المثنى عند الرفع تجعل فيهِ ألفًا، تقول: جاء الرجلان، وانطلق الفرسان، وفي النصب يجعلون فيهِ ياءً، فيقول: رأيت الرجلين ورأيت الفرسين، وفي الجر يجعلون فيها ياءً فيقولون: نظرت إلى الرجلين، وركبت على الفرسين، أصحاب اللغة هم الذين

تفننوا في ذلك وخصوا المثنى بهذا الإعراب، فلا بُدَّ من معرفة ذلك والوقوف عليه.

والباب الثالث من أبواب العلامات الفرعية: جمع المذكر السالم؛ ففي الرفع يجعلون فيهِ واوًا، فيقولون: جاء المحمدون، ونجح المجتهدون، وفي النصب يجعلون فيه ياءً فيقولون: رأيتُ المحمدين وأكرمتُ المجتهدين، وفي الجر يجعلون فيه ياءً أيضًا فيقولون: سلمتُ على المحمدين والمجتهدين، فهذه ثلاثة أبواب.

والباب الرابع من أبواب العلامات الفرعية هو: جمع المؤنث السالم، كفاطمات ومسلمات؛ ففي الرفع تكون علامة الرفع الضمة؛ تقول: جاءت الفاطماتُ، ونجحت المجتهداتُ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والضمة علامة أصلية أو فرعية؟ أصلية، إذًا فجمع المؤنث السالم علامة رفعه علامةٌ أصلية الضمة، وفي النصب يجعلون فيها الكسرة فيقولون: أكرمت الفاطماتِ وأكرمت المجتهداتِ، علامة النصب هنا الكسرة، وهي علامة أصلية أم فرعية؟ علامةٌ فرعية، مجيء الكسرة للنصب علامةٌ فرعية، متى تكون الكسرة علامةً أصلية؟ في الجر، وأمَّا جرُّ المؤنث السالم، فيكون بالكسرة، نقول: سلمتُ على الفاطماتِ وعلى المجتهدات، والكسرة في الجر علامةٌ أصلية أم فرعية؟ أصلية؛ إذًا جمع المؤنث السالم كم فيه من علامةٍ فرعية؟ واحدة وهي علامة النصب، بخلاف الأسماء الستة كل علاماتها فرعية، والمثنى وجمع المذكر السالم، هذه الثلاثة كل علاماتها فرعية، أما المؤنث السالم فليس فيه إلا علامة فرعية واحدة علامة النصب.

أمَّا الباب الخامس من أبواب العلامات الفرعية فهو: الاسم الممنوع من الصرف، يعني لو جاء إليك أربعمائة ريال لكي تصرفها، هذا ما تصرف له، هذا

ممنوع له الصرف، هذا معنى ممنوع من الصرف؟ ما معنى ممنوع من الصرف؟ يعني ممنوع من التنوين ومن الجر بالكسرة هذا الصرف، الصرف ممنوع من الصرف يعني لا يُنون ولا يُجر بالكسرة، وسيذكر لنا الأزهري هذه الأسماء الممنوعة من الصرف، بعد قليل بالتفصيل، مثل: مساجد، ومثل: أحمد، فتقول مثلًا: جاء أحمد يا فتى، أحمد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة لكن بلا تنوين، ليس كمحمد جاء محمدٌ، وجاء زيدٌ، وهذا بابٌ، الأسماء الأصل فيها أنها تُنون، لكن الممنوع من الصرف خاصيته أنه لا يُنوَن ولا يُجر بالكسرة، جاء أحمدُ، إلَّا أن علامة رفعِ الضمة، وهي علامة أصلية أم فرعية؟ أصلية، وعلامة النصب فيه الفتحة، تقول: أكرمتُ أحمدَ يا فتى، منصوب وعلامة نصبه الفتحة بلا تنوين، لا تقل: أكرمتُ أحمدًا، كما تقول: أكرمتُ محمدًا، وزيدًا، وفتحتُ بابًا، وقرأتُ كتابًا، تمنعه من التنوين، إلا أن علامة النصب فيه الفتحة وهي علامة أصلية، وعلامة الجر فيه الفتحة، لأنه لا يُجر بالكسرة، فتقول: سلمتُ على من؟ سلمتُ على أحمدَ يا فتى، سلمتُ على أحمدَ، على حرف جر، وأحمدَ اسمٌ مجرورٌ بعلى وعلامة جره الفتحة، وعلامة الجر فيه الفتحة أصليةٌ أم فرعية؟ فرعية، الفتحة في الجر أصلية أم فرعية؟ الفتحة في الجر فرعية، إذًا فالممنوع من الصرف كم فيه من علامة فرعية؟ واحدة وهي علامة الجر، يقولون: هذا من عدل اللغة العربية، وهذا ظاهرٌ في اللغة العربية، إذا مالت مع شيء في باب تعود في بابٍ آخر وتميل مع ضده؛ لكي يعتدل الأمر ويحدث العدل.

ففي جمع المؤنث السالم مالت مع الكسرة، وفي الممنوع من الصرف مالت مع الفتحة فحدث التعادُل، هذه خمسة أبواب كلها في الأسماء، الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والاسم الممنوع من الصرف.

وأما البابان اللذان هما من الفعل المضارع:

فالباب الأول: هي الأفعال الخمسة، الأفعال الخمسة: كل مضارع اتصلت به واو الجماعة "يذهبون"، أو ألف الاثنين "يذهبان"، أو ياء المخاطبة "تذهبين"، فعلامة الرفع فيها كيف تعرف أنها مرفوعة؟ كيف تدل المستمع على أنها مرفوعة؟ تثبت فيها النون، تقول: "يذهبون، ويذهبان، وتذهبين"؛ فإذا رأيت النون فيها فتعرف أن حكمها ماذا؟ الرفع؛ لأن علامة الرفع فيها ثبوت النون، يُقال: ثبوت النون وثبات النون.

وعلامة النصب فيها وعلامة الجزم فيها: حذف النون، فإذا كانت هذه الأفعال منصوبة أي: مسبوقة بناصب، أو مجزومة، أي: مسبوقة بجازم، فإنك تحذف من آخرها النون علامةً على نصبها، يعني تخبر المستمع تدل المستمع على أنَّ الأفعال منصوبة أو مجزومة؛ فتقول: "لن يذهبوا، ولن يذهبا، ولن تذهبي، لم يذهبوا، ولم تذهبا، ولم تذهبي" تحذف النون، وكُل العلامات كما رأيتم علاماتٌ فرعية.

والباب الثاني من الفعل المضارع: هو الفعل المضارع المعتل الآخر سواءٌ بالألف كـ "يخشى"، أو بالواو كـ "يدعو"، أم بالياء كـ "يرمي"؛ فعلامة الرفع فيها الضمة المقدرة، تقول: "محمدٌ يدعو ربه، ويخشى ربه، ويرمي بالسهم"؛ فعلامة الإعراب ضمةٌ مقدرة، إذًا فعلامة الإعراب ضمة، والضمة في الرفع أصليةٌ أم فرعية؟ أصلية ولكنها مقدرة، لكنها علامةٌ أصلية، وتكلمنا من قبل على علامة الإعراب الظاهرة والمقدرة، وعرفنا ما معنى مقدرة وعرفنا المانع، فالمانع في "يخشى" التعذُّر، والمانع في "يدعو ويرمي" الثقل أو الاستثقال.

وأمَّا علامة النصب فيها فهي الفتحة، فمع الواو والياء فتحةٌ ظاهرة، تقول:

"محمدٌ لن يدعوَ إلا ربه، ولن يرميَ بالسهم"، ومع الألف فتحةٌ مقدرة، تقول: "محمدٌ لن يخشى إلا ربه" وعلى كل حال فإن علامة النصب فيها الفتحة ظاهرة أو مقدرة، والفتحة في النصب أصليةٌ أم فرعية؟ أصلية، وكُلُّ هذا سبق في الكلام على علامات الإعراب الظاهرة والمقدرة، فإنَّ المختوم بالألف تقدر معه كل الحركات، وأما المختوم بالواو والياء، فإنما تُقدَّر معه الحركات الثقيلة، وتظهر معه الحركات الخفيفة وهي الفتحة، شرحنا ذلك.

بقي الجزم، ما علامة الجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر؟ هو حذف حرف العلة، فإذا قلت: "دعا يدعو" ثم أتيت بالأمر قلت: "دعا يدعو ادع" أين الواو من فعل الأمر؟ حُذفت، لماذا حُذفت؟ لا نحن نتكلم عن الفعل المضارع، آسف.

إذا قلت: "دعا يدعو" ثم جزمته، ثم جزمته بأداة جزم كـ لم، نقول: "فدعا يدعو لم يدع" دعا يدعو ثم نقول: لم يدع، أين الواو؟ محذوفة، لماذا تحذفها؟ لكي تُعلم بأن الفعل مجزوم، يعني لكي تجعل حذف الواو علامةً على أنَّ الفعل ليس مرفوعًا ولا منصوبًا؛ بل هو مجزوم، فإذا رأيت الواو محذوفةً عرفت أن الفعل مجزوم.

"من يجتهد في دروسه نأتِ إليه بما يشاء" حذفت الياء من نأتي، تعرف أن الفعل نأتِ ده مجزوم، لكن عندما حُذفت الياء منه عرفنا أنه مجزوم، هذا معنى كونه علامة، يعني تعلمك بأن الفعل في هذا الموضع مجزوم، تنظر من أي المجزومات وتقول: "خشي يخشى" ثم تجزم فتقول: "لم يخشَ، محمدٌ لم يخشَ إلا الله"، فإذا وقفت "لم يخشَ" تحذف الألف، تقول: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ لم وعلامة جزمه ماذا؟ حذف الألف، أو حذف حرف العلة، فتقول: "رمى

يرمي" ثم تقول: "لم يرمِ بالسهم" أعرب "لم يرمِ" يرم: فعلٌ مضارعٌ مجزوم بـ لم، وعلامة جزمه، العلامة ما الدليل على أنه مجزوم؟ حذف الياء أو حذف حرف العلة، فالفعل المضارع المعتل الآخر كم فيه من علامةٍ إعرابيةٍ فرعية؟ واحدة، وهي علامة الجزم.

إذًا فالعلامات الفرعية نحصرها: هي كل علامات الأسماء الستة، وكُلُّ علامات المثنى، وكُل علامات الجمع المذكر السالم، وكل علامات الأفعال الخمسة، وعلامة النصب في جمع المؤنث السالم، وعلامة الجر في الممنوع من الصرف، وعلامة الجزم في المضارع المعتل الآخر، حصرناها، هذه محصورة في سبعة أشياء، هذه العلامات الفرعية، إذا ضبطت هذه العلامات الفرعية، فما سواها من الأسماء المعربة والمضارع المعرب علاماته علاماتٌ أصلية وهي كثيرة، الاسم المفرد كـ "زيدٌ، وبابٌ، وجالسٌ، وجلوسٌ" وجمع التكسير غير الممنوع من الصرف كـ "رجالٌ، وأقلامٌ، وخيولٌ" وغيرُ ذلك، الآن سيفصل لك الكلام في هذه العلامات الفرعية علامةً علامة وموضعًا موضعًا، نعم.

المتن

قال: (فينوب عن الضمة ثلاثة: الواو، والألف، والنون).

الشرح

الواو والألف والنون، الواو في ماذا؟ في الأسماء الستة وفي جمع المذكر السالم، أنت إذا عرفت قبل قليل الذي قلناه في هذه الأبواب الستة، لو أنكَ رسمتها في ذهنك على شكل جدول، رسمتها على شكل جدول في ذهنك، ستعرف كل هذه التفاصيل التي سيذكرها لك الأزهري وتكون واضحة وسهلة، ولهذا لن نعلق

على كل ما يقول، ينوب عن الضمة الواو، انظر في هذا الجدول ستجد أن الواو علامة الرفع للأسماء الستة "جاء أخوك"، وجمع المذكر السالم "انتصر المسلمون" والألف علامة الرفع في المثنى، والنون علامة الرفع في الأفعال الخمسة، نعم.

المتن

قال: (**وينوب عن الفتحة أربعة: الكسرة، والياء، والألف، وحذف النون، وينوب عن الكسرة اثنان: الفتحة والياء، وينوب عن السكون واحدة وهي: حذف الحرف الأخير**).

الشرح

ينوب عن السكون علامةٌ واحدة، علامةٌ فرعية واحدة، وهي: حذف الحرف الأخير، وهذا يشمل شيئين: يشمل حذف النون في الأفعال الخمسة، ويشمل حذف حرف العلة في المضارع المعتل الآخر، سمى هاتين العلامتين علامة واحدة وهي حذف الأخير، نعم.

المتن

(**فالواو: تكون علامةً للرفع نيابةً عن الضمة في موضعين: في جمع المذكر السالم نحو: "جاء الزيدون المسلمون"، والثاني: في الأسماء الستة نحو: "هذا أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مالٍ، وهنوك" في لغةٍ قليلة**).

الشرح

نعم؛ هذه الأسماء الستة، أما الأسماء الخمسة الأولى فباتفاق العرب أنها

تُعرب هذا الإعراب، وأمَّا الاسم السادس وهو "هنوك" فإنما يُعرب هذا الإعراب على لغةٍ قليلة لبعض العرب، أما أكثر العرب فإنهم يعربونه بالعلامات الأصلية، يعني يقولون: "هذا هنُك، ورأيت هنَك، ومررت بهنِك"، لكن بعض العرب لغة قليلة لبعض العرب يعربون هذه الكلمة إعراب الأسماء الخمسة بالألف والواو والياء، والهن كلمة مستعملة إلى اليوم، بمعنى الكناية عن الأمر الذي لا يحب الإنسان التصريح به، أي أمر لا تحب أن تصرح به، خطأ مثلًا أو عيب أو عورة ونحو ذلك، فإنه يُطلق عليه الهن؛ انكشفت عورة أخيك، نقول: غطي هناك، بدل ما تقول: غطي عورتك مثلًا، فَعلَ أمرًا قبيحًا، فتقول: "أغضبني هنوك" يعني فعلتك القبيحة التي فعلتها من قبل مثلًا... وهكذا، نعم.

المتن

قال: (والألف تكون علامةً للرفع نيابةً عن الضمة في المثنى نحو: "قال رجلان"، وتكون الألف علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة في الأسماء الستة نحو: "رأيتُ أباكَ، وأخاك، وحماك، وفاك، وذا مالٍ، وهَناك في لغةٍ قليلة، والياء تكون علامةً للخفض نيابةً عن الكسرة في ثلاثة مواضع: في المثنى نحو: "مررت بالزيدين"، وفي جمع المذكر السالم نحو: "مررتُ بالزيدين"، وفي الأسماء الستة نحو: "مررتُ بأبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذي مالٍ، وهنيك في لغةٍ قليلة"، والياء تكون علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة في المثنى المنصوب نحو: :"رأيت الزيدَين"، وفي جمع المذكر السالم نحو: "رأيت الزيدِين"، والنون تكون علامةً للرفع نيابةً عن الضمة في الأفعال الخمسة، وهي: "تفعلان، ويفعلان، وتفعلون، ويفعلون وتفعلين").

الشرح

نعم، يقول: النون تكون علامةً للرفع نيابةً عن الضمة في الأفعال الخمسة، وقلنا من قبل: المراد بالأفعال الخمسة: كل فعلٍ مضارع اتصلت به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، كم ضمير هذه؟ ثلاثة ضمائر، ومع ذلك يسمونها الأفعال الخمسة؛ فلماذا يسمونها الأفعال الخمسة؟

أمَّا الأسماء الخمسة أو الأسماء الستة؛ فهذا اسمٌ موافقٌ لحقيقته، هي ستة أسماء تعدها بالفعل، ستة أسماء ما تزيد ولا تنقص، أمَّا الأفعال الخمسة فإنَّ الناتج من الأفعال المضارعة إذا اتصلت بها واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة خمس صور، أو خمسة أبنية، وذلك أنك، تصور معي الآن في جدول سنقول في هذا الجدول: مذكر ومؤنث، ثم على اليمين مفرد ومثنى وجمع، يسمونها الصور الستة، دائمًا اللغة تنقسم إلى هذه الصور الستة: مذكر ومؤنث، ثم مفرد، ومثنى، وجمع.

طيب نبدأ بالمضارع إذا اتصلت به واو الجماعة، واو الجماعة، ماذا ستقول في المضارع إذا اتصلت به واو الجماعة؟ المضارع لا بد أن يُسبق بحرف من حروف المضارعة، وهي: الهمزة، والنون، والياء، والتاء، طيب المضارع المبدوء بالهمزة، همزة المتكلم مثل: "أذهب" هل تتصل به واو الجماعة؟ أذهبون؟ هذا غير موجود في اللغة، طيب النون؟ نذهب تقول: نذهبون؟ غير موجود في اللغة، طيب المبدوء بالتاء تذهب تقول: تذهبون.. هذا واحد تذهبون، هذه الصورة الأولى تذهبون، طيب والمبدوء بالياء يذهب؟ يذهبون، هذه الصورة الثانية، إذًا المضارع المتصل بواو الجماعة لا تخرج لنا إلا صورتان.

طيب المضارع المتصل بألف الاثنين، ألف الاثنين هل تدخل على المبدوء

بهمزة المتكلم أذهب أذهبان؟ لا؛ طيب نذهب تقول: نذهبان، نحن نذهبان؟ لا؛ طيب ويذهب يذهبان؟ نعم صورة ثالثة، وتذهب تذهبان؟ نعم، صورة رابعة، هذه أربع صور الآن.

بقيت ياء المخاطبة، طيب ياء المخاطبة تدخل على المبدوء بهمزة المتكلم أذهب؟ لا؛ وعلى المبدوء بالنون نذهب؟ لا؛ وعلى المبدوء بالياء يذهب؟ لا؛ وعلى المبدوء بالتاء؟ نعم تذهبي، إذًا فالمتصور خمس صور أو خمسة أبنية؛ فلهذا يسميها المحققون من النحويين لا يسمونها الأفعال الخمسة؛ وإنما يسمونها الأبنية الخمسة، كما فعل ابن هشام في أوضح المسالك، وعلى كل حال هذا مصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح إذا فهمنا المراد به، المراد به: كل مضارع اتصلت به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، نعم.

المتن

(والكسرة تكون علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة في جمع المؤنث السالم نحو: "رأيتُ الهنداتِ"، والفتحة تكون علامةً للخفض نيابةً عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف).

الشرح

والفتحة تكون علامةً للخفض نيابةً عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف، أي: في الاسم الممنوع من الصرف، يُقال: ممنوع من الصرف أو يُقال: لا ينصرف، الآن سيستطرد الأزهري، ويذكر لنا هذه الأسماء الممنوعة من الصرف، نعم.

المتن

(وهو ما كان على وزن صيغة منتهى الجموع، وضابطه: كُلُّ جمعٌ بعد ألف تكسيره حرفان، كـ "مساجد، وصوامع"، أو ثلاثةٌ أوسطها ساكن كـ "مصابيح وقناديل").

الشرح

نعم، (وهو) أي: الاسم الممنوع من الصرف، سيعدها لنا الآن كما رأيتم:

الأول: ما كان على صيغة منتهى الجموع، وهي صيغ مفاعل ومفاعيل، كل ما كان على مفاعل أو مفاعيل وشبههما يُسمونها صيغة منتهى الجموع، فهي ممنوعة من الصرف، أي: لا تُنوَّن ولا تُجر بالكسرة، فمفاعل مثل: "مساجد، ومصانع، ومنابر"، ومفاعيل مثل: "مصابيح، وقناديل، ومناديل" هذه كلها ممنوعة من الصرف، تقول: "هذه مساجدُ كثيرةٌ" وبنيت ماذا؟ "مساجدَ كثيرةً، وصليت في مساجدَ كثيرةٍ" تمنعها من التنوين، وتمنعها من الجر بالكسرة.

المتن

(أو كان مختومًا بألف التأنيث المقصورة كـ "حُبلى"، أو الممدودة كـ "حمراء").

الشرح

هذا الثاني، الاسم الممنوع من الصرف الثاني: هو الاسم المختوم بألف التأنيث، ألف التأنيث إما أن تكون مقصورة كـ "حُبلى، وعطشى، وسلمى"، أو تكون ممدودةً، أي: همزة وقبلها ألف، مثل: حمراء، وهيفاء، .. ونحو ذلك.

وألف التأنيث لا بُدَّ أن تكون زائدةً، ما معنى زائدة؟ أي: ليست حرفًا أصليًا، يعني تسقط من تصرفات الكلمة، لو أتيت بتصرفات أخرى للكلمة لا تجد ألف التأنيث فيها، فمثلًا: "حُبلى" الحروف الأصلية: الحاء، والباء، واللام، من الحبل وهو الحمل، إذًا فالألف أصلي أم زائد؟ زائد تصير إذًا ألف تأنيث، وكذلك "حمراء" الهمزة زائدة؛ لأنك تقول مثلًا: "حُمرة" فحذفت الهمزة إذًا الهمزة زائدة ولا أصلية؟ زائدة للتأنيث، فإذا لم تكن هذه الألف سواءً كانت مقصورة أم ممدودة، إذا لم تكن هذه الألف زائدة، فهل تكون للتأنيث؟ ما تكون للتأنيث، فلهذا لا تمنع من الصرف، لو قلت مثلًا: خطأ، الهمزة أصل لأنه ثلاثي، أي: كلمة ثلاثية أصلية، "خطأ أو ماء" أصلية، كذلك لو كانت الألف أو الهمزة منقلبة عن أصل، يعني منقلة عن واو أو ياء مثل: "سماء، وبناء، ودعاء" دعاء من دعا يدعو، يقول: "دعا، يدعو، دعاءً" الهمزة في دعاء هي الواو في يدعو، بس الواو انقلبت إلى همزة، فالهمزة زائدة، أو هي حرف أصلي لكن انقلب إلى همزة؟ هذا منقلب عن أصله، إذًا فالهمزة في الدعاء للتأنيث أم ليست للتأنيث؟ ليست للتأنيث؛ لأنها ليست زائدة أصلًا، فتقول: "دعوت ربي دعاءً، وبنيت بناءً، ورأيتُ سماءً"؛ هذه أسماء مصروفة يعني تنونها؛ لأن الهمزة فيها ليست همزةً زائدة فلا تكن للتأنيث، نعم.

لو قلت مثلًا: "عصى، أو هدى، أو رحى" الألفات هذه للتأنيث؟ هل هي زائدة ولا أصلية؟ أصلية لأنها ثلاثي، الثلاثي أصلي؛ إذًا تقول: عصًى، تقول: هذه عصًى، بالتنوين تنونها، "هدًى للمتقين" قل: "هدًى للمتقين" نونتها لأنها كلمة منونة ليست ممنوعة من الصرف.. وهكذا.

المتن

قال: (أو اجتمع فيه العلمية وزيادة الألف والنون كـ عمران).

الشرح

نعم؛ من الأسماء الممنوعة من الصرف: العلم المختوم بألفٍ ونون زائدتين، مثل: عِمران، سلمان، مروان.. وهكذا.

المتن

(أو العلمية والتركيب المزجي كـ "بعلبك").

الشرح

هذا شرحناه بالأمس نعم.

المتن

(أو العلمية والتأنيث كـ "فاطمة، وطلحة، وزينب").

الشرح

العلمية أي: علم، والتأنيث يعني: أنهُ مؤنث، سواءٌ كان مؤنثًا حقيقيًا، يعني صاحب الاسم أنثى، أو كان مؤنثًا لفظيًا يعني الاسم فيه علامة من علامات التأنيث، ففاطمة مؤنث معنوي ولفظي، مؤنث معنوي لأن المسمى بفاطمة أُنثى، وهذا الاسم فاطمة فيه علامة تأنيث، تاء التأنيث، طيب وطلحة؟ مؤنث معنوي أم لفظي؟ لفظي، يعني اللفظ كلمة طلحة فيه تاء التأنيث، لكن صاحبه مؤنث أم مذكر؟ مذكر، ومع ذلك يُمنع من الصرف، وزينب مؤنث معنوي أم لفظي؟

معنوي، صاحبته أنثى، لكن هذا الاسم ما فيه علامة تأنيث، نعم.

المتن

(أو العلمية ووزن الفعل كـ "أحمد، ويشكر").

الشرح

نعم؛ العرب قد تسمي بأسماء على وزن الفعل، يعني تأخذ أي فعلٍ تشاء تأخذه ثم تجعله علمًا تُسمي به ابنك أو فرسك أو سيارتك أو شركتك، أو ما شئت.. كل هذا جائز في اللغة، تُسمي ولد بـ "يجلس، أو بيقوم، أو باذهب، أو اجلس، أو بضرب أو جلس.. أو نحو ذلك" كل هذا يجوز، ومن ذلك: "أحمد" أحمد في الأصل فعل مضارع "أنا أحمد الله" ثُمَّ سُمّي به الإنسان "أحمد، وأسعد، وكذلك يشكر" قبيلة يشكر هذا فعل، وقبيلة تغلب، كذلك قبيلة شمَّر، تقول: "شمَّر عن ساعده" ثم سُميت به القبيلة شمَّر، وتسمي بيزيد.. وهكذا، نعم.

المتن

(أو العلمية والعدلُ كـ "عمر").

الشرح

العلمية والعدل، يعني العلم الذي على وزن فُعَل، كـ عُمَر، اسم إنسان، زُحَل علم على كوكب، ظُفَر، جُحَا، أعلامٌ على إنسان، هذه كلها ممنوعة من الصرف، نعم.

المتن

(أو العلمية والعُجمة كـ "إبراهيم").

الشرح

كـ "إبراهيم، وإسماعيل، ويوسف، ويونس" نعم الأعلام العجمية.

المتن

(أو الوصف والعدل كأُخَر، أو الوصف وزيادة الألف والنون كـ سكران).

الشرح

كـ "سكران"، وكـ "عطشان"، ونعم كثير.

المتن

(أو الوصف ووزن الفعل كـ "أحمر").

الشرح

"أحمر، أكبر، أصغر، أحسن، أجمل، أخضر، أصفر" هذه كلها ممنوعة من الصرف، يعني لا تنون ولا تُجر بالكسرة، فلهذا يلغزون فيقولون: "صفار البيض أصفرٌ أم أصفرًا" لا أصفرٌ ولا أصفرًا وإنما أصفرُ، واضح.

المتن

(والحذف يكون علامةً للجزم نيابةً عن السكون في موضعين: في الفعل المضارع المعتل الآخر وهو: كُلُّ فعلٍ مضارعٍ في آخره ألفٌ نحو: "يخشى"، أو واو نحو "يغزو"، أو ياءٌ نحو: "يرمي"، تقول: "لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ"، وفي الأفعال الخمسة نحو: "لم يفعلا، ولم تفعلا، ولم يفعلوا، ولم تفعلوا، ولم تفعلي"، وحذف النون يكون علامةً لنصبها أيضًا نحو: "لن تفعلا، ولن يفعلا" بالتاء والياء، ولن تفعلوا ولن يفعلوا بالتاء والياء ،ولن تفعلي بالتاء، وعلامة نصبها كلها حذف النون نيابةً عن الفتحة على المشهور).

الشرح

نعم؛ علامة نصبها كلها حذف النون نيابةً عن الفتحة، الأفعال الخمسة كما عرفنا علامات إعرابها كلها علاماتٌ فرعية: ثبوت النون في الرفع، وحذف النون في النصب وفي الجزم.

قال في الأخير: (**على المشهور**) يشير بذلك إلى خلافٍ في المسألة، فبعض النحويين يرى أن الأفعال الخمسة معربةٌ بعلاماتٍ أصليةٍ مقدرة، وهذا قول مستضعف، وكان ينبغي على الأزهري ألا يشير إلى هذا القول في المتن المتوسط، وإنما هذا يُدرس في المتون الكبيرة، لا يُذكر في الكتب المبتدئة ولا الكُتُب المتوسطة، ولكن المصنفين والعلماء لا يزالون يختلفون فيما يصلح للمبتدئين وفيما يصلح للمتوسطين، هو يرى أنه مناسب للمتوسطين فذكره.

المتن

(والحاصل).

الشرح

والحاصل، الآن بعد أن ذكر علامات الإعراب الأصلية والفرعية بالصورة السابقة والتفصيل، الآن سيذكرها مرةً أُخرى بطريقةٍ أُخرى؛ لأن علامات الإعراب أمرها مهمٌ جدًا في النحو فلا بُدَّ أن تُضبط؛ لأنها نتيجة النحو، تطبيق النحو، فلا تستطيع أن تُطبق النحو إلا بضبط علامات الإعراب، نعم.

المتن

(والحاصل أن المعربات قسمان: قسمٌ يُعرب بالحركات، وقسمٌ يُعرب بالحروف؛ فالذي يُعرب بالحركات أربعة أشياء: الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع).

الشرح

نعم، الذي يُعرب بالحركات، قال: بالحركات، ما قال أصلية أو فرعية، لكن بالحركات، الاسم المفرد صحيح، وجمع التكسير صحيح، وجمع المؤنث السالم يُعرب بالحركات بعضها أصلي وبعضها فرعي لكن كلها حركات ماشي مقبول، والفعل المضارع؟ الفعل المضارع هل كُل علاماته حركات؟ نعم؛ المعتل الآخر ما علامة الجزم؟ حذف حرف العلة، هل هذه حركة؟ ما الحركة؟ هذه حرف، فهذا مما يؤخذ عليه، وربما تساهل لأنها علامةٌ واحدة، وأراد فقط أن يضبط، هذه أربعة وهذه أربعة، نعم.

المتن

(وضابط هذه الأربعة: ما كانت الضمة علامةً لرفعه، والذي يُعرب بالحروف أربعة أشياءَ أيضًا).

الشرح

أربعة أشياءَ أيضًا؛ لأن كلمة أشياء ممنوعة من الصرف، قال تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْـيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة:١٠١]؛ ممنوعة من الصرف؛ لأن الهمزة فيه همزة تأنيث، نعم.

المتن

(والذي يُعرب بالحروف أربعة أشياءَ أيضًا: المُثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والأفعال الخمسة، وتفصيل هذه الأربعة: أنَّ المُثنى يُرفع بالألف، نحو: "جاء الزيدان"، ويُجر ويُنصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نحو: "مررتُ بالزيدَين، ورأيتُ الزيدَين"، وجمع المذكر السالم يُرفع بالواو نحو: "جاء الزيدون"، ويُجر ويُنصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نحو: "مررت بالزيدِين، ورأيت الزيدِين"، والأسماء الستة تُرفع بالواو نحو: "جاء أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مالٍ"، وتُنصب بالألف نحو: "رأيت أباك، وأخاك، وحماك، وفاك، وهناك وذا مالٍ"، وتُخفض بالياء نحو: "مررت بأبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وهنيك، وذي مال"، والأفعال الخمسة تُرفع بثبوت النون نحو: "تفعلان، ويفعلان، وتفعلون، ويفعلون، وتفعلين"، وتُجزم بحذف النون نحو: "لم تفعلا، ولم يفعلا، ولم تفعلوا، ولم يفعلوا، ولم تفعلي"، وتُنصب بحذف النون نحو: "لن تفعلا، ولن يفعلا، ولن تفعلوا، ولن

يفعلوا، ولن تفعلي").

الشرح

نعم؛ انتهى الآن من الكلام على علامات الإعراب الأصول، والفروع، الآن سينتقل إلى باب علامات الأفعال، تفضل.

المتن

(قال:

بابٌ: علامات الأفعال وأحكامها على التفصيل

علامة الماضي أن يقبل تاء التأنيث الساكنة نحو: "قامت").

الشرح

أشرنا إلى ذلك عندما تكلم على العلامات المميزة، للمضارع علامات مميزة أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، نعم.

المتن

(وحكمهُ: أن يُفتح آخره سواء كان ثلاثيًا نحو: "ضرب"، أو رباعيًا نحو: "دحرج"، أو خماسيًا نحو: "انطلق"، أو سداسيًا نحو: "استخرج").

الشرح

نعم، قال: (**وحكمه: أن يُفتح آخره**) أن يُفتح، ما قال: أن يُنصب؛ لأن النصب كما سبق حكم إعرابي، الرفع والنصب، والنصب لا يدخل إلا على المعربات،

قال: أن يُفتح، يُفتح مأخوذة من ماذا؟ من الفتح، وسبق أن الفتح من أنواع البناء، أنواع البناء: الضم والفتح، فماذا يريد بقوله: حكمه أن يُفتح؟ يعني أن يُبنى على الفتح، فإذا قلت: أن يُفتح، أو قلت: مفتوح، أو قلت: فتح، كُل ذلك يدل على أن الكلمة مبنيةٌ على الفتح.

المتن

قال: (ما لم يتصل به ضمير رفعٍ متحرك فإنه يُسكَّن نحو: "ضربتُ، وضربنا، وضربتَ، وضربتِ، وضربتما، وضربتم، وضربتن"، وواو جماعة الذكور فإنه يُضم نحو: "ضربوا").

الشرح

نعم، يقول: الماضي يُبنى على الفتح مثل: ضربَ، ما لم يتصل به ضمير رفعٍ متحرك، ما ضمائر الرفع المتحركة؟ ثلاثة وهي: تاء الفاعل، ونون النسوة، وناء الفاعلين، وسنشير إلى ذلك إن شاء الله في الكلام على باب الفاعل في المغرب إن شاء الله، فإذا اتصل الماضي بضمير رفعٍ متحرك قال: يُسكَّن نحو ضربتُ.

وظاهر كلامه **(فإنه يُسكَّن)** أنه يُبنى على السكون، وقد يُقال: إن مرادهم أنّ الفعل يكون على آخره سكون، وهذا السكون لم يحكم بأنه سكون بناء، وسبق أن ذكرنا الخلاف في المسألة بالأمس، وقلنا: إنَّ الصحيح في المسألة وهو قول النحويين عمومًا، أنَّ الفعل الماضي مبنيٌ دائمًا على الفتح، إمَّا الفتح الظاهر كـ "ضرب، وأقبل، وانطلق، واستخرج"، أو على الفتح المُقدَّر، والفتح المقدر إذا كان مختومًا بألف كـ "ساء" أو كان متصلًا به، ومن الرفع متحرك كـ "ضربتُ" فهو مبنيٌ على فتحٍ مُقدَّر، وهذا السكون ليس سكون بناء، هذه الحركة ليست حركة

بناء، وإنما حركة تخلص من توالي الأمثال.

أو اتصلت به واو الجماعة كـ "ضربوا" فإنه مبني على فتح مقدر، وأمَّا الضمة فليست حركة بناء، وإنما حركة مناسبة، هذا الذي ينبغي أن يُحمل عليه كلام الأزهري، ينبغي أن يُحمل على أنهُ يريد مذهب الجمهور، وأنه قال: يُسكن ويُضم يعني في الظاهر، أمَّا في الحقيقة فهو مبني على فتحٍ مقدر، لماذا؟

لأنَّه عندما ذكر من قبل المبنيات في الصفحة الرابعة والعشرين، قال: (**أنواع البناء أربعة: ضمٌ، وفتحٌ، وكسرٌ، وسكون، فالسكون والفتح يشترك فيهما الاسم والفعل والحرف**)، قال: (**والكسر والضم يختصُّ بهما الاسم والحرف، ولا يدخلان الفعل**)؛ إذًا فالبناء على الضم يكون في الفعل؟ لا يكون، طيب هنا الآن يقول: فإنه يُضم نحو: "ضربوا"، إن قلنا: أراد البناء على الضم فهذا يخالف كلامه السابق، فلهذا نحمل كلامه على أنه أراد مذهب النحويين، أن ظاهر الفعل أن هو ضم، نعم الفعل يُضم في "ضربوا" ولكنه لا يُضم ضم بناء، وإنما يُضم ضم مناسبة، نعم.

المتن

(وعلامة الفعل المضارع أن يقبل لم نحو: "لم يضرب" وحكمه أن يكون معربًا ما لم يتصل به نون النسوة نحو: "يضربن").

الشرح

نعم، نون النسوة من قبل سماها نون الإناث، تُسمى نون الإناث ونون النسوة نحو: "يضربن" السكون هنا في يضربن حركة بناء أم علامة جزم؟ بناء؛ لأنك لو قلت مثلًا: "النسوة يضربن زيدًا" فيضربن هنا حكمه الرفع أم الجزم؟ "النسوة يضربن زيدًا"! الرفع؛ لأنه لم يُسبق لا بجازم ولا بناصب، فحكمه الرفع ومع ذلك على آخره سكون؛ إذًا فالسكون هنا ليس علامة إعراب، لا جزم ولا رفع، وإنما هي حركة بناء ملازمة للفعل المضارع متى ما اتصل بنون النسوة.

المتن

(أو نون التوكيد فإنه يكون مبنيًا على الفتح نحو: "ليفتنن وليكونن"، وعلامة الأمر).

الشرح

كذلك المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد، فإنه يلزم الفتح، أيًا كان إعرابه رفعًا أو نصبًا أو جزمًا، تقول مثلًا: "هل تذهبن يا محمد مبكرًا؟" هل تذهبن؟ تذهبن هنا فعلٌ مضارعٌ حكمه الرفع أم النصب؟ الرفع؛ لأنه لم يسبق لا بناصب ولا بجازم، ومع ذلك فهو مفتوح الآخر، "هل تذهبَ" بالفتح، "هل تذهبَن" فهذا دليل على أن الفتح هنا ليس فتح إعراب، وإنما هي حركة بناءٍ ملازمة للمضارع

متى ما اتصل بنون التوكيد، نعم.

المتن

(وعلامة الأمر أن يقبل ياء المخاطبة وأن يدل على الطلب؛ نحو: "قومي"، وحكمه أن يُبنى على السكون إن كان صحيح الآخر نحو "اضربْ"، أو يُبنى على حذف الآخر إن كان معتلَّ الآخر نحو: "اخشَ، واغزُ، وارمِ"، أو يُبنى على حذف النون إن كان مسندًا لألف اثنين نحو "اضربا"، أو واو جمعٍ نحو "اضربوا"، أو ياء مخاطبة نحو: "اضربي").

الشرح

نعم، الأمر حكمه أن يُبنى على ما يُجزم به المضارع، فننظر إلى مضارعه، فـ "يضرب، لم يضرب" الأمر منه "اضرب" طيب، فلو قلت: "لم يضربوا" الأمر: "اضربوا"، وإذا قلت: "محمدٌ لم يدع"، فالأمر: ادع، الأمر كالمضارع، إلَّا أن المضارع معرب والأمر مبني، بقي أن ننبه هنا على أمر، لتروا كيف دقة كلام النحويين.

قال: الأمر يُبنى على ثلاثة أشياء: على السكون، وعلى حذف حرف العلة، وعلى حذف النون، ماشي طيب فإذا قلت: اذهبن يا محمد، أليس هذا أمرًا؟ بلى، مبني على ماذا؟ "اذهب" مبني على السكون، لكن "اذهبَن" اذهبَ مفتوح، اذهبن يا محمد نقول مبني على ماذا؟ ما ذكر الفتح، هو الآن ما ذكر عندنا الفتح، مبني على السكون المقدر، طيب والفتحة الموجودة الآن؟ التخلص من التقاء الساكنين، هذا قول الجمهور وهذا الصحيح، هذا الصحيح كما قلنا في الفعل الماضي، هو مبني على الفتح في "ضربوا، وضربتُ" وأمَّا الضمة والسكون

فليست حركة بناء، وإنما حركات أُخرى، كذلك "اذهب" مبني على السكون، "اذهبن" مبني على السكون، والفتح حركة أُخرى.

وقياسُ من قال: إنَّ الماضي يُبنى على الفتح وعلى السكون في "ذهبتُ" وعلى الذم في "ذهبوا" قياس قوله أن يقول في الأمر في "اذهبن" أنه مبني على الفتح، وهذا لا يُقال، لا أعرف أنَّ أحدًا يقوله من النحويين، فهذا كله يدلُّ على أنَّ الصواب في ذلك هو ما يقوله النحويون اتفاقًا على ما أعرف، وهو: أنَّ الماضي مبنيٌ على الفتح، أما قول من يقول: إنه مبني على السكون في "ذهبتُ" وأيضًا في "ذهبوا" فهذا مذهب تعليمي، وليس مذهبًا علميًا، نقف هنا ونكمل إن شاء الله بعد الصلاة، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:

فنستكمل الدرس الثاني من دروس شرح الأزهرية لخالد الأزهري -رحمه الله تعالى- توقفنا عند الكلام على المرفوعات من الأسماء، تفضل.

المتن

قال المصنف -رحمنا الله تعالى وإياه-:

(باب المرفوعات من الأسماء،

المرفوعات سبعة: الفاعل ونائبه، والمبتدأُ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، وتابعُ المرفوع وهو أربعة أشياء: نعتٌ، وتوكيدٌ، وعطفٌ، وبدل).

الشرح

نعم؛ كُلُّ الذي سبق يتعلَّق بالأحكام النحوية الإفرادية، وابتداءً من هُنا إلى نهاية النحو يتكلَّم على الأحكام النحوية التركيبية، أي: أنَّ الذي سبق يتكلَّم على أحكام الكلمات بصفتها مفردات، يعني لا تحتاج فيها إلى تركيب، لا تحتاج فيها إلى جُملة، فأنت تستطيع أن تحكم على الكلمة هل هي اسم أو فعل أو حرف بلا حاجةٍ إلى تركيب وجُملة، وتحكم على الكلمة هل هي معربة أو مبنية كذلك، لا تحتاج فيها إلى تركيبٍ أو جُملة.

فبعد أن ينتهي النحويون ومنهم الأزهري من الكلام على الأحكام النحوية الإفرادية، وهي: الأصول، يبدؤون بعد ذلك بالكلام على الأحكام النحوية

التركيبية، وهي في النحو: الفروع، ولا شكَّ أنَّ الأحكام التركيبية كثيرة، بينما الأحكام الإفرادية قليلة؛ فلهذا ينبغي على الطالب أن يكون اهتمامه أكبر بالأحكام الإفرادية؛ لأنها الأصول، عندما نقول: الأصول، معنى ذلك أنك محتاجٌ إليها في كل أبواب الفروع القادمة، على كثرتها وتعدُّدها، كُل ما قلناه من قبل في هذه الأحكام الإفرادية، التمييز بين الاسم والفعل والحرف، والتمييز بين المُعرب والمبني، وكيفية التعامل مع المعربات والمبنيات،.. إلى آخره، والأحكام الإعرابية وعلامَ تدخل، وعلامات الإعراب الأصلية والفرعية، كل هذا الكلام أنت محتاجٌ إليه في كُلِّ أبواب النحو التركيبية: في الفاعل، في نائب الفاعل، في المبتدأ والخبر، في النواسخ، في المفاعيل، في التوابع، فلهذا لا بُدَّ من الاهتمام بالأحكام الإفرادية.

ثُمَّ اعلم بعد ذلك أنَّ الأحكام التركيبية في النحو تنقسم إجمالًا إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الأحكام النحوية للجملة الاسمية؛ أي: الأحكام النحوية التي تختص بالجملة الاسمية.

والثاني: الأحكام النحوية للجملة الفعلية؛ أي: الأحكام النحوية التي تختص بالجملة الفعلية.

والقسم الثالث: ما هو يا تُرى؟ ماذا والجملة الاسمية والفعلية؟ الأحكام المشتركة بين الجملتين، الأحكام النحوية التي تأتي في الاسمية، وتأتي في الفعلية.

نبدأ بالأحكام النحوية للجملة الاسمية:

الجُملة الاسمية كم لها من حكم نحوي؟ أو نقول: الجملة الاسمية كم لها من صورة في النحو؟ الجواب: لها صورتان إجمالًا، وأربع صور تفصيلًا، الجُملة

الاسمية لها صورتان إجمالًا، وأربع صور تفصيلًا:

فالصورة الأولى الإجمالية: يسمونها الجملة الاسمية البسيطة، أي الجملة الاسمية غير المنسوخة، أي الجُملة الاسمية التي لم تُسبق بناسخ، وهي المكونة من مبتدأ وخبر؛ كقولك: "محمدٌ كريمٌ" هذه جُملة اسمية، منسوخة أي مسبوقة بناسخ أم غير منسوخة؟ غير منسوخة؛ يسمونها الصورة البسيطة، يعني الأصلية للجملة الاسمية، والصورة الأصلية البسيطة للجملة الاسمية كما ترون "محمدٌ كريمٌ" مرفوعة الجزأين، الأول مرفوع وهو مبتدأ، والثاني مرفوع وهو خبر، هذه الصورة الأولى.

والصورة الثانية للجملة الاسمية: هي الجُملة الاسمية المنسوخة، ما معنى المنسوخة؟ أي: المسبوقة بناسخ، والنواسخ كم نوع؟ ثلاثة أنواع: نواسخ الابتداء، نواسخ الجُملة الاسمية، النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية ثلاثة أنواع:

الناسخ الأول: كان وأخواتها، ترفع الأول وتنصب الثاني، فتقول في "محمدٌ كريمٌ" تقول: "كان محمدٌ" بالرفع "كريمًا" بالنصب، فكان ترفع المبتدأ ويُسمى اسم كان، وتنصب الخبر ويُسمى خبر كان.

والناسخ الثاني: إنَّ وأخواتها، وهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، يعني عكس كان، فتقول في "محمدٌ كريمٌ" تقول: "إنَّ محمدًا" بالنصب، "كريمٌ" بالرفع، "إن محمدًا" اسمُ إن، كريمٌ: خبر إنَّ مرفوع.

والناسخ الثالث: ظن وأخواتها، وهي تنصب المبتدأ والخبر معًا، لكنَّ لا بُدَّ لها من فاعل، لا بُدَّ لظن وأخواتها من فاعل قبل المبتدأ والخبر المنصوبين، فالجملة الاسمية التي عندنا "محمدٌ كريمٌ" نأتي بظن ثم فاعل لها، فتقول: "ظنَّ خالدٌ" ثُمَّ

تأتي بالجملة الاسمية المنسوخة، فتقول: "ظنَّ خالدٌ محمدًا-بالنصب- كريمًا-بالنصب-" ظنَّ محمدٌ فعلٌ وفاعل، محمدًا نقول: مفعولٌ به أول منصوب، كريمًا: مفعولٌ به ثانٍ منصوب.

الخلاصة: أنَّ الجملة الاسمية لها صورتان إجمالًا:

الأولى: الجملة الاسمية غير المنسوخة وهي الأصلية البسيطة.

والصورة الثانية: الجملة الاسمية المنسوخة وهي المسبوقة بناسخ.

وصورها بالتفصيل كم؟ أربع صور، الجملة الاسمية تفصيلًا لها أربع صور:

الأولى: مرفوعة الجزأين "محمدٌ كريمٌ" هذا باب المبتدأ والخبر.

الصورة الثانية: مرفوعة الأول منصوبة الثاني "كانَ محمدٌ كريمًا" هذا باب كان وأخواتها، يعني الاسمية المنسوخة بكان وأخواتها.

الصورة الثالثة: منصوبة الأول مرفوعة الثاني "إنَّ محمدًا كريمٌ" هذا باب إنَّ وأخواتها.

الصورة الرابعة: منصوبة الجزأين "ظننتُ محمدًا كريمًا" هذا باب ظننت وأخواتها.

فلهذا يقولون: الابتداء ونواسخه، أحكام الجملة الاسمية كلها تعود إلى ماذا؟ الابتداء ونواسخه، الابتداء يعني المبتدأ والخبر، ونواسخ الابتداء يعني باب كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظننت وأخواتها، فإذا علمت ذلك فاعلم أن كان وأخواتها ماذا تعمل؟ ترفع الأول وتنصب الثاني، ومثلها في العمل "ما" الحجازي، سيأتي الكلام عليها في حينه، وإنَّ وأخواتها ماذا تعمل؟ تنصب الأول وترفع الثاني،

ومثلها في العمل: "لا" النافية للجنس، سيأتي الكلام عليها في بابها إن شاء الله؛ هذا كُل ما يتعلق بالأحكام النحوية للجُملة الاسمية.

أمَّا الجُملة الفعلية وهي المبدوءة بفعل، فلها ثلاثة أحكام: الفاعل، ونائب الفاعل، والمفاعيل الخمسة، المفاعيل الخمسة كم؟ خمسة، وهي: المفعول به، والمفعول فيه وهو ظرف الزمان وظرف المكان، والمفعول له وهو المفعول من أجله، والمفعول المطلق والمفعول معه، هذه الأحكام النحوية للجُملة الفعلية.

بقيت الأحكام المشتركة: الأحكام المشتركية التي تأتي في الاسمية والفعلية متعددة منها منصوبات، وهي: الحال، والتمييز، والمستثنى، ومنها مجرورات، وهي: المجرور بحرف الجر، والمجرور بالإضافة، ومنها التوابع وهي: المعطوف، والتوكيد، والنعت والبدل، بعد ذلك نغلق الكتاب فقد انتهى النحو، هذه كُل الأحكام التركيبية.

الأحكام التركيبية وهي فروع النحو، أحكام الجملة الاسمية وعرفنا أنها أربع صور اضبطها وتنتهي الجملة الاسمية، الجُملة الفعلية ثلاثة أحكام: الفاعل، ونائب الفاعل، والمفاعيل الخمسة، اضبطها تنتهي الجملة الفعلية، هناك أحكام تأتي في الاسمية والفعلية على الصواب، وهي متعددة منها منصوبات: الحال، والتمييز، والمستثنى، منها مجرورات: المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، ثم التوابع وهي أربعة: النعت، والعطف، والوكيد، والبدل، هذه الأشياء كلها الآن سيذكرها لنا شيخنا خالد الأزهري -رحمه الله تعالى- لكن لن يرتبها كما رتبناها نحن، نحن رتبناها على أحكام الجملة الاسمية، أحكام الجملة الفعلية، والأحكام المشتركة، هو لا سيرتبها ترتيبًا آخر كالأجرومية، يعني سيذكر المرفوعات والمنصوبات، ثم المجزومات، ثم المجرورات، فهذا ترتيب وهذا ترتيب.

طيب بعد ذلك نستعين بالله عز وجل، ونستمع إلى كلام شيخنا خالد بن الأزهري الذي بدأ بالمرفوعات، وقال المرفوعات كم؟ سبعة، أنا أذكرها ثمانية، ولكن هو يقول: المرفوعات سبعة؛ لأنه يريد المرفوعات من الأسماء، المرفوعات من الأسماء سبعة، فإذا أضفنا إليه المضارع المرفوع؛ صارت المرفوعات إجمالًا كم؟ ثمانية، لكنه يريد المرفوعات من الأسماء، المرفوعات من الأسماء: الفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، وتابع المرفوع، فهذه سبعة أشياء، فإذا رأيت اسمًا مرفوعًا "الحمدُ لله رب العالمين" الحمدُ حكمه الرفع لا يخرج عن هذه السبعة، هو واحد من هذه السبعة "وأبونا شيخٌ كبيرٌ" أبونا هذا اسم مرفوع، شيخٌ اسمٌ مرفوع، كبيرٌ اسم مرفوع، كلها لا تغيب عن السبعة، فأنت من قبل عرفت الأحكام الرفع والنصب والجر والجزم، ثم عرفت أدلة الأحكام اللي هي العلامات، فإذا قلت "أبونا" اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور؟ مرفوع؛ لأن فيه علامة رفع الواو، فأنت عرفت الآن أن حكمه الرفع، بقي الآن أن تعرف من أي المرفوعات، فإذا حصر لك المرفوعات السبعة تنظر فيها، أولًا من أي المرفوعات؟ أبونا من أي المرفوعات؟ مبتدأ، شيخٌ من أي المرفوعات؟ خبر المبتدأ، كبيرٌ من أي المرفوعات؟ نعت..؛ وهكذا.

فبالتدرج عرفنا الحُكم ثم أدلة الحكم، والآن أنواع المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات، سيبدأ بها واحدًا واحدًا، تفضل.

المتن

قال: (ولها أبواب: الباب الأول: باب الفاعل، وهو الاسم المُسندُ إليهِ فعلٌ أو شبهه، مقدمٌ عليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه؛ فالأول نحو: "علم زيدٌ"، والثاني نحو: "قام زيدٌ").

الشرح

نعم؛ هذا المرفوع الأول وهو الفاعل، وهو من أسهل أبواب النحو لعِظم استعماله، وكثرة استعماله في الكلام، فإنَّ الفاعل واضح المعنى جدًا، إلَّا أنَّ الذي نُنبه عليه هو أنَّ الفاعل عند النحويين يختلف عن الفاعل عند غيرهم، نحنُ الآن إنما نتكلَّم في اصطلاح النحويين، الفاعل مثلًا في اللغة، الفاعل عند اللغويين هو من فعل الفعل، هذا عند اللغويين، نريد الفاعل عند النحويين، الفاعل عند النحويين يقول: هو الاسم المُسند إليه فعل، أو شبهه مقدمٌ عليه، إذًا فالفاعل عند النحويين لا يكون إلا اسمًا، يعني لو قلت مثلًا، لو قلت لكم الآن: "قُمتُ" من الفاعل؟ أنا أم التاء؟ الفاعل عند النحويين التاء، والفاعل عند اللغويين أنا، أما النحويون فلا علاقة لهم بغير الكلام، النحويون موضوعهم في الكلام، يبحث الكلام في الكلمات، لا علاقة لهم بالذوات؛ فالفاعل عندهم اسمٌ يدلُّ على من فعل الفعل؛ فلهذا قال في التعريف: هو الاسم، ولو تجوَّزت وقلت: أنا الفاعل فهذا من باب التجوُّز ليس من باب الاصطلاح، إذًا فالفاعل لا يكون إلَّا اسمًا، طيب هل يكون الفاعل فعلًا؟ لا، هل يكون حرفًا؟ لا، هل يكون جملةً اسمية أو فعلية؟ لا، هل يكون شبه جملة؟ لا؛ الفاعل لا يكون إلَّا اسمًا أي نوع من الأسماء؛ فلهذا سيذكر بعد ذلك يعني أسماء مختلفة.

(**هو الاسم المُسندُ إليه فعلٌ أو شبه مقدمٌ عليه**)، المسند إليه هذه عملية

الإسناد التي ذكرناها من قبل، أي اسم تُسند إليه فعلًا فهو فاعل، لكن تسند إليه فعلًا قبله، فإذا قُلت: "قام زيدٌ" أسندت القيام إلى زيد، لا علاقة لنا فَعَله ولا ما فعله، هذا أمر لغوي فعله أو لم يفعله هذا أمر لغوي، وإنما أسندتَ القيام إلى زيد، إذًا فـ زيدٌ فاعله، "قام زيد، وعلم زيد، وضرب زيد، وأكرم زيدٌ"، فإذا قلتَ: "مات زيدٌ" حللها بطريقة الإسناد ماذا تقول؟ أسندتَ الموت إلى زيد، إذًا ما إعراب زيد؟ فاعل؛ لأنك أسندت إليه الموت، أسندتَ إليه فعلًا قبله، هذا الفاعل، الفاعل: اسمٌ أُسند إليهِ فعلٌ قبله "غرق زيدٌ" زيدٌ غرق أو كان يدافع الغرق إلى آخر لحظة؟ هو كان يدافع الغرق، ما فعل الغرق، لكنه أُسند إليهِ الغرق، "غرق زيد" يعني أسندت الغرق إليه، فهو فاعل، ما معنى فاعل؟ يعني أنك لا بُدَّ أن تعطيه حُكم الفاعل، تقول: "غرق زيدٌ" ما يجوز أن تقول: غرق زيدًا، بمعنى أنه أُغرق ولم يغرق، لا؛ زيد في النحو فاعل، "غرق زيدٌ، مات زيدٌ" فاعل؛ لأن الفعل أُسنِدَ إليه.

فقال: (**هو الاسم المُسندُ إليه**) يعني المُسند إليه بأي صورة من الصور، (**إليهِ فعلٌ**) يعني ليس اسم، لا بُدَّ أن يُسند إليه فعل، يعني حدث فيه حدث، أو شبهه، ما الاسم الذي يُشبه الفعل؟ الأسماء معروفة، والأفعال معروفة، فعل ماضٍ مضارع أمر، طيب الأسماء فيه أسماء معينة تُشبه الأفعال، تُسمى الأسماء المُشبهة للأفعال، أو العاملة عمل الأفعال، هي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصيغة المشبهة باسم التفضيل، كذلك هذه أسماء، هي أسماء لكنها تعمل عمل الأفعال.

يعني لو قلتَ مثلًا: "قام زيدٌ" ما إعراب زيد؟ فاعل، طيب لو قُلتَ مثلًا: "هل قام زيدٌ" ما إعراب زيدٌ؟ فاعل، طيب لو قُلتَ: "هل قائمٌ زيدٌ" هل هذا حرف استفهام هامل، وقائمٌ اسم أو فعل؟ اسم، لكن اسم فاعل، اسم فاعل يعني مثل فعل مثل قام، بس ما تقول: فعل، تقول اسمٌ يُشبه الفعل، "هل قائمٌ زيدٌ" ما علاقة

زيد بقائم؟ أسندتَ القيام إليه، إذًا ما إعراب زيدٌ هنا؟ فاعل، فأسندتَ إليه فعل قبله، أو أسندتَ إليه اسمًا يشبه الفعل قبله.

قال: (**مقدمٌ عليه**)؛ لا بُدَّ أن يكون الفعل قبل الفاعل، "قام زيدٌ" نقول: لا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل، نعم هذا لا يجوز لغةً ولا عقلًا، فإذا قلتَ: "قام زيدٌ" فزيدٌ فاعل، وإذا قلتَ "زيدٌ قام" فزيدٌ ليس فاعلًا لا لغةً ولا عقلًا.

أمَّا لغةً: فإنكَ تقول: "زيدٌ قام" فإذا انتقلتَ من الإفراد إلى التثنية والجمع، فقلتَ: "قام الزيدان"، ثُمَّ قدَّمتَ الزيدان كنتَ تقول: "الزيدان قاما" ولا تقل: "الزيدان قام"، يعني لو قلتَ إنَّ: "قام الزيدان" الزيدان فاعل، لو قلنا: إن الفاعل يتقدم، وهذا طبعًا لا يجوز، لو قلنا أنه يجوز، طب قدم الفاعل، فإنك ستقدمه فقط، فتقول: "الزيدان قام" هل هذا يجوز في اللغة؟ لا يُقال، طب "قام الزيدون، قام المحمدون" لو أن الفاعل يتقدم لكنتَ تقول ماذا؟ "المحمدون قام" وهذا لا يُقال، فدلَّ ذلك على أن الفاعل يتقدم أو لا يتقدم؟ لا يتقدم.

أمَّا الذي يغر الإنسان في "قام زيدٌ، وزيدٌ قام" يقول: زي بعض، لا الذي غره فقط الإفراد، لأن ضمير الإفراد يستتر، "قام زيدٌ" فاعل، أما "زيدٌ قام" فإنَّ فاعل قام ضميرٌ مستترٌ فيه قام هو، لكن ضمير المفرد يستتر، لكن في التثنية والجمع ظهر الأمر؛ لأنه ضميرٌ بارز، هذا من حيث اللغة.

طيب، ومن حيث العقل؟ من حيث العقل أرأيتم لو قلتُ لكم الآن: "السيارة" هل تعرفون أنها فاعل؟ ما تعرفون؛ لأنني قد أقول: "السيارة حمراء" هل هي فاعل حينئذٍ؟ لا؛ "السيارة غالية، السيارة انطلقت" إذا قلت السيارة عندما أبدأ فأقول: السيارة، أنت لا تعرف أنها فاعل، أنت تعرف أنها اسم ابتدئ به فقط، طيب هل ستسند إليها فعل؟ ستسند إليها خبر؟ ما تدري ليست فاعلًا، السيارة، فإذا قلت

"السيارة انطلقت" الفاعلية في انطلقت مسندة للضمير بعدها، السيارة انطلقت هي، فلهذا نقول: الاسم إذا قدم لا يدل على فاعلية، يدل فقط على اسمية، قد يأتي بعدها اسم وقد يأتي بعدها اسم خبر.

ثم قال: (**على جهة قيامه به أو وقوعه منه**) هذه العبارة من الأزهري من باب التوضيح فقط، وإلَّا فلا حاجة إليها؛ لأن قوله: (**المسند إليه**) يكفي، قلنا: المسند إليه، الإسناد مطلق، أسندت فعلًا إلى اسم، والإسناد مُطلق، لكن من باب التوضيح؛ لأن باب الطُّلَّاب حتى المتوسطين قد يُلَبَّس عليهم هذا الأمر، فأنتَ إذا قُلتَ مثلًا: "علمَ زيدٌ" فزيدٌ فاعل للعلم، يعني فعل العلم، وهذا الأمر الذي فعل وهو العلم، قام بزيد ولا ما قام بزيد؟ قام بزيد التبس بزيد، علم الأمر والعلم موجود في زيد، لكن إذا قلتَ: "قام زيدٌ" يعني فعل القيام أيضًا، لكن هل القيام أمر التبس بزيد؟ أمرٌ قام بزيد التبس به؟ لا؛ القيام أمر معنوي لا يوجد في زيد، بخلاف العلم، العلم قد يحصل عليه الإنسان، فهذا فاعل وهذا فاعل؛ فجميع أنواع الإسناد تدخلُ في الفاعل، سواءٌ كان على جهة قيامه به، يعني أنَّ الفعل قام به "علمتُ الشيء، فهمتُ الشيء" أو كان على جهة وقوعه منه، يعني أن الفعل هذا وقع منك "قمت بالأمر، جلستُ" الجلوس ما يقع بالإنسان أمر تفعله فقط.. وهكذا.

وأشد من ذلك، كما نقول يعني أصلح من ذلك "مات زيد، غرق زيد" من ذلك أيضًا أن تقول: "بنى الأميرُ المدينة" بنى الأمير، ما يأتي إنسان أعجمي ويقول: لا؛ الأمير ما بنى، ما يكون فاعلًا، نقول: لا؛ "بنى الأمير" أسندنا البناء إليه فهو فاعل، لو من طريق الأمر أنه أمر بذلك أو وجَّه بذلك.

أشدُّ من ذلك أنك تقول: "لم يقم زيدًا" ما إعراب زيدٌ في قولك: "لم يقم

زيدٌ"؟ فاعل، أنت تقول ليس بفاعل، تقول: ما فعل القيام "لم يقم زيد" نقول: ما فعل وتقول فاعل؟! نعم؛ هو عند النحويين فاعل؛ لأنك أسندت الذهاب المنفي إلى زيد، ما معنى "لم يذهب زيد"؟ أسندت الذهاب المنفي إلى زيد، فهو عند النحويين فاعل، ما معنى فاعل؟ يعني يجب أن تقول: زيدٌ بالرفع، ما تقول زيدًا ولا زيدٍ، وإنما ترفعه على حكم الفاعلية.

الطالب: وإن كان ما فعله يعني؟

الشيخ: هذا أمر لغوي، فعله ما فعله أمر لغوي، الذي يهم النحويون أنه فعلٌ أُسند إليه، أُسند إليه فعله أم أُسند إليه عدم الفعل، هو أُسند إليه، بما أنَّهُ أُسندَ إليه؛ فهو عند النحويين فاعل، يعني أنه يُرفع، نعم.

الطالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠١:٥٧:١١)) --

الشيخ: هذا نائب فاعل، بُنيت المدينة هذا نائب فاعل سيأتي في الباب التالي.

الطالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠١:٥٧:٢١)) --

الشيخ: هذه أمور لا نناقشها، هذه للمناطقة والأصوليين، طيب نعم تفضل.

المتن

قال: (وهو على قسمين: ظاهرٍ ومضمر).

الشرح

نعم (**وهو على قسمين: ظاهرٍ ومضمر**) سبق أن قسَّم الاسم إلى: اسمٍ ظاهر واسمٍ مضمر، وذكر ثالثًا لهما وهو: المُبهم، نعم وأشرنا هناك ونذكر هنا، أن

التقسيم المشهور، هو التقسيم تقسيم الاسم إلى: ظاهرٍ ومضمر، فالمضمر يعني الضمير متصلًا أو منفصلًا، طيب والأسماء التي ليست ضمائر؟ يسمونها الأسماء الظاهرة أو المظهرة أيًا كانت، حتى الأسماء المبهمة وهي: الإشارة والموصول، تدخل أيضًا في الظاهرة؛ ولهذا هنا ما ذكر مُبهم، مع أنَّ المبهم يقع فاعلًا، وهو هنا في قوله: (**وهو على قسمين: ظاهرٍ ومضمر**) يعني لم يُرد حقيقة الحصر، لم يُرد حقيقة التقسيم، لا؛ هو فقط أراد أن يقول لك: إن الاسم بكل أنواعه يقع فاعلًا، هذا الذي أراد أن يقول؛ فلهذا سيذكر لك الظاهر، بعض الأسماء الظاهرة، ويذكر لك بعض أسماء الضمائر، يريد أن يقول: إنَّ الأسماء كلها أسماء صريحة أو أسماء مؤولة، أسماء ظاهرة أو أسماء مضمرة علم أو نكرة أو موصول، أي اسم فإنه يصح أن يقع فاعلًا.

المتن

(فالظاهر أقسام).

الشرح

(**فالظاهر أقسام**) التقسيم هنا لا يُراد به حقيقة التقسيم، وإنما فقط يذكر أمثلة للأسماء الظاهرة التي تقع فاعلًا، نعم.

المتن

(الأول: الاسم المفرد نحو: "جاء زيدٌ"، والثاني: المثنى المذكر نحو: "جاء الزيدان"، والثالث: جمع المذكر السالم نحو: "جاء الزيدون"، والرابع: جمع التكسير للمذكر نحو: "جاء الرجال"، والخامس: المفرد المؤنث، نحو: "جاءت هندٌ"، والسادس: المثنى المؤنث نحو: "جاءت الهندان"، والسابع: جمع المؤنث السالم نحو: "جاءت الهندات"، والثامن: جمع التكسير للمؤنث نحو: "جاءت الهنود".

والمضمر اثنى عشر.. اثنان للمتكلم "أكرمتُ أكرمنا"، وخمسة للمخاطب: "أكرمتَ، أكرمتِ، أكرمتما، أكرمتم، أكرمتن").

الشرح

الأول: أكرمتَ؛ لأنه للمخاطب، نعم.

المتن

(وخمسة للغائب: "أكرمَ، أكرمتْ، أكرمَا، أكرموا، أكرَمْن").

الشرح

نعم؛ إنما أراد بذلك أن يقول: إنَّ الضمائر تقع فاعل، ولم يُرد الحصر؛ لأن الضمائر التي ذكرها الآن كلها ضمائر متصلة؛ مع أنَّ الضمائر المنفصلة قد تقع فاعلًا أيضًا؛ كقولك: "ما نجح إلَّا أنتَ، ما نجح إلَّا أنا، ما نجح إلَّا هو، ما نجح إلَّا نحن" فنجح فعل، والضمير فاعل، وما وإلَّا أدوات حصر.

قوله: (**والمضمر اثنى عشر.. اثنان للمتكلم "أكرمتُ وأكرمنا"**) هذا صحيح؛

فالتاء للمتكلم، التاء المضمومة أكرمتُ للمتكلم، ونا للمتكلمين، قال: (**وخمسة للمخاطب: "أكرمتَ، أكرمتِ، أكرمتما، أكرمتم، أكرمتن"**)؛ ظاهر كلامه أنَّ هذه الضمائر خمسة، والذي عليه الجمهور -وهو الصحيح-: أنها ضميرٌ واحد وهي التاء، وما يتصل بالتاء هي أحرف تُبين المُخاطب فقط، فأكرمت الفاعل التاء، وأكرمتِ الفاعل التاء، وأكرمتُما الفاعل التاء، وما حرف تثنية مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وأكرمتم الفاعل التاء، والميم حرف جمع، وأكرمتن التاء الفاعل والنون حرف جمع تأنيث.

ثُمَّ قال: (**وخمسة للغائب: "أكرمَ**) يعني: الضمير المستتر، (**وأكرمت**) يعني الضمير المستتر يعني أكرمت هي، (**وأكرما**) ألف الاثنين، (**وأكرموا**) واو الجماعة، (**وأكرمن**) نون النسوة، وجعل هذه الضمائر للغائب، وهو لم يُرد حقيقة الأمر كما قُلنا من قبل، فقط أراد أن يقول: إنَّ الأسماء والضمائر قد تقع فاعلًا؛ لأن هذه الضمائر ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة قد تقع للمخاطب إذا اتصلت بأمر تقول: أكرموا للخطاب، وأكرمن، وأكرما، فتقول: أكرم، فالمستتر صار للخطاب.. وهكذا.

فهذا نهاية كلامِهِ على باب الفاعل، وباب الفاعل كما قلنا من حيث المعنى واضح، لكني أُريد أن أذكر فيه ضابطين لفظيين يفيدان في ضبط هذا الباب باب الفاعل.

الضابط الأول: أنَّ الفعل في قسمته المعروفة ثلاثة أقسام: أمرٌ، ومضارعٌ، وماضٍ، نبدأ بفعل الأمر، الأمر ماذا يكون فاعله؟ الجواب: لا يكون فاعله إلَّا ضميرًا، قال: الاسم ظاهر مضمر، فالفعل الأمر ماذا يكون فاعله؟ فاعله لا يكون إلَّا ضميرًا، يعني لا يمكن أن يكون فاعل الأمر اسمًا ظاهرًا أبدًا، فأمر المفرد

"اذهب" لا يكون إلا شيئًا واحدًا فقط، ضميرٌ مستتر تقديره: أنتَ، هذه قواعد ضابطة ما تتغير في اللغة، أمر الواحد أمر المفرد أي أمر لمفرد لا يكون فاعله إلَّا شيئًا واحدًا، وهو ضمير مستتر تقديره أنت، فإذا قلت: "اذهب، أو اجلس، أو افهم، اسكن" أي ضمير مستتر تقديره أنتَ، طيب هذا أمر الواحد، طيب وأمر الواحدة؟ إذا قلت: "اذهبي" أمر الواحدة لا يكون فاعله إلَّا ياء المُخاطبة، "اذهبي، استمعي، افهمي، ﴿ يَـٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي ﴾ [آل عمران:٤٣]" ياء المخاطبة هنا فاعل، فأمر الواحدة لا يكون فاعله إلّا ياء المخاطبة.

وأمر المثنى من المذكر والمؤنث؟ لا يكون فاعله إلا ألف الاثنين، تقول: "يا محمدان اذهبا، ويا هندان اذهبا" فأمر الاثنين لا يكون فاعله إلا ألف الاثنين، لا تبحث عن شيء آخر، طيب وأمر جماعة الذكور اذهبوا لا يكون إلا واو الجماعة، وأمر جماعة الإناث لا يكون إلا نون النسوة "اذهبن"، إذًا فعل الأمر يعني ثلث الأفعال، فعل الأمر لا يكون فاعله إلَّا ضمير مستتر تقديره: أنت مع المفرد، وياء المخاطبة مع المفردة، وألف الاثنين مع المثنى، واو الجماعة مع جماعة الذكور، ونون النسوة مع جماعة الإناث، انتهينا من فعل الأمر، فعل الأمر فاعله مضبوط ما فيه اجتهاد ولف ودوران، وانظر وانظر للجملة، فعل الأمر فاعله مضبوط احفظه حفظًا ما يتغير.

ننتقل إلى الفعل المضارع: الفعل المضارع لا بُدَّ أن يبدأ بحرف من حروف المضارعة "الهمزة، والنون، والتاء، والياء"، أما المضارع المبدوء بالهمزة مثل: "أذهب" أي مضارع مبدوء بالهمزة، فإنَّ فاعله لا يكونُ إلَّا شيئًا واحدًا، وهو ضميرٌ مستتر تقديره أنا، كلما رأيت فعلًا مضارعًا مبدوءً بالهمزة ففاعله مستتر فيه تقديره أنا "أذهب إلى المدرس مبكرًا" أي: أذهب أنا، "تكلم فإني أسمعك" أي: أسمع أنا، .. وهكذا، كل فعل مضارع مبدوء بهمزة فاعله مستترٌ فيه تقديره: أنا.

طيب، والمضارع المبدوء بالنون؟ "نذهب" لا يكون فاعله إلَّا شيئًا واحدًا، وهو مستتر تقديره نحن "نذهب إلى الكُلِّيَّة مبكرين" أي: نذهب نحن، "ونستمع إلى الأستاذ، ونفهم منه" أي: نستمع نحن ونفهم نحن، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [طه:٩١]؛ أي: لن نبرح نحن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]، أي: نعبد نحن، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، أي: نستعين نحن.. وهكذا.

ماذا بقي من المضارع؟ المبدوء بالياء، والمبدوء بالتاء، وبقي من الأفعال أيضًا الفعل الماضي، هذه الثلاثة: الماضي، والمضارع المبدوء بالياء، والمضارع المبدوء بالتاء، هذه قد يأتي فاعلها ضميرًا مستترًا وظاهرًا مستترًا، وبارزًا، وقد يأتي فاعلها اسمًا ظاهرًا، يعني كل شيء قد يأتي، قد يأتي فاعلها اسمًا ظاهرًا مثل: "ذهب محمدٌ، يذهب محمدٌ، تذهبُ هندٌ،" وقد يأتي الفاعل ضميرًا بارزًا كقولك: "المحمدان ذهبا، المحمدان يذهبان، الهندان تذهبان"، وقد يكون فاعلها ضميرًا مستترًا مثل: "محمدٌ ذهب" أي: هو، "ومحمدٌ يذهب" أي: هو، "وهندٌ تذهب" أي: هي.

فالخلاصة: أنَّ نصف الأفعال فاعلها منضبط، وهي: الأمر، والمضارع المبدوء بهمزة، والمضارع المبدوء بالنون، هذه ما فيها اجتهاد، ولا فيها تعب، ولا فيها بحث، هذه حفظ احفظها وينتهي الأمر.

وثلاثة وهي: الماضي، والمضارع المبدوء بالياء، والمضارع المبدوء بالتاء، تحتاج إلى اجتهاد، يعني نصف باب الفاعل مُجرَّد حفظ، هي كلها سطرين ثلاثة أسطر احفظها وينتهي نصف باب الفاعل، ضبطه مائة بالمائة والنصف الثاني يعني يحتاج إلى شيء من التأمل والبحث عن الفاعل، هذه القاعدة الأولى أو الضابط الأول من ضوابط الفاعل.

الضابط الثاني من ضوابط الفاعل: يتعلَّق بالضمائر المتصلة، الضمائر المتصلة تعرفون أنها في الكلام كثيرةٌ جدًا، كثيرةٌ جدًا لا يكاد يخلو منها كلام، لو فتحت على أي صفحة أو وجه في المصحف لوجدت منها يعني أعدادًا، كثيرةً جدًا الضمائر المتصلة، ومع ذلك فإنَّ كل الضمائر المتصلة إعرابها منضبط؛ لأن العرب وضعوها بهذه الطريقة، وضعوها على أن يكون إعرابها منضبطًا، يعني ما فيها اجتهاد، ولا فيها لف ودوران، هذا الضمير إعرابه كذا، وهذا الضمير إعرابه كذا، فانتهى اذكر الضمير وإعرابه ينتهي الأمر، يعني ليس من الإعراب المُشكل الذي يحتاج إلى تأمل وفهم ومعرفة المعنى لكي تعرف الإعراب، لا هذه أعاريب منضبطة، يعني هذه الكلمة هذه إعرابها، احفظه وينتهي الأمر، لكي تتفرغ بعد ذلك للإعراب المشكل، وللنحو الذي يحتاج إلى فهم وتأمُّل.

فالضمائر المتصلة كما تعرفون ثلاثة أقسام:

ضمائر رفع، وهي خمسة ضمائر مجموعة في قولك: تايون، تاء المتكلم، ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة، نون النسوة، هذه ضمائر رفع.

والنوع الثاني: ضمائر نصبٍ وجر، وهي ثلاثة مجموعة في قولك: هيك، ياء المتكلم، وهاء الغائب، وكاف المخاطبة.

والنوع الثالث: ضمائر رفعٍ ونصبٍ وجر، وهو ضمير واحد نا المتكلمين.

ما معنى قولهم: ضمائر رفع؟ هذه خمسة ضمائر رفع! يعني لا تقع في الكلام إلَّا رفعًا، لا تقع في الكلام إلا في محل رفع، لا تقع نصبًا ولا جرًا، طيب والثلاثة التي هي ضمائر نصب وجر؟ يعني لا تقع رفعًا، لا تقع إلا محل نصب أو جر، ونا المتكلمين يقع رفعًا ونصبًا وجرًا، قلنا: إنَّ الضمائر المتصلة وهي تسعة ضمائر كما رأيتم، منها ضمائر تقع رفعًا وهي التي تهمنا الآن؛ لأن الفاعل حكمه الرفع؛

فلهذا يُمكن لهذه الضمائر أن تكون فاعلًا، لكن ضمائر النصب والجر لا يمكن، يعني ياء المتكلم، كاف المخاطب، هاء الغائب، هذه لا يمكن أن تكون فاعلًا أبدًا، لا يمكن أن تكون مبتدأً أبدًا، لا يمكن أن تكون رفعًا أبدًا، وضمائر الرفع على ذلك هي الخمسة الأولى وهي المجموعة في تايون، ونا المتكلمين؛ لأنها قد تأتي رفعًا، فهذه ست ضمائر في اللغة العربية، على كثرتها الكاثرة، يعني تاء المتكلم "ذهبتُ" وألف الاثنين "ذهبا" واو الجماعة "ذهبوا" وياء المخاطبة "اذهبي" ونون النسوة "اذهبن" ونا المتكلمين.. على كثرتها الكاثرة في اللغة العربية، ليس لها إلَّا ثلاثة أعاريب فقط.

فهي إمَّا أن تتصل بكان وأخواتها، مثل: "كنتُ، وكانوا، وكوني" فهي اسمٌ لكان وأخواتها، أو تتصل بفعلٍ مبنيٍ للمجهول، مثل: "أُكرمتُ، أو أُكرموا، أو النسوة أُكرمن" فهي: نائب فاعلٍ، فإن لم تكن متصلةً بكان وأخواتها ولا بفعل مبني للمجهول، فماذا تكون؟ تكون فاعلًا وهذا أكثر إعرابها، فأكثر إعرابها أن تكون فاعلًا، وإذا اتصلت بكان وأخواتها اسمٌ لكان وأخواتها، وإذا اتصلت بفعل مبني للمجهول نائب فاعل، هذا إعرابها انتهى، يعني لا يمكن تقع مبتدأً ولا خبرًا، فضلًا عن أن تقع شيئًا من المنصوبات مفعول به، ولا مفعول مطلق، ولا مفعول لأجله، أو حال أو تمييز، ما يُمكن هذه الأشياء، ولا مضاف إليه، ولا مجرور بالحرف، لا تقع إلا ثلاثة أشياء: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٣]؛ ما إعراب الواو في هذه الأفعال الثلاثة؟ فاعل، ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ [البقرة:٢٤]: فاعل، ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران:٤٣]؛ هذه ياء المخاطبة، قلناها قبل قليل في القاعدة الأولى، والآن في القاعدة الثانية، هذه ياء المخاطبة، ما إعراب ياء المخاطبة؟ لم تتصل بكان وأخواتها ولا بفعل مبني للمجهول، إذًا ما إعرابها؟ فاعل، فهذه التي نقول: إنها

ضوابط لفظية تضبط لك النحو والإعراب، هذه ما تحتاج إلى تأمُّل وفهم كثير، تحتاج إلى شيء من التطبيق، طبقها حتى تضبطها وتنتهي منها، تتفرغ بعد ذلك إلى بقية النحو والإعراب.

فإذا ضبطت هاتين القاعدتين، ضبطت بإذن الله أغلب باب الفاعل، لا يبقى عليك إلَّا أشياء أُخرى قليلة مع التأمل والفهم تضبطها إن شاء الله.

على ذلك نكون قد انتهينا من بابٍ واحد من الأحكام التركيبية، وهو بابٌ واحد من المرفوعات، يبقى لنا بعد ذلك بقية المرفوعات والمنصوبات، والمجزومات والمجرورات، نؤجلها إن شاء الله إلى درسٍ قادم، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث من دروس شرح الأزهرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: فسلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته، نحن في عصر يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيعٍ الآخر من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام، نعقد الدرس الثالث من دروس شرح الأزهرية، لخالد الأزهري -رحمه الله تعالى-، في رحاب هذا الجامع، جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض.

وفي البداية هذا سائل يقول أو يطلب إعادة الضابط الثاني في باب الفاعل الخاصة بالضمائر المتصلة؟

قلنا بالأمس: إنَّ الضمائر المتصلة تسعة ضمائر: منها ضمائر خاصة بالرفع، وهي المجموعة في قولك تايون، وهي: تاء المتكلم، وألف الاثنين، واو الجماعة، وياء المخاطبة، ونون النسوة، ويُلحق بهن نا المتكلمين، هذه الضمائر ليس لها إلا ثلاثة أعاريب:

الأول: أن تتصل بكان وأخواتها فتكون اسمًا لكان وأخواتها، تقول: "كنتُ قائمًا، وكانوا قائمين، وكوني مجتهدةً".. وهكذا.

والإعراب الثاني: أن تتصل بفعلٍ مبنيٍ للمجهول، فتكون نائب فاعل، نحو:

"أُكرمتُ، والرجال أُكرموا، والنسوة أُكرمن.. وهكذا".

والإعراب الثالث: أن تكون فاعلًا فيما سوى ذلك، يعني إذا لم تتصل بكان وأخواتها، ولا بفعل مبني للمجهول، وهذا هو الأكثر والأغلب، كقولك: "قمتُ، وجلستُ، وذهبتُ، وقاموا، وجلسوا، وذهبوا، والرجلان قاما وجلسا، وقومي واجلسي، وقُمن واجلسن، .. ونحو ذلك".

فهذا خلاصة الضابط الثاني، ويسأل أيضًا: لِمَ أعرب الكوفيون فعل الأمر خلافًا للجمهور؟ هذا أجبنا عنه، وقلنا: لأنهم يخالفون الجمهور في مسألةٍ أسبق، وهي: أنهم يرون أن فعل الأمر جزءٌ من الفعل المضارع، ولا يرونه فعلًا مستقلًا، فإذا كان فعل الأمر عندهم جزءًا من الفعل المضارع، فهو كالفعل المضارع في كونه مُعربًا، فيقولون: "اذهب" هو قولك: "لتذهب" ثُمَّ حُذفت اللام لاختصاص الصيغة بالأمر، وحُذفت التاء للفرق بين الفعل المضارع والأمر، ثُمَّ جُلبت الهمزة للتمكن من البدء بالساكن؛ فصار الفعل بعد ذلك "اذهب" فاذهب عندهم هي لتذهب، وتذهب كما تعلمون معرب مجزوم وعلامة جزمه السكون؛ فلهذا يقولون في إعراب "اذهب" يقولون: فعل أمرٍ مجزوم بلام الأمر المحذوفة وعلامة جزمه السكون، وهذا ما يتعلق بهذين السؤالين.

ثم نعود بعد ذلك إلى استكمال قراءة الأزهرية للشيخ خالد بن الأزهري -رحمه الله تعالى- وكُنا قد انتهينا من الباب الأول من أبواب المرفوعات، وهو باب: الفاعل، نبدأ اليوم إن شاء الله بالباب الثاني من المرفوعات وهو باب نائب الفاعل.

باب نائب الفاعل

المتن

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: (وهو كُل اسمٍ حُذف فاعله، وأُقيم هو مقامه، وغُيِّر عامله إلى صيغة فُعِلَ أو يُفْعَل أو إلى مفعول).

الشرح

نعم؛ نائب الفاعل لا بُدَّ أن تعرف أولًا أنَّ الفاعل عُمدة في الكلام، الفاعل هو عُمدة الجملة الفعلية، وكونه عُمدة متقررٌ لغةً وعقلًا، فلغةً لا توجد جُملةٌ فعلية إلا بفاعل، وعقلًا لا يوجد فعلٌ إلّا بفاعل، العقل لا يتصور وجود فعل إلّا بفاعل؛ فلهذا يستدلون على وجود الله ﷻ بأفعاله، فإذا كان الفاعل عمدةً في الجُملة الفعلية، يعني لا يُمكن أن تقوم جملة فعلية إلا بفاعل؛ كالحي لا يمكن أن يقوم إلا بعمدته، فإذا أراد هذا العُمدة المُكرَّم الفاضل أن يسافر ماذا يفعل؟ لا بد أن يقيم له وكيلًا نائبًا، وهذا النائب ماذا يفعل؟ لا بد أن يأخذ كُل أعمال العُمدة، يختم، يُعرف.. وهكذا، ومع ذلك هذا النائب لا يُسمى عمدة؛ مع أنه يقوم مقامه.

بخلاف عامة الناس، أنا وأنت وعامة الناس لو أردنا أن نسافر أركب السيارة ونمشي، ما نحتاج إلى نائب لنا؛ لأننا لسنا عُمدًا؛ وكذلك الفاعل عمدةٌ في الجملة الفعلية، بخلاف بقية أجزاء الجُملة الفعلية كالمفعول به، والمفعول مطلق، والمفعول معه، والمفعول في ظرف الزمان والمكان، والحال، والتمييز... إلخ، هذه يسمونها فضلات، هذه مصطلحات علمية فقط، فضلات يعني إذا أردت المعنى الذي تدل عليه تأتي بها لكي تدخل هذا المعنى، أردت بيان الزمان تأتي بظرف الزمان، أردت بيان المكان تأتي بظرف المكان، أردت بيان الهيئة تأتي

بالحال.. وهكذا.

فإذا ما أردت هذه المعاني الخاصة، تحذف هذه المنصوبات الفضلات وينتهي الأمر، لكن الفاعل عمدة في الجُملة، فإذا حذفته هُدمت الجُملة وذهبت الجُملة الفعلية، ومع ذلك فإن العربي قد يحذف الفاعل أو لا يصرح بالفاعل لسببٍ من الأسباب، إمَّا أنه مثلًا لا يعرفه أو يحتقره، أو يعظمه يعني من عظمته ما يذكره، أو يخاف عليه إذا صرح باسمه، أو لأسباب كثيرة، النتيجة أن العربي قد يحذف الفاعل، كقولك مثلًا: "سرقَ زيدٌ القلم" هذا الفعل مُصرَّحٌ بفاعله زيدٌ، وبمفعوله القلم، فإذا أردت أن تحذف زيدًا لسببٍ من الأسباب، فإنَّ الجُملة حينئذٍ لا يمكن أن تستقم، ما يجوز أبدًا أن تقول: "سرق القلم" وأنت تريد "سرق زيدٌ القلم" ما تستقيم الجُملة، تفسد تذهب بهذه الطريقة؛ فلهذا جاءت العرب بهذا الباب، باب نائب الفاعل لحل هذه المشكلة.

فحل هذه المشكلة بالطريقة الآتية:

أنهم إذا حذفوا الفاعل أتوا بالمفعول به وأقاموه مقام الفاعل، وأعطوه أحكام الفاعل، ثم يأتون لفعله ويقلبونه من فعل مبني للمعلوم سَرَق، إلى فعلٍ مبني للمجهول سُرِق، فتكون النتيجة "سُرِقَ القَلَمُ"؛ فسُرِق هذا محول من سَرَق، والقلمُ؟ القلمُ هذه محول من المفعول به القلمَ، فإذا أردنا أن نُعرب نقول: سُرِق: فعلٌ ماضٍ مبني للمجهول، مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب، يُعرب كالفعل الماضي تمامًا، لكن نزيد مبنيٌ للمجهول، فعل ماض مبني للمجهول، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والقلم هل هو فاعل هو الذي فعل السرقة؟ لا، طيب هل هو الذي وقعت عليه السرقة مفعول به؟ نعم وقعت عليه السرقة لكنه ليس منصوبًا، ما يمكن أن نقول: مفعول به؛ لأنه ليس منصوبًا مع أن

السرقة وقعت عليه، فليس فاعلًا لأنه لم يفعل السرقة، وليس مفعولًا به لأنه ليس منصوبًا، فلا يمكن أن تسميه بفاعل لأن المعنى يخالف ذلك، ولا يمكن أن تسميه مفعولًا به لأن الحركة تخالف ذلك؛ فماذا سماه النحويون؟ نائب فاعل، إذًا فباب نائب الفاعل هو حلٌ لهذه المشكلة.

فلهذا قال الأزهري: (**هو كُل اسم حُذف فاعله**) يعني كل اسمٍ حُذف فاعل فعله، الاسم نفسه ما له فاعل، وإنما فاعل فعله، كل اسم حُذف فاعل فعله، وأُقيم هذا الاسم مقام الفاعل المحذوف كما رأيتم هو المفعول به تقيمه مقام الفاعل المحذوف، وغُيِّر عامله، يعني الفعل الذي قبله، غير عامله إلى صيغة فُعل إن كان ماضيًا، أو يُفعل إن كان مضارعًا، أو إلى مفعول إن كان اسم فاعل؛ ففي قولك: "سَرقَ زيدٌ القلمَ" نقول: "سُرِق القلمُ"، وفي قولك: "يسرق زيدٌ القلم" نقول: "يُسرَق" قلبنا يسرق إلى يُسرقُ القلم، وفي قولك: "أسارقٌ زيدٌ القلم؟" أسارقٌ أو هل سارقٌ؟ هل استفهام حرف استفهام، وسارق اسم فاعل يعمل عمل فعله، يعني مثل سرق أو يسرق، وزيدٌ فاعل، والقلم مفعولٌ به، "أسارقٌ زيدٌ القلم" احذف زيدٌ الفاعل لا بد أن تأخذ القلم وتقيمه مقامه وترفعه وتقلب اسم الفاعل سارق إلى مفعول مسروق، فتقول: "أمسروقٌ القلم" فكيف نُعرب "أمسروقٌ القلم" ما إعراب القلم؟ نائب فاعل، فاسم الفاعل يرفع فاعلًا، واسم المفعول يرفع نائب فاعلٍ؛ فهذا هو تعريف نائب الفاعل.

وبعد أن قال لنا: إنَّ العامل لا بُدَّ من تغيير صيغته إلى فُعِل أو يُفعَل أو مفعول، الآن سيبين طريقة الصياغة، نعم.

المتن

(فإن كان عامله فعلًا ماضيًا، ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبله آخره، تحقيقًا نحو: "ضُرب زيد"، أو تقديرًا نحو: "كِيلَ الطعامُ، وشُدَّ الحزامُ").

الشرح

نعم؛ هذا الفعل الماضي يُصاغُ للمجهول على هذه القاعدة: يُضم أوله ويُكسر ما قبل آخره، فالثلاثي ضَرَب تقول فيه: ضُرِب، وسَرَقَ سُرِق، وأخذَ أُخذ، وغير الثلاثي الرباعي؟ كذلك تضم أوله وتكسر ما قبل آخره، تقول في "أكرم زيدٌ الأستاذ" تقول: "أُكرِمَ" تضم الأول وتكسر ما قبل الآخر، "أُكرم الأستاذُ" وهكذا.

يقول: (**تحقيقًا**) يعني لفظًا، كما رأيتم، (**أو تقديرًا نحو: "كيلَ الطعامُ وشُدَّ الحزامُ"**) كيل من قولهم: كالَ يكيلُ، فإذا بنيته للمجهول فالقاعدة تقول: تضم الأول كُ وتكسر ما قبل الآخر يِ، كُيِل الطعامُ هذه القاعدة وهذا الأصل كُيِل، لكن هناك ثِقلًا بسبب وقوع الكسرة على الياء، والكسرة على الياء ثقيلة كما عرفنا هذا من قبل، فكيف تخلصت العرب من هذا الثقل؟ نقلت الحركة من الياء إلى الحرف الذي قبلها، وهو الكاف فقالت: "كِيل" الياء عليها كسرة، انقل الكسرة من الياء، يعني انزع حركة الياء، نزعنا الكسرة من الياء ماذا يصير على الياء؟ ما يصير عليها حركة، يعني سكون؛ لأن السكون ليس حركة، وإنما هو خلو الحرف من الحركة، فعندما نزعنا الكسرة خلا الحرف من الحركات صار ساكنًا، ثم نقلناها إلى الكاف، فقيل: "كِيلَ الطعامُ" كيلَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ للمجهول، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الطعام: نائب فاعلٌ مرفوع، كذلك في قولك: "بِيع البيتُ" هو من باع يبيع، هو في الأصل "بُيِع" فحدث فيه ما قلنا فقيل: "بِيع الطعام".

قال: (**وشُدَّ الحزامُ**) شُدَّ كذلك الأصل فيه على القاعدة ضمُ الأول وكسر ما قبل الآخر "شُدِدَ الحزامُ"؛ فاجتمع مثلان في كلمة واحدة، والمثلان لا يدغمان إلا إذا كان أولهما ساكنًا، فكيف نجعل الأول من هذين المثلين ساكنًا؟ شُدِدَ الدال الأولى مكسورة نزعنا الكسرة التي على الدال، وقدمناها إلى الشين فصارت الدال ساكنة فأمكن الادغام؛ فصار الفعل "شُدَّ الحزام" بل نقول: الأصل شُدِدَ الحزامُ، ثم بعد ذلك ألقينا كسرة الدال الأولى، ألقيناها إلقاءً، يعني ألغيناها لكي يمكن الادغام، فقيل: شُدَّ الحزام؛ لأن سبب التغيير هنا ليس الثقل، وإنما سبب التغيير هنا طلب الادغام، الادغام يحدث بالسكون من دون نقل الحركة، والحركة أُلقيت إلقاءً، وكذلك لو قُلتَ: "عُدَّ المالُ" أصلها عُدِدَ المال، وهُدَّ البيتُ، الأصل: هُدِدَ البيتُ، .. وهكذا، هذا ما يتعلق بالفعل الماضي، نعم.

المتن

(وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوله وفُتح ما قبل آخره تحقيقًا نحو: "يُضرب زيد"، أو تقديرًا نحو: "يُباع العبدُ ويُشدُّ الحبلُ").

الشرح

كذلك هذه قاعدة المضارع، المضارع يكون بضم الأول وفتح ما قبل الآخر، فـ "يضرِب" تقول: "يُضرَب"، "ويُكرِمُ زيدٌ الأستاذَ" تقول: "يُكرَمُ الأستاذُ" هذا تحقيقًا أي: لفظًا.

وتقديرًا قال: (**مثل: "يُباع العبدُ، يُباع البيتُ"**) الأصل "باع يبيع" يعني ياء، باع يبيع ياء، الألف هذه أصلها الياء؛ لأنها في باع يبيع، فالأصل في قولك: "يُباع: يُبيَع" فالألف هُنا منقلبة عن ياء، والياء في يُبيَعُ مفتوحة وقبلها ساكن يُبيَعُ، فالذي

حدث أن العرب نقلت الفتحة من الياء إلى الساكن قبلها، فانقلبت الياء ألفًا فقيل: يُباع، وهذا مطرد أيضًا كقولك: "يُقال الحقُ" ومثل: "يُشدُّ الحبلُ" كذلك الأصل يُشدَد الحبلُ، فنقلنا الحركة من الدال الأولى فسكنت فأمكن الإدغام، فقيل: "يُشدُّ الحبلُ"

المتن

(وإن كان عامله اسم فاعلٍ جيء به على صيغة اسم المفعول تحقيقًا نحو: "مضروبٌ زيد" أو تقديرًا نحو: "قتيلٌ عمرٌو").

الشرح

نعم، فإذا كان رافع الفاعل اسم فاعل كقولك: "أضاربٌ الأستاذُ زيدًا"؛ فإنك حذفتَ الفاعل الأستاذ، وتبني العامل وهو اسم الفاعل على صيغة اسم المفعول، فتقول: "أمضروبٌ زيدٌ" فزيدٌ يكون نائب فاعل، قال: (**هذا تحقيقًا**) يعني على الصيغة حقيقةً مضروب مفعول، (**أو تقديرًا نحو: "قتيلٌ عمرٌو"**) كقولك: "أقتيلٌ عمرٌو"؟ قتيل ليس على وزن مفعول، قتيل على وزن فعيل، لكنه في المعنى بمعنى مقتول، أمقتول! فيأخذ الإعراب والحكم نفسه.

فتقول: "أقتيلٌ عمرٌو" عمرٌو نائب فاعل، كقولك: "أمقتولٌ عمرٌو" تلاحظون الآن أنه ذكر قاعدة صياغة الفعل الماضي والمضارع، وترك الأمر؛ لأنَّ فعل الأمر لا يُصاغ للمجهول؛ بل لا يكون مرفوعه إلَّا فاعلًا فقط ولهذا لم يذكره.

المتن

(ونائب الفاعل على قسمين).

الشرح

(**ونائب الفاعل على قسمين**) فعل هنا ما فعله بالفاعل، لم يُرد حقيقة التقسيم هنا، وإنما أراد أن يقول: إن نائب الفاعل كالفاعل يقع من جميع الأسماء، سواءٌ كانت أسماء ظاهرة، أم كانت أسماءً مضمرة، فلهذا سيذكر لك أمثلةً كثيرة من الأمثال الظاهرة، نعم.

المتن

(ونائب الفاعل على قسمين: ظاهرٍ كما مثلنا، ومضمرٍ نحو: "أُكرمتُ، أُكرِمنا، أُكرِمتَ، أُكرِمتِ، أُكرِمتما، أُكرِمتم، أُكرِمتن، أُكرِمَ، أكرمتْ، أُكرما، أُكرموا، أُكرمن").

الشرح

نعم، نائب الفاعل فيها هو الضمير البارز أم المستتر؟ البارز فيها جميعًا، إلا في قوله: أُكرِمَ (**أُكرمتن، أُكرِمَ، أُكرمتْ**)؛ فقوله: "أُكرِمَ، وأُكرمتْ" نائب الفاعل ضميرٌ مستترٌ في الفعل، كقولك: زيدٌ أُكرِمَ أي: هو، وهندٌ أُكرمتْ أي: هي، والضمير المستتر لا يكون إلَّا رفعًا.

المتن

(والفعل في جميع هذه الأمثلة مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر).

الشرح

نعم؛ انتهى الآن من الكلام على نائب الفاعل، سينتقل إلى المرفوع الثالث والرابع، نعم.

المبتدأ والخبر

المتن

(المبتدأ هو: الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة للإسناد، والخبر: هو الاسم المُسند إلى المبتدأ، مثال المبتدأ والخبر: "زيدٌ قائم" فزيدٌ مبتدأ، وقائمٌ خبره).

الشرح

نعم، المرفوع الثالث: المبتدأ، والمرفوع الرابع: خبر المبتدأ، وكثيرًا ما يسمون خبر المبتدأ الخبر، إذا قيل: الخبر، فيعنون به خبر المبتدأ، المبتدأ والخبر كما ذكرنا من قبل هما الصورة الأصلية البسيطة للجملة الاسمية، فلهذا كانا واضحين وسهلين، فالمبتدأ كما يقول هو: الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية، هو الاسم المرفوع، قوله: "المرفوع" لا حاجة إليه؛ لأنَّ المرفوع ليس من التعريف، وإنما هو حكم المبتدأ، والحكم في العادة لا يُذكر في الحد، يقولون: ذكر الأحكام في الحدود معيب، ولا حاجة إليه، لأن الحكم يأتي بعد التعريف.

المهم: المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية هذا هو المبتدأ، أيُّ اسمٍ

تراه في أول الجملة، أو في وسط الجملة، أو في آخر الجُملة، ولم يُسبق بعاملٍ لفظيٍ فهو مبتدأ، وعلى ذلك لا بد أن تعرف العوامل اللفظية، ما العوامل اللفظية؟ العوامل: كل ما يعمل الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم؛ هذه هي العوامل، وأشهر العوامل الأفعال كلها مطلقًا ماضٍ مضارع أمر، ثلاثي رباعي خماسي سداسي، جامد متصرف، الأفعال كلها عوامل، والحروف العاملة دون الحروف الهاملة، الحروف العاملة كحروف الجر وإن وأخواتها هذه حروف عاملة، وهذا المُراد بالعوامل.

قال: (**العوامل اللفظية**) يعني: العامل الذي له حروفٌ تُلفظ، كما قلنا: كالأفعال والحروف العاملة، فإذا وجدتَ اسمًا غير مسبوقٍ بعاملٍ لفظي، يعني: لم يُسبق بفعلٍ ولا بحرفٍ عامل، فهو حينئذٍ مبتدأ، فإذا وجدت المبتدأ حينئذٍ ابحث عن خبره، أخبرت عنه بماذا، فإذا قلت: "محمدٌ في المسجد"، فمحمدٌ: مبتدأ لأنه لم يُسبق بعاملٍ لفظي، فإذا عرفت أنه مبتدأ اسأل، أخبرت عن محمد بأنه ماذا؟ في المسجد، الخبر: في المسجد.

طيب لو قال آخر: "في المسجدِ محمد" في: حرف لا يمكن أن يكون مبتدأً، المبتدأ لا بد أن يكون اسمًا، طيب في المسجد هل يكون مبتدأً؟ لا؛ لأنه مسبوق بعامل لفظي "في"، طيب محمد؟ اسم مسبوق أم مجرد عن العوامل اللفظية؟ مجرد، أما "في" فقد جرت المسجد وانتهى عملها خلاص، لن تجر كل شيءٍ بعدها، تجر الاسم الذي بعدها وخلاص، فمحمد حينئذٍ انطبق عليه تعريف المبتدأ، اسمٌ مجرد عن العوامل اللفظية، فإذا كان محمدٌ مبتدأً فتسأله: أين خبره؟ أخبرت عن محمدٍ بأنه في المسجد، إذًا في المسجد خبر مقدم، ومحمد مبتدأٌ مؤخر.

ومثل ذلك لو قلت: "في الكتاب علمٌ" أين المبتدأ؟ علم، في حرف، والكتاب مسبوق بـ في ما يكون مبتدأً، علم اسم، اسم مجرد أو مسبوق بعامل لفظي؟ مجرد؛ إذًا علم مبتدأ، أخبرت عن علمٍ هذا بأنه، أخبرت عنه بأنه في الكتاب، إذًا في الكتاب خبر مقدم، وعلم مبتدأ مؤخر.

"في المسألة نظر" أين المبتدأ؟ نظر، اسم مجرد عن العوامل اللفظية، فنظر مبتدأ، وخبره في المسألة، لو قلنا مثلًا: "هل المسجد كبيرٌ؟" هل حرف، إذًا ليس مبتدأً، والمسجد اسم، فهل هو مبتدأ يعني مجرد أو مسبوق بعامل لفظي؟ مجرد؛ لأنه لم يُسبق بعاملٍ لفظي، لم يُسبق بفعل ولا بحرفٍ عامل، أما هل فهذا حرف استفهام هامل، ما معنى هامل؟ يعني لا يرفع، ولا ينصب، ولا يجر، ولا يجزم، ليس عاملًا، إذًا فعرفنا أن المسجد مبتدأ، فأين خبره؟ أخبرنا عن المسجد بأنه كبير لكن على سبيل الاستفهام، "هل المسجد كبيرٌ" فتقول: هل حرف استفهام، والمسجد مبتدأٌ مرفوع، وكبيرٌ خبر مبتدأ مرفوع.

مثال ذلك أن تقول: "جاء الذي خطه حسن"، جاء فعلٌ فلا يكون مبتدأً، والذي اسم ولكنه ليس مبتدأ لأنه مسبوق بعاملٍ لفظي إعرابه فاعل، "جاء الذي خطه" اسم، هل هو مسبوق بعامل لفظي؟ لا؛ مسبوق بالذي، أمَّا جاء فهذا فعلٌ لازم رفع فاعله وانتهى عمله خلاص، ثم جاء "خطهُ" فصار اسمًا مسبوقًا بعامل لفظي أم مجردًا؟ مجرد، إذًا ابحث عن خبره، أخبرنا عن خطه بأنه حسن، فـ "خطهُ حسنٌ" صارت جملة اسمية مبتدأ وخبر، تبحث عن إعرابها، ما إعراب هذه الجملة الاسمية "خطه حسنٌ"؟ صلة للموصول الذي.

طيب لو قلنا مثلًا: "أقبَلَ محمدٌ يده على رأسه" أقبل فعل ليس مبتدأً، محمد مسبوق بعاملٍ لفظي ليس مبتدأً فاعل، يده مبتدأ؛ لأنه اسمٌ مجرد لم يسبق بعاملٍ

لفظي، فيده مبتدأ؛ لأنه اسمٌ مجرد عن العوامل اللفظية، نبحث عن خبره، أخبرنا عن يده بأنها فوق رأسه، الخبر: فوق رأسه، فصارت "يده فوق رأسه" جملة اسمية مبتدأ وخبر، طيب نبحث عن إعراب الجملة كلها على بعض، ما إعراب "يده فوق رأسه"؟ حال، يعني أقبل محمد في هذه الحالة.. وهكذا؛ فالمبتدأ: كل اسمٍ في أول الكلام في وسط الكلام في آخر الكلام لا يهم، كُل اسمٍ مجرد عن العوامل اللفظية.

قال: **(اللفظية غير الزائدة)** يريد أن يخرج حروف الجر الزائدة التي دخولها كخروجها، مثال ذلك أن تقول: "الطالب في الفصل"، **الطالب**: مبتدأ، وخبر: في الفصل واضح، طيب ثم نقول: "هل طالبٌ في الفصل؟" ما إعراب طالبٌ؟ مبتدأ، وهل حرف هامل، وطالب مبتدأ، وفي الفصل خبره، ثم تقول العرب في بعض الأساليب إذا أرادت التوكيد "هل من طالبٍ في الفصل"؟ لا يمكن أن تفهم الأسلوب حتى تفهم أصوله.. "هل من طالبٍ في الفصل" هل حرف استفهام هامل ما يؤثر، ومن حرف جر؛ إذًا فهو عامل لكن أصلي أو زائد؟ زائد، كيف تعرف أنه زائد؟ وجوده كعدمه، يعني يمكن أن تنزعه من الجُملة ولا يتأثر شيء، "هل طالبٌ في الفصل؟ هل من طالبٍ في الفصل؟" حرف الجر الزائد فائدته التوكيد، وعمله يعمل في اللفظ ولا يغير الإعراب، الإعراب ما يتغير، وإنما فقط يؤثر في اللفظ، تقول: هل من طالبٍ جر اللفظ، لكن ما إعراب طالبٍ؟ ما نقول: اسم مجرور؛ نقول: مبتدأٌ مرفوعٌ محلًا أو لفظًا؟ محلًا؛ لأنه وقع في محل الابتداء، والابتداء محله الرفع؛ لكنَّ لفظه مجرور، نقول: مبتدأٌ مرفوعٌ محلًا مجرورٌ لفظًا بمن الزائدة، والخبر: في الفصل.

ويقولون من ذلك قولهم: "بحسبك درهمٌ" حسب بمعنى كافي، تقول: حسبك الله، حسبك هذا البيت، حسبك زيدٌ، يعني كافيك زيدٌ، حسبك درهمٌ، حسبك: مبتدأ، درهمٌ: خبر، ثُمَّ إن العرب تدخل الباء، فيقولون: "بحسبك درهمٌ"

الباء حرف جر زائد دخوله كعدمه، وحسبك مبتدأ، ودرهمٌ خبر، فهذا تعريف المبتدأ.

وأما الخبر فقال عنه: (**هو الاسم المُسند إلى المبتدأ**) كما قلنا قبل قليل، المبتدأ واضح، كل اسمٍ مجرد عن العوامل اللفظية، فإذا عرفت المبتدأ مباشرة اسأل نفسك أخبر عنه بماذا؟ الجواب: هو الخبر، أُخبر عنه بماذا؟ يعني ماذا أُسند إليه؟ الذي أُسند إليه هو الخبر، لكن الملاحظة في قول الأزهري رحمه الله (**الخبر هو الاسم المسند إلى المبتدأ**) وكان الأفضل أن يقول: الخبر هو المُسندُ إلى المبتدأ، لأن الخبر كما سيذكر هو فيما بعد يأتي مفرد وغير مفرد، المفرد يعني به الاسم، وغير المفرد يعني به الجملة وشبه الجُملة؛ فلهذا النحويون لا يعرِّفون الخبر بذلك، لا يقولون: الاسم، كما يقولون في المبتدأ هو الاسم، لأن المبتدأ نعم المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، لا يكون فعلًا ولا حرفًا ولا جملةً ولا شبه جملة، وإنما يقول عن الخبر: هو الجزء المسند إلى المبتدأ، أو الجزء الذي يُتم فائدة المبتدأ، والخبر: الجزء المتم الفائدة؛ لكي يشمل الاسم والجملة وشبه الجملة، نعم تفضل.

المتن

(والمبتدأ قسمان: ظاهرٌ ومضمر).

الشرح

نعم؛ قلنا: إنَّ هذا التقسيم لا يُراد به حقيقة التقسيم، وإنما يريد أن يقول -رحمه الله-: إنَّ المبتدأ كما سبق لا بُدَّ أن يكون اسمًا، وكل الأسماء يمكن أن تقع مبتدأً ظاهرةً ومضمرةً.

المتن

(فالظاهر أقسام: مفردٌ مذكرٌ نحو: "زيدٌ قائم").

الشرح

"زيدٌ قائمٌ" نعرب زيدٌ مبتدأٌ مرفوعٌ بماذا؟ يقولون: مرفوعٌ بالابتداء وعلامة رفعه الضمة، رافعه ما الذي يرفعه، ما الذي يرفع المبتدأ؟ يقولون: الابتداء، يعني العربي لماذا يرفع المبتدأ، لماذا لا ينصبه أو يجره؟ لماذا يرفع المبتدأ؟ لأن العربي إذا أوقع الاسم في ابتداء الكلام يرفعه، هذا أمر معنوي، العربي من طبيعته وسليقته أنه إذا أوقع الاسم في ابتداء الجُملة يرفعه فهذا أمر معنوي، الذي يدفع العربي إلى الرفع هنا هو الابتداء، يعني وضع الاسم في ابتداء الجُملة، فتقول: مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء وعلامة رفعه الضمة، وقائمٌ خبرٌ مرفوعٌ بالمبتدأ على أرجح الأقوال، وفي المسألة خلاف، لكن هذا الراجح أن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ وعلامة رفعه الضمة.

المتن

(ومثنًى مذكرٌ نحو: "الزيدان قائمان"، وجمعٌ مذكرٌ مكسرٌ نحو: "الزيود قيام").

الشرح

الزيود، ماذا يريد بالزيود؟ جمع زيد، نعم.

المتن

(وجمعٌ مذكرٌ سالمٌ نحو: "الزيدون قائمون"، ومفردٌ مؤنثٌ نحو: "هندٌ قائمة"، ومثنًى مؤنثٌ نحو: "الهندان قائمتان"، وجمع تكسيرٍ مؤنثٌ نحو: "الهنود قيام"، وجمع مؤنثٍ سالمٌ نحو: "الهندات قائمات" والمضمر اثنا عشر).

الشرح

والمضمر اثنا عشر، ستلحظون أنه سيذكر الضمائر المنفصلة "أنا، ونحن، وأنت، وهو" ولم يذكر الضمائر المتصلة؛ لأن الضمائر المتصلة لا يُتصور فيها أن تأتي مبتدأً ولا خبرًا، الضمير المتصل على اسمه متصل، فلا يمكن أن يقع مبتدأً؛ لأن المبتدأ في أول الكلام ليس قبله شيء، فلا يُتصور فيه أن يقع متصلًا، ولا خبرًا؛ لأنه لو كان خبرًا للمبتدأ لاتصل بالمبتدأ فلم يكن خبرًا له، فلهذا الضمير المتصل لا يمكن أن يقع مبتدأً ولا خبرًا، قد يقع فاعلًا أو نائب فاعل أو اسم كان وأخواتها كما قلنا من قبل، لكن لا يقع مبتدأً ولا خبرًا، نعم.

المتن

(والمضمر اثنا عشر: متكلم وحده نحو: "أنا قائمٌ").

الشرح

"أنا قائمٌ" نُعرب؟ أنا مبتدأ مرفوع أم في محل رفع؟ عرفنا أنه في محل رفع؛ لأنه مبني، المبني نقول: في محل رفع ما نقول: مرفوع، أنا مبتدأ في محل رفع مبني على السكون في قولٍ ضعيف، لكن الجمهور على أنه مبنيٌ على الفتح؛ لأنَّ

الضمير هنا مكون من الهمزة والنون، وأما الألف فهذه ألف يؤتى بها عند الوقف فقط أنا، فإذا وصلت يجب أن تُحذف، أنا قائمٌ؛ فلهذا لا يعدونها من جسم الضمير، وبعض العرب يلفظ بها في الوصل فيقول: "أنا قائمٌ" لكنها لغةٌ قليلة.

المتن

(ومتكلمٌ ومعه غيره أو معظِّم نفسَه نحو: "نحن قائمون"، والمخاطب المذكر نحو: "أنت قائم"، والمخاطبة المؤنثة نحو: "أنتِ قائمة"، ومثنى المخاطب مطلقًا نحو: "أنتما قائمان أو قائمتان"، وجمع المذكر المخاطب نحو: "أنتم قائمون"، وجمع الإناث المخاطبات نحو: "أنتن قائمات"، والمفرد الغائب نحو: "هو قائم"، والمفردة الغائبة نحو: "هي قائمة"، ومثنى الغائب مطلقًا نحو: "هما قائمان أو قائمتان"، وجمع الذكور الغائبين نحو: "هم قائمون" وجمع الإناث الغائبات نحو: "هُنَّ قائمات").

الشرح

قال: إنَّ الضمائر المنفصلة كلها يُمكن أن تقع مبتدأً، كما أن الأسماء الظاهرة كلها يمكن أن تقع مبتدأ.

المتن

(والخبر قسمان: مفردٌ وغير مفرد؛ فالمفرد هنا: ما ليس جملةً ولا شبهها، ولو كان مثنًى أو مجموعًا، كما تقدم من الأمثلة؛ فالخبر فيها كلها مفرد).

الشرح

قال: (**والخبر قسمان: مفردٌ وغير مفرد**) يُعرِّف لنا المفرد، فقال: (**فالمفرد هنا:**

ما ليس جملةً ولا شبهها) المفرد هنا؛ لأن المفرد مصطلحٌ نحوي قد يُراد به أكثر من معنى، فالمعنى المشهور لهُ في كُتُب النحو أنه خلاف المثنى والجمع، فزيد مفرد وزيدان وزيدون ليسا مفردين مثنى وجمع، هذا هو المعنى المشهور في كتب النحو، المفرد أي بخلاف المثنى والجمع، وقد يُراد به معنًى آخر، وهو أن يُراد بالمفرد خلاف الجملة وشبه الجملة كما هنا، فزيد مفرد وزيدان مفرد وزيدون مفرد ورجل مفرد ورجال مفرد على ذلك؛ لأنه ليس بجملة ولا شبه جملة، لكن قام زيد هذا ليس مفرد، وزيدٌ قائم ليس بمفرد، وفي البيت ليس بمفرد، وهناك أيضًا معنى ثالث للمفرد يُستعمل في بابين من أبواب النحو وهما: باب النداء، وباب لا النافية للجنس، ويُقصد بالمفرد حينئذٍ خلاف المضاف والمضاف إليه، خلاف المضاف والشبيه بالمضاف، فلهذا نصَّ الأزهري فقال: **(فالمفرد هنا)** يعني: المعنى المراد بالمفرد هنا ما ليس جملةً ولا شبهها، **(ولو كان مثنًى أو مجموعًا، كما تقدم من الأمثلة)** كل الأمثلة السابقة الخبر فيها مفرد "قائم، وقائمان، وقائمون، وقيام، وقائمة، وقائمات" هذه أخبارٌ مفردة، نعم وغير المفرد؟

المتن

(وغير المفرد أربعة أشياء:

الأول: الجملة الاسمية نحو: "زيدٌ أبوهُ قائمٌ" فزيدٌ مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثانٍ، وقائم خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول وهو زيد، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من أبوه.

الثاني: الجملة الفعلية نحو: "زيدٌ قعد أخوه" فزيدٌ مبتدأٌ، وقعد أخوه فعلٌ وفاعل خبر زيد، والرابط بينهما الهاء من أخوه).

الشرح

نعم؛ إذًا فالأول والثاني من الخبر غير المفرد الجملة سواءٌ كانت جملةً اسمية، أو كانت جملةً فعلية، فلو أردنا أن نمثل بمثالٍ واحد وهو زيد نجعله مبتدأً فنقول: "زيدٌ قائمٌ" جعلنا خبره مفردًا، فإذا قلنا: "زيدٌ أبوه قائمٌ" جعلنا خبره جملةً اسمية، فإن قلنا: "زيدٌ قام أبوه" جعلنا الخبر جملةً فعلية؛ لأن الخبر هو المُسندُ إلى المبتدأ، فإذا قلتُ: "زيدٌ قائم" أخبرتُ عن زيد بأنه قائم، وإذا قلتُ: "زيدٌ قام أبوه" فقد أخبرتُ عن زيدٍ بأنه قام أبوه، وإذا قلتُ: "زيدٌ أبوه قائم" فقد أخبرتُ عن زيدٍ بأنه أبوه قائم، فالخبر هو المُسند إليه أيًا كان مفردًا أو جملةً كما رأيتم.

المتن

(الثالث: الظرف نحو: "زيدٌ عندك" فزيد مبتدأٌ وعندك ظرف مكان متعلق بمحذوف وجوبًا تقديره مستقرٌّ أو استقرَّ، وذلك المحذوف خبر المبتدأ.

الرابع: الجار والمجرور نحو: "زيدٌ في الدار" فزيدٌ مبتدأ وفي الدار جارٌ ومجرور متعلق بمحذوفٍ وجوبًا تقديره مستقرٌ أو استقرَّ، وذلك المحذوف خبر المبتدأ).

الشرح

نعم؛ إذًا فالثالث والرابع من الخبر غير المفرد شبه الجُملة، وشبه الجملة كما تعرفون يُراد بها الجار والمجرور، ويُراد بها ظرف الزمان وظرف المكان، فهذه شبه جُملة، وتقع في الظاهر خبرًا، فإذا قلتُ: "زيدٌ في الدار" فقد أخبرنا عن زيدٍ بأنهُ في الدار، فزيدٌ مبتدأ، وفي حرف جر ليست خبرًا، والدار اسم مجرورٌ بـ في ليست خبرًا، فأين الخبر؟ في حرف جر، والدار اسم مجرور، أين الخبر؟ هذه شبه جُملة

ليست جملة، هل الخبر شبه الجملة؟ يقول: لا؛ الخبر إذا وقع الخبر في الظاهر شبه جُملة، فإن الخبر في الحقيقة كونٌ عامٌ محذوف، يُقدَّر بنحو مستقر أو كائن أو حاصل، أو موجود.. يعني يُقدَّر بكلمة تدل على مطلق الوجود، تدل على أنه موجود دون بيان لهيئته الخاصة، كيف موجود، على أي صورة موجود، هذه يسمونها كون خاص.

يعني لو أنك أردت أن تُبيِّن أنه جالس في البيت، كنت تقول عن زيدٍ ماذا؟ تقول: زيدٌ ما باله؟ جالسٌ في البيت، هل يصح أن تقول لي وأنت تريد هذا المعنى، هل يصح أن تقول لي: "زيدٌ في البيت"؟ لا يصح، يجب أن تقول ماذا؟ "زيدٌ جالسٌ في البيت" إذًا ما الذي في البيت؟ زيد أم جلوسه؟ جلوس زيد، الذي حدث في البيت جلوس زيد، فزيد مبتدأ وجالسٌ خبر، وفي البيت جارٌ ومجرور متعلق بجالس، الذي في البيت الجلوس، جلوس زيد.

فإذا أردتَ أن تخبرني أن زيدًا هذا موجود في البيت، لكن لا تريد أن تبين لي الهيئة الخاصة، الصفة الخاصة له، يعني جالس على أي هيئة، هو نائم هو مستيقظ أو جالس أو نائم أو مضروب أو مُكرم، تريد فقط أن تبين لي أنه موجود في البيت، هذا يسمونه الكون العام يعني مطلق الوجود، حينئذٍ ماذا تقول؟ تقول: "زيدٌ في البيت" تريد زيدٌ موجودٌ في البيت، إلا أن الكون العام يجب حذفه، ما يجوز التصريح به، التصريح به عي وخطأ في الكلام، كذا كلام العرب، وهذا يدلُّ عليه العقل لو تأملتم، فأنت الآن إذا قلتَ: "زيدٌ قائمٌ" فزيد هو القائم، والقائم هو زيد، وإذا قلتَ: "زيدٌ قام أبوه" فزيدٌ هو الذي قام أبوه، والذي قام أبوه هو زيد، فالمبتدأ هو الخبر، فلهذا يصح الإخبار.

فإذا قلت: "زيدٌ في البيت" في البيت ظرفية البيت ما ظرفية البيت؟ ظرفيته!

يعني هواؤه خلاؤه، هذه الظرفية، ظرفية البيت خلاؤه هواؤه، هل زيد هو ظرفية البيت؟ هو خلاؤه وهواؤه؟ طبعًا ليس هو، العربي لا يقصد ذلك، لا يقول: زيد هو خلاء البيت، وإنما يريد أن يقول: زيدٌ موجودٌ في فضاء البيت وفي خلاء البيت، لا شك أن هذا هو المعنى، يقول: زيدٌ موجودٌ في هذا الخلاء في هذا المكان، ولا يريد أن يقول: زيدٌ هو هذا المكان وهذا الخلاء، إلَّا أن وجوب الحذف، أن الحذف هذا واجب دائمًا واجب واجب، لا بد أن نقول: "زيدٌ في البيت، زيدٌ في المسجد، زيدٌ في العمل، زيدٌ في الشارع" صار الذي لا ينتبه للمعنى يظن أن الكلام على الحقيقة، أن زيدًا بالفعل هو في المسجد؛ لأن العربي يفهم "زيد في المسجد" يعني موجود في المسجد، ليس زيد هو خلاء المسجد؛ فلهذا يجب أن تقدر الخبر محذوفًا مقدرًا بكونٍ عام محذوف، يعني زيدٌ مستقرٌ في البيت أو موجودٌ في البيت، كما قدر الأزهري، تقدر مستقرٌ اسم أو استقرَّ فعل الذي تشاء.

وكذلك لو جعلتَ الخبر ظرفًا، والظرف شبه جُملة، لو قلتَ مثلًا: "زيدٌ عندكَ" عندك المكان الذي عندك، هذا عندك هو المكان الذي عندك، هل تريد أن تخبر أن زيدًا هو هذا المكان الذي عندك؟ لا تريد ذلك؛ وإنما تريد أن تقول: زيدٌ موجودٌ في هذا المكان، كائنٌ مستقرٌ في هذا المكان؛ إذًا فالخبر كونٌ عامٌ محذوف، تقدره بنحو مستقر أو كائن أو موجود أو نحو ذلك، ومثل ذلك أن تقول: "السفر اليوم، وتقول: العيد غدًا" يعني العيد كائنٌ غدًا.. وهكذا.

فالخلاصة الآن: أنَّ الخبر قد يكون اسمًا مفردًا؛ كقولك: "زيدٌ قائم، أو الزيدان قائمان، أو الزيدون قائمون"، وقد يكون جملةً اسمية أو فعلية كقولك: "زيدٌ قام أبوه، أو زيدٌ أبوه قائم"، وقد يكون في الظاهر شبه جُملة كقولك: "زيدٌ في البيت، أو زيدٌ عندك".

فإن قال قائل: ما نوع الخبر في قولنا: "زيدٌ قام" أخبرنا عن زيدٍ بأنه قام، الخبر قام هل هو مفرد أم جملة أم شبه جملة؟ فالجواب: أنَّ الخبر جُملة مكونة من فعل ظاهر "قام" ومن فاعل مستتر في الفعل أي هو، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل المستتر خبر المبتدأ، هذا ما ذكره الشيخ خالد رحمه الله تعالى في المرفوع الثالث والرابع المبتدأ وخبره.

نعلق على أمرين فقط في هذا الباب، باب المبتدأ وباب الخبر:

الأول: يتعلق بتقديم الخبر على المبتدأ؛ فلا بُدَّ أن يتنبَّه الطالب ويعلم أن الخبر يجوز أن يتقدم على المبتدأ، ما لم يمنع من ذلك مانع، وهذا من تصرُّف العرب في كلامها، فأنت إذا قلتَ مثلًا: "زيدٌ قائمٌ" مبتدأ وخبر، يجوز أن تقول: "قائمٌ زيدٌ" فيكون خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، وإذا قلتَ: "زيدٌ في البيت" مبتدأ وخبر، يجوز أن تقول: "في البيت زيد"، وأكثر ما يتقدم فيه الخبر، ما أكثر مسألة يتقدم فيها الخبر في كلام العرب؟ إذا كان الخبر شبه جُملة، وقبل قليل رأينا أن الخبر قد يأتي في الظاهر شبه جملة، وإذا كان الخبر في الظاهر شبه جملة، فإن تقدمه على المبتدأ كثيرٌ جدًا؛ كقولك: "في المسجد محمد، وفي البيت زيد، وفي العمل أخي".. وهكذا، فإن كان المبتدأ حينئذٍ نكرة كقولك: "في البيت رجل" فإن تقديم الخبر شبه الجملة واجب، تقول: "في البيت رجل، وتقول: في المسألة نظر، وتقول: للمسألة بحثٌ آخر، وتقول: في المسجد مصلون، وللمسجد إمام، وللمسجد أبواب، وللعلم أهله" لا هذه أهله معرفة، تقول: "للعلم رجالٌ" فتقدم الخبر هنا واجب، فهذا أسلوب كثير نلفت النظر إليه.

المسألة الثانية التي تتعلق بالمبتدأ والخبر: هو حذف المبتدأ؛ فإنَّ المبتدأ قد يُحذف والخبر قد يُحذف، يهمنا من تلك المواضع موضعٌ واحد لكثرته الكاثرة

ووقوع اللبس أحيانًا فيه، وهو: كثرة حذف المبتدأ في العناوين وما في حُكمها، العناوين وما في حكمها يكثر فيها حذف المبتدأ، العناوين يعني مثل عناوين الكتب، عناوين الأبواب والفصول، عناوين المقالات وما في حكمها مثل الإعلانات واللوحات، لوحات المحلات والمساجد والمدارس والجامعات.. إلى آخره.

فإذا قلت مثلًا: الأخبار، تخرج لك لوحة على الشاشة الأخبار، أنت تفهم فهمًا كاملًا، إذًا فمعنى ذلك أن هذا جملة هذا كلام؛ لأن لا يُفهم الفهم التام إلا الجملة إلا الكلام كما عرفنا، فلا بُدَّ أن تُكمِّل هذه العبارة بما يجعلها جُملة، فنقدم مثلًا هذه الأخبار، عندما يخرجون كدة لوحة مكتوب عليها الأخبار يعني هذه الأخبار، فهذه مبتدأ محذوف للعلم به والأخبار خبر، وعندما تجد لوحة صغيرة مثلًا مكتوب عليها المسبح، يعني هذا المسبح أو جامع الراجحي الذي يُكتب في اللوحة جامع الراجحي، فجامع مضاف والراجحي مضاف إليه، فهذه ليست جُملة، الجملة مبتدأ وخبر وفعل وفاعل، فالتقدير: هذا جامع الراجحي، جامعة الإمام، هذه جامعة الإمام، مدرسة الإمام مسلم هذه مدرسة الإمام مسلم.. وهكذا، تجد كتابًا مثلًا المقدمة الأزهرية، هذا المكتوب على الكتاب، المقدمة الأزهرية، يعني هذا كتابُ المقدمة الأزهرية، حذفنا المبتدأ للعلم به مع السلامة، وأين خبر المبتدأ المحذوف؟ كتابُ، كتاب المقدمة، كتاب خبر مرفوع وهو مضاف، والمقدمة مضاف إليه مجرور، ثم حذفنا الخبر كتاب؛ لأن هذا معروف أنه كتاب ليس سيارة ولا قلم، وحذفنا الخبر لأنه معلوم، وإذا حذفت المضاف ما الذي يقوم مقامه ويأخذ حكمه؟ المضاف إليه، فقام المضاف إليه مقام المضاف وأخذ حكمه.

فلهذا كيف نضبطها؟ المقدمةِ أو المقدمةُ؟ المقدمةُ الأزهريةُ، ونقول في

إعرابها: خبر، هذا خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لأنه أخذ حكم الخبر المحذوف، والتقدير الأول: هذا كتاب المقدمة.

وكذلك في بقية الكُتُب "زاد المعاد" يعني هذا كتاب زاد المعاد، مثلًا "الأبواب والفصول" نقول مثلًا: "كتاب الصلاة" ما الإعراب؟ هذا كتاب الصلاة، حُذف المبتدأ، وأنت تقرأ ثم تقول: فصلٌ ويجوز كذا وكذا، ما إعراب فصلٌ؟ هذا فصلٌ خبرٌ لمبتدأ معروف، فهذا أمر تكثر الحاجة إليه فلهذا نبهنا إليه.

نعم، الآن سننتقل إلى الباب الخامس من أبواب المرفوعات، تفضل.

الجملة الاسمية المنسوخة

المتن

(اعلم أن كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي ثلاثة عشر فعلًا: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك، وما دام).

الشرح

نعم؛ بعد أن انتهى من الكلام على المبتدأ والخبر وهما الصورة الأصلية البسيطة للجملة الاسمية، أي: الجملة الاسمية غير المنسوخة كما شرحنا ذلك بالأمس، ابتدأ الآن بالكلام على الجملة الاسمية المنسوخة، والجملة الاسمية المنسوخة إما أن تُنسخ بكان وأخواتها وهذا بابها، أو تُنسخ بإنَّ وأخواتها، وسيأتي بعد ذلك بابها، أو تُنسخ بظننتُ وأخواتها، وهو الباب الذي يلي باب كان وإن؛ فلهذا كان الترتيب حينئذٍ ترتيبًا منطقيًا.

قال: **(اعلم أن كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي ثلاثة عشر فعلًا)** عدده ثلاثة عشر ماشي واضح، قال: **(فعلًا)** معنى ذلك أن كلمات هذا الباب أفعال، ليست أسماءً ولا حروفًا، فإذا كانت أفعالًا كان يكون كُن؛ هذه أفعال، كان ماضٍ، ويكون مضارع، وكُن أمر، طيب فإذا عرفنا أنها أفعال، فإنها في نفسها كيف نعربها؟ نعربها إعراب أفعال، هي نفسها في نفسها نعربها إعراب الأفعال، فكان نعربها كالفعل الماضي مثل دخل وخرج وجلس، ويكون نعربها كالفعل المضارع مثل يجلس ويذهب، وكُن نعربها فعل مثل فعل الأمر مثل اذهب واجلس، إلَّا أنك تزيد في إعرابها قولك: فعلٌ ناقص، أو فعلٌ ناسخ.

يعني تقول في إعراب "دخل، وجلس، وقام، وجلس، وانطلق، واستخرج" كلها إعرابها واحد فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب؛ لأن الماضي كما قلنا من قبل لا تدخله الأحكام الإعرابية، وإعرابها ثابت، كذلك في "كان، وأصبح، وظل، وبات، وصار.. إلخ" تقول فيها نفس الإعراب: فعلٌ ماضٍ لا محل له من الإعراب مبني على الفتح، لكن تزيد تقول: فعلٌ ماضٍ ناسخ، أو فعلٌ ماضٍ ناقص لا محل له من الإعراب مبنيٌ على الفتح، وكذلك في كُن تقول فيه كما تقول في "اذهب واجلس": فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، "كُن" فعلُ أمرٍ ناسخ مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وكذلك "أصبح"، ويكون؟ كذلك فعلٌ مضارع مرفوع إن لم يسبق بناصب أوجازم، فعلٌ مضارع منصوب إن سبق بناصب، فعلٌ مضارع مجزوم إن سُبق بجازم، كما تُعرب الفعل المضارع، فهذا إعرابها في نفسها، أمَّا إعراب ما بعدها فقال: **(إنها ترفع الاسم وتنصب الخبر)** تفضل.

المتن

(وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام: ما يعمل بلا شرطٍ وهو ثمانيةٌ من كان إلى ليس، وما يُشترط فيه نفيٌ أو شبهه وهو زال وفتئ وانفك وبرح، وما يشترط فيه تقدم ما المصدرية الظرفية، وهو دام خاصة).

الشرح

نعم، هذه أمور لا بُدَّ لها من حفظ، ثمانية من كان إلى ليس تعمل بلا شرط، يعني ترفع الاسم وتنصب الخبر بلا شرط، وزال وأخواتها، زال وفتئ وانفك وبرح، لا بُدَّ أن تُسبق بنفي أو شبه النفي، وشبه النفي هو النهي والاستفهام والدعاء، إذا سُبقت بنفيٍ أو شبهه فإنها تعمل هذا العمل، ترفع الاسم وتنصب الخبر، طيب فإذا لم تُسبق بنفيٍ ولا شبهه تدخل في هذا الباب أو لا تدخل؟ لا تدخل، يعني تبقى كبقية الأفعال، مثل: ذهب، ودخل، وخرج، ونجح، فعلًا تامًا ترفع فاعلًا، ولا تدخل هنا في هذا الباب، ترفع اسمًا وتنصب خبرًا، يعني لو قلتَ مثلًا: "انفك الحبلُ" فعل وفاعل، لأنها ما سُبقت بنفي أو شبهه، لو قلتَ مثلًا: "زال الهمُّ" فعل وفاعل ما سُبقت بنفي أو شبهه، لا بُدَّ أن تُسبق بنفي أو شبهه، تقول: "ما زال محمدٌ مريضًا، ما فتئ محمدٌ مريضًا، ما برح محمدٌ مريضًا، ما فتئ محمدٌ مريضًا" كل الأربعة هذه بمعنى واحد كلها ما زال وما فتئ وما برح وما انفك كلها بمعنى واحد وهو زال بمعنى الزوال، زال عارفين معنى زال الشيء؟ زال الشيء يعني هذا إثبات له ولا نفي له؟ إن قلت زال الشيء زال الهم، هذا إثبات أو نفي له؟ نفي، فلهذا لا بُدَّ من دخول نفيٍ عليه، فإذا قلت: ما زال؛ فنفيٌ دخل على نفي، فالنتيجة؟ إثبات، لا بُدَّ من دخول النفي لكي يحصل الإثبات، فأنت إذا قلتَ: "ما زال محمدٌ مريضًا" إذًا تثبت أنه مريض أو تنفي؟ تثبت، فلكي

تثبت لا بد أن تدخل على زال وأخواتها نافي؛ لكي ينقلب معناها من النفي إلى الإثبات.

المتن

(مثال كان "كان زيدٌ قائما" فكان فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ترفع الاسم وتنصب الخبر، وزيدٌ اسمها وهو مرفوع وقائمًا خبرها وهو منصوب).

الشرح

نعم، أعرب لنا إعرابًا كاملًا أو شبه كامل، كان: فعلٌ ماضٍ ناقص، ترفع الاسم وتنصب الخبر لا محل لها من الإعراب مبنيةٌ على الفتح، زيدٌ: اسم كان مرفوعٌ بكان وعلامة رفعه الضمة، قائمًا: خبر كان منصوبٌ بكان، وعلامة نصبه الفتحة.

المتن

(وكذلك القول في باقيها، تقول: "أمسى زيدًا فقيهًا وأصبح عمرٌو وَرِعًا، وأضحى محمدٌ متعبدًا، وظل بكرٌ ساهرًا، وبات أخوك نائمًا، وصار السعر رخيصًا، وليس الزمان منصفًا، وما زال الرسول صادقًا، وما فتئ العبد خاضعًا، وما انفك الفقيه مجتهدًا، وما برح صاحبك متبسمًا، ولا أصحبك ما دام زيدٌ مترددًا إليك".

وكذلك القول فيما تصرف منها فتقول في مضارع كان "يكون زيدٌ قائمًا" وفي الأمر: "كُن قائمًا"، وفي اسم الفاعل: "كائنٌ زيدٌ قائمًا" وفي اسم المفعول: "مكونٌ قائمٌ" فحُذِفَ الاسمُ وأُنيب عنه الخبر فارتفع ارتفاعه، وفي المصدر: "عجبت من كون زيدٍ قائمًا" وقس على ذلك ما تصرف من أخواتها).

الشرح

نعم؛ يقول: (**فتقول في مضارع كان "يكون زيدٌ قائمًا"**) هذا إعرابه واضح، (**وفي الأمر: "كُن قائمًا"**) نعرب كُن: فعل أمرٍ ناسخ مبني على السكون لا محل له من الإعراب، أين اسمه؟ مستترٌ فيه وجوبًا، كُن أنت، والخبر: قائمًا منصوب.

(**وفي اسم الفاعل: "كائنٌ زيدٌ قائمًا"**) كأن تقول: "هل كائنٌ زيدٌ قائمًا؟" فكائن اسم فاعل يعمل عمل فعله، فزيدٌ اسم كائنٌ وقائمًا خبر كائنٌ.

(**وفي اسم المفعول: "مكونٌ قائمٌ"**) "هل مكونٌ قائمٌ؟" أولًا هناك خلاف قوي بين النحويين في بناء اسم المفعول من كان، هل يُبنى اسم المفعول من كان أو لا؟ خلاف، والجمهور على الجواز؛ فعلى مذهبهم يأتي هذا المثال "أمكونٌ قائمٌ" فالإعراب حينئذٍ كيف يكون مكون؟ مكون هذا اسم مفعول، واسم المفعول كما عرفنا من قبل وقلنا ماذا يطلب فاعلًا أم نائب فاعل؟ نائب فاعل، ففي الأصل كائنٌ زيدٌ قائمًا، زيدٌ هذا مرفوع كائن على أنه اسمه، وقائمًا منصوب كائن على أنه الخبر، طيب فإذا بنيت للمجهول، المجهول يقوم على أنك تحذف المرفوع وهو زيد، ثم تأتي بالمنصوب وتقيمه مقام المرفوع وتعطيه إعرابه، فلهذا حذفنا زيدٌ وأتينا بقائمًا ووضعناها مكان زيد ورفعناها، وقلنا: "أمكونٌ قائمٌ"؛ فلهذا قال الأزهري: (**فحذف الاسم**) اللي هو اسم كائن، (**وأُنيب عنه الخبر فارتفع ارتفاعه**) فعلى ذلك نقول في قائمٌ أنه نائب عن ماذا؟ عن اسم كان، وقلنا: هذا لا يجوز إلا على مذهب الجمهور.

قال: (**"وعجبتُ من كون زيدٍ قائمًا"**) عجبتُ: فعلٌ وفاعل، من: حرف جر، كون: اسم مجرور بمن، "من كون زيدٍ قائمًا" هذا مصدر، والمصدر يعمل عمل فعله، أين اسم الكون وخبر الكون؟ خبر الكون قائمًا منصوب وعلامة نصبه

الفتحة واضح، لكن أين اسم الكون؟ لا شكَّ أنهُ زيد، لكن اسم الكون هنا مرفوع أو مجرور؟ مرفوع المحل؛ لأن اسم كان مرفوع، ومجرور اللفظ بالإضافة، فنقول: زيدٍ اسم، الكون مرفوع محلًا مجرور لفظًا بالإضافة، قال: **(وقس على ذلك ما تصرف من أخواتها)**.

نعم؛ فهذا الباب هو الباب الخامس من أبواب المرفوعات، يظهر أن الوقت لن يسعفنا بقراءة الباب السادس، وأنا أتمنى أن ننتهي اليوم من الباب السادس، باب خبر إن وأخواتها، وباب تتميم النواسخ، ثم نأخذ بعد ذلك من التوابع ولو تابعًا واحدًا وهو النعت، لكننا سنتمكن إن شاء الله في الأسبوع القادم من إنهاء الأزهرية بعون الله وتوفيقه.

الطالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠١:٢١:٢١)) --

الشيخ: يقول: المصدر هل يعمل عمل فعله أم لا؟ هناك باب في النحو اسمه الأسماء العاملة عمل فعلها، وهي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم المفعول، والمصدر واسم الفعل؛ هذه سبعة قد تعمل عمل فعلها بشروط، يرخصها أنها إذا قامت مقام فعلها تعمل، يعني إذا صح أن تحذفها وتضع مكانها الفعل عملت، مع شروط وتفصيل موجود في النحو، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد؛ فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بعون الله وتوفيقه نستكمل الدرس الثالث من دروس شروح الأزهرية، لخالدٍ الأزهري رحمه الله تعالى، وكنا قد توقفنا عند الباب السادس من أبواب المرفوعات، وهو باب خبر إنَّ وأخواتها.

المتن

بسم الله، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،

قال المصنف -رحمنا الله تعالى وإياه-:

(الباب السادس: باب خبر إنَّ وأخواتها

اعلم أنَّ إنَّ وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: إنَّ المكسورة، وأنَّ المفتوحة، وكأنَّ ولكنَّ المشددات، وليت ولعل المفتوحات).

الشرح

إذًا فهذا الباب يشتملُ على ستة أحرف كما قال، فهي ستة: إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ المختومات بالنون المشددة، وليت ولعل.

قال: (**أحرف**) إذًا فهذه الألفاظ أحرف ليست أسماءً ولا أفعالًا، وهذا يفيدنا في معرفة كيفية إعرابها في نفسها، كيف نعرب إنَّ وأنَّ وليت ولكنَّ وكأنَّ ولعل؟ نعربها إعراب الحروف، وسبق أن الحروف لا محل لها من الإعراب، لا رفع ولا نصب ولا جر ولا جزم، ولهذا إعرابها دائمًا ثابت ما يتغير إنَّ إعرابها دائمًا حرف

توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب، وكذلك أنَّ، وكأنَّ حرف تشبيهٍ ينصب اسمه ويرفع خبره مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب، ولكنَّ حرف استدراك ينصب اسمه ويرفع خبره ومبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب، وليتَ حرف تمنٍ.. إلى آخره، ولعل حرف ترجٍ أو إشفاق.. إلى آخره، فالحروف إعرابها ثابت لا يتغير، أما الذي بعدها فكما قال: **(تنصب اسمها وترفع خبرها)** تفضل.

المتن

(تقول: **"إن زيدًا قائمٌ، وبلغني أنَّ زيدًا قائمٌ، وكأنَّ زيدًا أسدٌ" فكأن حرف تشبيهٍ ونصب، وزيدًا اسمها، وأسدٌ خبرها**).

الشرح

نعم؛ قال: "كأنَّ زيدًا أسدٌ" فكأن حرف تشبيهٍ ونصب، حرف تشبيه هذا بيانٌ لماذا؟ لمعناها، ونصب هذا بيانٌ لماذا؟ لعملها، ومع ذلك فإن قوله: **(ونصب)** ليس بدقيق، فلهذا كثيرٌ من المحققين لا يستحبون هذا الإعراب، لا يستحبون أن تقول في إنَّ وأخواتها إنها حروف نصب، وإنما هي تنصب اسمها وترفع خبرها وليست حروف نصب، وليست حروف رفع، حروف النصب: أن، ولن، وكي، إذًا هذه حروف نصب صح، لكن إنَّ وأخواتها ليست بحروف نصب، وإنما تنصب اسمها وترفع خبرها، ومن تساهل كالأزهري فقال: حروف نصب، فإنما أراد العمل الذي تخالف فيه الأصل المبتدأ والخبر، فهي تخالفه في نصب المبتدأ، وأما الخبر فيبقى مرفوعًا، فلهذا أحب لكم أن تعتادوا دائمًا على الكلام الدقيق الصحيح، فتقولون في إنَّ: حرف توكيد ينصب اسمه ويرفع خبره، وكذلك كأنَّ حرف تشبيهٍ ينصب اسمه ويرفع خبره، وهو اختصر الإعراب كما ترون،

والإعراب كاملًا: حرف تشبيهٍ ينصب اسمه ويرفع خبره مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيدًا: اسم كأنَّ منصوبٌ بماذا؟ بكأن وعلامة نصبه الفتحة، وأسدٌ: خبر كأنَّ مرفوعٌ بكأنَّ وعلامة رفعه الضمة، وكذلك الباقي، نعم.

المتن

("قام الناس لكنَّ زيدًا جالسٌ" فلكن حرف استدراك، وزيدًا اسمها وجالسٌ خبرها، "وليت الحبيب قادمٌ" فليت حرف تمنٍ والحبيب اسمها وقادمٌ خبرها، "ولعل الله راحمٌ" فلعل حرف ترجٍ والله اسمها وراحمٌ خبرها).

الشرح

نعم هذا واضح، لكن في إعرابه للمثال الأخير، "لعل الله راحمٌ" قال: (**فلعل حرف ترجٍ، والله اسمها**) في هذه العبارة استكراه، فلهذا لا يقول النحويون ذلك، لا يقول: الله اسم لعل، مع اتفاقهم على ما ذكرناه في أول الشرح بالكلام على تعريف الكلام، عندما قلنا: إنما النحو إنما يتعامل مع الكلام، يتعامل مع الكلمات لا يتعامل مع الذوات، فكلامه على ذلك صحيح، فإذا قال: الله اسم لعل، يعني هذه الكلمة، يعني هذه الكلمة اسم لعل، ولا يعني بـ الله معناها ذو الجلال والإكرام عزَّ وجل، ومع ذلك يستكره النحويون ذلك مع لفظ الجلالة؛ لأنَّ المعنى الظاهر ليس بحسن، فضلًا أن يسمعها غير عالم بالمقصود فيسيء الظن؛ فلهذا تجدهم يقولون: لفظ الجلالة، هذا فقط من باب التعظيم والاحترام، وإلا فإنه لا يخالف كلام النحويين، يعني لو قال مثلًا: "نصر الله المسلمين" الله فاعل، "وأنا أحب الله" الله مفعولٌ بهِ، ومثلًا "أحب دعاء الله" لفظ جلالة مجرور، فهذا لا إشكال فيه، إذا عرفنا أن المراد الكلام على الألفاظ على الكلمات نفس الكلمة، الكلمة نفسها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ولا يُراد بها المسميات، لكن من باب فقط

التعظيم والاحترام، إذا جاءوا إلى لفظ الجلالة أو إلى أسماء الله عمومًا، يقول: لفظ الجلالة اسم لعل، لفظ الجلالة مفعول به، لفظ الجلالة اسم مجرور.. وهكذا.

قال الآثاري في ألفيته له ألفية في النحو سماها "كفاية الغلام" وفي آخرها عقد فصلًا سماه فصلٌ في الأدب، يعني أدب النحوي والمعرب، يقول:

وفي سألتُ الله في التعليم   تقول منصوبٌ على التعظيم

يعني: تقول: لفظ الجلالة منصوب على التعظيم، ما تقول: مفعول به، فهذا كله من باب الأدب والاحترام، نعم.

المتن

(باب: تتميم النواسخ وهو ظننت وأخواتها).

الشرح

نعم، (**باب: تتميم النواسخ وهو: ظننت وأخواتها**) جعل هذا الباب من التتميم للنواسخ، أي: أنه ليس بابًا داخلًا في المرفوعات؛ لأنه ليس فيه مرفوع، فظننت وأخواتها كما تعرفون تنصب المبتدأ مفعولًا به أولًا، وتنصب الخبر مفعولًا به ثانيًا فليس فيها مرفوع، فإذا كان ليس فيها مرفوع، فلماذا أدخلها في أبواب المرفوعات وهو الآن يتكلم في أبواب المرفوعات؟ ما فيها مرفوع، لكن ذكرها فقط بعد النواسخ من باب تتميم النواسخ، لما ذكرناه من قبل من أن الجملة الاسمية إما أن تكون أصلية بسيطة غير منسوخة، غير مسبوقة بناسخ وهذه المبتدأ والخبر، ثم ذكر بعدها الجملة الاسمية المنسوخة بصورها الثلاث فذكر المنسوخة بكان وأخواتها، والمنسوخة بإن وأخواتها، ثم الآن ذكر المنسوخة بظننتُ وأخواتها، قال: (**وهو**:

ظننتُ وأخواتها) تقول: "ظننتُ زيدًا قائمًا".

المتن

(**فظننتُ فعلٌ وفاعل، وزيدًا مفعولٌ أول، وقائمًا مفعولٌ ثانٍ**).

الشرح

نعم، لماذا قال في كان وأخواتها قال: (**اعلم أن كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر**) قال: كان ما قال: كنت، وفي إن وأخواتها قال: (**اعلم أنَّ إنَّ وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر**) ما قال: إني أو إنَّكَ؛ فعندما جاء إلى هذا الباب، قال: (**وهو ظننتُ وأخواتها**) ما قال: ظنَّ وأخواتها، ماذا يقصد بذلك؟ يشترط يعني يشير إلى أن هذا الباب، باب ظننت وأخواتها، هذه الأفعال لا تنصب الجملة الاسمية، لا تدخل على الجملة الاسمية حتى تستوفي فاعلها، يقول: لا بد أن يأتي هذا الفعل ظن مع فاعله أيًا كان، ثُمَّ بعد ذلك تدخل على الجملة الاسمية المنسوخة، كقولنا: "محمدٌ كريمٌ" أدخل شيئًا من أفعال هذا الباب، لا بد أن تأتي بالفعل وفاعله فتقول: "ظننتُ محمدًا كريمًا، ظنَّ زيدٌ محمدًا كريمًا" فظننتُ: فعلٌ وفاعل، ومحمدًا كريمًا مفعولًا أول ومفعولٌ ثانٍ، فلهذا تجد بعضهم يقول: ظننتُ، ولو قال: باب ظن وأخواتها لاستقام ذلك، ثُمَّ يُنبِّه على أنَّهُ لا بُدَّ لها من فاعل.

المتن

(وكذا القول في "حسبت عَمْرًا مقيمًا، وزعمتُ راشدًا صادقًا، وخِلت الهلال لائحًا، وعلمت المستشار ناصحًا، ورأيتُ الجود محبوبًا، ووجدت الصدق منجيًا.. وما أشبه ذلك").

الشرح

نعم؛ ذكر في هذا الباب سبعة أفعال، وهي: "ظنَّ وحسِب، وزعم وخال، وعلِم ورأى، ووجد" لكنه قال في آخر الباب: **(وما أشبه ذلك)** يريد أنَّ هذا الباب لهُ أفعال أخرى لم يذكرها، نعم هناك أفعال كثيرة منها أفعال قلوب، ومنها أفعال تصير تدخل في هذا الباب، والذي أحب أن أُنبه إليه في هذا الباب هو: أنَّ الطالب لا يغفل عندما يبحث في هذا الباب عن أنَّ هذه الأفعال داخلةٌ على مبتدأٍ وخبر، يعني لو حذفتَ هذا الفعل مع فاعله؛ لاستحالت الجُملة بعد ذلك إلى جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر عن هذا المبتدأ؛ لكي يستقيم الكلام في هذا الباب، فلهذا لو قُلتَ: "علمتُ زيدًا قائمًا" لكان من هذا الباب؛ لأنك لو حذفتَ علمتُ لكان الباقي "زيدٌ قائمٌ" نعم فهو من هذا الباب، لكن لو قلتَ مثلًا: "علمتُ الحق، أو علمتُ الخبر" لم يكن من هذا الباب؛ لأنك لو حذفتَ الفعل والفاعل علمتُ لم يستحل الباقي إلى جملةٍ اسمية مبتدأٍ وخبر، "علمتُ الخبر" يصير الخبر، فعلمتُ الخبر لا يدخل في هذا الباب، ليس من هذا الباب، وهكذا يُقال في البواقي، يقول: "وجدتُ محمدًا كريمًا" احذف وجدتُ "محمدٌ كريمٌ" من هذا الباب، لكن "وجدتُ قلمًا" ليس من هذا الباب؛ لأنك لو حذفتَ وجدتُ لكان الباقي "قلمًا" ليس مبتدأ وخبر، فليس من هذا الباب، وإذا قلنا: ليس من هذا الباب، يعني ليس من النواسخ، إلى أين سيذهب الفعل إذًا؟ سيعود إلى حظيرة بقية الأفعال، وهي

الأفعال التامة مثل: "دخل، وخرج، وقام" يعني: يصير فعل يحتاج إلى فاعل، ويحتاج إلى منصوب يُسمى مفعول به، ليس من هذه النواسخ وهكذا.

طيب لو قلنا مثلًا، لو قلتَ: رأيتُ محمدًا رأيته يعني شاهدته وأبصرته، رأيتُ محمدًا، هل الفعل هذا من هذا الباب؟ لا؛ طيب لو قلتَ: "رأيتُ محمدًا جالسًا" تريد أبصرته وشاهدته؛ فالجواب: لا يدخل في هذا الباب أيضًا، نعم لأنك أردتَ أن تقول: رأيته حالة كونهِ جالسًا، الدليل على ذلك أنك يُمكن تحذف جالسًا، إذا أردت هذا المعنى فتقول: رأيت زيدًا، إذًا جالسًا هنا يُمكن أن تُحذف، فإذا أمكن أن تُحذف لم تكن المفعول الثاني؛ لأن المفعول الثاني ما أصله قبل دخول الناسخ؟ خبر، والخبر والمبتدأ في الجُملة الاسمية عُمد أم فضلات؟ عُمد، الجملة الاسمية ما تستقيم إلى بالمبتدأ والخبر، ولا يُمكن تستغني الجملة الاسمية عن مبتدأ وخبر، حتى لو لم يُذكر لا بد أن يُقدَّر.

فلو كان المنصوب فضلة -يعني: يمكن أن تحذفه- لم يكن المثال من هذا الباب، هذا الباب لا بُدَّ أن يكون المفعول الأول عمدة والمفعول الثاني عُمدة؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر فتقول: "رأيتُ زيدًا جالسًا" بمعنى علمتُ أنه جالس، علمتُ أنه جالس يعني، هنا تدخل، لكن "رأيته جالسًا" بمعنى أبصرته وشاهدته، لا أنت تقول: "رأيته وخلاص" رأيته يعني شاهدته، ثم بينت هيئته جالسًا، فجالسًا هنا فضلة ليست عُمدة فما تدخل في هذا الباب.

بذلك يكون الأزهري قد انتهى من الكلام على المرفوعات في الجُملة الفعلية، والمرفوعات في الجملة الاسمية، المرفوعات في الجملة الفعلية: الفاعل ونائبه، والمرفوعات في الجملة الاسمية: إمَّا المبتدأ والخبر، أو اسم كان وأخواتها، أو خبر إنَّ وأخواتها.

ليبقى لنا بعد ذلك المرفوعات المشتركة، التي تأتي بالجملة الاسمية وتأتي بالجملة الفعلية، وذلك بالتوابع، وهو الذي سيتكلم عليه في باقي المرفوعات التوابع، لهذا نعرف لماذا أخَّر التوابع، أخَّر التوابع في آخر المرفوعات؛ لأنها مشتركة بين الجملة الاسمية والجُملة الفعلية، نعم تفضل.

المتن

(الباب السابع: باب تابع المرفوع

والمراد به: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل).

الشرح

نعم (**الباب السابع: باب تابع المرفوع؛ والمراد به: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل**)؛ التابع ويُجمع على توابع، التوابع "النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل" هي إمعات النحو، فهذه التوابع "النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل" هل لها حكمٌ إعرابيٌ رفع ونصب وجر وجزم؟ أم ليس لها حكم إعرابي؟ الجواب: لها حكمٌ إعرابي، إذا قلتَ مثلًا: "جاء محمدٌ الكريمُ" الكريم هذا نعت مرفوع، "رأيتُ زيدًا الكريمَ" نعت منصوب، "سلمتُ على زيدٍ الكريمِ" نعت مجرور؛ إذًا لها حكم إعرابي أم ليس لها حكم إعرابي؟ لها حكمٌ إعرابي، لكن حكمها الإعرابي ثابت أم متغير؟ متغير بحسب المتبوع، بخلاف الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها؛ فهذه لها حكمٌ إعرابي؟ نعم؛ ولكنهُ حكمٌ ثابت، بخلاف المفاعيل الخمسة "بهِ، ولهُ، وفيهِ، ومعهُ، والمطلق، والحال، والتمييز، وخبر كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها" هذه لها حكم إعرابي النصب، ولكنه حكمٌ ثابت، وهكذا المجرور بحرف جر، أو

المجرور بالإضافة، له حكم إعرابي لكنه حكم ثابت، إذًا فالتوابع لها حكم إعرابي، ولكنها لا تستقل بهذا الحُكم ولكنها تتبع فيهِ ما قبلها؛ فلهذا سُميت تابعًا وأُخرت، لكونها لا تأخذ الإعراب إلا تبعًا لما قبلها، أي: لمتبوعها، الآن سيبدأ بهذه التوابع تابعًا تابعًا، سيبدأ بالنعت، تفضل.

المتن

قال: (فالأول: النعت، وهو التابع المشتق بالفعل أو بالقوة، الموضِّح لمتبوعه أو المُخَصِّص له، نحو: "جاءني زيدٌ العالم"، ونحو: "جاءني زيدٌ الدمشقي").

الشرح

نعم، النعت من أسهل وأوضح أبواب النحو؛ لأنه أمرٌ يحتاج إليه الناس قديمًا وحديثًا، العلماء وغير العلماء، يعني إنسان يريد أن يصف شيئًا، النعت يعني الوصف، تريد أن تصف شيئًا؛ فتأتي له بصفة من صفاته، تذكر أي صفة من صفاته بعده، فهذه الصفة التي ذكرتها بعده يسميها النحويون نعتًا، وبعضهم يسميها صفة، فإذا قلتَ: "جاء زيدٌ" زيدٌ هذا لا شكَّ أنه موصوف بصفات كثيرة، الطول، أو القصر، الكريم أو البخل، الجمال أو القُبح، العلم أو الجهل.. صفات كثيرة، فأنت تريد أن تذكر شيئًا من صفاته؛ فتقول: جاء زيدٌ الطويل، العالم، الفارس، القوي، الجميل، الحسن، فهذه الصفات تُسمى نعوتًا، وتتبع المنعوت في الإعراب، تقول: "جاء زيدٌ" فاعلٌ مرفوع، "الكريمُ" نعتٌ لزيدٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ولو قُلتَ: "أكرمتُ زيدًا" لقلتَ: "أكرمتُ زيدًا الكريم" الكريم نعتٌ لزيدٍ منصوب، ولو قلتَ: "سلمتُ على زيدٍ" لقلتَ: "زيدِ الكريمِ" نعتٌ لزيدٍ مجرور.. وهكذا.

قال الأزهري: **(النعت هو التابع)** يعني أنَّه يتبع المتبوع في الإعراب، **(التابع المشتق بالفعل أو بالقوة)** يعني: أنَّ النعت لا يكون إلَّا بشيءٍ يدلُّ على الوصف، يعني لا بُدَّ أن يكون هذا الذي يقع نعتًا فيه دلالة على الوصفية؛ لأنك ستجعله وصفًا نعتًا لما قبله، ودلالته على الوصفية إمَّا أن تكون بالفعل يعني هو وصفٌ فعلًا حقيقةً هو وصف، وإذا قيل: وصف، الوصف غير الصفة، الصفة يعني النعت هذا إعراب، لكن الوصف هذا نوع من أنواع الاسم كما تقول: علم، نكرة، مصدر، وصف، ويُراد بالوصف اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وصف ويُجمع على أوصاف، أما صفة يعني نعت تُجمع على صفات، فالصفة النعت هذا إعراب، وأما الوصف هذا نوع من أنواع الاسم، إما أن يكون وصفًا بالفعل حقيقةً يعني اسم فاعل "جاء زيدٌ الفاضل"، أو يكون اسم مفعول "جاء زيدٌ المضروب"، أو صيغة مبالغة كأن تقول: "جاء زيدٌ الضرَّاب" أو صفة مشبهة "جاء زيدٌ الحسن أو الكريم"، أو اسم تفضيل "جاء زيدٌ الأفضل".

قال: **(أو بالقوة)** يعني هو في حقيقته في نوعه، في نوعه ليس وصفًا من هذه الأشياء التي ذكرناها قبل قليل شيء آخر من حيث النوع ليس وصفًا، إلَّا أن معناه معنى الوصف، مثال ذلك قال: "جاء زيدٌ الدمشقي" دمشق هذه علم على مدينة، هل فيِه وصف؟ لا؛ هذا علم على مكان ما فيه وصف، لكنك عندما نسبت إليه فقلت: الدمشقي، هذه النسبة حملت معنى الوصف، لأن معنى الدمشقي المنسوب إلى دمشقي، المنسوب منسوب مفعول صار بمعنى اسم المفعول، وهكذا في كل النسب، النسبة تحمل معنى الوصف، أو تقول مثلًا: "جاءني رجلٌ فاضلٌ" هذا وصف بالحقيقة بالفعل، لكن عندما تقول مثلًا: "مررتُ بقاعٍ معشبٍ" معشب اسم فاعل وصف حقيقة، "مررتُ بقاعٍ عرفجٍ" تريد أنه خشن،

العرفج نوع من النبات، لكنك أردت به أنه قاع خشن جافٍ، فأنت أتيت باسم جامد هذا اسم نبات عرفج، لكن أردتَ به خشن، وخشن هذا وصف؛ لأنه صفة مشبهة، ويدخل في ذلك أن تنعت بالمصدر؛ كأن تقول مثلًا: "جاءني رجلٌ عدلٌ" عدل تعرفون العدل؟ ضد الظُلم، هل العدل يُوصف به العدل ما يوصف به، الوصف عادل، لكن العادل نفسه معنًى من المعاني، ما يقع وصفًا، ومع ذلك العرب تصف بالمصدر، تقول: "جاءني رجلٌ عدلٌ" تريد بعدل عادل، فلهذا صحَّ أن يقع وصفًا لماذا؟ لا لأنه وصف في الحقيقة، ولكنه وصفٌ بالقوة يعني بالتأويل.

قال: (**المُوضِّح لمتبوعه أو المُخَصِّص له**) وسيبين ذلك بعد قليل، تفضل.

المتن

قال: (والمراد بالإيضاح: رفع الاحتمال في المعارف، وبالتخصيص: تقليل الاشتراك في النكرات نحو: "جاءني رجلٌ فاضلٌ، ومررت بقاعٍ عرفجٍ").

الشرح

نعم، قال: **النعت له فائدتان غرضان:**

الأول: التوضيح.

والثاني: التخصيص.

متى يكون فائدة النعت التوضيح؟ إذا نعت معرفة، لو قلت: "جاء زيدٌ الكريم، جاء محمدٌ الفاضل"؛ لأن المعرفة من اسمها معرفة يعني معروف، نقول: "جاء زيدٌ" زيد معروف زيد، لكن أردتَ أن تزيده إيضاحًا أردت أن تزيده بيانًا فتأتي له بالنعت، لأنه قد يكون مثلًا أكثر من زيد، في أكثر من إنسان اسمه زيد، تقول: "جاء

زيدٌ الطويل" لكي توضحه.

أمَّا التخصيص فإذا نعت نكرة، إذا نعت نكرة فإنك تخصصها، ما معنى تخصصها؟ تخصصها لا تعينها، أنت إذا عينت الشيء، إذا عينت الشيء هذا معرفة، الأمر الذي تعينه وتحدده هذا معرفة، أمَّا الأمر غير المُعيَّن، يعني الذي قد يُطلق على أكثر من شيء هذا نكرة، إذًا فالتعيين هذا التعريف معرفة، والتعميم والشيع نكرة، بينهما دائرة تُسمى التخصيص، التخصيص: هو تضييق التنكير لا إلغاؤه، فأنت إذا قلتَ: "جاء زيد" زيد معرفة إنسان معروف معين، فإذا قلتَ: "الكريم" فقد زدته إيضاحًا؛ لكن لو قلتَ: "جاء رجلٌ" هل عينته حددته؟ لا؛ رجل نكرة، فلو قلتَ: "جاء رجلٌ فاضلٌ" ما فائدة فاضلٌ؟ خصصت النكرة، ما معنى خصصتَ النكرة؟ ضيقتها، يعني أخرجت الرجال غير الفضلاء، لأن الرجل فاضل، رجل فاضل من الرجال الفضلاء، لكن ما عينتها لا حددتها النكرة لا تُحدد ولا تُعين ولكن تُخصص، يعني يُضيق تنكيرها، وكلما كثرت النعوت ضاق التخصيص، لو قلتَ: "جاءني رجلٌ فاضلٌ مفسرٌ مصريٌ طويلٌ" كلما وصفت ضاق التنكير، لكن ما يمكن أن يزول، لا يزول إلا بالتعريف، نعم.

المتن

قال: (ثم النعت قسمان: حقيقي وسببي؛ فالنعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعةٍ من عشرة، واحدٍ من الرفع والنصب والجر، وواحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع، وواحدٍ من التذكير والتأنيث، وواحدٍ من التعريف والتنكير، تقول: "جاءَ زيدٌ الفاضلُ" فزيدٌ فاعلٌ والفاضل نعته؛ وسُمي هذا النعت حقيقي لجريانه على المنعوتِ لفظًا ومعنى.

والنعت السببي يتبع منعوته في اثنين من خمسة: واحد من الرفع والنصب

والجر، وواحدٍ من التعريف والتنكير نحو: "مررتُ برجلٍ قائمةٍ أمهُ" فقائمةٍ تابعٌ لرجلٍ في الجر، وهو واحدٌ من ثلاثة، وفي التنكير وهو واحد من اثنين، ولا يلزم في السببي أن يتبعه في الخمسة الباقية، وهي: الإفراد، والتثنية، والجمع والتذكير والتأنيث، وسُمي سببيًا لكونه قائمًا في المعنى بالسببي، وهو المضاف إلى ضمير المنعوت).

الشرح

نعم؛ النعت إمَّا أن يكون حقيقيًا أو سببيًا؛ فالنعت الحقيقي أن يكون النعت لما قبله، كأن تقول: "جاء زيدٌ الطويل، أو جاء رجلٌ طويلٌ" النعت هنا لماذا؟ لما قبله لزيد، فهذا نعت حقيقي؛ فلهذا يتبعه في كل شيء لأنه نعته وحده لا ينازعه فيه غيره، فيتبعه في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، ويتبعه في التعريف والتنكير، ويتبعه في التذكير والتأنيث، ويتبعه في الإفراد والتثنية والجمع، يتبعه في كل شيء، وهذا الذي يُسمى بالنعت الحقيقي.

والنوع الثاني: النعت السببي، النعت السببي كأن تقول: "جاءني رجلٌ طويلٌ أخوه"، أين النعت؟ طويلٌ، الطول لما قبله أم لما بعده؟ يعني للرجل أم لأخ الرجل؟ لأخ الرجل، إذًا فالنعت هنا من حيث المعنى للذي قبله أم بعده؟ للذي بعده، طيب ومن حيث اللفظ يعني الإعراب يتبع ما قبله أم ما بعده؟ ما قبله، فهذا نعت غير حقيقي؛ كيف غير حقيقي؟ لأنه مقسوم لفظه يتبع ما قبله، ومعناه يتبع ما بعده، والذي بعدهُ لا بُدَّ أن يكون سببيًا، ما معنى سببي؟ يعني لا بُدَّ أن يرتبط بالمنعوت برابط بينهما رابط، لا بد يكون بينهما رابط، وهذا الرابط غالبًا هو الضمير، "جاءني رجلٌ طويلٌ أخوه" يعني ما يجوز، لا يجوز أن تقول: "جاءني رجلٌ طويلٌ زيدٌ" الطويل يعني لزيد، هذا ما يصح؛ لأن زيد ما في علاقة ما في

سبب، تعرفون السبب، السبب هو الحبل، السبب الحبل، فما فيه رابط سبب بين زيد وبين الرجل، بخلاف ما لو قلتَ: "جاءني رجل طويلٌ أخوه، جاءني رجل طويلٌ ثوبه، جاءني رجل كثيرٌ خيره" فهنا يصح الكلام ويكون النعت سببيًا.

فلأن النعت هنا ليس حقيقًا، وإنما هو مقسوم بعضه لما قبله وبعضه لما بعده، تنازعه الذي قبله والذي بعده، فهو يتبع الذي قبله في الإعراب وفي التعريف والتنكير، يتبع الذي قبله في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا، وفي التعريف والتنكير "جاءني رجلٌ طويلٌ أخوه، رأيتُ رجلًا طويلًا أخوه، سلمتُ على رجلٍ طويلٍ أخوه".

طيب، وإذا قلتَ: "سلمتُ على زيدٍ" ماذا تقول في النعت بالطول؟ "سلمتُ على زيدٍ الطويل" ستعرف، يتبعه في الإعراب والتعريف، "سلمتُ على زيدٍ الطويلِ أخوه، وجاء زيدٌ الطويلُ أخوه، وأكرمتُ زيدًا الطويلَ أخوه" إذًا يتبع الذي قبله في الإعراب وفي التعريف والتنكير.

طيب، ماذا يبقى؟ يبقى التذكير والتأنيث ويبقى الإفراد والتثنية والجمع، هذه يُعامل فيها النعت السببي معاملة الفعل، فتقول: "مررتُ برجلٍ طويلٍ أخوه" كما تقول: "طال أخوه"، "ومررت برجلٍ طويلٍ أخواه" كما تقول: "طال أخواه"، وتقول: "مررتُ برجلٍ" هذه أمه الطويلة الآن، ماذا تقول؟ "مررتُ برجلٍ طويلةٍ أمهُ" كما تقول: "طالت أمهُ" فتعامل النعت السببي معاملة الفعل في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع، طيب.

ثم نسألكم سؤالًا تعرفونه وهو: ما حكمُ الفعل مع فاعله من حيث الإفراد والتثنية الجمع؟ إذا كان الفاعل مفرد كـ زيد، ماذا تقول في الفعل؟ "ذهب زيد" وإذا كان الفاعل مثنًى كالزيدان تقول ماذا؟ "ذهب الزيدان"، وإذا كان مجموع

كالزيدين، ماذا تقول: "ذهب الزيدون" يعني أن الفعل دائمًا يلزم الإفراد أيًا كان الفاعل، وعلى ذلك ما حكم النعت السببي من حيث الإفراد والتثنية والجمع؟ يلزم الإفراد، طيب ومن حيث التذكير والتأنيث؟ تقول في زيد: "ذهب زيد"، وفي هند: "ذهبت هند"؛ إذًا الفعل يتذكر مع المذكر، ويتأنث مع المؤنث، إذًا ما حكم النعت السببي؟ يُذكر إذا كان اللي بعده مذكر، ويؤنث إذا كان اللي بعده مؤنث.

فالخلاصة في النعت السببي أن يُقال: إن النعت السببي يتبع ما قبله في الإعراب، وفي التعريف والتنكير، ويتبع ما بعده في شيءٍ واحد في التذكير والتأنيث، وأما من حيث الإفراد والتثنية والجمع؟ يلزم الإفراد، وفيه تفاصيلٌ أُخرى أكثر من ذلك لا يتسع الكلام لها؛ فعلى ذلك تقول: "جاء زيدٌ الكريمُ أبوه" طيب وأمه؟ "جاء زيدٌ الكريمةُ أمه" طيب وأخوه؟ "جاء زيدٌ الكريمُ أخوه" طيب وأخته؟ "جاء زيدٌ الكريمةُ أخته"، وإخوانه؟ "جاء زيدٌ الكريمُ إخوانه"، وأخواته؟ "جاء زيدٌ الكريمةُ أخواته"، طيب "وجاءت هندٌ الكريم أبوها" طيب وأمها؟ "جاءت هندٌ الكريمة أمها".. إلخ كمل عاد الأمثلة على هذا المنوال.

===

المعرفة و النكرة

المتن

(والمعارف ستةٌ: المضمر نحو: "أنا، وأنت، وهو، وفروعهن").

الشرح

قال: (**والمعارف ستةٌ**) ما مناسبة الكلام على المعارف في آخر الكلام على النعت؟ لأنه ذكر أن النعت الحقيقي يتبع ما قبله في كل شيء في: الإعراب، وفي التعريف، وفي التنكير؛ فلهذا تكلم هنا عن التعريف والتنكير، وكأنه في ذلك تبِع أي كتاب؟ تبع الأجرومية، في الأجرومية تكلم على التعريف والتنكير هُنا، وكان الأفضل أن يذكر تقسيم الاسم إلى معرفةٍ ونكرة في أول الكتاب، عندما تكلم على تقسيمات الاسم، عندما قسَّم الاسم إلى مفرد ومُركب، وإلى معرب ومبني، وقسم الاسم عدة تقسيمات، فكان ينبغي أن يذكر هناك تقسيم الاسم إلى معرفة ونكرة؛ لكنه ذكره هنا.

قال: (**المعارف ستة**) إذًا فغير هذه الستة من هذه الأسماء نكرات، على طريقة النحويين في أنَّ الشيء إذا انقسم إلى شيئين، يحصرون القليل حصرًا، ويكتفون بالحصر عن التعريف؛ لأن التعاريف يعني فيها إرهاقٌ للعقل، بأن تعرف كل شيء، والتعريف يحتاج إلى شرح، والشرح يحتاج إلى محترزات، ثم ندخل في أمرٍ طويل؛ فلهذا يستغنون دائمًا، النحويون وغير النحويين، يستغنون دائمًا بالحصر عن التعريف، المعارف هي هذه الستة، فإذا عرفتها ما سواها من الأسماء نكرات، نعم والمعارف ستة.

المعارف

المتن

(والمعارف ستةٌ المضمر نحو: "أنا، وأنت، وهو، وفروعهن" والعَلَم كـ "زيدٍ وهند"، واسم الإشارة كـ "هذا، وهذه، وهاذان وهاتان وهؤلاء" والموصول وهو: "الذي، والتي، واللذان واللتان والأُولَى، والذين، واللاتي واللائي"، والمعرف بالألف واللام كـ "الرجل، والمرأة"، والمضاف إلى واحدٍ من هذه الخمسة كـ "غلامي، وغلام زيدٍ، وغلامِ هذا، وغلامِ الذي قام، وغلام الرجل").

الشرح

نعم، بعد أن ذكر لنا هذه المعارف الستة، الآن سيربط ذكر هذه المعارف في باب النعت، نعم.

المتن

(وهي على ثلاثة أقسام).

الشرح

وهي على ثلاثة أقسام من حيث النعت، نعم.

المتن

(ما لا يُنعت ولا يُنعت به وهو الضمير، وما لا يُنعت ولا يُنعت به وهو العلم، وما يُنعت ويُنعت به وهو الباقي).

الشرح

نعم، هذا الحصر يفيدنا في معرفة النعت، ما يُنعت وما لا يُنعت، يقول: (**الضمير لا يُنعت ولا يُنعت به**) يعني لا يقع نعتًا ولا يقع منعوتًا، لا صفةً ولا موصوفًا؛ لأنه أعرف المعارف من حيث الأنواع، فلهذا لا يحتاج إلى نعت؛ لأنه أعرف المعارف، ولا يُنعت به لأنه أعرف من غيره فلا يُنعت به، نعم.

والثاني: (**ما يُنعت ولا يُنعت به وهو العلم**) العلم يُمكن أن تنعته أن تذكر له صفةً بعده، تقول: "جاء زيدٌ الطويل، وجاءت هندٌ الكريمةُ" لكن العلم نفسهُ لا يقع نعتًا لغيرهِ، وحاول ما تستطيع أن تفعل ذلك لا يقع، حتى لو قلتَ مثلًا: "جاء أخي محمدٌ" لم يكن محمدٌ نعتًا كان بدلًا أو عطف بيان، حتى لو قلت مثلًا: "جاء صديقي محمدٌ" لم نقل: محمدٌ نعتًا؛ وإنما نقول: بدل أو عطف بيان.. وهكذا، لماذا؟ لأن العلم جامد، العالم ليس من الأوصاف، ما فيه معنى الوصف؛ فلهذا عندما تسمي إنسانًا بصالح، يعني أنت تتمنى أن يكون صالحًا، لكن لا تصفه بالصلاح، العلم لا يحمل ما فيه من معنى، واللي يُسمى بخالد هو ليس بخالد، وقد يُسمى مثلًا الإنسان بصغير مع أنه كبير.. ونحو ذلك، هذا ما يتعلق بأعلام المخلوقين، أما أسماء الله ﷻ وأسماء النبي -عليه الصلاة والسلام- فقالوا: إنها أعلامٌ تحمل ما فيها من صفات.

نعم، وأما الثالث فهو (**ما يُنعت ويُنعت به**) وهو الباقي، البواقي تقع نعتًا وتقع منعوتًا، فتقول مثلًا: جاء الرجل الفاضل، الرجل معرف بـ ال وقع منعوتًا، والفاضل معرف بـ ال ووقع نعتًا يمكن، "وجاء محمدٌ الذي يقول الحق" الذي اسم موصول وقع نعتًا، وتقول: "جاء محمدٌ هذا البطل" هذا نعت.. وهكذا؛ فالبواقي ومع ذلك الآن سيمثل، لكل ما قاله الآن مما يُنعت ويُنعت به، نعم قال:

والنكرات.

النكرات

المتن

قال: (والنكرات: ما سوى ذلك، وهي ما شاع في جنسٍ موجودٍ في الخارج كرجلٍ، أو في جنسٍ مقدرٍ كشمسٍ، فجميع أسماء).

الشرح

نعم، النكرات إن شئت أن تعرفها عرفناها، وإن شئت أن تحصرها حصرًا، فنقول: ما سوى المعارف الستة، فهي أسماءٌ نكرات، إن أردت التعريف فهو عرفها وحصرها، قال: (**والنكرات ما سوى ذلك**) هذا حصر، ثم قال: (**وهي ما شاع في جنسٍ**) هذا التعريف، فالنكرة: كل اسمٍ يشيع في جنسه، فقولك: "رجل" هذه شائعة في جنس الرجال، أي فرد من أفراد هذا الجنس يُسمى رجل، ولكن ليس أي فرد من هذا يُسمى محمد أو زيد أو خالد هذه أعلام، كذلك قلم تشيع في جنس الأقلام، أي قلم يُسمى قلم، إذًا فهذه نكرة، فالنكرة: ما شاع في جنس.

قال: (**ما شاع في جنسٍ موجودٍ في الخارج كرجل**) رجل له جنس، وهذا الجنس فيه أفراد كثيرون متعددون أم لا؟ نعم، فيه أفراد كثيرون، وكل فرد يُسمى رجل.

قال: (**أو جنسٍ مقدر كشمس**) كلمة شمس هذه نكرة، لماذا نكرة؟ على التعريف يقول: شاع في الجنس، هل في جنس فيه شمس كثيرات، وكل واحدة تسمى شمس؟ قديمًا لا يعرفون إلا هذه الشمس، فهذا الجنس ما فيه إلا فرد واحد وهو هذه الشمس، فيكون هذا جنس مقدر، يعني لو كان فيه شموس أُخرى، فإنَّ

كُلّ شمسٍ تُسمى شمس، أما الآن فقد اكتشف العلم أن في الكون ملايين الشموس، ليس فقط يعني مئات الشموس، فهذا مثالٌ قديم، ومع ذلك يُمكن أن يُبحث عن أمثلة أخرى، يعني نكرات ليس لها إلا فردٌ واحد، ذكروا أمثلة لذلك لكن لا تحضرني الآن، نعم تفضل.

المتن

(فجميع أسماء الأجناس النكرات الجامدة كرجلٍ تُنعت ولا يُنعت بها، فهي كالأعلام).

الشرح

نعم؛ فالآن الفائدة أو ربط هذا الموضوع بالنعت، قال: (**فجميع أسماء الأجناس النكرات الجامدة كرجلٍ تُنعت ولا يُنعت بها فهي كالأعلام**)؛ لأن النكرات أيضًا إما أن تكون جامدة، وإمَّا أن تكون مشتقة أوصافًا، فإن كانت مشتقةً أوصافًا، فإنها تقع نعتًا، كقولك: "قائم، وجالس، ونائم" هذه نكرات لكنها ليست جوامد مشتقات، هذه تقع نعتًا، لكن قال: (**أسماء الأجناس النكرات الجامدة**) الجامدة يعني التي ليس لها فعل هذه تُسمى جامد مثل كلمة "رجل، دار، باب، كرسي، أرض، سماء" لا سماء هذه مثل أرض، هذه أسماء جامدة ليس لها أفعال، يقول: هذه تُنعت ولا يُنعت بها؛ فتقول: "جاءني رجلٌ قويٌّ، هذا جدارٌ طويلٌ، هذا بابٌ جميلٌ" لكن ما تنعت بها، ما تقول: "جاءني رجلٌ أرضٌ" ما يأتي، قال: (**فهي كالأعلام**)؛ لأن الأعلام كما عرفنا جامدة، وهذه جامدة.

التوابع

المتن

(والعَلَم يُنعت بما ذُكر بعده من المعارف).

الشرح

الآن بدأ بالتفصيل، عندما ذكر قبل قليل تقسيم المعارف بحسب النعت الآن بدأ يفصل، قال: (**والعلم يُنعت بما ذُكر بعده من المعارف**) نعم، يعني يُنعت باسم الإشارة "جاء محمدٌ هذا" ويُنعت بالمعرف بـ ال "جاء محمدٌ الكريم"، ويُنعت باسم موصول "جاء محمدٌ الذي يقول الحق".. وهكذا.

المتن

(واسم الإشارة لا يُنعت إلا بما فيه الألف واللام).

الشرح

نعم؛ تقول: "جاء هذا المجتهد" فالمجتهد نعتٌ لاسم الإشارة، نعم.

===

المتن

(تقول في نعتٍ العلمِ باسم الإشارة: "جاء زيدٌ هذا" وفي نعته بالموصول: "جاء زيدٌ الذي قام أبوه"، وفي نعته بالمعرف بالألف واللام: "جاء زيدٌ الحسن وجهه"، وفي نعته بالمضاف إلى معرفةٍ: "جاء زيدٌ صاحبك أو صاحب زيد، أو صاحب هذا، أو صاحب الذي قام، أو صاحب الرجل، أو صاحب غلامِي"، وتقول في نعت اسم الإشارة بالموصول: "جاء هذا الذي قام أبوه"، وفي نعته بالمقرون بالألف واللام: "جاء هذا الرجل"، وفي نعته بالمضاف المقرون بـ أل: "جاء هذا الضارب الرجل"، وفي نعت المقرون بـ أل بمثله: "جاء الرجل الكامل"، وبالموصول: "جاء الرجل الذي قام أبوه"، وباسم الإشارة نحو: "جاء الرجل هذا").

الشرح

نعم؛ وبذلك ينتهي الكلام والحمد لله على النعت من التوابع؛ ليبقى لنا من التوابع ثلاثة وهي: التوكيد، والعطف، والبدل، نرجئه إن شاء الله إلى درسٍ قادم، وينتهي الدرس اليوم الآن ولله الحمد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع من دروس شرح الأزهرية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، حياكم الله وبيَّاكم في عصر هذا اليوم، يوم السبت الرابع من شهر جُمادى الأولى، من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام، نعقد فيه في هذا الجامع في جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، الدرس الرابع من شرح دروس الأزهرية للشيخ خالدٍ الأزهري رحمه الله تعالى.

وكنا قد توقفنا في الفصل السابق بعد أن انتهينا من الكلام على النعت وهو أول التوابع، اليوم إن شاء الله سنبدأ بالتابع الثاني وهو: التوكيد استعن بالله واقرأ.

المتن

الحمد لله، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللسامعين، قال المؤلف -رحمنا الله وإياه-:

(والتوكيد وهو: لفظيٌ ومعنوي؛ فاللفظي: إعادة الأول بلفظه كـ "جاء زيدٌ زيد"، أو بمرادفه كـ "جاء ليثٌ أسد").

الشرح

نعم؛ التوكيد هو النوع الثاني من أنواع التوابع، والتوكيد يُطلق في النحو بمصطلحين:

المصطلح الأول: على أنه مصطلح من مصطلحات الإعراب، وهو المعقود له هذا الباب، فالاسم إمَّا فاعل أو مفعولٌ به، أو مبتدأ أو خبر أو نعت أو توكيد، على أنه إعراب من الأعاريب.

والإطلاق الثاني للتوكيد: على أنه فائدة وغرض من الفوائد والأغراض، ما فائدة هذا الشيء؟ الفوائد تختلف، قد يكون من هذه الفوائد التوكيد، يعني تقوية المفهوم من الكلام السابق، تقويته وتحقيقه.. ونحو ذلك.

فإنَّ الكلمة أو الكلام لا بُدَّ له من غرض وفائدة، وهذه الفائدة إما أن تكون فائدةً جديدة، يعني لا تُعرف إلا بهذه الكلمة، إذا نطقتَ بهذه الكلمة عُلمت هذه الفائدة، وإذا حذفتَ هذه الكلمة لم تُعلم هذه الفائدة، وهذا هو الأصل في الكلام، تقول: "جاء" ما تعرف مَنْ الجاءِ؟ حتى أقول: "خالدٌ" فتقول: "أكرمتُ" ما تعرف مَنْ أكرمتُ، حتى أقول: "أكرمتُ الإمامَ" وهكذا، الكلمة في الأصل معناها يقول: معنى مؤسس، يعني لا يُعرف إلا بها.

وقد يكون معنى الكلمة مجرد التوكيد يعني معناها معروف قبل أن تنطق بها، المعنى معروف مما سبق، لكن تأتي هذه الكلمة تؤكد المعنى السابق، كأن تقول مثلًا: "تبسمتُ ضاحكًا" ضاحكًا تأكيد؛ لأنه معروف من قولك: تبسمتُ، وتقول مثلًا: أيام الشهر ثلاثون ماذا؟ ثلاثون يومًا، يومًا للتوكيد؛ لأنه معروف من قولك: أيام الشهر، أنه يوم.. وهكذا النعت قد يكون معنًى جديدًا مؤسسًا وقد يكون للتوكيد، والحال كذلك، والخبر كذلك؛ فالتوكيد مصطلح يُطلق ويُراد به إعراب

من الأعاريب وهو المعقود له هذا الباب، أو معنًى من المعاني وغرض من الأغراض، وهذا يكون في أبواب كثيرة جدًا من النحو.

التوكيد المعقود له هذا الباب: إمَّا لفظي، وإمَّا معنوي:

فاللفظي: أن تُكرر الكلمة؛ فتقول: "جاء زيدٌ زيدٌ" فتُكرر الكلمة بغرض التأكيد، أو تقول: "جاء جاء زيدٌ" وتقول: "جاء زيدٌ جاء زيدٌ" فتكرر العبارة أو الجُملة كلها، هذا توكيدٌ لفظي، يقول: (**إمَّا أن تُكرر الكلمة بلفظها أو بمعناها**) كما قال: "جاء ليثٌ أسدٌ"، وتقول: "جاء زيدٌ جاء أتى زيدٌ" وهكذا، ثم سيذكر الآن فوائد التوكيد اللفظي، نعم.

المتن

(وإنما جيء به لقصد التقرير، أو خوف النسيان، أو عدم الإصغاء أو الاعتناء).

الشرح

هذه الفوائد والأغراض يهتم بها أهل البلاغة، هي في الحقيقة ليست من عمل النحوي، ولكنَّ معرفتها أمرٌ جيد لطالب اللغة عمومًا؛ لكي يربط بين علوم اللغة، فالتوكيد اللفظي يؤتى به لقصد التقرير، يعني لمجرد تقوية الكلام، أو خوف النسيان يعني تقول: "جاء زيدٌ زيدٌ" يعني أنت ما نسيت وقلت: زيد وأنا أريد غير زيد، لا هو زيد زيد ما نسيت، أو عدم الإصغاء تخشى أن السامع ما كان مصغيًا إليك، أو الاعتناء أنك معتنٍي به.

المتن

(والمعنوي: هو التابع الرافع احتمال تقدير إضافةٍ إلى المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم).

الشرح

نعم؛ هنا كما ترون عكس طريقة عرض التوكيد المعنوي، فهو في التوكيد اللفظي أتى بالأمثلة ثُمَّ بيَّن الغرض والفائدة، في التوكيد المعنوي بالعكس، ذكر الفائدة والغرض الآن ثُمَّ سيمثل، وفي كل مثال سيبين هل هو من الفائدة الأولى أم من الفائدة الثانية، والمعروف عند النحويين عند ذكرهم وتعريفهم للتوكيد المعنوي، أنهم يعرفونه بحصر ألفاظه؛ فيقولون: التوكيد المعنوي يكون بألفاظٍ معينة وهي: "النفس، والعين، وكُل، وكِلا وكِلتا، وأجمع، وفروعه" وهو الآن ذكر كما رأيتم هذين الغرضين، ثم سيذكر لكل غرضٍ الألفاظ المستعملة فيه، ولا مشاحة في طريقة العرض، نعم.

المتن

(ويجيء في الغرض الأول بلفظ النفس أو العين مضافين إلى ضمير المؤكد، مطابقًا له في الإفراد والتذكير وفروعهما، كـ جاء زيدٌ نفسه أو عينه" فترفع بذكر النفس أو العين احتمال كون الجائِي رسول زيدٍ أو خبره أو نحو ذلك).

الشرح

نعم؛ يقول: فترفع بذكر النفس والعين إذا قلت: "جاء زيدٌ نفسه أو جاء زيدٌ عينه" احتمال كون الجائي غير زيد، وإنما مثلًا تريد جاء رسول زيد، أو جاء خبر

زيد، أو جاء ثقل زيد أي أساسه، أو جاء أمر زيد، يعني هناك مضاف محذوف، فإذا قلت: جاء زيدٌ نفسه، معنى ذلك أنك تريد حقيقة الكلام وليس هناك مضافٌ محذوف، هذا هو الغرض الأول الذي قال: الرافع احتمال تقدير إضافةٍ إلى المتبوع.

نعرب "جاء زيدٌ نفسه" جاء: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتح، لا محل له من الإعراب، وزيدٌ فاعلٌ مرفوعٌ بماذا؟ بجاء وعلامة رفعه الضمة، نفسه كما ترون كلمتان: نفس، والهاء، نفس: توكيدٌ معنويٌ لزيد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، والهاء مضافٌ إليه مجرور أم في محل جر؟ مبني يعني في محل جر، كل المبنيات في محل، إذًا مضافٌ إليه في محل جر مبنيٌ على الضم.

وهُنا قاعدة سنذكرها في باب الإضافة، وهي: كل ضميرٍ اتصل باسمٍ فهما مضاف ومضاف إليه، فنفسه ضمير اتصل باسم، إذًا نفس يُعرب بحسب موقعه من الإعراب، ثم يُقال: وهو مضاف، والهاء مضافٌ إليه.

المتن

(ولفظ النفس والعين في توكيد المؤنث، كلفظهما في توكيد المذكر، تقول: "جاءت هندٌ نفسُها أو عينُها"، وفي المثنى والجمع تُجمع النفس والعين على أفعل تقول: "جاء الزيدان أنفسُهما، أو أعينُهما، وجاء الزيدون أنفسُهم أو أعينُهم، وجاءت الهندات أنفسُهن أو أعينُهن").

الشرح

نعم؛ النفس المؤكد بها هُنا في باب التوكيد المعنوي لا تُجمع إلَّا على أفعُل، مع أنَّ النفس التي بين الجنبين قد تُجمع على أنفس، وقد تُجمع على نفوس، أمَّا

نفس المؤكد بها فإنها لا تُجمع إلَّا على أفعل أنفس، وكذلك عين العين المبصرة تُجمع على أعين وعيون، أمَّا عين المؤكد بها هنا فلا تجمع إلا على أفعل أعين، ويُلتزم فيها التذكير، يعني ما تقول: نفسٌ ونفسةٌ، ما تقول: "جاء زيدٌ نفسه، وجاءت هندٌ نفستها" لا؛ يُلتزم فيها لفظ التذكير، "جاء زيدٌ نفسُه، وجاءت هندٌ نفسُها".

وعند التثنية والجمع تلتزم الجمع على أفعال، عند التثنية "جاء الزيدان، جاءت الهندان" أو عند الجمع "جاء الزيدون، وجاءت الهندات" تلتزم الجمع على أفعل، تقول: "جاء الزيدان أنفسُهما، وجاء الزيدون أنفسُهم".. وهكذا، وهذا هو الأفصح، ولكَ في الجمع والتَّثنية أن تفرد فتقول: "جاء الزيدان نفسُهما، وجاء الزيدون نفسُهم" هذا جائز، ولكنه أقل فصاحةً من الجمع على أفعل، ولك بعد ذلك التثنية تقول: "جاء الزيدان نفساهما" وهذا أضعف الأوجه؛ فالوجه الفصيح المعروف في اللغة هو التزام الجمع على أفعل مع المثنى ومع الجمع المذكر والمؤنث.

هذا الغرض الأول: وهو ارتفاع احتمال إرادة المضاف، نعم والغرض الثاني؟

المتن

(**ويجيء في الغرض الثاني في توكيد المثنى المذكر بكلا، والمؤنث بكلتا، مضافين إلى ضمير المؤكد نحو: "جاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما" وبكل مضافةً إلى ضمير المؤكد تقول: "جاء الجيش كله، والقبيلة كلها، والقوم كلهم، والنساء كلهن" فترفع بذكر كُلٍّ وكِلا وكِلتا احتمال كون الجائي بعض المذكورين، إمَّا لأنك لم تعتد بالمتخلف، أو لأنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناءً على أنهم في حكم شخصٍ واحد**).

الشرح

نعم؛ هذا الغرض الثاني، وهو: رفع إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، تأتي بلفظ فيه عموم، "جاء القوم" القوم لفظ عام، "جاء القوم" أنت تريد كل القوم ولا أكثر القوم؟ فإنَّ العرب إذا كان المراد الأكثر قد يطلقونه على الكل من باب المجاز والتغليب، يقول: "جاء القوم" مع أن بعضهم تخلف فهذا جائز، لو مثلًا أقبل الضيوف، لو جاءت أكثر الضيوف لقلنا: "جاء الضيوف" مع أن بعضهم قد تخلف؛ لأن القليل لا حكم له، فإذا قلت: "جاء الضيوف كلهم" فهنا رفعت احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، يعني تريد حقيقة العموم، الضيوف يعني الضيوف كلهم لم يتخلف منهم أحد، وفي هذا الغرض يُستعمل "كِلا، وكِلتا، وكُل" كما قال، ثُمَّ بيَّن قال: (**إما لأنك لم تعتد بالمخالف**) لأنك أحيانًا قد تقول: جاء القوم وأنت تريد بعض القوم أو أكثر القوم؛ لأنك لم تعتد بالمتخلف، إمَّا لأنه قليل مثلًا، أو لأنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل؛ لأن الحكم مثلًا على القبيلة حكم واحد، والحكم على القوم حكم واحد، والحكم على الشعب على الأمة حكم واحد.. وهكذا.

المتن

(**ويخلف كُلًّا أجمع وجمعاء**).

الشرح

ويخلف كُلًّا صححوا كلمة كل، عندنا هنا بفتح الكاف والصواب: أنها بضم الكاف، ويخلف كُلًّا.

المتن

(ويخلف كُلًّا أجمع وجمعاء وأجمعون وجُمَع، تقول: "جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء، والقوم أجمعون، والنساء جُمع"، قال الله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر:٣٩]).

الشرح

نعم؛ قد يكون التوكيد بلفظ أجمع وفروعه، تقول: "أجمع، وجمعاء، وأجمعون، وجُمع"، وكل هذه الألفاظ لا تنون، أما أجمع فلأنه وصف على أفعال، وجمعاء لهمزة التأنيث، وجُمَع للعدل، وأجمعون لا يُتصور فيها الصرف؛ لأنها مجموعة بالواو والنون "جاء الجيش أجمع" جاء: فعلٌ ماضٍ، والجيش: فاعل، وأجمع: توكيدٌ معنويٌ للجيش مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

قال تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر:٣٩]؛ أغوينهم الفاعل مستتر تقديره أنا، لأنه مضارع مبدوء بالهمزة، وقلنا: إن المضارع المبدوء بالهمزة فاعله دائمًا ضمير مستتر تقديره أنا، والمفعول به؟ هُم، وأجمعين؟ توكيدٌ معنويٌ لهُم منصوب، وعلامة نصبه الياء.

المتن

(وإن شئت جمعت بين كُلٍّ وأجمع بشرط تقدم كل على أجمع، فتقول: "جاء الجيش كله أجمع" وكذا الباقي، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [ص:٧٣]).

الشرح

نعم؛ كلامٌ واضح ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [ص:٧٣]؛ سجد: فعلٌ ماضٍ، والملائكة: فاعلٌ مرفوع، وكلهم.. كل: توكيد معنوي للملائكة مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وما إعراب هم في كلهم؟ مضافٌ إليه، ضمير اتصل باسم، إذًا فكل مضاف، وهم مضافٌ إليه في محل جر مبنيٌ على الضم أو السكون على الخلاف في تحديد الضمير، وأجمعون: توكيدٌ معنويٌ آخر للملائكة مرفوع وعلامة رفعه الواو، هذا ما يتعلق بالتابع الثاني وهو التوكيد، الآن سينتقل إلى التابع الثالث من التوابع وهو العطف.

المتن

(والعطف، وهو: عطفُ بيانٍ وعطف نسق، فعطف البيان هو التابع الجامد الذي جيء به لإيضاح متبوعه كـ أقسم بالله أبو حفصٍ عمر، أو لتخصيصه نحو: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم:١٦]).

الشرح

نعم؛ عطف البيان يقولون: هو النعت بالجامد، وقد سبق أن شرحنا النعت، وعرفنا أن النعت هو: وصف المنعوت بصفةٍ من صفاته، فإن كان معرفة فالغرض من النعت التوضيح، وإن كان نكرة فالغرض من النعت التخصيص.

عطف البيان من حيث المعنى والفائدة والغرض، يعني من حيث الوظيفة النحوية ما فائدته؟ هو كالنعت، إلا أنه نعتٌ بالجامد، هو التابع الجامد الذي جيء به لإيضاح متبوعه إذا كان معرفة أو لتخصيصه إذا كان نكرة، فالمعرفة كقول الراجز: "أقسم بالله أبو حفصٍ عُمر" أقسم بالله أبو حفص فاعل وهو أمير

المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأبو حفصٍ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو، عُمر ما علاقة عُمر بأبي حفص؟ هذا بيانٌ له توضيحٌ له، من أبو حفص؟ بينه وضحه بأنه عمر، وصفه بأنه عمر، لكن وصفه بجامد، ما وصفه بمشتق، يعني لو قال: أقسم بالله أبو حفص الصادق، أقسم بالله أبو حفص العادل قلنا: نعت؛ لأنه وصفه بوصف بمشتق، لكن عندما قال: أقسم بالله أبو حفص عمر، فوصفه بجامد؛ قلنا: عطف بيان والغرض منه التوضيح.

وإن كان المتبوع نكرة فالغرض التخصيص، نحو: ﴿مِن مَّآءٍ صَكِدِيدٍ﴾ [إبراهيم:١٦]؛ الصديد هو ما يخرج من الجرح ونحوه، هذا الماء نفسه الذي يخرج من الجرح هذا الماء نفسه يسمى صديد، فيقول: ﴿مِن مَّآءٍ صَكِدِيدٍ﴾ [إبراهيم:١٦]؛ إذاً فالماء هو الصديد، من ماء يعني من صديد يشربون من صديد، فكلمة صديد هنا قلنا: الصديد هو الماء الذي يخرج من الجرح، هذا وصف أم أنه جامد؟ هذا جامد، الوصف أن تريد به صفة بمعنى الفعل، يعني كلمة بمعنى الفعل، عادل يعني يعدل، فاضل يعني يفضل، كبير يعني يكبر، فالأوصاف تكون بمعنى الأفعال، لكن الجوامد ليست بمعنى الأفعال؛ بل الأصل أنها لا أفعال لها، فعندما قال: ﴿مِن مَّآءٍ صَكِدِيدٍ﴾ ؛ فقد نعت الماء باسمٍ جامد وهو الصديد، كما لو قلت مثلًا: "صنعته من عمودٍ حديدٍ" كلمة حديد هذا الحديد جامد أو وصف؟ جامد، جامد لأنَّ له مسمى في الخارج، هذا جامد ومع ذلك وصفت العمود بأنه حديد، لو قلت من: عمود قوي أو عمودٍ مستقيم هذا وصف نعت، يقول: عمودٍ حديدٍ وصفته بالجامد، نقول: عطف بيان، فهذا الفرق بين عطف البيان وبين النعت.

نعم، والنوع الثاني من نوعي العطف يقول: **(عطف النسق)** نعم.

المتن

(وعطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف).

الشرح

نعم؛ عطف النسق هو المشهور بالعطف إذا قيل: عطف أو معطوف أو أحكام العطف، فإذا أُطلق العطف فيُراد به عطف النسق، وعطف النسق هو: العطف بحرف من حروف النسق، كما قال: (**التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف**) ما حروف العطف وكم عددها؟

المتن

(وحروف العطف على الأصح تسعة).

الشرح

حروف العطف على الأصح تسعة، سيذكرها الآن ويذكر معانيها نعم.

المتن

(الواو لمطلق الجمع نحو: "جاء زيدٌ وعمروٌ قبله أو معه أو بعده").

الشرح

الواو أُم حروف العطف وأكثرها استعمالًا، ما معناها؟ يقول: معناها مُطلق الجمع، يعني مطلق التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، المعطوفِ والمعطوف عليه حكمهما واحد لكن لا تدل على ترتيب، قال: (**لمطلق الجمع نحو: "جاء زيدٌ وعمروٌ قبله أو معه أو بعده"**) يريد أن يقول لك: إنَّ الواو لا تدل

على الترتيب، يمكن أن تقول: "جاء زيد وعمروٌ قبله" عطفت سابق على لاحق، "أو معه"، عطفت متساويين، "أو بعده" يعني جاء زيدٌ وعمروٌ بعده، عطفت لاحقًا على سابق، كل هذا جائز في العطف بالواو، فالواو لا تدلُّ على الترتيب، ما معنى قولهم: لا تدل على الترتيب؟ يعني لا تقتضيه، يعني لا توجبه، يعني ليست نصًا فيه، وكونها لا توجبه ولا تقتضيه، لا يعني أن الأكثر ليس على ذلك، الأكثر في الاستعمال، في استعمال الواو في اللغة أكثر ما تأتي واو العطف للمساوي، ثُمَّ للترتيب ثُمَّ لعكس الترتيب، يعني إذا قيل: جاء زيدٌ وعمر، هي ما تقتضي ترتيبًا ما تدل على ترتيب، لكن أكثر ما يُستعمل فيه هذا الأسلوب في اللغة "جاء زيدٌ وعمرو" أنهما متساويان جاءا معًا، وبعد ذلك من حيث الكثرة في الاستعمال أن تدل على الترتيب، يعني الثاني جاء بعد الأول، جاء زيدٌ وخالد على الترتيب، والثالث مستعمل في اللغة أن تدل على عكس الترتيب، يعني الأول جاء ثانيًا، والثاني جاء أولًا، كل ذلك مستعمل في اللغة، نعم نحو قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية:٢٤]، يعني الذي يتبادر في الدنيا أنه ما هي إلا حياتنا الدنيا نحيا ونموت، نحيا في الحياة الدنيا ونموت وخلاص وما يهلكنا إلا الدهر، ومع ذلك جاءت الآية: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية:٢٤]، هذا على غير الترتيب؛ لأن الواو لمطلق الجمع ولا تدل على الترتيب، عندما قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة:١٥٨]، فسأل الصحابة النبي -عليه الصلاة والسلام-: بِمَّ نبدأ؟ ولو كان العطف يدل على الترتيب لما سألوا عن ذلك، وهذا شبه اتفاق بين النحويين، أن الواو في العطف لا تدل على ترتيب.

والمحققون على أنَّ أكثر استعمالها للتساوي في الفعل، وجاء عن بعض النحويين أنها تدل على الترتيب، وهذا من الأقوال التي تُذكر مثالًا على الأقوال النحوية الضعيفة، هذا من الأقوال الضعيفة النحوية المخالفة لصريح الأدلة.

المتن

(**والفاء للترتيب والتعقيب بحسب الحال، نحو: "جاء زيدٌ فعمرو، وتزوَّج زيدٌ فوُلد له"**).

الشرح

نعم؛ الفاء للترتيب والتعقيب، للترتيب يعني أنَّ الثاني بعد الأول، أن المعطوف بعد المعطوف عليه، والتعقيب يعني: ليس بينهما مهلةٌ طويلة، تقول: "جاء زيدٌ فعمرو" إذًا فعمرو جاء ثانيًا وزيد أولًا ترتيب، وتعقيب يعني ليس بينهما مهلة طويلة في العُرف.

يقول: (**التعقيب بحسب الحال**) نعم كل شيء بحسبه، فالمجيء يعني المجيء بينهما مهلة قصيرة دقائق "جاء زيدٌ فعمرو" لكن مثلًا الزواج والولادة "تزوج زيدٌ فوُلد له" يعني ليس بينهما إلَّا المهل المعروفة في العُرف، يعني تسعة أشهر عشرة أشهر إلى سنة، تقول: "تزوج فوُلد له" لكن إذا كان بين زواجه والولادة سنتين ثلاث سنوات، ما يصح أن تقول: "تزوج فوُلد له" فكل شيء بحسبه، نعم.

المتن

(و "ثُمَّ" للترتيب والتراخي، نحو: "جاء زيدٌ ثم عمرو"، و"حتى" للتدريج والغاية بحسب القوة والضعف، أو بحسب الشرف والخسة، مثال الأول: "مات الناس حتى الأنبياء" ومثال الثاني: "استغنى الناس حتى الحجَّامون").

الشرح

نعم؛ حتى للتدريج والغاية، حتى تدلُّ على أمرين:

تدل على التدريج: يعني أنَّ الأمر بالتدريج.

والغاية: يعني تدلُّ على نهاية الفعل، وهذه الغاية تختلف، قد تكون بحسب القوة والضعف، أو بحسب الشرف والخسة، أو بحسب غير ذلك، فتقول: "مات الناس حتى الأنبياء" مات الناس هذا الأمر استمر وتدرج حتى الأنبياء، فـ "حتى الأنبياء" هنا يعني الغاية هنا ليست غاية أنَّ الموت مشى في الناس حتى وصل إلى الأنبياء؛ وإنما هو بحسب الشرف، يعني حتى الشرفاء حتى العظماء يموتون.

ومثال الثاني: "استغنى الناس حتى الحجامون" فالأمر انتشر حتى وصل إلى يعني أقل الناس فيما يتصور فيه الاستغناء، هذا نعم هذه يعني غاية شبه حقيقة إن الاستغناء وصل إلى أقل الناس دخلًا فوصلهم الاستغناء.

ننبه هنا إلى أنَّ حتى قد تأتي كما ترون حرف عطف، وقد تأتي حرف جر، كلاهما جائز، والمعنى متقارب وهو: الدلالة على الغاية، تقول: "مات الناس حتى الأنبياءُ، أو مات الناس حتى الأنبياءِ، واستغنى الناس حتى الحجامون، واستغنى الناس حتى الحجامين" وإذا كانت حرف جر فهي بمعنى إلى، وإذا كانت عاطفة فهي بمعنى الواو.

والإعراب؟ الإعراب: إذا كانت عاطفة نقول: "مات الناس حتى الأنبياءُ" مات: فعلٍ ماضٍ، والناس: فاعلٌ مرفوع، وحتى: حرف عطف مبني على السكون ما محله من الإعراب؟ لا محل له من الإعراب كجميع الحروف، والأنبياء؟ معطوفٌ على الناس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والمعنى: مات الناس والأنبياءُ.

وإذا جعلنا حتى حرف جر، قلت: "مات الناس حتى الأنبياءِ" فمات الناس فعلٌ وفاعل، وحتى: حرف جر مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب، والأنبياءِ اسم مجرور بـ حتى وعلامة جره الكسرة، والمعنى: مات الناس إلى الأنبياء.

ومن ذلك قول العرب المشهور: "قدم الحُجَّاج حتى المشاة" هنا الدلالة في الغاية بحسب الضعف، يعني وصل الحجاج كلهم حتى الضعفاء منهم، فتقول: حتى المشاةُ أو حتى المشاةِ.

المتن

قال: (و "أم" لطلب التعيين نحو: "أعندك زيدٌ أم عمرو؟" إذا كنتَ عالمًا بأن أحدهما عنده، ولكن شككت في عينه، أو بعد همزة التسوية نحو: "سواءٌ عليَّ أقام زيدٌ أم عمرو").

الشرح

نعم؛ أم قد تأتي لأكثر من معنى فتأتي حرف عطف لطلب التعيين في موضعين: إذا وقعت بعد همزة استفهام، أو بعد همزة تسوية، إذا وقعت بعد همزة استفهام، هذا في أسلوب الاستفهام، تقول: "أعندك زيدٌ أم عمروٌ" فأنت إذا قلت: "أعندك زيدٌ أم عمروٌ" فـ أم هنا لطلب التعيين، ما معنى طلب التعيين؟ معنى ذلك أنك

تعلم أن عنده أحد هذين الرجلين، وتريد منه أن يعين أحدهما، فتقول: "أعندك زيدٌ أم عمروٌ؟" فالهمزة حرف استفهام، وعندك شبه جملة خبرٌ مقدم، وزيدٌ مبتدأٌ مؤخر، وأم حرف عطف، وعمروٌ معطوفٌ على زيدٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

والموضع الثاني لـ أم التي هي حرف عطف لطلب التعيين إذا وقعت بعد همزة التسوية، وهمزة التسوية تقع بعد كلمة سواء، كقولك: "سواء عليَّ أقام زيدٌ أم عمروٌ" فالهمزة هنا ليست للاستفهام، ليس في الكلام استفهام، وإنما في الكلام تسوية بين الأمرين، تقول: سواءٌ عليَّ هذا الأمر وهذا الأمر كلاهما سواء، ويسمون الهمزة هنا همزة تسوية، وأم بعد همزة التسوية حرف عطف.

المتن

قال: (و "أو" لأحد الشيئين نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف:١٩]؛ أو الأشياء نحو: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة:٨٩].. الآية).

الشرح

نعم؛ ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة:٨٩]، فالمراد من العطف هنا بـ أو: أحد هذه الأشياء، يعني الكفارة واحدٌ من هذه الثلاثة، وليست الكفارة جميع هذه الثلاثة، فهذا معنى حرف العطف، والأزهري هنا كما ترون اختصر معاني أو بهذا الاختصار اللطيف، فـ أو لأحد الشيئين، أو لأحد الأشياء.

والنحويون يفصلون هذا تفصيلًا أجمل طلبًا لدقة المعاني، فيقولون: إذا وقعت أو بعد الطلب فهي للإباحة أو التخيير، وإذا وقعت بعد الخبر فهي للشك أو

الإبهام، إذا وقعت بعد الطلب يعني جملة تدل على طلب أمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ.. إلى بقية أنواع الطلب، فهي إمَّا أن تدل على الإباحة إذا أمكن الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، تقول: تعلَّم الفقه أو النحو.. هذه إباحة، تعلَّم الفقه أو النحو، يعني أبيح لك ذلك، لك أن تأخذ أحدهما أو تجمع بينهما، وإذا وقعت بعد الطلب ولم يمكن الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه؟ فهي للتخيير، نحو: "تزوَّج هندًا أو أختها" هنا للتخيير، يعني اختار واحدًا من المعطوف أو المعطوف عليه.

فإذا قلت: "تزوَّج هندًا أو بنت عمتها؟" للإباحة أو للتخيير؟ للإباحة، يعني الأمر مباح لك، وإن وقعت بعد الخبر؟ فهل للشك نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف:١٩]؛ أو للإبهام نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤]؛ نعم تفضل.

المتن

(و "لكن" للاستدراك نحو: "ما مررت بصالحٍ لكن طالح").

الشرح

نعم؛ "ما مررت بصالحٍ" الباء: حرف جر، وصالحٍ: اسمٍ مجرور، لكن ساكنة النون حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، طالحٍ: اسمٌ معطوفٌ على صالحٍ مجرور وعلامة جره الكسرة.

المتن

(و "بل" للإضراب نحو: "قام زيدٌ بل عمرو").

الشرح

"قام زيدٌ بل عمرو" الإضراب يعني نقل الحكم من الأول إلى الثاني، "قام زيد بل عمرو" نقلت القيام من زيد إلى عمرو.

المتن

(و "لا" للنفي نحو: "جاء زيدٌ لا عمرو").

الشرح

هذه حروف العطف التسعة، حروف العطف التسعة لها معانٍ، ولها وظائف نحوية، أمَّا المعاني فقد ذكرناها قبل قليل وشرحناها، بقيت الوظيفة النحوية، ما وظيفتها النحوية؟ وظيفتها النحوية لفظية ومعنوية، والآن سيذكر لنا الأزهري وظيفتها اللفظية، ثم سنذكر نحن وظيفتها المعنوية.

المتن

(فإن عطفت بهذه الأحرف على مرفوعٍ رفعته، أو عطفت بها على منصوبٍ نصبته، أو على مخفوضٍ خفضته، أو على مجزومٍ جزمته).

الشرح

هذه وظيفة حروف العطف اللفظية: أنها تجعل المعطوف كالمعطوف عليه في الإعراب، وهذا هو الذي أدخلها في هذا الباب، باب التوابع.. أنها تُتبع في الإعراب

رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا.

المتن

(تقول: "قام زيدٌ وعمرو، ورأيتُ زيدًا وعمروا، ومررتُ بزيدٍ وعمرو، ويقوم ويقعد زيد، ولن يقومَ ويقعد زيد، ولم يقم ويقعد زيد").

الشرح

نعم؛ هذه وظيفة حروف العطف اللفظية: أنها تتبع المعطوف بالمعطوف عليه، ووظيفتها المعنوية؟

وظيفتها المعنوية: أنها تجعل المعطوف كالمعطوف عليه من حيث المعنى، وهذه وظيفة الحروف كلها إلَّا الثلاثة الأخيرة وهي: "لكن، وبل، ولا" وظيفتها النحوية المعنوية عكس ذلك، يعني أنها تعكس حكم المعطوف عن المعطوف عليه، كل الحروف تجعل المعطوف كالمعطوف عليه في الحكم "جاء زيدٌ وعمرو" يعني كلاهما جاء، "جاء زيدٌ فعمرو، جاء زيدٌ ثم عمرو، جاء زيدٌ أو عمر" تجعل الحكم واحد تشرك في المجيء، إلا الثلاثة الأخيرة: لكن، وبل، ولا؛ فهي تعكس المعنى، تجعل حكم المعطوف عكس حكم المعطوف عليه، فتقول: "ما مررتُ بصالح لكن طالح" إذًا فالأول لم تمر به والثاني مررتُ به، "قام زيدٌ بل عمروٌ" إذًا فالثاني قام والأول أضربت عنه، "وجاء زيدٌ لا عمروٌ" إذًا تنفي عنه المجيء وزيد تثبتُ له المجيء، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك في الألفية في هذا المعنى فقال:

فالعطف مطلقًا بواوٍ ثُمَّ فاء حتى أم أو " أي: أم أو، "حتى أمو كفيك صدقٌ ووفاء" وأتبعت لفظًا فحسبُ بل ولا لكن، كلم يبدو امرؤٌ لكن طلا

يقول: هذه الحروف تتبع في اللفظ -يعني في الإعراب- وفي المعنى تجعل حكم المعطوف كالمعطوف عليه، إلا الثلاثة الأخيرة "بل، ولا، ولكن" فهي تتبع في اللفظ فقط يعني في الإعراب، لكن في المعنى تعكس المعنى، هذا هو التابع الثالث، وهو العطف، الآن سينتقل إلى التابع الرابع وهو: البدل.

المتن

(والبدل: وهو التابع المقصود بالنسبة بغير واسطة، وهو أربعة أقسام).

الشرح

البدل: هو التابع المقصود بالنسبة بغير واسطة، التابع المقصود بالنسبة، يريد بالنسبة يعني بالحكم، والنسبة يريد بالنسبة الحكم يعني الإسناد، فإذا قلتَ مثلًا: "جاء الطُّلَّابُ خمسةٌ منهم" أردتَ أن تُسند المجيء نسبة المجيء حكم المجيء، أردتَ أن تسنده وأن تضيفه إلى الطُّلَّاب أم إلى خمسةٍ منهم؟ أردتَ أن تسنده إلى الخمسة في الحقيقة، فيقول: خمسة بدل، لماذا بدل؟ لأنه جمع بين الأمرين: أنه تابع، فتقول: "جاء الطُّلَّاب خمسةٌ منهم، رأيتُ الطلابَ خمسةً منهم، وسلمتُ على الطلابِ خمسةٍ منهم" تابع، وهو المقصود بالحكم بالنسبة بالإسناد، يعني في الحقيقة الفعل مُسند إليه، فهم الذين جاءوا، ولم يأتِ الطلاب كلهم.

قال: (**بغير واسطة**) يريد أن يخرج المعطوف عطف النسق، فإن قُلتَ: إذا كان البدل هو المقصود بالحكم والنسبة والإسناد كما رأينا، فلماذا تأتي العرب بالمبدل منه في هذا الأسلوب؟ فتقول: "جاء الطُلاب خمسةٌ منهم" وتقول: "أكلتُ التفاحة نصفها"، وتقول: "يعجبني زيدٌ صوته" المُبدل منه الذي لا تريد أن تُسندَ الكلام إليه في الحقيقة لماذا يُؤتى به في هذا الأسلوب أسلوب البدل؟ يقولون: يُؤتى

بالمبدل منه هنا تمهيدًا وتوطئةً ولفتًا للنظر؛ لأنك إذا قلتَ: "جاء الطُّلَّاب خمسةٌ" ففي هذا شيءٌ من التعارض والتناقض، الطُلاب ولا خمسة؟ فهذا يُلفت نظر السامع والمخاطب؛ فهو أسلوب من أساليب التنبيه "أكلتُ التفاحةَ نصفها" فينتبه هو كل التفاحة ولا نصف التفاحة! فهو أسلوب من أساليب التنبيه، نعم قال: **(وهو أربعة أقسام)**.

المتن

(وهو أربعة أقسام: بدل كلٍ من كل نحو: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ **[الفاتحة:٦]** ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ **[الفاتحة:٧]**).

الشرح

نعم؛ الأول: بدل كُلٍ من كل ويُسمى البدل المطابق، وذلك إذا كان البدل هو المبدل منه، إذا كان البدل والمُبدل منه شيئًا واحدًا، فالبدل حينئذٍ بدلٌ مطابق كالآية: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ **[الفاتحة:٦]** ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ **[الفاتحة:٧]**؛ صراط الذين أنعم الله عليهم هو الصراط المستقيم، إذًا فصراط بدلًا من الصراط.

نعرب الآية: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ **[الفاتحة:٦]** ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ **[الفاتحة:٧]**؛ اهدِ: فعل أمر، وفاعله: مستتر تقديره أنت، وقلنا: أن فعل الأمر دائمًا فاعله مستتر إذا كان للمفرد، والمفعول به يعني المهدي اهدنا نحن المتكلمين: نا مفعولٌ به في محل نصب، اهدنا الصراط يهديهم ماذا؟ الصراط، ما إعراب الصراط؟ مفعولٌ ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة ،ثم وصفه ونعته بالمستقيم، ما إعراب المستقيم؟ نعتٌ للصراط منصوب، ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾

[الفاتحة:٦] ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة:٧]؛ قلنا: صراط بدل كل من كل، والذين؟ مضافٌ إليه اسم موصوف مضافٌ إليه ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة:٧]، جملة فعلية صلة الموصول.

ومثال بدل كل من كل أيضًا أن تقول: "جاء محمدٌ أخي أو جاء أخي محمد" فمحمد هو أخي وأخي هو محمد؛ إذًا فالثاني منهما بدل، ويدخل في ذلك قولك: "جاء محمدٌ أبو خالد" اسمه محمد وكُنيته أبو خالد، ويدخل في ذلك ما سبق من قول الراجز: "أقسم بالله أبو حفصٍ عمر" يجوز أن يُعرب بدلًا، فعطف البيان يجوز أن يُعرب بدلًا من حيث الصناعة النحوية، يعني في الصناعة النحوية هذا جائز، من حيث المعنى؟ المعنى يختلف، معنى عطف البيان يختلف عن معنى البدل، فمعنى عطف البيان كما سبق هو معنى النعت، تقول: "أقسم بالله أبو حفصٍ عمر" إذا قلنا: أنه عطف بيان، فمن الذي أقسم؟ أبو حفص الذي وصفته بأنه عمر، وإذا قلت: إنه بدل، فمعنى ذلك أن الراجز أراد أن يقول: أقسم بالله من؟ عمر، لكن سبق بقول: أبو حفص للفت النظر؛ فالمعنى في ذلك يختلف هذا النوع الأول، نعم.

المتن

قال: (وبدل بعضٍ من كل نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران:٩٧]).

الشرح

نعم؛ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [آل عمران:٩٧]؛ لله: شبه جُملة خبر مقدم، على الناس: جار ومجرور، حج البيت: مبتدأ مؤخر، يقول: حج البيت ما باله؟ لله،

ثـم قـدَّم الخبر ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]؛ من: اسم موصول بمعنى الذي، وإعرابه: بدل، بدل من ماذا؟ من الناس، والبدل يقع موقع المبدل منه كما رأيتم وهو المقصود بالكلام، هاتوا من استطاع إليه سبيلًا وضعوها مكان الناس، فيكون معنى الآية: ولله على من استطاع إلى البيت سبيلًا حجُّ البيت، وهذا المقصود بالآية والله أعلم، فالحج إنما يجب لله على المستطيع؛ فلهذا "من" بدل من "الناس" بدل كل من كل، أم بعض من كل؟ بعض من كل؛ لأن المستطيع بعضُ الناس يعني جزءٌ من الناس، ومن بدل بعضٍ من كل أن تقول: "أكلت التفاحة نصفها" أو تقول: "قرأتُ الكتاب الفصل الأول منه" وكأن تقول: "بنينا المسجد الدور الأول منه".. ونحو ذلك، نعم.

المتن

قال: (وبدل اشتمال نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٧]).

الشرح

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾؛ يسألونه عن ماذا؟ عن القتال في الشهر الحرام، وليس المعنى -والله أعلم- أنهم يسألونه عن الشهر الحرام، يعني تحديد الشهر الحرام، ما الشهر الحرام؛ لا هم لم يسألوا عن ذلك؛ وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام؛ ثم قدَّم الشهر الحرام فقال: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾؛ فـ قتالٍ تابع مقصود بالحكم، إذًا فهو بدل، لكن من أي أنواع البدل؟ ما العلاقة بين القتال والشهر؟ هو هو لنقول: بدل كل من كل؟ لا، بعضٌ من كل؟ القتال جزءٌ من الشهر؟ لا؛ إذًا فالعلاقة هنا ليست كلية ولا جزئية، فيقولون: بدل اشتمال، بدل

اشتمال في كل ما لـم تكـن العلاقـة بيـن البـدل والمبـدل منـه كليـةً أو جزئيـة كالآيـة، وكقولك: "يعجبني الخطيب صوته" ما العلاقة بين الصوت والخطيب؟ الصوت ليس كل الخطيب، ولا جزءًا من الخطيب، الجزء الذي يمكن أن ينفصل هذا الجزء، وتقول: "تعجبني هندٌ جمالها، تعجبني هندٌ أدبها، يعجبني زيدٌ كلامه، يعجبني زيدٌ خطه" فإن قلت: "يعجبني زيدٌ وجهه" هذا بدل بعض لأنه جزء يمكن أن ينفصل، نعم.

المتن

قال: (وبدل الغلط نحو: "رأيتُ زيدًا الفرس" أردتَ أن تقول الفرس، فغلطتَ فذكرتَ زيدًا عوضًا عن الفرسِ، ثم أبدلتَ الفرس منه).

الشرح

نعم؛ هذا واضح، هذا ما يتعلق بالبدل، وهو آخر التوابع، والتوابع ذكرها الأزهري في آخر المرفوعات، فبذلك نكون قد انتهينا من المرفوعات من الأسماء وهي: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ وخبر المبتدأ، واسم كان وأخواتها، وخبرُ إنَّ وأخواتها، والتابع المرفوع، الآن سينتقل إلى المنصوبات.

===

المنصوبات

المتن

(المنصوبات ستة عشر: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول من أجله، والمفعول فيه، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمنادى المضاف وشبهه، وخبرُ كاد وأخواتها، وخبر ما الحجازية وأخواتها، والتابع للمنصوب والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصبٌ ولم يتصل بآخره شيء).

الشرح

هذه ستة عشر منصوبًا، سيذكرها الآن بابًا بابًا، ويتكلَّم عليها، نعم.

المفعول به

المتن

(ولها أبواب: الأول: المفعول به، وهو: الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل).

الشرح

المنصوبات الأولى هي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول من أجله، والمفعول فيه، والمفعول معه، ويقال فيها: المفاعيل الخمسة، وهذه المفاعيل الخمسة كلها الغرض منها واحد وهي أنها قيدٌ على الفعل، كلها يؤتى بها قيود على الفعل، وكذا أكثر المنصوبات كما سيأتي، أكثر المنصوبات في الكلام هي قيودٌ على الفعل، فإنَّ المتكلم إمَّا أن يأتي بالفعل مطلقًا، فقط أراد أن يسند الفعل إلى الفاعل، وأحيانًا يريد مع إسناد الفعل إلى الفاعل أن يُبيِّن شيئًا معينًا في الفعل، أن

يُقيد الفعل، أن يقيد هذا الفعل بذكر زمانه أو مكانه أو سببه أو من وقع عليه، أو من فُعل الفعل وهو موجود، فإذا قُلتَ مثلًا: هل أكل أخوك؟ تقول: أكل أخي خلاص تم الكلام، أردتَ فقط أن تسند الأكل إلى أخيك "أكل أخي".

وأحيانًا تريد أن تبين الأمر الذي وقع عليه الفعل "الأكل" فتقول: "أكل أخي تفاحةً أو خُبزًا، أو أكل أخي عشاءً" فإذا قلتَ: "أكل أخي تفاحةً" فتفاحةً ما علاقتها بالأكل؟ بيانٌ لِما وقع الفعل عليه، لما وقع الأكل عليه، وكان يمكن تستغني عنها، فإذا قلتَ: "أكل أخي تفاحةً صباحًا" ما علاقة الصباح بالأكل بالفعل؟ بيانٌ لزمانهِ، فصباحًا بيانٌ لزمان الأكل، يعني: أنَّ الأكل وقع على الصباح أم وقع في الصباح؟ وقع في الصباح، الأكل مفعولٌ في زمن الصباح، مفعولٌ فيه، هات العلاقة بين الصباح والأكل، لو قيل لك: ما العلاقة بين الصباح والأكل؟ ستقول الصباح ما باله؟ الصباح مفعولٌ الأكل فيه، الصباح مفعولٌ الأكل في زمانه، كذا كان يقول النحويون المتقدمون وهم يفسرون، يقولون: الصباح مفعولٌ الأكل فيه، ثُمَّ صاروا يختصرون ذلك فيقولون: الصباح مفعولٌ فيه.

فإذا قُلتَ: "أكل أخي تفاحةً أمام البيت" فما العلاقة بين هذا المكان أمام البيت والأكل؟ مكان الأكل، ولو أردتَ أن تبين العلاقة بين هذا المكان والأكل؛ لقلتَ: أمام البيت مفعولٌ الأكل فيه، ثم نختصر ونقول: مفعولٌ فيه، ثم اختصروا ذلك أكثر وقالوا: ظرف زمان، يعني مفعولٌ الفعل في زمانه، وقالوا: ظرف مكان، يعني مفعول من فعل في مكانه.

وإذا قلتَ: "أكل أخي تفاحةً خوفًا من أبي" ما العلاقة بين الخوف والأكل؟ سببه، نقول: الخوف مفعولٌ الأكل من أجله، ثم نختصر مفعولٌ من أجله أو لأجله.. وهكذا؛ إذًا فالمفاعيل هي قيدٌ للفعل، يعني قيدٌ يبين شيئًا خاصًا في الفعل،

أردتَ أن تغلق الفعل أغلقه، أردتَ أن تفصصه وأن تقيده بشيءٍ من القيود، المفاعيل الخمسة من قيود الفعل.

طيب، فإذا قلتَ مثلًا: "تمشيتُ" هذا فعل مطلق، أسندتَ التمشية إليك، فإذا قلتَ: "تمشيتُ صباحًا" بينتَ الزمان، "تمشيتُ أمام الحديقة" المكان، "تمشيتُ ترويحًا عن نفسي" مفعول لأجله سبب، "تمشيتُ والشاطئ" مفعول معه، ما علاقة الشاطئ بالتمشية؟ الشاطئ: مفعولٌ التمشية مع وجوده، ما وقعتْ التمشية عليه ولا في زمانه ولا في مكانه؛ لأنك تريد أنك تمشيتَ، الشاطئ ما يقع ظرف زمان ولا ظرف مكان ولا سبب، وإنما تريد أن تقول: تمشيتُ وهذا الشيء بصحبتي فقط بيانٌ لشيءٍ كان معك وأنت تفعل الفعل، "تمشيتُ والشاطئ، تمشيت والجوال، تمشيت والجريدة" شيء كان موجود معك وأنت تفعل الفعل تريد أن تبينه، تبينه بأي أسلوب؟ بأسلوب المفعول معه.

طيب، فإذا قُلتَ: "أكلتُ التفاحة أكلًا، أو أكل أخي تفاحةً أكلًا" أكلًا لها علاقة بالفعل أكلَ، "أكلتُ التفاحة أكلًا" لها علاقة أم ليس لها علاقة؟ أكلًا له علاقة بالفعل أكل أم ليس له علاقة؟ له علاقة، طيب هذه العلاقة علاقة مقيدة بحرف جر؟ يعني "أكلتَ الطعام أكلًا" أكلًا المفعول الأكل عليه؟ مفعول الأكل فيه؟ مفعول الأكل لسببه؟ مفعولٌ الأكل معه؟ لا؛ إذًا بينهما علاقة ولكن ليست علاقة مقيدة بحرف جر، وإنما هي علاقة مطلقة، بينهما علاقة مطلقة، بينهما مطلق علاقة؛ لأن الأكل مصدر أكل، أكل يأكل أكلًا؛ فيقولون: مفعولٌ مطلق؛ لأن العلاقة بينهما علاقةٌ مطلقة لا مقيدة بحرف جر، نقرأ الآن المفاعيل، نعم.

المتن

(الأول: المفعول به؛ وهو: الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل حقيقةً كـ "أنزل الله الغيث"، أو مجازًا كـ "أنبت الربيع البقل" ويصحُّ نفيهُ عنه).

الشرح

نعم؛ قال: (**المفعول به هو: الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل**) نعم المفعول به هو اسمٌ يدلُّ على من وقع الفعل عليه حقيقةً كـ "ضربتُ زيدًا، وأكرمتُ زيدًا، وبنيتُ المسجدَ، ورفعتُ الكتابَ، وأنزل الله الغيث"؛ فإنَّ فعل الفاعل هنا وقع والمفعول حقيقةً.

أو مجازًا يعني توسعًا في الكلام كـ "أنبتَ الربيعُ البقل، أو أنبتَ المطرُ الربيعَ"؛ ففعل الفاعل وقع على المفعول مجازًا؛ لأن الفاعل في الحقيقة هو الله، هذه من التوسعات الواضحة.

قال: (**ويصحُّ نفيهُ عنه**) يعني أراد أن يدخل في المفعول معه نحو قولك: "ما ضربتُ زيدًا" ضربتُ: فعلٌ وفاعل، زيدًا: مفعولٌ به، الضرب وقع على زيد، فإذا قلتَ: "ما ضربتُ زيدًا" فعل الفاعل وقع ولا ما وقع؟ ما وقع، وهذا الأمر ما كان ينبغي أن يذكره وينص عليه في هذا الكتاب المتوسط، قد يُذكر في كتب المبتدئين؛ لأن المبتدئين ربما يلتبس عندهم هذا الأمر، لكن الذي شدَّ في النحو وقرأ يعرف أنَّ الأصل "ضربتُ زيدًا" فعل وفاعل ومفعول به، ثم دخل النفي بعد ذلك "ما ضربتُ زيدًا" فما أدخلت النفي ولم تغير شيئًا من الأحكام، نعم.

المتن

(وهو على قسمين: ظاهرٍ ومضمر).

الشرح

قلنا: هذا التقسيم ليس لحقيقة الحصر، وإنما يقول: إنَّ الأسماء مظهرةٌ أو مضمرةٌ تقع مفعولًا به، نعم.

المتن

(فالظاهر نحو: "ضربتُ زيدًا، وما ضربتُ زيدًا" والمضمر قسمان: متصل ومنفصل، فالمتصل: ما لا يتقدم على عامله ولا يلي إلا في الاختيار، والمنفصل: بخلافه وكل منهما اثنا عشر.

المتصل: "أكرمني، أكرمنا، أكرمكَ، أكرمكِ، أكرمكما، أكرمكم، أكرمكن، أكرمَه، أكرمها، أكرمهما، أكرمهم أكرمهن".

والمنفصل: إياي، إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن، إياهُ، إياها، إياهما، إياهم، إياهن).

الشرح

نعم؛ يقول: إنَّ الظاهر يقع مفعولًا به، وأمثلته واضحة، والمضمر الضمير يقع مفعولًا به متصلًا كان أو منفصلًا، وسبق أن ذكرنا الضمائر المتصلة وأنها تسعة، فخمسةٌ منها لا تكون إلا رفعًا وهي: تاء المتكلم، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، ونون النسوة؛ هذه لا تقع إلا رفعًا، فلهذا لا يُتصور فيها أن تقع مفعولًا به؛ لأن المفعول به نصب، إذًا هذه خرجت أصلًا من البداية.

والقسم الثاني: ما يقع نصبًا وجرًا، وهي: ياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب.

والثالث: ما يقع رفعًا ونصبًا وجرًا وهو نا المتكلمين.

إذًا عندنا هذه الضمائر الأربعة: ياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب، ونا المتكلمين هذه قد تقع مفعولًا به؛ فمتى تقع مفعولًا به؟ الجواب: تقع مفعولًا به إذا اتصلت بفعل، هذه الضمائر إذا اتصلت بفعل خاصةً ياء المتكلم وكاف المخاطب وهاء الغائب، إذا اتصلت بفعلٍ فلا تكون إلَّا مفعولًا به، وإن أردتم بقية أعاريبها فهي لا تخرج عن أربعة أعاريب؛ لأنا ذكرنا إعراب تايون مبني على الرفع الخمسة، وأنها لا تخرج عن ثلاثة أعاريب، طيب وياء المتكلم وكاف المخاطب وهاء الغائب هذه الثلاثة لا تخرج عن أربعة أعاريب، لأنها إما أن تتصل بفعلٍ مثل: "أكرمني، وأكرمكَ، وأكرمه" فهي مفعولٌ به، وإما أن تتصل باسمٍ مثل: "كتابي، وكتابك، وكتابه" فهي مضافٌ إليه في محل جر، وإمَّا أن تتصل بحرف جر: "الكتاب لي، ولكَ، وله" فهي في محل جر، وإما أن تتصل بإن وأخواتها؛ مثل: "إني، وإنكَ، وإنه" فهي في محل نصب اسم إنَّ، ما لها إلَّا هذه الأعاريب: اثنان نصب، إذا اتصلت بفعل مفعول به في محل نصب، وإذا اتصلت بإن وأخواتها اسم إنَّ في محل نصب، واثنان جر إذا اتصلت باسم مضاف إليه في محل جر، وإذا اتصلت بحرف جر في محل جر، إعرابها لا يتجاوز ذلك، وهذا الذي قلناه من قبل: إنَّ الضمائر المتصلة إعرابها منضبط؛ لأن العرب وضعته هكذا، هذا الضمير المتصل.

قال: والمنفصل أيضًا يقع مفعولًا به، قال: "إياي، وإيانا..." إلخ، أراد إياك وإياهُ وفروعهما، فإياك وإياهُ وإياي، وإياهم، وإياك وفروعهن هذه تقع نصبًا، كأن

تقول مثلًا: "ما أكرمتُ إلَّا إياه، لا أحب إلا إياك" وهي حينئذٍ لا تقع إلَّا بعد إلا أو في أول الجُملة، وإعرابها: مفعولٌ به، هذه إعرابها مفعول به، يعني لا يتصور فيها بقية الأعاريب التي ذكرناها قبل قليل، لا تأتي اسمًا لإن وأخواتها؛ لأنها إذا اتصلت بإن وأخواتها لا بد أن نأتي بضمير متصل وهذا ضمير منفصل، ولا تتصل بحروف الجر، لو اتصلت بحروف الجر كانت ضمائر متصلة هذه منفصلة، ولا تأتي مضاف إليه تتصل باسم، لو اتصلت باسم كان الضمير متصل، هذه لا تأتي إلا مفعولًا به، إما أن تقع بعد إلَّا نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف:٤٠]؛ فالعبادة واقعة على من؟ واقعة على الله المُعبر عنه هنا بالضمير إياه، أو تأتي في أول الجملة مثل: "إياكَ أُحب" فإياك مفعول به مقدم، والأصل: أحبكَ، الفاعل أنا أحبك أنا، والكاف مفعول به ضمير متصل، ثم أردتَ أن تقدم الضمير المتصل فقدمته في أول الجملة، فلا بد أن تقلبه إلى ضمير منفصل لكي يقوم ويستقل بنفسه، فقلتَ: "إياك أُحب" فإياك مفعول به.

فإن قلتَ: هل يجوز في قولك: "إياك أحب" أن يكون إياك مبتدأ لأنه اسم في أول الجملة؟ الجواب: لا يجوز؛ لأنه ضمير نصب، والمبتدأ لا بد أن يكون مرفوعًا؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ فإياك نعبد أصلها في اللغة والله أعلم نعبدك، ثم قُدِّم المفعول به لإرادة الحصر، فلما تقدَّمت الكاف انقلبت إلى ضميرٍ منفصل، فقيل: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]؛ فإياكَ مفعولٌ به مقدم وليست مبتدأً، نعم هذا ما يتعلق بالمفعول به، نعم نقرأ المفعول المطلق.

المفعول المطلق

المتن

(الثاني: المفعول المطلق، وهو المصدر المؤكِّد لعامله، أو المبَيِّن لنوعه أو لعدده).

الشرح

قال: **(وهو المصدر المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه أو لعدده)** **(وهو المصدر)** يريد أن المفعول المطلق لا يقع إلا مصدرًا، والمصدر نوعٌ من أنواع الاسم، والمراد بالمصدر: هو التصريف الثالث للفعل، إذا صرفت الفعل ثلاثة تصريفات فإن التصريف الثالث هو المصدر، تقول: "ضرب يضرب ضربًا، وأكل يأكل أكلًا، وجلس يجلس جلوسًا، وذهب يذهب ذهابًا، شرب يشرب شربًا" فالمصدر له أوزان مختلفة، والسليقة إلى الآن تأتي بأغلب هذه المصادر على الصواب، فالمصدر هو التصريف الثالث للفعل هذا المصدر.

المصدر هذا إذا أتيتَ به في جملة فجعلته منصوبًا بعد فعله فهو مفعولٌ مطلق، إذًا فالمفعول المطلق لا بد أن يكون مصدرًا ليس أي اسم، لا بد أن يكون مصدرًا، وأن يكون منصوبًا، وأن يكون بعد فعله، فنقول: المفعول المطلق هو: المصدر المنصوب بعد فعله؛ كأن تقول: "جلستُ جلوسًا طويلًا، وقرأتُ قراءةً مفيدة، ونظرتُ في هذا الأمر نظر المتأمل، وصليتُ لله صلاةً خاشعة، وشرحتُ للطلاب شرحًا واضحًا، واستمعنا من الشيخ استماعًا طويلًا.. وهكذا"؛ فهذا قوله: (هو المصدر).

ثم قال: **(المؤكِّد لعامله، أو المبيِّن لنوعه أو لعدده)** هذه فائدة المفعول

المطلق، فائدته أغراضه، لماذا يؤتى بالمفعول المطلق؟ لهذه الأغراض التي سيشرحها، تفضل.

المتن

قال: (**فالمؤكد لعامله نحو: "ضربت ضربًا، وأنا ضاربٌ ضربًا، وعجبتُ من ضربك ضربًا"**).

الشرح

المؤكد لعامله هو المصدر المنصوب الذي لم يوصف ولم يُضف ولم يدل على عدد، "جلستُ جلوسًا، قمتُ قيامًا، ضربتُ ضربًا، بنيتُ بناءً.. وهكذا" نعم.

المتن

(**والمبين لنوعه نحو: "ضربت ضربًا شديدًا، أو ضربت ضرب الأمير، أو ضربت ذلك الضرب، أو ضربت الضرب"**).

الشرح

المبين للنوع هو ما فيه بيانٌ لشيءٍ من صفة الفعل، كأن تقول: "ضربتُ ضربًا شديدًا" ضربت: فعلٌ وفاعل، ضربًا: مفعولًا مطلقًا، شديدًا: صفة للمفعول المطلق، طيب المفعول المطلق نفسه ما فائدته والغرض منه؟ بيان لنوع الضرب، ضربت أي نوع؟ ضربًا شديدًا، فإن قلتَ: "ضربتُ ضربًا" فقط، هل بينتَ نوع الضرب؟ هو ضربتَ أكيد ضربًا ما ضربتَ أكلًا، فإذا قلتَ: "ضربتُ ضربًا" فقد أكدتَ الفعل، ضربتُ أكيد أني ضربتُ، فتقول: "ضربتُ ضربًا شديدًا" فقد بينتَ نوع الفعل، أو "ضربتُ ضربَ الأمير" يعني مثل ضربِ الأمير، أو "ضربتُ ذلك

الضرب، أو ضربتُ الضربَ" إذا قلتَ: "ضربتُ الضرب" فـ ال هنا العهدية، يعني الضرب المعهود، يعني ضربتُ الضربَ الذي تعرفه.

المتن

(والمبين لعدده نحو: "ضربت ضربةً أو ضربتين، أو ضربات").

الشرح

نعم؛ المبين للعدد هو ما دلَّ على عدد، "ضربتُ ضربةً" ضربةً مفعولٌ مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فإن قيل: ما الغرض والفائدة منه؟ تقول: بيان لعدد الفعل، كم مرة ضربتَ؟ مرة واحدة، أو ضربتَ ضربتين، أو ضربتَ ضرباتٍ؛ وكذلك ضربتَ عشر ضرباتٍ، أو ضربتَ مائة ضربةٍ، هذه كلها مفاعيل مطلقة لبيان العدد، نقف هنا إن شاء الله، ونكمل بعد الصلاة والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

===

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:-

فنستكمل بعون الله وفضله الدرس الرابع من دروس شرح الأزهرية، للشيخ خالد بن الأزهري، الإخوة كانوا يسألون عن طريقة الأسئلة، فأخبروني أنني أنا الذي سأضع الأسئلة، فالأسئلة ستكون في الغالب تطبيقية، وستكون إن شاء الله واضحةً ومباشرة، ولن تتجاوز الأزهرية وما قلناه في شرحها.

توقفنا يا إخوان عند المنصوب الثالث من المنصوبات قال: (**المفعول لأجله**) تفضل اقرأ.

المفعول لأجله

المتن

قال رحمه الله: (الثالث: المفعول لأجله؛ وهو: المصدر المذكور علةً لحدثٍ شاركه في الزمان والفاعل نحو: "قمتُ إجلالًا للشيخ، وضربتُ ابني تأديبًا، وقصدتك ابتغاء معروفك").

الشرح

نعم؛ المفعول لأجله كما سبق أن ذكرنا هو سبب الفعل، علة الفعل، إلَّا أنه يكون على طريقة معينة، وهو أن يكون مصدرًا منصوبًا، فلهذا قال في المفعول لأجله: وهو المصدر، فلكي تعرب مفعولًا لأجله لا بد أن يكون هذا مصدرًا، لا يكون غيره من الأسماء، لا تقول مثلًا: "جئتك القمح" يعني للقمح، لأجل

القمح، لا كلام ما يصلح لا بد يكون هذا المنصوب مصدرًا، تقول: "جئتك حبًا لك، جئتك طلبًا لرضائك، جئتك خوفًا من عقوبتك، جئتك إرضاءً لك" لا بد أن يكون مصدرًا، وهذا المصدر المنصوب يُذكر علةً لحدث، لحدث يعني لفعل شاركه في الزمان والفاعل، يعني أن زمانهما: زمان المفعول لأجله، وزمان الفعل المُعلَّل واحد، زمان المفعول لأجله وزمان فاعل المفعول لأجله وفاعل هذا الفعل المُعلَّل أيضًا واحد، كأن تقول: "جئتك إرضاءً لك" فاعل المجيء المتكلم، إرضاءً من الذي يرضي؟ المتكلم؛ فالفاعل واحد فيهما، جئتك يعني فعلتُ المجيء، إرضاءً فالمجيء والإرضاء كلاهما وقع في الزمان الماضي، فلا بد أن يكون زمانهما واحد وأن يكون فاعلهما واحدًا لا مختلفًا، وضرب أمثلة: "قمتُ إجلالًا للشيخ" هذا مصدر منكر، "وضربتُ ابني تأديبًا" هذا مصدر لكنه مُعرَّف بـ أل، و"قصدتك ابتغاء معروفك" هذا مصدر معرف بالإضافة، أراد أن يقول: إنَّ المفعول لأجله قد يكون نكرةً، وقد يكون معرفًا بـ أل، وقد يكون معرفًا بالإضافة كل هذا جائز، نعم.

المفعول فيه

المتن

قال: (الرابع: المفعول فيه، وهو المُسمى ظرفًا عند البصريين، وهو ما ضُمِّن معنى في من اسم زمانٍ مطلقًا، أو اسم مكانٍ مبهم).

الشرح

نعم؛ يقول: (**الرابع: المفعول فيه**) المفعول فيه يعني الذي فُعل الفعل فيه، إمَّا في زمانه ويسمونه ظرف الزمان، أو في مكانه ويسمونه ظرف المكان؛ وهو المسمى

ظرفًا عند البصريين، مصطلحات تختلف بين النحويين.

عرفه قال: **(هو ما ضُمِّن معنى في من اسم زمانٍ مطلقًا، أو اسم مكان مبهم)** فمفعول في يعني ظرف الزمان وظرف المكان لا بُدَّ أن يكونا على معنى في، تقول: "جئتُ صباحًا" يعني في الصباح، "وزُرتك ليلًا" أي: في الليل، تقول: "ذهبتُ صباحًا وعدتُ مساءًا" أي: ذهبتُ في الصباح وعُدتُ في المساء، فكل ذلك على معنى في، تقول: "جلستُ أمام الأستاذ" يعني: جلستُ في هذا المكان الذي هو أمام الأستاذ، "وصليتُ خلف الإمام" يعني صليتُ في هذا المكان الذي هو خلف الإمام، ... وهكذا لا بُدَّ أن يكون على معنى في، فإن لم يكن على معنى في فليس بظرفٍ، لا ظرف زمان ولا ظرف مكان.

قال: **(من اسم زمانٍ مطلقًا)** يعني كل اسم زمان، اسم يدل على زمان، فإنه يصح أن ينتصب على الظرفية الزمانية، أي: اسم زمان، يعني اسم يدل على زمان، سواءٌ كان هذا مبهمًا مثل: وقت، زمان، برهة، جلستُ، انتظرتُك وقتًا، انتظرتُك زمنًا، انتظرتُك برهةً، هذه أوقات مبهمة يعني غير محددة، أو كان الزمان محددًا: انتظرتُك ساعةً، انتظرتُك دقيقةً، فالزمان كلهُ مبهمٌ أو محددٌ يجوز أن ينتصب على الظرفية الزمانية إذا كان على معنى في.

أمَّا لو قلتَ مثلًا: "الوقت طويلٌ" الوقت هنا ليس بظرف زمان؛ لأنه ليس على معنى في؛ بل هو مبتدأ، لو قلتَ مثلًا: "اليوم يوم الخميس" لم يكن اليوم الأول ظرفًا، ولا الثاني ظرفًا؛ لأنَّ المعنى ليس على معنى في، لا يمكن أن تقدر في لا في الأول ولا في الثاني؛ بل الأول مبتدأ والثاني خبر، والظرف لا بد أن يكون على معنى في.

قال: "أو اسم زمانٍ مبهم" اسم المكان: كل اسمٍ دلَّ على مكان، لكن أسماء

المكان لا يجوز أن ينتصب منها على الظرفية المكانية إلا ما كان مبهمًا، ما معنى مبهم؟ يعني غير محدد، أسماء المكان المحددة هذه لا يجوز أن تنتصب على الظرفية المكانية، اسم مكان محدد "المسجد" هذا محدد مكان محدد "المسجد، البيت، الغرفة، الجامعة، المدرسة، الشارع" هذه أماكن لكن أماكن محددة، ما يجوز أن تقول: "صليتُ المسجد" يعني صليتُ في المسجد، ما تقول: "مشيتُ الشارع" يعني في الشارع، ما تقول: "درستُ المدرسة" يعني في المدرسة، هذه لا يجوز أن تنتصب على الظرفية المكانية؛ وإنما الذي ينتصب على الظرفية المكانية، هو ظرف المكان أو اسم المكان المبهم يعني غير المحدد الذي ليس له حدود؛ كأن تقول مثلًا: "انتظرتك أمام المسجد" أمام المسجد طبعًا هو مكان، ولكن أطرافه ليست محددة شائعة مبهمة، "صليتُ خلف الإمام" خلف الإمام يعني من خلفه إلى ما لا نهاية، كل هذا خلف الإمام، فحدوده ليست معينة ومحددة، فلهذا يصح أن تقع ظرف مكان.

ومن ذلك: أسماء المكان، أسماء الجهات النسبية وهي: أمام وخلف وفوق وتحت ويمين ويسار، هذه كلها أسماء مكان، لكنها ليست محددة مبهمة، تقول: جلست يمين زيد، يمين زيد ليس مكانًا محددًا، هو مكان لكن أطرافه ليست محددة مبهمة، وجلست أمامه، وجلست خلفه، وجلست يمينه، وجلست فوقه، جلست تحت الشجرة، كل ذلك يجوز أن يقع ظرف مكان؛ لأنها أسماء مكان مبهمة، نعم الآن سيمثل نحو؟

المتن

قال: (**نحو: "صُمتُ يومًا، أو يومًا طويلًا، أو يوم الخميس، أو اليوم، أو أسبوعًا"**).

الشرح

هذه أمثلة على ظرف الزمان "صُمتُ يومًا" اليوم لم يقع عليه الصوم، فليس مفعولًا به؛ وإنما وقع الصوم فيهِ؛ فلهذا الصوم لازم فعلٌ لازم ليس متعديًا، فلو قلتَ مثلًا: "صام المسلمون رمضان" فـ رمضان مصوم أم مصومٌ فيه، يعني وقع الصوم عليه أم فيه؟ فيه؛ فهو ظرف زمان وليس مفعولًا به، أو تقول: "صمتُ يومًا طويلًا" أين الظرف؟ يومًا، طيب وطويلًا ما إعرابه؟ هذا نعت، نعتٌ ليومًا منصوب، أو "صُمتُ يومَ الخميس" يوم الخميس ظرف، يوم ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والخميس مضافٌ إليه، أو "صُمتُ اليوم، أو صُمتُ أسبوعًا" تنظرون أنه مرة يأتي بظرف الزمان نكرة أو مرة معرفة؛ ليقول: إن ظرف الزمان يصح أن يكون نكرة ويصح أن يكون معرفة، نعم.

المتن

(والمكان المبهم نحو: "جلستُ خلف زيدٍ، أو فوقه، أو تحته.. وما أشبه ذلك من أسماء الجهات والمقادير" كـ "سِرتُ ميلًا" وما صيغ من الفعل كـ "رميتُ مرمى زيد").

الشرح

نعم؛ اسم المكان المبهم ما كانت حدوده غير معينة؛ كـ "جلستُ خلف زيدٍ أو فوقه أو تحته وما أشبه ذلك من أسماء الجهات مثل: "أمام، وقُدام، وخلف، ووراء، وفوق وأعلى وتحت وأسفل، ويمين وذات اليمين، ويسار وذات الشمال وشمال" هذه كلها أسماء مكان مبهمة.

قال: (**والمقادير**) مثل: "سرتُ ميلًا، أو سرتُ مترًا، أو سرتُ كيلًا، أو سِرتُ

بريدًا" وما صيغ من الفعل كـ "رميتُ مرمى زيد" يعني رميتُ في المكان الذي رمى فيه زيد، فـ مرمى زيد هذا ظرف مكان؛ فهذا ما يتعلق بظرف الزمان وظرف المكان الذي يسميان المفعول فيه، نعم.

المفعول معه

المتن

(**الخامس: المفعول معه، وهو الاسم الفضلة الواقع بعد واو المصاحبة المسبوقة بفعل نحو: "جاء الأمير والجيش" أو باسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو: "أنا سائرٌ والنيل"**).

الشرح

نعم؛ يقول: (**هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو المصاحبة المسبوق بفعلٍ**) قلنا في تعريف المفعول معه هو: اسمٌ منصوبٌ يبين شيئًا كان بمصاحبة الفاعل أو المفعول به وقت الفعل، فتقول مثلًا: "مشيتُ والكتابَ" من الذي فعل المشي؟ المتكلم مشيتُ، طيب والكتاب هل فعل المشي؟ لا؛ إذًا لا يصح أن تكون الواو هنا واو العطف، لا يصح أن تشرك بين الكتاب والمتكلم في الفعل؛ لأن الكتاب ما فعل المشي، وليس المراد وليس المعنى على ذلك؛ وإنما المعنى أن تقول: إن الواو كان بمصاحبتي وأنا أفعل المشي، فالكتاب اسمٌ منصوب يبين شيئًا كان بمصاحبة الفاعل وقت الفعل، هذا هو المفعول معه، "مشيتُ والكتاب، مشيتُ والجوال، مشيتُ والجريدة، مشيتُ والقمر، مشيتُ وسور الحديقةِ،.. وهكذا تمشيتُ والشاطئ، سريتُ والقمر، مشيتُ والصحراء" يعني الصحراء كانت بمصاحبتي وأنا أفعل هذا الفعل، تقول: "سافرتُ" تريد أن تبين شيء كان معك،

هو ما فعل السفر لكن كان معك فماذا تقول؟ "سافرتُ والحقيقة، سافرتُ والمعاملة.. وهكذا" هذا هو أسلوب المفعول معه، إلَّا أن الأزهري أراد أن يعرفه تعريفًا علميًا فقال: (**هو اسم**) المفعول معه لا يكون إلَّا اسمًا (**الفضلة**) كل المفاعيل فضلة يؤتى بها لبيان قيد معين في الفعل، (**الواقع بعد واو المصاحبة**) لا بد أن يكون بعد واو، وهذه الواو بمعنى المصاحبة يعني بمعنى مع، (**المسبوقة بفعلٍ أو باسمٍ فيه معنى الفعل وحروفه**) يعني لا بد أن تُسبق بفعل مثل: "سرتُ والقمر" أو بوصف والوصف على ما عرفنا هي الأسماء العاملة عمل فعلها: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، تقول: "أنا سائرٌ والقمر.. وهكذا".

مثَّل للمسبوق بفعل بقولك: "جاء الأمير والجيش" جاء الأمير فعلٌ وفاعلٌ، والجيش.. الواو واو مصاحبة، أو يقولون: واو معية؛ لأنها مع الجيش، الواو حرف معية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الجيش: مفعولٌ معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

مفعولٌ معه ما الذي فُعل معه؟ يعني مفعولٌ المجيء معه، اختصرنا ذلك فقلنا: مفعولٌ معه، ما معنى "جاء الأمير والجيش"؟ يعني الجيش كان بمصاحبة الأمير عندما كان الأمير يفعل المجيء، وهذا فيه دلالة على أن الجيش لم يفعل المجيء قصدًا واستقلالًا، يعني لولا أن الأمير لما جاء الجيش، الجيش إنما جاء في معية الأمير، مع أن الجيش في هذا المثال "جاء الأمير والجيش" الجيش جاء أو ما جاء؟ هو جاء إذًا فعل الفعل، لكن فعل الفعل قصدًا واستقلالًا أم فعله لأنه في صحبة الأمير؟ لأنه في صحبة الأمير.

(**أو باسمٍ فيه معنى الفعل وحروفه**) قلنا: أراد الأوصاف وصف، اسم الفاعل،

اسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، نحو: "أنا سائرٌ والنيل" يعني أفعل هذا الفعل السير بمصاحبة نهر النيل.

فعلى ذلك لو قُلتَ مثلًا: "سافرتُ وزيد" فأنا فعلتُ السفر وزيد فعل السفر أو لم يفعل السفر؟ فعل السفر، فإن قلتَ: "سافرتُ وزيدٌ" هذا صح في المعنى، وإن كان الأفضل أن تقول حينئذٍ: "سافرتُ أنا وزيدٌ" وإن قلتَ: "سافرتُ وزيدًا" ونصبتَ فيصح على معنًى آخر، فمعنى قولك: "سافرتُ وزيدًا" يعني أنك أنت قصدتَ السفر وفعلتَ السفر، فعلتَ السفر قصدًا وزيد فعل السفر غير قاصدٍ له، ما كان يقصد السفر، ما سافر إلَّا لمصاحبتك، يعني لو لم تسافر أنت لما سافر، فهو ما فعل السفر قصدًا، فإذا كان الأمر هكذا؛ فإن الأفضل والأفصح أن تقول: "سافرتُ وزيدًا" لتُبين أنه إنما سافر معك ولم يفعل السفر قصدًا واستقلالًا، ولو قلتَ في ذلك: "سافرتُ وزيدٌ" صح في المعنى؛ لأنه فعل السفر، يعني لو سافر وسافر زيد لكن ليسا بمصاحبة بعض كل واحد سافر وحده، حينئذٍ ما في معنى المعية أبدًا؛ فلا بُدَّ أن تقول: "سافرتُ وسافر زيدٌ" كل واحد سافر وحده.

بخلاف مثل "سافرتُ والكتاب" فهذا ليس فيهِ إلَّا النصب على المعية، طيب لو قيل: "استذكرتُ والمصباح" هل هذا من المفعول معه؟ نعم؛ هذا يجب فيه النصب على المعية "استذكرتُ والمصباح، استذكرتُ والشمعة"، فلو قلتَ مثلًا: "جلستُ في البيت والكتابَ" ماشي مفعول معه؟ مفعول معه، طيب "جلستُ في البيت وأمي" يحتمل الأمران، أنها قصدتْ فعطف، أو أنها جلستْ في البيت فقط لمصاحبتي، فالأفضل حينئذٍ النصب على المعية، نعم.

خبر كان وأخواتها

المتن

قال: (السادس: خبر كان وأخواتها؛ نحو: "كان زيدٌ قائمًا").

الشرح

نعم؛ سبق شرحُ ما يتعلق بكان وأخواتها وأنها ترفع الاسم، فلهذا ذكرها في المرفوعات، وأنها تنصب الخبر فلهذا ذكرها الآن في المنصوبات، نعم.

اسمُ إنَّ وأخواتها

المتن

(السابع: اسمُ إنَّ وأخواتها؛ نحو: "إنَّ زيدًا قائمٌ" وتقدما في المرفوعات.

الثامن: الحالُ، وهو الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه فاعلًا كان نحو: "جاء زيدٌ راكبًا، أو مفعولًا نحو: ركبت الفرس مسرجًا، أو مجرورًا بالحرف نحو: "مررتُ بهندٍ جالسةً" أو مجرورًا بالمضاف نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٤]).

الشرح

نعم؛ الحال تقول: هو الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه، إذًا فالحال من المنصوبات، لكن ما وظيفته؟ ما فائدته في الجملة؟ يعني ما علاقته بالفعل؟ ماذا يُبين في الفعل؟ يبين هيئة صاحبه، صاحبه عندما فعل هذا الفعل ما هيئته وحالته وقت فعل الفعل؟ تقول: "جاء زيدٌ" طيب زيد وقت المجيء كيف كانت هيئته

وحالته؟ إذا لم تُرد أن تبين هيئته وحالته تقول: "جاء زيدٌ" وانتهى الأمر، لكن لو أردتَ أن تبين هيئته وحالته وقت الفعل؛ فكيف تُبين ذلك؟ تبينه بالحال، تقول: "جاء زيدٌ راكبًا، أو جاء زيدٌ ماشيًا، أو جاء زيدٌ خائفًا، أو جاء زيدٌ راكضًا، أو جاء زيدٌ فرحًا" جاء زيدٌ راكبًا، راكبًا: هذا اسم منصوب، ماذا بيَّن؟ بيَّن هيئة زيد حالة زيد، متى؟ وقت الفعل، وقت المجيء، أما قبل المجيء وبعد المجيء فلا علاقة بالحال بذلك، يعني قبل المجيء قد يكون راكب وقد يكون غير راكب وبعد المجيء كذلك، فالحال تبين هيئة صاحبها متى؟ وقت الفعل، إذًا فهي قيد، قيدٌ على الفعل؛ لأنها تُبين هيئة صاحبها وقت الفعل.

فاعلها الذي تبين الحال هيئته، قد يكون فاعلًا؛ كـ "جاء زيدٌ راكبًا، وصلى محمدٌ خاشعًا، وقرأتُ الكتاب متأملًا، وجلستُ في الدرس معتدلًا" وقد يكون صاحبها مفعولًا به؛ قال: نحو "ركبتُ الفرس مسرجًا" يعني ركبتُ الفرس حالة كون الفرس مسرجًا، فمسرجًا حالٌ من الفرس بينت حالة الفرس متى؟ وقت الركوب، وتقول: "أكرمتُ محمدًا واقفًا" أو تقول مثلًا: "أعطيتُ محمدًا الكتاب جالسًا" حال من محمد، أو "أعطيتُ محمدًا الكتاب سليمًا" حال من الكتاب.

قال: (**أو من المجرور بالحرف**) بحرف الجر، نحو: "مررتُ بهندٍ جالسةً" يعني مررت بهندٍ حالة كونها جالسة، "ونظرتُ إلى زيدٍ خاشعًا، ومررتُ بأخي واقفًا" واقفًا حالٌ من مررتُ الفاعل المتكلم أو من أخي؟ أو يجوز الوجهان؟ يجوز الوجهان، والأظهر أنها للأقرب، دائمًا الحال تكون للأقرب، إلَّا إن دلَّ دليل على غير ذلك، تقول: "مررتُ بزيدٍ جالسًا" جالسًا حال من المتكلم مررتُ أو من زيدٍ؟ من زيد، إلَّا إن دلَّ دليلٌ على غير ذلك، كأن تقول: "مررتُ بهندٍ مستعجلًا" مستعجلًا حال من المتكلم، وليس من هند لاختلاف التذكير والتأنيث، نعم.

قال: (أو من المجرور بالإضافة نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٤])

جميعًا يعني مجتمعين، مجتمعين حالٌ من ماذا؟ من المخاطبين المذكورين في قوله: كُم، مرجعكم إليه مرجعكم حالة كونكم جميعًا، إذًا جميعًا حال من الضمير كم، وكُم مضافًا إليه.

تقول: "يعجبني وجه هندٍ ضاحكةً" ضاحكةً حال من الوجه أو من هند؟ من هند وهي مضاف إليه، إذًا فالحال يأتي من الفاعل ومن المفعول به ومن المجرور بالحرف والإضافة.

طالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠١:٥٣:٠٥)) --

الشيخ: هنا جميعًا توكيد؟ لا؛ جميعًا ما يأتي توكيد، أجمعين قد تأتي توكيد، أما جميعًا حال بمعنى مجتمعين، نعم تفضل.

الحال

المتن

(وتنقسم الحال إلى: منتقلةٍ كما مثلنا، وإلى لازمةٍ نحو: "دعوت الله سميعًا"، وإلى موطئةٍ وهي الجامدة الموصوفةٍ بمشتقٍ نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم:١٧]؛ وإلى مقارِنةٍ في الزمان نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:٧٢]؛ وإلى مقدرةٍ وهي المستقبلة نحو: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر:٧٣]؛ وإلى محكيةٍ نحو: "جاء زيدٌ أمس راكبًا"، ومفردةٍ كما تقدم، ومتعددةٍ لمتعدد نحو: "لقيته مصعدًا منحدرًا" ويُقدَّر الأول وهو مصعدًا للثاني من الاسمين وهو الهاء وبالعكس، ومتعددةٍ لواحد مع الترادف أو التداخل نحو: "جاء زيدٌ راكبًا

متبسمًا").

الشرح

نعم؛ رأيتم أنه قسَّم الحال عدة أقسام، وقسمها إلى: منتقلة وإلى لازمة، هذا بحسب الانتقال واللزوم؛ فالأصل في الحال أن تكون بوصفٍ منتقل، يعني بوصفٍ عارض يمكن أن يوصف به الشيء ويمكن أن ينفصل عن هذا الشيء، هذا هو الأصل في الحال والأكثر، تقول: "جاء زيدٌ راكبًا" الركوب صفة لزيد، صفة ثابتة ولا منتقلة يعني عارضة؟ قد يتصف بها أحيانًا، أحيانًا يركب وأحيانًا ما يركب، إذًا فهي صفة منتقلة عارضة، لا يصح أن تقول: "جاء زيدٌ طويلًا" يعني حالة كونه طويلًا، لا ما يصح لأن الطول صفة منتقلة أو ثابتة؟ ثابتة، ليس مرة طويل ومرة قصير، فإذا أردت أن تصف بصفة ثابتة لا تأتي بها حالًا، وإنما تأتي بها نعتًا، تقول: "جاء زيدٌ الطويل"، بخلاف الصفة المنتقلة فهل تأتي بها حالًا أو نعتًا على المعنى الذي تريد؟ تقول: "جاء زيدٌ راكضًا، أو جاء زيدٌ الراكض"؛ فإذا أردت أن هذه الصفة من الأمور المعروفة في الموصوف، فتأتي بها نعتًا أو حالًا؟ نأتي بها نعتًا، تقول: "جاء زيدٌ المستعجلُ" يعني الذي من صفته المعروفة الاستعجال، لكن لو كان الاستعجال ليس من صفته المعروفة فالأفضل والأفصح أن تقول: جاء زيدٌ مستعجلًا، مع أن في هذا الوقت اتصفت بالاستعجال.

وقد تأتي الحالة لازمة، يعني بصفةٍ لازمة ملازمة ثابتة، وهذا قليل وذكر النحويون له مواضع معينة نحو: "دعوتُ الله سميعًا" يعني دعوتُ الله حالة كونه سميعًا، الأكثر في الكلام أن يُقال: "دعوتُ الله السميع" لأن السمع صفة ثابتة وليست منتقلة لله سبحانه وتعالى، لكن قالت العرب: "دعوتُ الله سميعًا" حالة كونه سميعًا.

قال: (**وقد تأتي الحال موطئةٍ وهي الجامدة الموصوفةٍ بمشتقٍ نحو**: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [**مريم:١٧**]) هذا في قصة جبريل عندما جاء إلى مريم، قال: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ ؛ تمثَّل، تمثَّل لها على أي هيئة؟ تمثل لها حالة كونه سويًا، يعني ليس بصورة غير سوية مخيفة أو غريبة، لا؛ تمثَّل لها سويًا، مستويًا بصورة مستوية، فسويًا هي الحال، تمثل لها حالة كونه سويًا، إلَّا أنه قال: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا﴾ ؛ البشر هذا وصف أم جامد؟ جامد؛ لأنَّ له مسمى في الخارج، له مسمى محسوس هذا جامد، له مسمى محسوس بخلاف الصفة، الصفة ليس لها مسمى ثابت، تقول: قائم وجالس، القائم يعني مسمى ثابت؟ ولا صفة قد تتفق على أي من يقوم بهذه الصفة؟ لا؛ هذه صفة، بخلاف بشر البشر له مسمى محسوس، هذا جامد، إذًا فالحال هنا وقعت في الظاهر جامدًا ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ ؛ لكن الذي جوَّز وقوع الحال هنا جامدة أنها موصوفة بمشتق ﴿بَشَرًا سَوِيًّا﴾ ؛ فلهذا يقولون: الحال في الحقيقة سويًا، وأمَّا بشرًا هذا الجامد فإنما ذُكر توطئةً للحال، الحال في الحقيقة سويًا، وبشرًا هذا الاسم الجامد ذُكر توطئةً، هذا من حيث المعنى، لكن من حيث الإعراب والصناعة، أين نقول الحال؟ الحال بشرًا، وسويًا نعت لبشر، هذا من حيث الإعراب الصناعي، أمَّا من حيث المعنى فنقول: إنَّ الحال هي سويًا، وأمَّا بشرًا فذُكرت توطئةً للحال.

ثم قسمها أيضًا إلى: مقارنةٍ في الزمان وإلى مقدرة وإلى محكية هذا من حيث الزمان، (**وإلى مقارِنةٍ في الزمان**) يعني أن زمانها وزمان صاحبها وفعلها سواء في وقت واحد، ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [**هود:٧٢**]؛ يعني هذا بعلي مبتدأ وخبر، شيخًا حال، هذا بعلي حالة كونه شيخًا، هذا بعلي في هذا الزمان الذي أخبرتُ به أن هذا بعلي متصف بأنه شيخ إذًا فالزمان واحد للحال ولصاحب الحال وهو بعلي.

(وإلــى مقــدرةٍ وهــي الواقعــة في المســتقبل نحــو: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ **[الزمر:٧٣])** الآن الحالية ما وقعت، ما تقول: "جئتُ راكضًا، أو أجيء الآن راكضًا" يعني أمر لم يحدث وإنما في المستقبل ادخلوها، ما حدث الأمر لكي تبين هيئته، ولكنها هيئة مقدرة هذه هيئة لكم مقدرة في المستقبل، إذا دخلتموها في المستقبل، فحالتكم حينذاك خالدين، فيسمونها حال مقدرة، يعني مقدرة الوقوع في المستقبل.

(وإلى محكيةٍ) وهي الواقعة في الماضي، **(نحو: "جاء زيدٌ أمس راكبًا")** جاء راكبًا، فإذا قلتَ: "جاء زيدٌ أمس راكبًا" راكبًا حالة زيد، لكن حالة زيد بالأمس؛ فأنت حكيتَ بالحال الحال على اسم حال يعني حال الآن، لكن حكيتَ بهذه الحال حالة زيدٍ في الأمس، هذا يسمونه حكاية، والحكاية كثيرة جدًا في كلام العرب، الذي حدث في الماضي تحكيه، نعم.

ثم قسمها أيضًا من حيث الإفراد والتعدُّد إلى: مفردة تقول: "جاء زيدٌ راكبًا، وقرأتُ الكتاب مفتوحًا، وصليتُ خاشعًا" هذه حال واحدة.

وإلى: متعددة، والحال المتعددة إما أن تتعدد هي وصاحبها، أو أن تتعدد وصاحبها واحد، فإن تعددت هي وصاحبها فتكون متعددة لمتعدد، كأن تقول: "لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدرًا" مصعدًا يعني راجي، منحدرًا يعني نازل، فالأصل أن تقول: "لقيتُ مصعدًا زيدًا منحدرًا" فالآن عندك حالان لصاحبين، إذًا فالحال تعددت والصاحبان تعددا أيضًا؛ فحال متعددة لمتعدد، فإذا قلتَ: "لقيتُ مصعدًا زيدًا منحدرًا" فصاحب الحال واضح، لكن لو قلتَ: "لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدرًا" يجوز أن تقول: "لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدرًا، لقيتُ زيدًا راكبًا ماشيًا" فإذا أخرَّت الحالين فلمن يكونا؟ هذا أشرنا للمسألة قبل قليل بسرعة، أن يكون الحال

للقريب، إذا كان في دليل وقرينة فالحكم للدليل والقرينة، فإذا لم يكن دليل ولا قرينة فإن الحال للقريب، فإذا قلتَ: "لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدرًا" فمصعدًا حال من زيد القريب، طيب والحالة الثانية منحدرًا؟ حالٌ من الأول، ويعبرون عن ذلك بقولهم: القريب للقريب والبعيد للبعيد، هذه تعددت، ومثَّلنا قبل قليل بغير متعدد لو قلتَ: "لقيتُ زيدًا مصعدًا" فإن لم يكن دليل ولا قرينة فمصعدًا حالٌ من التاء ولا من زيد؟ من زيد من القريب، فإذا قلتَ: "لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدرًا" فمصعدًا لزيد على الأصل ومنحدرًا للتاء، وكذلك لو قلتَ: "لقيتُ زيدًا راكبًا ماشيًا".. وهكذا.

وإمَّا أن تتعدَّد وصاحبها واحد مع الترادف أو التداخل، نحو: "جاء زيدٌ راكبًا مبتسمًا" راكبًا حالٌ من زيد، ومبتسمًا حالٌ ثانية من زيد، فالحال تعددت وصاحب الحال واحد، طيب لو قلنا: "جاء زيدٌ راكبًا ومبتسمًا" فأتينا بواو العطف "جاء زيدٌ راكبًا ومبتسمًا" فهُنا لا نقول: إن الحال تعددت، لا يدخل هذا في باب التعدُّد وإنما يدخل في باب العطف؛ فالحال راكبًا ومبتسمًا معطوف، هذا يدخل في باب العطف لا يدخل في باب التعدد، التعدد يكون بلا حرف عطف، جاء زيدٌ راكبًا مبتسمًا، طبعًا هذا مع التداخل عدم الترادف، الترادف كأن تقول: "جاء زيدٌ ضاحكًا مبتسمًا" فهذا مترادف.

طيب، لو قلتَ: "لقيتُ زيدًا راكبًا مبتسمًا" هذا المثال يختلف عن "لقيتُ زيدًا منحدرًا مصعدًا، أو لقيتُ زيدًا راكبًا ماشيًا" لأن راكبًا ماشيًا، مصعدًا منحدرًا، هذه الأحوال لا تجتمع متضادة، فأكيد أحدها لزيد والثاني للتاء، لكن "لقيتُ زيدًا راكبًا مبتسمًا" هذه أحوال غير متضادة يمكن أن تجتمع لواحد، فإن دلَّ دليل فالحكم للدليل أو للقرينة، وإن لم يدل دليل فنقول: إن الحالين لزيد، إن الحالين للقريب، نعم الأصل أن المعنى لقيتُ زيدًا حالة كون زيد راكبًا مبتسمًا هذا هو الأصل،

ومعرفة الأصل مهمة؛ لأنها هي التي تحكم عند الاختلاف، إذا وُجد خلاف، فإن كان هناك دليل أو قرينة فالحكم لهما، وإن لم يكن هناك دليل ولا قرينة فيجب الرجوع إلى هذه الأصول.

المتن

(وقد تأتي الحال مؤكدةً لعاملها نحو: "فتبسم ضاحكًا"، أو مؤكدةً لصاحبها نحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٩٩]؛ ومؤكدةً لمضمون جملةً قبلها نحو: "زيدٌ أبوكَ عطوفًا").

الشرح

نعم؛ قال: وقد تأتي الحال مؤكدةً لعاملها أو لصاحبها أو لمضمون جملةٍ قبلها، قال: قد تأتي الحال مؤكدة، هذا شرحنا ما معنى قولهم: مؤكدة، قلنا: مؤكدة ليس من باب التوكيد الذي من التوابع، وإنما معناها وفائدتها والغرض من الحال هو التأكيد، ما معنى كون غرض التأكيد؟ يعني أنَّ معنى الحال مفهوم قبل التلفظ بها، معناها معروف، ثم تأتي الحال لتؤكد هذا المعنى المعروف هذا معنى التأكيد ما تأتي بمعنى جديد مؤسس، لا؛ معناها معروف قبل النطق بها، لكن تأتي لتقوية هذا المعنى المعروف وتأكيده.

قال: (**قد تأتي الحال مؤكدةً لعاملها نحو: "فتبسم ضاحكًا"**) ضاحكًا حال من فاعل التبسُّم، وضاحكًا تأكيد لفاعل التبسم وهو سليمان، أم من الفعل تبسم؟ تأكيد للفعل للعامل، الفعل هو الناصب للحال.

(**أو مؤكدةً لصاحبها نحو:** ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [**يونس:٩٩**])

آمن: فعل ماضٍ، من في الأرض: فاعل، كُلهم هذا حال؟ هذا توكيد معنوي،

جميعًا ما قال: أجمعون، لو قال: كلهم أجمعون توكيد ثاني مثل: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ **[الحجر: ٣٠]**؛ لكن عندما قال: جميعًا، صارت حال بمعنى مجتمعين، وجميعًا أكدتْ الفعل آمن أو أكدتْ الفاعل من في الأرض؟ الفاعل من في الأرض يعني كلهم، فهذه مؤكدة لصاحبها.

قال: (**أو مؤكدة لمضمون جملةٍ قبلها، مثل: "زيدٌ أبوك عطوفًا"**) يعني زيدٌ أبوك حالة كونه عطوفًا، فصاحب الحال من هو صاحب الحال العطوف؟ أبوك، وعطوفًا ليست تأكيدًا لأبوك، وإنما هي تأكيد لمضمون الجُملة "زيدٌ أبوك" يعني نسبة الأبوة إلى زيد، تأكيد لهذه النسبة، لأن الأبوة هي بمعنى العطف، أنت لما تقول: زيدٌ أبوك هو معنى ذلك أنه عطوف هذا الأصل فيها، فإذا قلتَ: "زيدٌ أبوك عطوفًا" فهي تأكيد لمضمون الجملة وهي نسبة الأبوة إلى زيد، نعم ننتقل الآن للمنصوب التاسع وهو التمييز، نعم تفضل.

التمييز

المتن

قال: (التاسع: التمييز، وهو: اسمٌ نكرةٌ بمعنى مِنْ مبينٌ لإبهام اسمٍ أو إجمال نسبة).

الشرح

نعم؛ قال: (**التمييز هو: اسم نكرة بمعنى مِنْ مبين لإبهام اسمٍ أو إجمال نسبة**) نعم التمييز يتميَّز بأنَّهُ على معنى من كما قال: (**اسمٌ نكرةٌ بمعنى من**) فالتمييز هو اسمٌ نكرة تأتي به بعد إبهام فيه إبهام ما معنى إبهام، إبهام يعني أنَّ الكلام يحتمل أكثر من وجه، يحتمل أكثر من شيء، ثم تأتي بهذا التمييز لتبين النوع الذي تريده من أنواع هذا المُبهم، ولا بُدَّ أن يكون على معنى مِنْ، فتقول مثلًا: "اشتريتُ عشرين"، عشرين هذا اسم مبهم، ما معنى مبهم؟ يعني يحتمل أشياء كثيرة، عشرين ماذا؟ عشرين بقرة! عشرين بيتًا! عشرين قلم! يحتمل.. فتقول: "اشتريت عشرين قلمًا" قلمًا: هذا اسم منصوب، ماذا بيَّن في العشرين؟ رفع إبهامها على معنى من، رفع إبهامها واضح أنَّهُ بيَّن أن المقصود قلم، على معنى من يعني "اشتريت عشرين من الأقلام" وتقول مثلًا: "عندي صاعٌ قمحًا" أي: عندي صاعٌ من القمح؛ فهو على معنى من، وعلى ذلك لا يختلط التمييز بالحال، الحال لا يختلط بالتمييز؛ لأن الحال على معنى في والتمييز على معنى مِنْ.

فتقول: "جاء زيدٌ راكبًا" يعني جاء زيدٌ في حالة الركوب، "وجاء زيدٌ خائفًا" يعني في حالة الخوف، وأمَّا التمييز فعلى معنى مِنْ فتقول: "عندي عشرون رجلًا" أي: عندي عشرون من الرجال.. وهكذا، هذا يعني أشهر الفروق بين الحال

والتمييز، ومن الفروق بين الحال والتمييز أن الحال يكون بالمشتق، والتمييز يكون بالجامد، والجامد يعني الذي ليس له فعل وإنما له مسمى في الخارج؛ فلهذا عرفه الأزهري تعريفًا علميًا فقال: (**هو اسمٌ نكرةٌ**) اسمٌ التمييز لا يكون إلَّا اسمًا لا يكون فعلًا ولا جُملة.

قال في تعريف التمييز: (**وهو اسمٌ**) أي: التمييز لا يكون إلَّا اسمًا، لا يكون فعلًا ولا حرفًا ولا جملةً ولا شبه جملة، (**نكرة**) التمييز لا يكون معرفة، (**بمعنى من**) لا بُدَّ أن يكون بمعنى من، (**مبينٌ لإبهام اسمٍ أو إجمال نسبة**) هذا بيان لنوعي التمييز؛ فالتمييز إمَّا أن يكون رافعًا لإبهام اسمٍ نحو: "عندي عشرون رجلًا" فرجلًا رفع الإبهام الذي في كلمة عشرين وعشرون اسم، أو أنه يرفع الإبهام الذي في إجمال نسبة، نسبة يعني إسناد، أن تسند شيء إلى شيء، كأن تقول: "طاب زيدٌ، طاب زيدٌ نفسًا"، نسبت الطيب أسندتَ الطيب إلى زيد، "طاب زيدٌ" طاب زيدٌ من أي جهة؟ قد يطيب من جهات كثيرة "طاب زيدٌ نسبًا، طاب زيدٌ فعلًا، طاب زيدٌ يعني عملًا، أو طاب زيدٌ نفسًا"، فنسبة الطيب إلى زيد نسبة مبهمة تحتمل أكثر من وجه، ثم تقول: نفسًا اسم نكرة منصوب رفع الإبهام، لكن ما رفع إبهام زيد، وإنما رفع إبهام نسبة الطيبة إلى زيد، الإبهام الموجود في النسبة، الآن سيذكر هذين النوعين ومواضعهما، نعم.

المتن

قال: (فالأول في أربع مواضع).

الشرح

الأول يعني الرافع المبين لإبهام اسمٍ، نعم.

المتن

(أحدها: العدد المركب نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف:٤]).

الشرح

نعم؛ ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ ، "وعندي خمسة عشر رجلًا، وعندي خمس عشرة امرأةً" الاسم المنصوب بعد العدد تمييز، كُلُّ اسمٍ منصوب بعد عدد فهو تمييز، إلَّا أن الأزهري كما رأيتم قيد ذلك بالعدد المركب، مع أنهُ كل اسم منصوب بعد العدد تمييز، سواء كان عددًا مركبًا كما ذكر، أو كان من ألفاظ العقود: عندي عشرون رجلًا، أو كان من الأعداد المتعاطفة، عندي خمسةٌ وعشرون رجلًا، فكل اسمٍ منصوب بعد العدد فهو تمييز، والاسم بعد العدد إما أن يُنصب أو يُجر، فإن جُر فهو مضافٌ إليه، مثل: "عندي سبعة رجالٍ، وعندي مائة رجلٍ" وإن نُصب فهو تمييز كما ذكرنا قبل قليل، نعم.

المتن

(ثانيها: المِساحة نحو: "شبرٍ أرضًا").

الشرح

نعم؛ قال: (**نحو: "شبرٍ أرضًا"**)، نحو: "اشتريتُ شبرًا أرضًا، أو عندي شبرٌ أرضًا" يعني عندي شبرٌ من الأرض، فهذا يدل على مساحة، ومثله: "عندي مترٌ قماشًا" أي من القماش، أو عندي كيلو أرضًا من الأرض، فهذه أسماء تدلُّ على المساحة.

المتن

(ثالثها: الوزن كـ "رتلٍ زيتا").

الشرح

نعم؛ "اشتريتُ رتلًا زيتًا" أي: من زيتٍ، أو "عندي رتلٌ زيتًا" أي: من زيتٍ، ومثل ذلك "اشتريتُ كيلًا تفاحًا" إذا أردتَ بذلك الأشياء التي توزن، "اشتريتُ كيلًا تفاحًا" أي: كيلًا من التفاح، نعم.

المتن

(رابعها: الكيل نحو: "إِردبٍّ قمحًا").

الشرح

"إردبٍّ قمحًا" الإردب بكسر الهمزة، نعم تقول: "عندي إردبٌ قمحًا" أي: من القمح، والمراد بالكيل: الأشياء التي توزن، أو الأشياء التي تُحدد بالحجم، المقاييس التي تُحدد بالحجم هذا كيل، مثل: الصاع، والإردب، والمُد، والأشياء التي يعني تحدد بالوزن فهذه كما قال: ألفاظ وزن، والتي تحدد يعني بين الطول والعرض، فهذه مساحة، تقول: "عندي صاعًا قمح" أي: من قمحٍ، "عندي مدٌ برًا" أي: من بُرٍ، ويدخل في ذلك شبه المقادير، ما ذكره مقادير ثابتة، لكن يدخل في ذلك أيضًا شبه المقادير نحو: "ملء الأرض ذهبًا" ملء الأرض هذا مقدار، لكن ليس مقدارًا معينًا ثابتًا لكن يُراد به التقدير عمومًا، أو تقول مثلًا: "مثقال ذرةٍ خيرًا، ما فعل مثقال ذرةٍ خيرًا، إن فعلتَ مثقال ذرةٍ خيرًا تُحاسب به" مثقال ذرة لا يُراد به حقيقة الأمر مثقال ذرة، وإنما يُراد بها التقدير عمومًا، هذا يسمونه شبه المقادير،

نعم والثاني؟

المتن

(والثاني في أربعة مواضع).

الشرح

الثاني وهو: الرافع لإبهام نسبة.

المتن

(أحدها: المنقول عن الفاعل نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم:٤]).

الشرح

نعم؛ ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ؛ أي: اشتعل شيب الرأس، ثم حُوِل الفاعل شيب الرأس إلى تمييز، فقيل: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ؛ اشتعل: فعل، والرأس: فاعل، وشيبًا: تمييز منصوب محول عن الفاعل، ومثل ذلك: "طاب زيدٌ نفسًا" أي: طابت نفس زيدٍ، "وتصبَّب زيدٌ عرقًا" أي: تصبَّبَ عرقُ زيدٍ... وهكذا، نعم.

المتن

(ثانيها: المنقول عن المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]).

الشرح

نعم؛ المنقول عن المفعول وهو أقل من المنقول عن الفاعل وهو موجود في اللغة؛ كقوله: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]؛ المعنى والله أعلم: فجرنا عيون

الأرض، ثم حُول المفعول إلى تمييز، فقيل: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ ، فجر فعل، ونا المتكلمين فاعل، والأرض مفعولٌ به وعيونًا تمييز.

المتن

(ثالثها: المنقول عن المبتدأ نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف:٣٤]).

الشرح

﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ ؛ المعنى والله أعلم: مالي أكثر من مالك، مالي مبتدأ، أكثر من مالك، ثم حُول المبتدأ مالي إلى تمييز؛ فقيل: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ ؛ فأنا مبتدأ، وأكثر خبر، ومنك جارٌ ومجرور متعلق بالخبر أكثر، ومالًا تمييز، ويعبر بعضهم عن هذا الموضع فيقول: الاسم المنصوب بعد أفعل التفضيل، كل اسمٍ منصوب بعد أفعل التفضيل فهو تمييز، ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ "زيدٌ أحسن منك وجهًا، محمدٌ أقوى منك رجالًا، وأكثر منك علمًا، وأحسن منك فهمًا.." وهكذا، وهي كلها لو تأملتَ فيها وجدتها محولة عن المبتدأ، نعم.

المتن

(رابعها: غير المنقول عن شيء، نحو: "زيدٌ أكرم الناس رجلًا").

الشرح

نعم؛ زيدٌ أكرم الناس يعني من جهة الرجولة، فزيدٌ مبتدأ، وأكرم الناس خبر، ورجلًا تمييز، هذا ما يتعلق بالتمييز، بقي أن نقول: إنَّ التمييز كما رأيتم لا يختلط بالحال، إلا أن الحال ما نقول: قد يختلط بالنعت، ولكنه علاقة قوية بالنعت،

الحال له علاقة قوية بالنعت؛ لأن الحال في أصله وصف، والنعت في أصله وصف، فأنت إذا قلت: "جاء زيدٌ الخائف" أو قلت: "جاء زيدٌ خائفًا" فالخوف في المثالين من صفة من؟ من صفة زيد، إذًا فأنت قد وصفت زيد في المثالين بالخوف، لكن في قولك: "جاء زيدٌ الخائف" وصفته بالخوف معرفًا بـ ال، وإذا قلتَ: "جاء زيدٌ خائفًا" وصفته بالخوف منكرًا، فلهذا يُقال: إنَّ الصفة إذا وافقت الموصوف في التعريف أو في التنكير فهي نعت، "جاء زيدٌ الخائف" زيدٌ معرفة علم، الخائف معرفة بـ أل، إذًا نقول: الخائف نعت.

أو نقول: "جاء رجلٌ خائفٌ" توافقا في التنكير، نقول: نعت إن توافقا في التعريف أو التنكير نعت، وإن اختلفا في التعريف أو التنكير ولا يكون ذلك إلا بأن يكون الأول معرفة والثاني نكرة نحو: "جاء زيدٌ خائفًا" نقول: حال، فزيدٌ معرفة، وخائفًا نكرة، فنقول: حال، فلهذا لو تأملتَ في الحال لوجدتَ أنها يُمكن أن تُقلب كثيرًا إلى نعت إذا عُرِّفتْ، ولو تأملتَ في النعت لوجدتَ أنه غالبًا يُمكن أن يُقلب إلى حال إذا نكرته، نقول: غالبًا؛ لأن في بعض المواضع هذا لا يُتصور، فإذا قلتَ مثلًا: "أكرمتُ زيدًا جالسًا" أو "أكرمتُ زيدًا الجالس" من حيث الصناعة النحوية يجوز أن تقول: جالسًا أو الجالس، "فزيدًا الجالس" نعت، "وأكرمتُ زيدًا جالسًا" حال، وإن كان المعنى يختلف، كما فرقنا قبل قليل بين معنى النعت ومعنى الحال.

وتقول: "أكلتُ التمرَ الناضج" نعت، "وأكلتُ التمرَ ناضجًا" حال، وتقول: "اشتريتُ السيارة الجديدة" نعت، "اشتريتُ سيارة جديدةً" حال.. وهكذا هذا مما ينبغي أن يُلتفت إليه، ونُكمل إن شاء الله غدًا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس من دروس شرح الأزهرية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ونحن في عصر يوم الأحد الخامس من جُمادى الأولى، من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام، نعقد الدرس الخامس من دروس شرح الأزهرية لخالدٍ الأزهري فيه في هذا الجامع المبارك، جامع الراجحي بحي الجزيرة في مدينة الرياض.

كنا قد توقفنا في الدرس الماضي يا إخوان في أثناء المنصوبات، وانتهينا من المنصوب التاسع وهو التمييز، ونبدأ اليوم إن شاء الله من المنصوب العاشر وهو المستثنى، استعن بالله واقرأ.

المتن

الحمد لله، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه، اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللسامعين، قال المؤلف -رحمنا الله وإياه-:

(العاشر: المستثنى في بعض أحواله،

وأدوات الاستثناء ثمانية "إلّا، وغيرٌ، وسوى بلغاتها، وليس، ولا يكون،

وخلا، وعدا، وحاشا").

الشرح

نعم؛ قال: (**المستثنى**) في بعض أحواله، وسنعرف أن المستثنى في أغلب أحواله حكمه النصب، عندما سيذكر هذه التفاصيل.

نعم ذكر لنا أدوات الاستثناء، قال: (**وهي ثمانية: "إلَّا، وغيرٌ، وسوى بلغاتها، وليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا"**) وتلحظون أنه سماها أدوات لم يسمها حروفًا؛ لأنَّ منها حروفًا، وهي: "إلَّا، وخلا، وعدا، وحاشا" على وجه، ومنها أسماء وهي: "غيرٌ و سوى" ومنها أفعال وهي: "ليس ولا يكون" وكذلك "خلا وعدا وحاشا" في وجه؛ فلهذا سماها أدوات؛ لأن الأداة هذا مصطلحٌ عام يشمل الأسماء والأفعال والحروف، وسيبدأ الآن بالكلام على المستثنى بـ إلَّا، نعم.

المتن

(فالمستثنى بـ إلَّا يُنصَب إذا كان ما قبل إلَّا كلامًا تامًا موجبًا، نحو: "قام الناسُ إلا زيدا").

الشرح

نعم؛ بدأ كالنحويين بالمستثنى بـ إلا؛ لأنَّ إلا هي أمُّ أدوات الاستثناء وأكثرها استعمالًا، فسيذكر أنَّ المستثنى بـ إلَّا له أحوال خلاصتها ثلاثة أحوال: إمَّا أن يكون تامًا موجبًا، وإمَّا أن يكون تامًا غير موجب، وإمَّا أن يكون ناقصًا.

فبدأ بالحالة الأولى: أن يكون المستثنى تامًا موجبًا؛ نحو: "قام الناس إلَّا زيدًا" فمالمراد بالكلام التام؟ وما المراد بالإيجاب؟ هذا سيشرحه الآن، نعم.

المتن

(والمراد بالكلام التام: أن يكون المستثنى منه مذكورًا فيه قبلها، والمراد بالإيجاب: أن لا يتقدمه نفيٌ ولا شبهه سواءٌ كان الاستثناء متصلًا أم منقطعًا).

الشرح

نعم؛ المراد بالتام: أن يكون المستثنى منه مذكورًا؛ لأن أسلوب الاستثناء يتكون من ثلاثة أركان، يتكون من: المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى، والمستثنى لا بد منه، وأداة الاستثناء لا بد منها، يبقى المستثنى منه هو الذي قد يُذكر وقد لا يُذكر، فإذا ذُكر كانت الأركان تامةً كاملة، وسُمي الاستثناء تامًا، وإذا لم يُذكر المستثنى منه؟ سُمي الاستثناء ناقصًا، أي: ناقص الأركان، إذًا فالاستثناء التام: أن يكون المستثنى منه مذكورًا مع الركنين الآخرين فتكون الأركان تامة.

قال: (**والمراد بالإيجاب: أن لا يتقدمه نفيٌ ولا شبهه**) وشبه النفي هو: النهيُ والاستفهام، كما سيأتي بعد قليل، فإذا قلتَ: "قام الناسُ إلا زيدًا"، فهذا تامٌ موجب، تام لأن المستثنى منه مذكور وهو الناس، وموجب؛ لأنه لم يُسبق بنفي ولا نهي ولا استفهام.

طيب حكمه؟ قال من قبل: في المستثنى بـ إلَّا يُنصب إذا كان ما قبل إلَّا كلامًا تامًا موجبًا؛ إذًا فالمستثنى في الاستثناء التام موجب حكمه وجوب النصب، تقول: "قام الناسُ إلا زيدًا، وجاء الضيوف إلا خالدًا، ونجح الطُلاب إلا فهدًا... وهكذا.

قال: (**سواء كان الاستثناء متصلًا أم كان منقطعًا**) أي: هذا هو حكم المستثنى في الاستثناء التام الموجب وجوب النصب على كل حال، سواءٌ كان الاستثناء متصلًا أم منفصلًا وسيشرح الآن معنى الاتصال والانفصال.

المتن

(والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، والمنقطع بخلافه).

الشرح

نعم؛ (**المراد بالمتصل: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه**) كالأمثلة السابقة "جاء الضيوف إلا خالدًا" خالد من الضيوف، "نجح الطلاب إلا فهدًا" فهدٌ من الطلاب.. وهكذا.

قال: (**والمنقطع بخلافه**) يعني ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، كأن تقول: "جاء الناسُ إلَّا حمارًا"، وتقول: "قرأت الكُتُب إلَّا جريدةً".. وهكذا، هذا استثناء يسمونه منقطع؛ لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وله فوائد بلاغية ليس هذا مكان ذكرها، هذا هو النوع الأول أو الحالة الأولى التام الموجب، والحالة الثانية: التام غير الموجب، سيذكرها الآن، نعم.

المتن

(وإن كان ما قبل إلَّا كلامًا تامًا غير موجب).

الشرح

ما معنى تامًا؟ أي: أركانه تامة بذكر المستثنى منه، ما معنى غير موجب؟ يعني مسبوق بنفي أو نهي أو استفهام، نعم.

المتن

(فإن كان الاستثناء متصلًا جاز فيهِ الإتباع، وجاز فيهِ النصب اتفاقًا نحو: "ما قام القوم إلَّا زيدٌ بالرفع وإلَّا زيدًا بالنصب").

الشرح

نعم؛ الاستثناء التام غير الموجب سنفرق فيه بين الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع، فالاستثناء المتصل وهو الأكثر في الاستعمال، هو الأصل والأكثر في الاستعمال، الاستثناء المتصل يجوز لك فيه وجهان: الإتباع -وهذا هو الأكثر والأحسن- ويجوز لك فيه النصب على الاستثناء، تقول: "ما جاء الضيوف إلا خالدٌ" بالرفع على أنه بدل من الضيوف، أو تقول: "ما جاء الضيوف إلَّا خالدًا" على أنه منصوبٌ على الاستثناء، "وما قام الناس إلا فهدٌ وفهدًا، وما نجح الطُلاب إلَّا زيدٌ وزيدًا".. وهكذا، طيب فإن كان الاستثناء منقطعًا؟

المتن

(وإن كان الاستثناء منقطعًا فإن لم يمكن تسليط العامل وجب النصب اتفاقًا نحو: "ما زاد هذا المال إلا النقصَ"، وإن أمكن تسليط العامل على المستثنى ففيه خلاف؛ فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى، والتميميون يجيزون فيه الإتباع نحو: "ما قام القومٌ إلا حمارًا" ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منهُ فيهما، فإن تقدَّم وجب نصبه نحو: "ما قام إلَّا زيدًا القومُ، وما قام إلَّا حمارًا أحدٌ").

الشرح

نعم؛ المنقطع في الاستثناء التام غير الموجب ننظر فيه للعامل الذي قبل إلا،

هل يمكن أن يسلط على المستثنى أم لا يمكن؟ فإذا قلتَ مثلًا: "ما زاد هذا المال إلا النقصَ" هل النقص من جنس الزيادة؟ فلهذا قلنا: منقطع وهو منقطع، طيب والعامل الذي قبل إلا هو زاد، الفعل زاد، هل يمكن أن نسلط الفعل زاد على النقص نقول: زاد النقص؟ لا؛ فإذا لم يمكن تسليط العامل قبل إلا على المستثنى وجب النصب، تقول: "ما زاد هذا المالُ إلا النقصَ" باتفاق يعني باتفاق العرب.

وإن أمكن تسليط العامل على المستثنى، كأن تقول: "ما جاء الناس إلا حمار" الحمار ليس من جنس الناس فهذا منقطع، لكن العامل قبل إلا هو جاء، ويجوز أن تسلطه على المستثنى فتقول: جاء حمار، فإذا أمكن تسليط العامل قبل إلا على المستثنى، ففيه خلافٌ بين العرب ليس بين النحويين؛ فالحجازيون -وهم الذين نزل أغلب القرآن على لغتهم، ولغتهم هي الأفصح- يلتزمون في الأصل في الاستثناء المنقطع وهو وجوب النصب على كل حال، فيقولون: "ما جاء الناسُ إلا حمارًا" والتميميون هنا يجيزون الإتباع ويجيزون النصب على الاستثناء، فيقولون: "ما جاء الناسُ إلا حمارٌ، وما جاء الناسُ إلا حمارًا".

فإذا أردنا أن نلخص ما سبق، يمكن أن نقول: إنَّ الاستثناء المنقطع يجبُ فيه النصب على كل حال، إلا في حالةٍ واحدة إذا أمكن تسليط العامل على المستثنى وكان الاستثناء تامًا غير موجب، هذه المسألة الوحيدة اللي فيها خلاف بين العرب، وإلا فإنَّ الاستثناء المنقطع واجب النصب على كل حال.

قال: (**ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما**) يعني المنقطع والمتصل، فإذا تقدم المستثنى فليس فيهِ إلا النصب، تقول: "ما قام إلَّا زيدًا القوم، وما جاء إلا حمارًا القوم" فالمستثنى المتقدم إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه هذا ليس فيه إلا النصب، فيمكن أن يُجعل مسألةً مستقلة، ما حكم المستثنى إذا تقدم على

المستثنى منه؟ وجوب النصب، طيب ما حكم المستثنى المنقطع؟ وجوب النصب إلا في حالةٍ واحدة: في الاستثناء التام غير الموجب إذا أمكن تسليط العامل على المستثنى؛ ففيهِ خلاف بين العرب، ما سوى ذلك، يعني إذا كان الاستثناء تامًا موجبًا "جاء القومُ إلَّا حمارًا" هذا وجوب النصب، إذا لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجوب النصب، "ما زاد هذا المال إلا النقص" فإذا استطعت أن تفتت هذه المسائل وتجعلها على شكل مسائل قد يكون الأمر أوضح وأسهل، نعم.

المتن

(**وإن كان ما قبل إلا غير تامٍ وغير موجبٍ كان ما بعد إلَّا على حسب ما قبلها**).

الشرح

وإن كان ما قبل إلَّا غير تام، يعني ما الذي نقص من أركانه؟ المستثنى منه، وغير موجب؟ يعني مسبوق بنفي أو نهي أو استفهام، كأن تقول: "ما جاء إلَّا زيد" المستثنى منه غير موجود ومسبوق بنفي أو نهي "لا يأتِ إلَّا زيد" أو استفهام "هل جاء إلَّا زيد" وهذا هو الذي يسمونه الاستثناء الناقص؛ لأن المستثنى منه نقص من أركان الاستثناء ويسمونه أيضًا: الاستثناء المفرغ؛ لأنه فُرِّغَ من المستثنى منه، طيب ما الحكم؟ قال: (**كان ما بعد إلَّا**) الذي نسميه المستثنى (**على حسب ما قبلها**) يعني نعرب ما بعد إلا على حسب ما قبل إلا، كأن إلَّا غير موجودة.

المتن

(فإن كان ما قبل إلَّا يحتاج إلى مرفوعٍ، رفعنا ما بعد إلَّا، وإن كان ما قبل إلَّا يحتاج إلى منصوبٍ نصبنا ما بعد إلَّا، وإن كان يحتاج إلى مخفوضٍ خفضنا ما بعد إلَّا).

الشرح

وإذا قلت: "ما جاء إلَّا زيدٌ" فتُعرب "ما جاء زيدٌ" كأنَّ إلَّا غير موجودة، فجاء فِعلٌ وزيدٌ فاعله، وإذا قلتَ: "ما أكرمتُ إلَّا زيدًا" تُعرب كأنكَ قلتَ: "أكرمتُ زيدًا" مفعولٌ به، وإذا قلتَ: "ما مررتُ إلَّا بزيدٍ" فكأنك قلتَ: "مررتُ بزيدٍ" تُعرب ما بعد إلَّا بحسب ما قبل إلَّا.

والحقيقة أنَّ هذه الحالة الثالثة وهو: الاستثناء الناقص المفرغ ليست من الاستثناء في شيء، يعني ليست من أحوال الاستثناء في الحقيقة؛ لأن الأسلوب فيها ليس أسلوب استثناء، وإنما هي في الحقيقة أسلوب حصر، ويسميه البلاغيون أسلوب قصر، فإذا قلتَ: ما جاء إلَّا زيدٌ؛ فأصل الجملة: جاء زيدٌ فعلٌ وفاعل، ثم أردتَ أن تحصر أو تقصر الفاعل على الفعل بـ"ما، وإلَّا" فقلتَ: "ما جاء إلَّا زيدٌ" ويمكن أن تستعمل الأسلوب الثاني للحصر وهو: "إنما" فتقول: "إنما جاء زيدٌ" والمعنى فيهما والإعراب واحد، فالاستثناء الناقص المفرغ كما قلنا ليس من أساليب الاستثناء، لكن لماذا يذكره النحويون هنا في أساليب الاستثناء؟ فقط لإكمال هذه الحالات، وذكرها معًا لكي تستطيع أن توازن وأن تقارن بين هذه الحالات وأن تعرف إعرابها، ما يقع لك إشكال فيها، لكن ينبغي مع ذلك أن تعرف أن الاستثناء لا يكون إلا بوجود المستثنى منه، يعني في الحالتين الأوليين التام الموجب والتام غير الموجب، فإن كان ناقصًا مفرغًا فهذا ليس باستثناء، وإن سماه

النحويون في باب الاستثناء أنه حالة من حالات الاستثناء، فإنما ذكروها فقط لإكمال هذه الحالات.

طيب ثُمَّ نعرب حالةً حالة: "جاء القومُ إلَّا زيدًا" فنقول: قام: فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب، والقوم: فاعل جاء مرفوعٌ بـ جاء وعلامة رفعه الضمة، وإلَّا أداة استثناء مبنيةٌ على السكون لا محل لها من الإعراب؛ لأنها حرف تقول: أداة استثناء أو حرف استثناء، وزيدًا؟ اسمٌ منصوبٌ على الاستثناء، أو تقول: مستثنىً منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وفي الاستثناء التام غير الموجب: "ما جاء القومُ إلَّا زيدٌ" تقول: ما حرف نفي مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب، وجاء فعلٌ ماضٍ مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب، والقوم فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة، إلَّا حرف استثناء مبنيٌ على السكون لا محل له من الإعراب، زيدٌ بالرفع بدلٌ من القوم مرفوع وعلامة رفعه الضمة، قلنا: هذا هو الوجه الأكثر والأفصح.

والوجه الثاني: "ما جاء القومُ إلَّا زيدًا" هذا جائزٌ فصيح، فالإعراب كما هو إلا في قولك زيدًا؛ تقول: زيدًا مستثنًى منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

والحالة الثانية: الاستثناء الناقص المفرغ، تقول: "ما جاء إلَّا زيدٌ" ما حرفُ نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وجاء فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إلَّا نقول: أداة حصر أو حرف حصر، ويذكر النحويون هنا أنها أداة استثناء مفرغ، ما معنى أداة استثناء مفرغ؟ يعني استثناء غير حقيقي، يعني أداة حصر، فتقول: حرف حصر أو أداة حصر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وزيدٌ فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ثـم نقـف بعـد ذلـك عنـد قولـه تعـالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [ص:٧٣] ﴿إلا إبليس﴾[ص:٧٤]؛ بالنصـب باتفـاق القُـرَّاء السـبعة، فمـا إعـراب إبليسَ؟ مستثنًى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لكن هل استثناء تام أم غير تام؟ تـام لذكر المسـتثنى منه وهـو الملائكـة، متصـل أم منفصـل؟ هـذا يقـع فيه خـلاف بـين المفسرين، هل إبليس منهم أم لا؟ إلا أن إبليس هنا واجب النصب على كـل حـال، سواءً كان متصلًا أم كان منفصلًا.

لكــن قولــه ســبحانه وتعــالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل:٦٥]؛ لا يعلم فعل مضـارع، مـن اسـم موصـول فاعـل يعلـم، ﴿لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ﴾ ؛ هــذا مفعــول يعلــم، ﴿إلا الله﴾؛ بــالرفع باتفــاق القُــرَّاء السبعة، ﴿إلا الله﴾؛ فما وجه رفع لفظ الجلالة هنا؟

الطالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٢٥:١٣)) --

الشيخ: مستثنى ناقص يعني المستثنى منه غير موجود هذا معنى ناقص، نعم؟

الطالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٢٥:٢١)) --

الشيخ: بدل من ﴿مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ .

طيب، إن قلنا: إن الاستثناء هنا، الاستثناء تام طبعًا مـا نقـول: نـاقص، الاسـتثناء تـام لوجـود فاعـل يعلـم، ﴿يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يعنـي الـذين في السـماوات والأرض، فالاسـتثناء تـام، لكـن هـل هـو منقطـع أم متصـل؟ إن كـان منقطعًـا فأهـل الحجاز ماذا يوجبون فيه؟ النصب، والقُرَّاء السبعة كلهم اتفقوا هنا على الرفـع، ولا يتفق القُرَّاء على القـراءة غيـر الأفصـح؛ لأن لغـة الحجـازيين أفصـح، قـد يختلفـون

بعضهم يأخذ بلغة وبعضهم يأخذ بلغة ماشي، لكن أن يتفقوا جميعًا على اللغة الفصيحة؛ فهذا مما يُضعَّف به التخريج والإعراب، فلهذا كانت هذه الآية مما احتج به أهل السُّنَّة والجماعة على أنَّ الله عزَّ وجل في السماء، وأنَّ الاستثناء متصل، فلفظ الجلالة يدخل في المستثنى منه ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ كما قرر ذلك شيخ الإسلام في الفتاوى وغيره، فإذا كان الاستثناء متصلًا فالأفصح في ذلك الإتباع كما اتفق عليه القراء السبعة ﴿إلا الله﴾؛ ولو قيل: إلَّا اللهَ لكان على الوجه -يعني لو قرأ بعضهم إلَّا اللهَ- لكان على الوجه الآخر وهو النصب على الاستثناء.

نعم الآن انتهى من الكلام على الاستثناء بـ إلا، سينتقل إلى الاستثناء بـ غيرٍ وسوى، نعم.

المتن

قال: (وأمَّا المُستثنى بـ غيرٍ وسوى فهو مجرورٌ دائمًا، ويُحكَمُ لغيرٍ وسوى بما حكمنا به للاسم الواقع بعد إلَّا من وجوب النصب مع التمام والإيجاب، ومن جواز الوجهين مع النفي والتمام، ومن الإجراء على حسب العوامل مع النفي وعدم التمام).

الشرح

نعم؛ المستثنى بـ غيرٍ وسوى هو: الواقع بعدهما، تقول: "جاء القومُ غيرَ زيدٍ، وجاء القومُ سوى زيدٍ، وما جاءَ القومُ غيرُ زيدٍ، وما جاء القومُ سوى زيدٍ" فالمستثنى هو الواقع بعد غيرٍ وسوى، وحكمه وجوب الجر على أنه مضافٌ إليه مجرور، وكُلُّ الذي ذكرناه من قبل في حكم المستثنى بعد إلَّا سننقله إلى غير

وسوى نفسهما، فإذا قلتَ: "جاء القومُ غير زيدٍ" زيد: مضاف إليه مجرور، طيب وغير؟ تنقل إليها إعراب المستثنى السابق، تقول: يجب النصب في الاستثناء التام الموجب "جاء القومُ غيرَ زيدٍ" طيب وفي الاستثناء التام غير الموجب يجوز الوجهان "جاء القومُ غيرُ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ" وفي الناقص؟ تعربه بحسب العوامل السابقة، تقول: "ما جاءَ غيرُ زيدًا، وما رأيتُ غيرَ زيدٍ".

والسبب في ذلك: أنَّ إلَّا حرف والحرف هل يتحمل الإعراب؟ لا يتحمل الإعراب، وإلَّا فإنَّ الاستثناء في الحقيقة واقعٌ على إلَّا، تقول: "جاء الناسُ إلَّا زيدًا" فحُكم الاستثناء واقعٌ على إلَّا، إلَّا أن إلَّا حرف فلهذا لم تقبل الإعراب، فانتقل الإعراب منها إلى ما بعدها.

فعندما جئنا إلى الاستثناء بـ غيرٍ وسوى وهما اسمان، اسمان يتحملان الإعراب، فوقع الإعراب عليهما "ما جاء القومُ غيرُ" صارت اسم وتحملت الإعراب نعطيها الإعراب، ثم نقول: وهو مضاف، وما بعدها مضافٌ إليه؛ لأنها اسم والاسم يُضاف إلى ما بعده، نعم.

المتن

قال: (وأمَّا المستثنى بـ ليس ولا يكون فهو واجبُ النصب؛ نحو: "قاموا ليسَ زيدًا، ولا يكونُ زيدًا").

الشرح

نعم؛ ليس ويكون من أخوات كان في باب كان الناسخة، فهما كان وليس المعروفتان، إلَّا أنه دخل معنى الاستثناء عليهما في مثل هذا الأسلوب، تقول: "جاء القومُ ليس زيدًا، وجاء القومُ لا يكون زيدًا" على معنى إلَّا، والإعراب؟

الإعراب نعربهما كما نعربهما في باب كان وأخواتهما، يعني أنهما يحتاجان إلى ماذا؟ اسمٍ مرفوع وإلى خبرٍ منصوب.

فإذا قلتَ: "جاء القومُ ليس زيدًا" فزيدًا منصوب، فيكون اسم ليس أم خبر ليس؟ خبر ليس المنصوب، إذًا نبحث عن اسم ليس، نقول: اسم ليسَ ضميرٌ مستتر، يعود إلى مفهومٍ سابق، كأن تُقدِّر "جاء القوم ليسوا زيدًا، أو ليس الجائي زيدًا" أو نحو ذلك، تقدر أي كلمة يستقل بها المعنى، يعني تجعل اسم ليس ضميرًا مستترًا، وهذا المستثنى المنصوب خبرًا لليس، وكذلك "جاء القوم لا يكون زيدًا" يعني لا يكون هو زيدًا، فهو اسم يكون مستتر، وزيدًا خبر يكون وهو المستثنى في المعنى، نعم.

المتن

(وأما المستثنى بـ خلا وعدا وحاشا فيجوز نصبه على المفعولية إن قدَّرتَها أفعالًا، وجره إن قدرتها حروفًا، نحو: "قام القومُ خلا زيدًا وزيدٍ، وعدا زيدًا وزيدٍ، وحاشا زيدًا وزيدٍ" بنصب زيدٍ وجره، ما لم تتقدم ما المصدرية على خلا وعدا، فإن تقدمت عليهما وجب النصب ما لم يُحكم بزيادة ما).

الشرح

نعم؛ "خلا وعدا وحاشا" من أدوات الاستثناء، إلَّا أنها يجوز أن تجعلها حروف جر فتجر المستثنى الواقع بعدها، تقول: "جاء القومُ عدا زيدٍ، خلا زيدٍ، حاشا زيدٍ، وما جاء القومُ عدا زيدٍ، وخلا زيدٍ، وحاشا زيدٍ"؛ فتكون هي حرف جر، والمستثنى الذي بعدها اسمٌ مجرورٌ بها وعلامة جرهِ الكسرة، وهو المستثنى بالمعنى.

ويجوز أن تجعلها أفعالًا ماضية أم مضارعة؟ تجعلها أفعالًا ماضية، فإذا جعلتها أفعالًا ماضية، وهي أفعال ماضية متعدية؛ إذًا ستحتاج إلى ماذا؟ إلى فاعل ومفعول، فتنصب المستثنى بعدها فتقول: "جاء القومُ عدا زيدًا، وخلا زيدًا، وحاشا زيدًا" فهي فعلٌ ماضٍ، والمستثنى المنصوب بعدها فاعلها أم مفعولها؟ مفعولها، فتحتاج إلى فاعل، فنقدر فاعلها ضميرًا مستترًا، فنقول: "جاء القومُ عدا زيدًا" أي: جاء القومُ عدا هو زيدًا، عدا يعني جاوز، يعني جاوز الجائي زيدًا، وكذلك في البواقي.

قال: (**ما لم تتقدم ما المصدرية على خلا وعدا**) فإذا قلتَ: "جاء القومُ ما عدا زيدًا، وجاء القومُ ما خلا زيدًا" فيجب في عدا وخلا أن يكونا ماذا؟ فعلين ماضيين، لماذا وجب هذا الأمر حينئذٍ؟ لأن ما مصدرية، وما المصدرية لا تدخل إلَّا على الأفعال، لا تدخل على الحروف، فلهذا نجعل ما مصدرية، فيجب أن يكون الذي بعدها فعلًا، فإذا كان الذي بعدها فعلًا؛ فيجب في المستثنى بعدها النصب، "جاء القومُ ما عدا زيدًا".

قال: (**ما لم يُحكم بزيادة ما**) يعني قد يُتكلَّف ويُقال: "جاء القومُ ما عدا زيدٍ" فنقول: ما حرف زائد وليس حرف مصدري، والزائد لا يغير الإعراب، وعدا حرف جر وزيدٍ اسمٌ مجرور وهو المستثنى؟

فهذا ما يتعلق بالباب العاشر من المنصوبات وهو المستثنى، وخلاصته: أنَّ المستثنى في أغلب أحواله منصوب، فهو بعد "ليسَ، ولا يكون" منصوب، وفي الاستثناء التام الموجب منصوب، وفي الاستثناء التام غير الموجب؟ يجوزُ فيهِ النصب، ويجوزُ فيه الإتباع، وإذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه؟ وجب فيهِ النصب، والاستثناء المنقطع؟ يجب فيه النصب إلا في حالة واحدة، هذه الحالة

الواحدة ما حكمها؟ يجوز فيها النصب، ويجوز فيها الرفع، وقد عرفنا أن الاستثناء الناقص المفرغ هذا في الحقيقة في الاستثناء أم لا؟

الطالب: ليس من الاستثناء.

الشيخ: إذًا أخرجه، أخرجه من الاستثناء، فإذا أخرجناه من الاستثناء فمعنى ذلك أنك مهما نصبت المستثنى فإنك لم تخطئ، إذا أخرجتَ الاستثناء الناقص المفرغ وعرفنا أنه في الحقيقة ليس استثناءً هو حصر، فإذا خرجناه فإنك مهما نصبتَ المستثنى فإنك لم تخطئ؛ لأن النصب في المستثنى إما واجب وإمَّا جائز، هذه يسمونها من النحو العملي، من النحو العملي يعني أن تخبر فقط بما يمكن أن يُقال دون معرفة التفاصيل والراجح والقوي والفصيح والأفصح، فتقول مثلًا: في المستثنى انصبه، فإذا نصبته لم تخطئ، لكن هذا صححه العلماء، -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٣٩:١٤)) -- تقول: المستثنى يجب أن يُنصب في كل حال؟! لا؛ تأخذها قاعدة لك أنت، المستثنى انصبه فإنك لا تخطئ، لكن في أوجه يجوز فيها النصب لكن غير النصب الإتباع أفضل وأفصح، نعم ننتقل إلى المنصوب التالي.

اسم لا النافية للجنس

المتن

قال: (الحادي عشر: اسم لا النافية للجنس، إذا كان مضافًا نحو: "لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ"، أو شبيهًا بالمضاف وهو: ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه مرفوعًا كان نحو: "لا قبيحٌ فعله حاضرٌ" أو منصوبًا نحو: "لا طالعًا جبلًا مقيمٌ" أو مخفوضًا بخافضٍ متعلقٍ به نحو: "لا مارًا بزيدٍ عندنا"، فإن كان اسم لا مفردًا فإنه يُبنى على ما يُنصب به لو كان معربًا).

الشرح

نعم؛ لا النافية للجنس، هي لا النافية تعرفون لا النافية! لا النافية قد تدخل على فعل "محمدٌ لا يُهملُ دروسه" فهذه لا علاقة لنا بها، وقد تدخل على اسمٍ، فإذا دخلت على اسمٍ فيكون لها معنيان: إمَّا النفيُ المُطلق، أو نفي الجنس، ما معنى النفي المطلق أو نفي الجنس؟ نفي الجنس يعني نفي جميع أفراد الجنس، أمَّا النفي المطلق يعني نفي فرد أو فردين أو أفراد محددين من الجنس، فأنتَ تريد أن تقول: إنَّ هذا البيت ليس فيه رجلٌ واحد ولكن فيه رجلان أو فيه رجال، يقول: هذا البيت ما فيه إلا رجل واحد، فتقول له: "لا رجلٌ في البيت بل رجال" فأنت أردت أن تنفي جنس الرجال، أم أردت أن تنفي واحدًا منهم عددًا معينًا من الرجال؟ أردت أن تنفي عددًا معينًا من الرجال، هنا أردت أن تنفي واحدًا هذا النفي المطلق.

وقد تقصد بكلامك أن تقول: إن هذا البيت ما فيه أحد من جنس الرجال، لا واحد ولا اثنان ولا أكثر، ولا صغير ولا كبير، ولا نائم ولا مستيقظ، ولا قوي ولا

ضعيف، هذا البيت ليس فيه أحد من جنس الرجال، إذًا هُناك فرق بين المعنيين أم لا؟ في فرق، وقد فرَّقت العرب بين هذين المعنيين باللفظ، فإذا أرادت المعنى الأول قالت: "لا رجلٌ بالبيت" وإذا أرادت المعنى الثاني وهو نفي الجنس، قالت: "لا رجلَ في البيت" يعني إذا أرادوا نفي الجنس أعملوها عمل إنَّ، تنصب الاسم وترفع الخبر "لا رجلَ في البيت، لا سيارةَ في المعرض" يعني ما في أي سيارة، فإذا قالوا: "لا سيارةٌ في المعرض" فالمراد هنا نفي الجنس أو نفي الوحدة؟ نفي الوحدة، يعني هذا ما فيه سيارة فيه سيارات كثيرة، إذًا تقول: "لا سيارةٌ" فإذا قلتَ: "لا سيارةٌ في المعرض" كانت لا حينئذٍ إمَّا مُهملة فما بعدها مبتدأ وخبر "سيارةٌ في المعرض" أو كانت عاملة عمل ليسَ ترفع اسمها وتنصب خبرها.

والذي يهمنا الآن هي لا النافية للجنس، إذًا فهذا معنى كونها تنفي الجنس، إذًا متى تعمل لا النافية للجنس عملها؟ إذا كان المراد نفي الجنس، فإذا كان المراد نفي الجنس ماذا تعمل؟ تعمل عمل إنَّ، يعني تنصب اسمها وترفع خبرها، طيب.

إلَّا أن اسمها قد يُنصب في المحل واللفظ، وقد يُنصب في المحل فقط دون اللفظ، وأنتم الآن في الدرس الخامس من الأزهرية، يعني صرتم تفهمون هذه المصطلحات والمراد بها، فإذا قلنا: اسم لا النافية للجنس منصوب المحل واللفظ ماذا نعني؟ نعني أنه معرب، وحكمه النصب فيُنصب بعلامات النصب التي درستموها.

وإذا قلنا: أنه منصوب المحل دون اللفظ، يعني أنَّهُ مبني منصوب المحل، إلَّا أنَّ لفظه يلزم حركة واحدة لا تتأثر بالإعراب، فمتى يكون منصوب المحل واللفظ؟ يعني متى يكون معربًا ومتى يكون مبنيًا؟ يقولون: إذا كان مفردًا يُبنى، وإذا كان غير مفرد يُعرب، ما المراد بالإفراد هنا؟ هذه معلومة ذكرناها من قبل،

وهي أن الإفراد مصطلح نحوي له أكثر من استعمال، الاستعمال المشهور أن يكون خلاف المثنى والجمع وليس مرادًا هنا، وقد يكون خلاف الجُملة وشبه الجُملة وليس مرادًا هنا، يُذكر في باب المبتدأ والخبر شرحناه، وقد يكون المراد بالمفرد: ما ليس مضافًا ولا شبيه بالمضاف، وهو المراد بهذا الباب وبالباب التالي النداء.

إذًا فالمضاف كقولك: "طالب علم، وكتاب نحو، وباب مسجد، وسيارة رجل، وقلم طالب" هذا مضاف ليس مفردًا وحكمه النصب، نصب اللفظ والمحل، تقول: "لا طالب علمٍ مذمومٌ" فلا نافية للجنس، وطالب علم اسمها منصوب، وهو مضاف وعلم مضاف إليه، ومذمومٌ خبرها مرفوع "لا طالب علمٍ مذمومٌ، لا باب مسجدٍ مكسورٌ، لا قلم طالبٍ ضائعٌ"... وهكذا.

وكذلك إذا كان شبيهًا بالمضاف فإنه يُعرب، ما المراد بالشبيه بالمضاف؟ قال الأزهري: (**هو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه، لا على سبيل الإضافة**) لأنه لو كان على سبيل الإضافة لكان مضاف ومضاف إليه، إمَّا رفعًا كأن تقول: لا قبيحًا فعله حاضرٌ، لا نافية للجنس، قبيحًا اسمها منصوب، وأخبرتَ عنه بأنه حاضر، إذًا حاضر خبرها مرفوع، وفعله ما إعراب فعله؟ يقبح فعله، هذه قبيح صفة مشبهة، صفة مشبهة يعني وصف، والأوصاف: "اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل" ما معنى وصف؟ يعني أن حكمها حكم الفعل ضع الفعل مكانها، قبيحًا فعلهُ يعني يقبح فعله، ما إعراب فعله؟ فاعل، لكن فاعل بالفعل ولا فاعل بالوصف؟ قلنا: فاعل بالوصف، "لا كريمًا خلقهُ مذمومٌ" الإعراب نفسه، أو بالنصب قال: "لا طالعًا جبلًا مقيمٌ" فـ طالعًا: اسمها منصوب، ومقيمٌ خبرها مرفوع، وجبلًا؟ طالعًا: اسم فاعل، يعني يطلع جبلًا، فاعل أو مفعول جبلًا؟ مفعولٌ به، "لا كاسرًا بابًا مضروبٌ، لا ساكبًا كأسًا مضروبٌ، لا قارئًا كتابًا

نادمٌ".. وهكذا.

قال: (**أو بالخفض مثل: "لا مارًا بزيدٍ عندنا"**) مارًا: اسم لا منصوب، وعندنا: شبه جُملة خبرها، وبزيدٍ: جار ومجرور متعلق بـ مارًا، ومثلها أن تقول: "لا ناظرًا في كتابٍ نادمٌ، لا جالسًا في المسجدِ خاسرٌ ... وهكذا" فإن لم يكن اسم لا النافية للجنس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، يعني كان مفردًا فإنه يُبنى، يُبنى على ما يُنصب عليه، يعني يُبنى على علامات النصب لكنه مبني، فتقول: "لا رجلَ في البيت" رجلَ اسم لا النافية للجنس، اسم لا النافية للجنس منصوب أو في محل نصب؟ ماذا نقول يا إخوان؟ نقول: في محل نصب لأنه مبني، في محل نصب مبنيٌّ على الفتح، وفي البيت شبه جُملة خبر لا النافية للجنس.

تقول: "لا مؤمنَ كذابٌ" مؤمن اسمها في محل نصب مبنيٌّ على الفتح، كذَّابٌ خبرها، تقول: "لا كسولَ ناجحٌ"، تقول: "لا ناصحَ مردودٌ، لا خائنَ محمودٌ".. وهكذا.

فإذا انتهينا من ذلك، وعرفنا أنَّ لا النافية للجنس تعمل عمل إنَّ واسمها إمَّا أن يُبنى إذا كان مفردًا، وإمَّا أن يُنصب إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، ينبغي أن نقول: إنَّ هذا هو مذهب الجمهور وهو مذهب البصريين، وفي المسألة مذهبٌ آخر وهو مذهب الكوفيين ونصره بعض البصريين كالمبرد وأبي إسحاق الزجاج، وهو: أنَّ لا النافية للجنس تعمل عمل إنَّ واسمها دائمًا منصوب المحل واللفظ، يعني اسمها دائمًا مُعرب، إلَّا أنهم يقولون: إذا كان اسمها مفردًا لا يُنون، هي تعمل عمل إنَّ إلَّا إذا كان اسمها مفردًا فإنَّهُ لا يُنوَّن، إذًا هم يوافقون على كل ما سبق، إلَّا إذا كان اسمها مفردًا مثل: "لا رجل في البيت" فيقول: رجلَ اسم لا النافية للجنس منصوب أو في محل نصب عندهم؟ منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لكن يقول:

هذه خاصية بـ لا اسمها المفرد لا يُنون، وهذا قول له قوته ووجاهته، وهو أكثر استقامة على القياس؛ لكنه يحتاجُ إلى تعليلٍ واضح لحذف التنوين، وهم قد عللوا ذلك، ولا يهمنا التعليل، يهمنا فقط أن تعرفوا هذا المذهب، نعم المنصوب التالي.

المنادى

المتن

قال: (الثاني عشر: المنادى، إذا كان مضافًا نحو: "يا عبد اللهِ"، أو شبيهًا بالمضافِ وهو ما عمل فيما بعدهُ الرفع نحو: "يا حسنًا وجهه"، أو النصب نحو: "يا طالعًا جبلًا" أو الجر نحو: "يا رفيقًا بالعباد" أو نكرةً غير مقصودةٍ نحو قول الواعظ: "يا غافلًا والموت يطلبه" فإن كان المنادى مفردًا فإنه يُبنى على ما يُرفع به، لو كان معربًا، فيُبنى على الضم في نحو: "يا زيدُ" وعلى الألف في نحو: "يا زيدان" وعلى الواو في نحو: "يا زيدون"، وإن كان نكرةً مقصودةً فإنها تُبنى على الضم من غير تنوينٍ نحو: "يا رجلُ" ما لم توصف فإن وصفت تَرَجَّحَ نصبُها على ضمِّها نحو: "يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم").

الشرح

نعم؛ هذا باب النداء، وهو أسلوب معروف من أساليب العربية، والمُنادى حكمه دائمًا النصب إلَّا أنهُ في مواضع يكون منصوب المحل واللفظ معرب، وفي مواضع يكون منصوب المحل فقط دون اللفظ.

والخلاصة في ذلك أن يُقال: إنَّ المنادى له حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون اسمه مكونًا من كلمةٍ واحدة، والمقصود بها مُعيَّن،

الحالة الأولى أن يكون المنادى اسمه مكونًا من كلمة واحدة، والمراد به معين محدد، وحُكمُ هذه الحالة البناء، البناء يعني يُبنى على علامات الرفع، هو منصوب المحل ويُبنى لفظه على علامات الرفع، تقول: يا زيدُ، زيد اسم واحد والمراد بها معين، تقول: "يا زيدُ" أعرب "يا زيدُ" يا: حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، زيد: منادًى مبنيٌ على الضم منصوب أو في محل نصب؟ في محل نصب، "يا محمدُ، يا خالدُ، يا يوسفُ، يا إبراهيم أعرض عن هذا، يا مريمُ، يا نوحُ" طيب.

فإذا قُلتُ لكَ: "يا رجلُ اقرأ" أن الآن أخطابك وأقول: يا رجل اقرأ، المنادى رجل كلمة، والمراد بها مُعين أم غير معين؟ معين، أنا أريد هذا الرجل، أقول: يا رجل اقرأ، أو مثلًا أنت تعبث بالقلم، أقول لك: يا رجل دع القلم، فالآن عندما أقول: يا رجل، أريد معينًا أم غير معين؟ معين، إذًا فالمنادى كلمة والمراد معين إذًا نبني على الضم، نقول: "يا رجلُ اتقِ الله، يا طالبُ افهم، يا حاجُّ تفضل" إذا كنتَ تخاطب حاجًّا معينًا، "يا أستاذُ عندي سؤال" لأنك تريد أستاذًا معينًا، "يا شيخُ عندي سؤال" ... وهكذا، ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [سبأ:١٠]، جبال هنا كلمة جبال هذا اسم مفرد، اسم مفرد يعني واحد لا نريد به أنهُ مثنى أو جمع، لا يعني كلمة واحدة، أن يكون المنادى كلمةً واحدة قلنا، يعني ما قلنا مفرد، قلنا: أن يكون المنادى كلمةً واحدة ﴿يَـٰجِبَالُ﴾ [سبأ:١٠]؛ وهذه الجبال جبال معينة ولهذا قال: ﴿يَـٰجِبَالُ﴾ ؛ فبنى على الضم.

والحالة الثانية: ما سوى ذلك، إذا لم يكن المنادى كلمة واحدة والمراد معين، فإنكَّ تنصب يعني تعربه تجعله معربًا وتنصبه بعلامات النصب المعروفة المختلفة، فإذا قلت مثلًا: "يا حارث المدرسة" حارث المدرسة هذا اسم كلمتان،

إذًا تنصب "يا حارثَ المدرسةِ" حارثَ: منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والمدرسةِ مضافٌ إليه، "يا إمام المسجدِ، يا أستاذَ المادةِ، يا صاحبَ زيدٍ".. وهكذا.

طيب لو قلنا مثلًا لو قال الخطيب كما قال الأزهري: "يا غافلًا اذكر الله" الخطيب الآن يريد معينًا أو يريد كل من تنطبق عليه هذه الصفة؟ لا يريد معينًا؛ إذًا ما يدخل في الحالة الأولى، فلهذا ينصب يقول: "يا غافلًا اذكر الله" فإذا قال خطيب عرفة: "يا حاجًا احفظ حجك" ينصب أو يبني؟ ينصب، وإذا قال المدير في كلمة الصباح: "يا طالبًا اهتم بدروسك" يقول: يا طالبًا أم يا طالبُ؟ يقول: يا طالبًا؛ فإن رأى طالبًا أمامه يعبث أو غير منتبه فأراد أن ينبهه ماذا يقول له؟ يقول: "يا طالبُ انتبه" العرب تفرق بين المعاني باختلاف الألفاظ؛ لأن الألفاظ خدمة للمعاني، ومن ذلك الشبيه بالمضاف الذي سبق شرحهُ، فإذا قلت مثلًا: "يا قبيحًا فعله تعالَ" فأنت لا تنادي قبيحًا، وإنما تنادي قبيحًا فعله، فصار المنادى حينئذٍ اسمه أكثر من كلمة، فتقول: "يا قبيحًا" منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وفعله فاعل، "يا قبيحًا فعله، يا كريمًا خلقه إنَّا نحبك، يا مُغلقًا الباب افتحه، يا واقفًا أمامي سِر، يا جالسًا أمام الشيخ اسأله، يا قارئًا الكتاب ارفع صوتك، يا رحيمًا بالعباد، يا رفيقًا بالعباد ارحمنا".. وهكذا.

فقول أو كلام الأزهري لا يختلف عما أجملناه قبل قليل، قال: (**إذا كان مضافًا نحو: "يا عبد اللهِ"، أو شبيهًا بالمضافِ نحو: "يا حسنًا وجهه، يا طالعًا جبلًا، يا رفيقًا بالعباد" أو نكرةً غير مقصودةٍ نحو قول الواعظ: "يا غافلًا والموت يطلبه"**) قال: هذا حكمه النصب، يعني مُعرب ويُعرب بعلامات النصب.

قال: (**فإن كان المنادى مفردًا**) وعرفنا أن المراد بالمفرد هنا في اصطلاحه: ما

ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، (**فإنه يُبنى على ما يُرفع به لو كان معربًا، فيُبنى على الضم في نحو: "يا زيدُ" وعلى الألف في نحو: "يا زيدانِ" وعلى الواو في نحو: "يا زيدون"، وإن كان نكرةً مقصودةً فإنها تُبنى على الضم أيضًا من غير تنوينٍ نحو: "يا رجلُ"**) ثم قال: (**ما لم توصف**) يعني هذه النكرة، (**فإن وصفت رجَّح نصبها على ضمها نحو: "يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم"**) "يا عظيمًا يُرجى لكل عظيمٍ ارحمنا" أين المنادى؟ "يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم" فهذا يدخل في النصب؛ لأنه شبيه بالمضاف؛ لكنهم فرقوا هنا قالوا: إنَّ الذي كثر نداؤه على أنه مفرد مثل: "يا كريم، يا رحيم، يا رحمن، يا جبار، يا غفار"، هذا كثر نداؤه بأسمائه سبحانه وتعالى؛ فلهذا تبنيها على الضم؛ لأنها أسماء مفردة والمراد بها معين.

فإذا قلتَ: "يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم، يا غفارًا تغفر ما تشاء اغفر لنا" فهُنا الأصل أنك ما تصف؛ لأن الأصل: "يا غفَّارُ، يا رحيمُ" فجاءت هذه الصفة غير الغالبة، فقال: هنا يجوز لك أن تبقى على الأصل، ويجوزُ لك أن تنصب، والنصب هو الأكثر؛ لأنه القياس لأنه دخل في الشبيه بالمضاف، نعم.

وقوله -سبحانه وتعالى-: ﴿ياصاحبي السجن﴾[يوسف:٣٩]؛ من أي النوعين؟ المبني أم المنصوب المعرب؟ المنصوب؛ لأنه مضاف، فإذا ناديت مسلمي العالم ماذا تقول؟ "يا مسلمي العالم"، فإذا ناديتهم دون إضافة إلى العالم كيف تنادي المسلمين؟ "يا مسلمون" لماذا "يا مسلمون"؟ لأن الاسم مفرد مسلمون، وأنت تريد معين ولا غير معين؟ معين، لكن مفرد معين أم جماعة معينة؟ جماعة معينة، نحن قلنا: أن يكون المراد معينًا، سواءٌ كان مفردًا معينًا "يا رجلُ" أو كان جماعة معينة "يا مسلمون" مسلمون جماعة معينة متميزة عن غيرها؛ فلهذا لو ناديت الطُلَّاب ماذا تقول؟ "يا طُلَّابُ، يا أساتذةُ".. وهكذا، فهذا ما يتعلق بالمنادى وهو المنصوب الثاني عشر، نعم المنصوب الثالث عشر.

خبر كاد وأخواتها

المتن

قال: (الثالث عشر: خبر كاد وأخواتها، وهي: ثلاثة أقسام:

ما وُضع للدلالة على قُرب الخبر وهو ثلاثةٌ: كاد، وكرب، وأوشك.

وما وُضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثةٌ أيضًا: حرى، واخلولق، وعسى.

وما وُضع للدالة على الشروع فيهِ وهو كثيرٌ ومنه: أنشأ، وطفق، وعلق، وجعل، وأخذ، وقام، وهلهل، وهبَّ، تقول: "كاد زيدٌ يقرأ"؛ فكاد: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، وزيدٌ اسمها، وجُملة يقرأ في موضع نصبٍ خبرُ كاد، وكذا الباقي).

الشرح

نعم؛ كاد وأخواتها تعمل عمل كان وأخواتها، يعني أنها من النواسخ التي تدخل على المبتدأ فترفعه، وتدخل على الخبر فتنصبه، فلهذا جرت عادة النحويين أنهم يذكرون كاد وأخواتها بعد باب كان وأخواتها؛ لأن عملهما واحد، والأزهري كما ترون أخرها هنا، فإذا قُلتَ: إذا كانت كاد وأخواتها تعمل عمل كان وأخواتها، هي أفعال ناسخة وتعمل عمل كان وأخواتها، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، فلماذا لم تُجعل في باب كان وأخواتها وينتهي الأمر؟ لماذا جعلوها في بابٍ مستقل؟ يعني لماذا لم يجعلوا "ليس" في باب مستقل مثلًا؟ لماذا لم يجعلوا "ما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك" في باب مستقل، جعلوها في باب كان، أما كاد وأخواتها جعلوها في باب مستقل؟ فالجواب عن ذلك: لأنَّ كاد وأخواتها يُشترط في خبرها شرطٌ لا يُشترط في كان وأخواتها، وهو: أن يكون خبرها فعلًا مضارعًا، يُشترط في كاد وأخواتها أن يكون خبرها فعلًا مضارعًا، بخلاف كان وأخواتها، فأنت تقول في

كان وأخواتها: "كان محمدٌ راكضًا، وكان محمدٌ يركض" تأتي به مضارعًا وتأتي به اسمًا، وهذا مُطرد وقياسي فيها، أما في كاد وأخواتها فلا تقول إلَّا: "كاد محمدٌ يركض" ولا يجوز: "كاد محمدٌ راكضًا" وهكذا في بقية أخوات كاد؛ فلهذا جعلوها في بابٍ مستقل.

ثُمَّ إنَّ كاد وأخواتها ثلاثة أقسام كما ذكر:

القسم الأول: (**ما وُضع للدلالة على قُرب الخبر وهو ثلاثةٌ: كاد، وقرب، وأوشك**) هذه الثلاثة معناها: الدلالة على قُرب وقوع الخبر، يعني الخبر وقع أم لم يقع؟ لم يقع، ولكنه قريب "كاد محمدٌ يجلس، كاد محمدٌ يصل، كاد محمدٌ يموت" يعني الأمر لم يقع ولكنه قريب.

والثاني: (**ما وُضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثةٌ أيضًا: حرى، واخلولق، وعسى**) معنى ذلك أنه وقع أو لم يقع؟ لم يقع، ولكنك ترجو أن يقع أو يُرجى لك أن يقع، تقول: "عسى محمدٌ أن يزورنا، عسى السماء أن تمطر، أو اخلولقت السماء أن تمطر" وكلها "حرى واخلولق" بمعنى عسى، كما أن "كرب وأوشك" بمعنى كاد.

والنوع الثالث: (**ما وُضع للدالة على الشروع فيهِ**) يعني: البدء في العمل، كل ما كان بمعنى شرع وبدأ يدخل هنا وهي أفعالٌ كثيرة منها: (**أنشأ، وطفق، وعلق، وجعل، وأخذ، وقام، وهلهل، وهبَّ**) كلها إذا كانت بمعنى شرع، تقول: "شرع محمدٌ يكتب، شرع محمدٌ يخطب، شرع محمدٌ يأكل.. وهكذا أخذ محمدٌ يكتب، وأخذ محمدٌ يقرأ، وأخذ محمدٌ يخطب" وكذلك في البواقي.

فإذا قيل: "شرع محمدٌ في القراءة" هل يدخل في هذا الباب؟ لا؛ لأن خبره ليس فعلًا مضارعًا، طيب إذا ما دخل في هذا الباب أين يذهب؟ يعود إلى حظيرة

الأفعال، يعني الأفعال التامة المعروفة التي لها فاعل، إن كانت لازمة فاعل، وإن كانت متعدية فاعل ومفعول به، ما تأتي للناقصة التي تحتاج إلى اسم وخبر، فشرع محمدٌ في العمل، شرع فعل، ومحمدٌ فاعل، وفي العمل جار ومجرور متعلق بالفعل، وكذلك أنشأ تقول: "أنشأ محمدٌ ينشد"، لكن "أنشأ محمدٌ قصيدةً" لا هذا فعل وفاعل ومفعول به، وهكذا في البواقي.

قال: (**"كاد زيدٌ يقرأ"**) كيف نعرب؟ كاد نعربها مثل كان وكيف نعرب كان؟ مثل جاء، ودخل، وجعل وانطلق، كالأفعال الماضية لكن نزيد كلمة ناقص أو ناسخ، فنقول: كاد فعلٌ ماضٍ ناقصٌ أو ناسخ مبنيٌ على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيدٌ اسم كاد مرفوعٌ بكاد وعلامة رفعه الضمة، ويقرأ نقول: فعلٌ مضارع، انتبهوا ما نقول: خبر كاد، نقول: فعلٌ مضارعٌ منصوب أو مرفوع أو مجزوم؟ مرفوع، لم يسبق بناصب ولا بجازم، مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولكل فعلٍ فاعلٌ بعده، فإن ظهر وإلا فهو ضميرٌ مستتر، أين فاعل يقرأ؟ ضميرٌ مستتر تقديره هو، صارت جملة فعلية يقرأ هو، ما إعراب هذه الجملة الفعلية "يقرأ هو"؟ والجملة الفعلية خبر كاد في محل نصب.

تقول: والجُملة الفعلية خبر كاد في محل نصب، أو تقول: الجملة الفعلية في محل نصب خبر كاد لا إشكال، المطلوب أن تأتي بأركان الإعراب، تقدم أو تؤخر هذا ليس بواجب، مع أن الأفضل أن تبتدئ دائمًا بالإعراب، تقول: خبر كاد ثم تأتي بالحكم الإعرابي في محل نصب، ولو قدمت أو أخرت فلا بأس بذلك وكذلك البواقي.

الطالب: لماذا أفرد خبر كاد في المنصوبات، ولم يفرد اسمها في المرفوعات؟

الشيخ: يقول: لماذا جعل خبر كاد وأخواتها في المنصوبات ولم يجعل اسمها

في المرفوعات؟ والجواب: الجواب أن هذا مما يؤخذ عليه رحمه الله، ليس هناك كتاب يسلم من النقد، يعني خاصةً في الكُتُب الصغيرة والكُتُب المتوسطة، يعني صاحبها ربما يعمل أشياء هو لا يرى أنها هي الأصوب وأنها هي الصحيحة علميًا، وإنما يرتكبها لأنه يرى أنها أوضح للطلاب، وأقرب إلى إيصال المعلومة؛ فلهذا لا يؤاخذ على أصحاب الكتب الصغيرة والمتوسطة حتى إنهم يقولون في البحوث العلمية: ينبغي ألا تعتمد قوله في الكتب الصغيرة والمتوسطة على أنه هو قوله الذي يقول به ويعتقد صحته، وإنما تأخذ أقواله من كتبه العلمية الكبيرة المفصلة، ولهذا ما يصلح أن تنسب قول لابن آجروم من مقدمته، وهكذا في الكتب الصغيرة؛ لأنك ربما لو ناقشته في ذلك قال: أعلم أنَّ الصواب وأنَّ الأصح وأنَّ الموافق للقياس، وأنَّ الموافق للأدلة هو القول الثاني، ولكني أخذت بهذا القول لأنه أوضح وأسهل للطُلَّاب، فربما أنه رأى أنَّ هذا أسهل، نعم.

طالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠١:١٧:٢٦)) --

الشيخ: الباب الذي قبله المنادى.

الطالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠١:١٧:٤٧)) --

الشيخ: نحن قلنا ذلك: إذا كان المنادى مفردًا والمراد به معين يُبنى على علامات الإعراب ضم وغير ضم، فتقول في المفرد؟ يا رجلُ يا طُلَّاب، وتقول في المثنى: "يا زيدان، يا رجلان" -زيدان علم- تقول: "يا رجلان" هذه نكرة مقصودة، فتبنيها على الألف، وتقول: "يا مسلمون، يا مهندسون" هذه نكرة مقصودة فتبنيها على الواو.

الطالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠١:١٨:٢٣)) --

الشيخ: نعم؛ النحويون قد يقولون: مبني على الضم، يعنون به مبني على علامات الإعراب، فلا يريدون بالضم الضم، وإنما يعني ما يُرفع به.

الطالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠١:١٨:٥٤)) --

الشيخ: لا هذا السؤال تفصيلي، اسألني إياه بعد الدرس أجبك عليه إن شاء الله، نعم تفضل اقرأ، المنصوب الرابع عشر.

خبرُ "ما" الحجازية

المتن

قال: (الرابع عشر: خبرُ "ما" الحجازية، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١]).

الشرح

نعم؛ يقول: من الأسماء المنصوبة خبر "ما" الحجازية، "ما" هي حرف النفي المعروف، فتدخلُ على الفعل، فتقول: "محمدٌ ما يُهمل دروسه" ولا علاقة لنا بها إذا دخلت على الفعل؛ لأنها إذا دخلت على الفعل فهي حرفٌ مُهمل ليس له عمل باتفاق، وتدخل على الاسم فإذا دخلت على الاسم فإنَّ العرب اختلفوا فيها وليس النحويون الذين اختلفوا فيها وإنما العرب، فالحجازيون حينئذٍ يعملونها عمل ليس لأنها بمعناها في النفي، فيقولون: "ما محمدٌ كريمًا، ما زيدٌ بخيلًا" وأمَّا التميميون فإنهم يبقون "ما على أصلها" حرفًا مهملًا ليس له عمل، فما بعده مبتدأٌ مرفوع وخبرٌ مرفوع، فيقولون: "ما محمدٌ قائمٌ، ما زيدٌ بخيلٌ" فعلى لغة التميميين نقول: "ما" حرف نفي مهمل ليس له عمل مبني على السكون ليس له محل من

الإعراب، وزيدٌ مبتدأ مرفوع، وبخيلٌ خبر لمبتدأ مرفوع.

وعلى لغة الحجازيين الذين يعملون "ما" عمل "ليس" فيقولون: "ما زيدٌ بخيلًا" نقول: "ما" حجازية عاملةٌ عمل ليس، وزيدٌ اسمها مرفوعٌ بها وعلامة رفعه الضمة، وبخيلًا خبر "ما" الحجازية منصوبٌ بها وعلامة نصبه الفتحة.

ثُمَّ ذكر شاهدًا على إعمالها وهو قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ في سورة يوسف، "ما" حجازية، عندما نقول: حجازية؛ نريد أن نقول: إنها "ما" النافية العاملة عمل "ليس"، نختصر ذلك ونقول: "ما" الحجازية، وهذا اسمها، اسمها مرفوعًا في محل رفع، في محل رفع لأنه مبني، إذًا هذا اسم "ما" الحجازية في محل رفع مبني على السكون، وبشرًا خبرُ "ما" الحجازية منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهذا باتفاق القُرَّاء السبعة بل العشرة.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢]؛ "ما" حجازية، "هُنَّ" ضمير منفصل لكن ما إعرابه؟ اسم "ما" الحجازية في محل رفع مبنيٌ على الفتح، "أمهاتِ" خبر ما الحجازية منصوب وعلامة نصبه الكسرة، وهو مضاف وهم مضاف إليه لأنه ضمير اتصل باسم.

لو جعلنا في اللغة في الكلام، لو جعلنا ما تميمية، ماذا كنا نقول؟ "ما هذا بشرٌ"، وهذه قراءة شاذة، "وما هُنَّ أمهاتُهم" ولم ترد "ما" الحجازية عاملةً في الخبر النصب إلَّا في موضعين قطعًا وهما اللذان ذكرناهما، وفي موضع ثالث احتمالًا، وفي غير هذه المواضع دخلت الباء على خبرها ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة:٧٤]؛ فنقول: إن "ما" حجازية حينئذٍ؛ لأن القرآن نزل بأغلبه على لغة الحجاز، وباء داخلة في خبر "ما" الحجازية.

إذًا فـ "ما" الحجازية تعمل عمل كان، ترفع اسمها وتنصب خبرها، فذكر خبرها في المنصوبات ولكنه لم يذكر اسمها في المرفوعات، نعم المنصوب الخامس عشر؟

التابع للمنصوب

المتن

قال: (الخامس عشر: التابع للمنصوب وهو أربعةٌ: النعتُ نحو: "رأيتُ زيدًا العاقل"، والعطفُ نحو: "رأيتُ زيدًا وعَمْرًا"، والتوكيد نحو: "رأيت زيدًا نفسه" والبدل نحو: "رأيتُ زيدًا أخاك").

الشرح

نعم؛ المنصوب الخامس عشر هو التابع للمنصوب، ورأيتم أنَّهُ اختصر ذلك؛ لأننا شرحنا التوابع من قبل؛ فهي أربعة:

النعت ومثاله: "رأيتُ زيدًا العاقلَ" فرأيتُ فعلٌ وفاعل، وزيدًا مفعولٌ به منصوب، والعاقل نعتُ زيدًا منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

والثاني: العطف نحو: "رأيتُ زيدًا وعَمْرًا" فرأيتُ فعلٌ وفاعل، وزيدًا مفعولٌ به منصوب، والواو حرف عطف لا محل له من الإعراب مبنيٌ على الفتح، وعَمْرًا معطوفٌ على زيدًا منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

والتابع الثالث: التوكيد، نحو: "رأيتُ زيدًا نفسَه" فرأيتُ زيدًا فعلٌ وفاعل ومفعولٌ به منصوب، ونفس توكيدٌ لزيدًا منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

والرابع البدل نحو: "رأيت زيدًا أخاك"؛ فرأيتُ زيدًا فعلٌ وفاعل ومفعولٌ به، وأخاك بدلٌ من زيدًا منصوب وعلامة نصبه الألف وهو مضاف والكاف مضافٌ إليه.

بهذا نكون قد انتهينا من الأسماء المنصوبة الخمسة عشر؛ ليبقى لنا المنصوب السادس عشر، وهو الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء، تفضل اقرأ.

المتن

قال: (السادس عشر: الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصبٌ ولم يتصل بآخره شيء).

الشرح

(الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) الفعل المضارع ما الذي يدخله من الأحكام الإعرابية "الرفع، والنصب، والجر والجزم"؟ الجواب: يدخله الرفع والنصب والجزم ولا يدخله الجر، طيب متى يكون حكمه النصب؟ إذا سُبق بناصب، ومتى يكون حكمه الجزم؟ إذا سُبق بجازم، ومتى يكون حكمه الرفع؟ إذا تجرَّد من الناصب والجازم.

فإذا قلتَ مثلًا: "لا تلعب" فما الحكم الإعرابي للفعل تلعب؟ الجزم، وإذا قُلتَ: "لا تلعبنَّ يا محمد" ما الحكم الإعرابي لتلعب في قولك: "تلعبن" أنا أسأل عن الحكم الإعرابي؟ الجواب: الجزم، إلَّا أنَّ "لا تلعب" مجزوم المحل واللفظ، وقولك: "لا تلعبن" مجزوم المحل فقط دون اللفظ؛ فعلى ذلك فإنَّ تلعب وتلعبن كلاهما حكمه الجزم، وعليه ما كان ينبغي للأزهري أن يقول: **(ولم يتصل بآخره**

شيء)؛ لأنه يعني بقوله: **(ولم يتصل بآخره شيء)** يعني لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد؛ فإذا اتصلت بالفعل المضارع نون النسوة أو نون التوكيد؛ فإنَّهُ يكونُ حينئذٍ مبنيًا، ويكون إعرابه محليًا، طيب وما المشكلة في ذلك؟ يعني لماذا يستثنيه؟ نقول: الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب حكمه ماذا؟ حكمه النصب إذا لم يتصل بآخره شيء، وإذا اتصل بآخره شيء، إذا اتصلت به نون النسوة ونون التوكيد، وسُبق بناصب أو بجازم هل يتخلف الحكم الإعرابي؟ لا يتخلف يثبت له، إلَّا أنه يثبت لمحله دون لفظه؛ فلا حاجة لقوله: **(ولم يتصل بآخره شيء)** نعم.

نواصب المضارع

المتن

(ونواصبه أربعةٌ: "أن، ولن، وإذَنْ، وكي" نحو: "أن تقول نفس، ولن نبرح، وإذن أُكرمك جوابًا لمن قال: أريد أن أزورك، ولكي لا تأسوا").

الشرح

نعم؛ النواصب أربعة أحرف كلها حروف، ونقول: أربعة أحرف "أن، ولن، وكي، وإذن" "أن تقول نفسٌ" أن هذا حرفٌ مصدريٌ ناصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، تقول فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأن وعلامة نصبه الفتحة، "لن نبرح" لن حرفٌ نفيٍ ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، نبرح فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ"لن وعلامة نصبه الفتحة، "إذن أُكرمك" كان الذي ينبغي إملاءً أن تُكتب إذن بالنون لا بالتنوين؛ لأن إذن إذا عملت في المضارع فتُكتب بالنون، وإذا لم تعمل في المضارع اختلفوا فبعضهم يكتبها بالنون وبعضهم يكتبها بالتنوين، لكن الذي عليه الأكثر الآن، هو أنها إذا كانت ناصبةً للفعل المضارع

تُكتب بالنون، وإذا لم تنصب الفعل المضارع فتُكتب بالتنوين.

لو قلت مثلًا: "لن يزورني اليوم أحد" فتقول: "أزورك إذًا" هنا نصبت المضارع؟ لا؛ إذًا نكتبها بالتنوين؛ لأنك لو وقفت كنت تقول: "أزورك إذا" يعني إذا لم يأتِك أحد.

نعم؛ "إذن أُكرمك" إذن: حرف جواب ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وأُكرم: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ إذن وعلامة نصبه الفتحة، "لكي لا تأسوا" لـ كي لا تأسوا.. "لكي لا" هذه ثلاثة كلمات:

الأولى: اللام الجارة.

والثانية: كي.

والثالثة: لا النافية.

أمّا لا النافية فهي حرفٌ مُهمل ليس لها عمل، حرف نفي مبني على السكون لا محل لها من الإعراب.

وأمّا "كي" فهذه حرف مصدري ناصب للفعل المضارع، وهي التي نصبت "تأسوا" منصوب بـ كي وعلامة نصبه حذف النون، واللام حرفُ الجر، حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، نقف هنا إن شاء الله ونكمل بعد الصلاة والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد: فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نستكمل بمشيئة الله وتوفيقه الدرس الخامس من دروس شرح الأزهرية للشيخ خالد بن الأزهري عليه رحمة الله، وكنا قد توقفنا عند المنصوب السادس عشر وهو: الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، وذكر أن نواصبه أربعة أحرف وهي: "أن، ولن، وكي، وإذن" ثُمَّ مثَّل لكل واحدةٍ منها بمثال، نعم تفضل وتضمر.

المتن

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-: (وتُضمر أن بعد أربعةٍ من حروف الجر وثلاثةٍ من حروف العطف).

الشرح

نعم؛ قال: (**وتضمر أن**) نواصب المضارع الأربعة "أن، ولن، وكي، وإذن" أُمُّها وأكثرها استعمالًا هي: أن، فلهذا تعمل ظاهرة وتعمل محذوفة، وهذا المراد بقولهم: وتضمر أن، يعني: تُحذف، ومع ذلك تعمل وهي محذوفة لأنها أم الباب وأقواها عملًا، تُحذف تُضمر في سبعة مواضع يقول: (**أربعة من حروف الجر وثلاثةٍ من حروف العطف**) نعم.

المتن

(أما حروف الجر فلام التعليل نحو: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل:٤٤]).

الشرح

نعم؛ ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ اللام هنا هي لام التعليل وهي حرف جر، وتبين: فعلٌ مضارع منصوب، ما الذي نصبه؟ هي لام الجر، لام الجر تجر ولا تنصب ولام الجر الجارة إنما تجر الأسماء لا تجر الأفعال ولا تنصب الأفعال، ومع ذلك كما ترون دخلت على فعلٍ مضارع فانتصب المضارع بعدها، فسَبَبَ هذا الأمر مشكلة عند النحويين؛ لأنَّ اللام حرفُ جر، وحروف الجر تقرر أنها من خصائص الأسماء، وتقرر أنَّ عملها الجر وليس النصب؛ فاضطروا مع ذلك إلى أن يقولوا: إنَّ الفعل المضارع بعد لام الجر، بعد لام التعليل الجارة منصوب بأن مضمرة محذوفة.

وأن الناصبة للمضارع -كما سبق أن قُلنا- هي: حرفٌ مصدري، حرفٌ مصدريٌ ناصب، ناصب يعني ينصب المضارع، مصدري ما معنى مصدري؟ يعني ينسبك منه ومن الفعل بعده اسم، فإذا انسبك منه ومن الفعل بعده اسم فيكون حرف الجر حينئذٍ داخلًا على فعلٍ مضارع أم داخل على اسمٍ مؤول منسبك من حرفٍ مصدري محذوف ومن الفعل المضارع المذكور؟ يكون داخلًا على اسم فتستقر بذلك القواعد وتستقل، فيكون حرف الجر على قياسه داخلًا على اسم لكنه على اسمٍ مؤول، والاسم المؤول حكمه حكم الصريح، الاسم المؤول هو المكون من حرفٍ مصدري وصلته.

فـ ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾؛ يعني لتبيين الناس، تبيين هذا مصدر والمصدر اسم،

المصدر هذا من أين أخذناه؟ أخذناه من أن المحذوفة والفعل، واللام داخلة على هذا المصدر، ثُمَّ حُذفت "أن" وبقيت لام الجر، وبقي المضارع المنصوب بـ "أن" المحذوف، فقيل: لتبين؛ فهذا هو الذي دعا النحويين إلى أن يقولوا: إنَّ أن هُنا مضمرة أي: محذوفة، نعم.

المتن

قال: (ولام الجحود نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران:١٧٩]، و ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٣٧]).

الشرح

نعم؛ لام الجحود هي حرف من حروف النفي، ولكن لها موضعًا معينًا، وهي اللام التي تكون بعد "ما كان، ولم يكن" إذا جاءت اللام بعد قولك: "ما كان، أو لم يكن" فيسمونها لام الجحود، والمضارع بعدها ينتصب بأن مضمرة، تقول: "ما كان محمدٌ ليهمل، ما كان زيدٌ ليسافر دون إذن والديه، ما كان الأستاذُ ليتأخَّر إلَّا بسبب، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ فهذه اللام الداخلة على المضارع "ليطلعكم" وقد سُبقت بـ ما كان ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ﴾ اللام هذه حرف جر، وهي لام الجحود، المضارع بعدها يُطلع منصوبٌ بأن مضمرة بعد لام الجحود.

وكذلك ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ ، "لم يكن زيدٌ ليتأخر عن الدرس، لم يكن محمدٌ ليهمل دروسه.. وهكذا" نعم.

المتن

قال: (وحتى نحو: "حتَّى يتبيُّن لك").

الشرح

كذلك "حتى" من حروف الجر، فدخلت هنا على المضارع، فحذفت المشكلة التي قلناها قبل قليل، فقالوا: إنَّ المضارع منصوب بـ أن مصدرية محذوفة، فـ "حتَّى" داخلة على اسمٍ مؤول من أن المصدرية والمضارع المنصوب بها.

المتن

(وكي التعليلية نحو: "كي تقر عينها" إذا لم تُنوَ قبلها لام التعليل).

الشرح

نعم؛ كي تأتي حرف جر وتأتي حرفًا مصدريًا، فإن جاء قبلها حرف جر وهو اللام؛ فتقول: "جئت لكي أتعلم" فنقول: إنَّ حرف الجر هو اللام، وكي حرفٌ مصدريٌ ناصب، فيكون كقولك: "جئت للتعلُّم" وإن جاءت وحدها دون لام "جئت كي أتعلم" قيل: إن كي حينئذٍ حرف جر، والمضارع بعدها منتصب بـ أن مضمرة، والمعنى: جئت للتعلُّم.

المتن

(وأمَّا حروف العطف "ف، أو" نحو: "لأقتلن الكافر أو يُسلم").

الشرح

نعم؛ وتُضمر أن بعد أو لكن ليست كل أو؛ وإنما أو التي بمعنى إلى أن، أو إلَّا أن وهذا أسلوب، كل الذي سيأتي والذي سبق هي أساليب عربية، فمن الأساليب العربية أن تأتي "أو" غير عاطفة، وإنما تأتي بمعنى إلى أن، أو إلَّا أن، فينتصب المضارع بعدها بـ أن مضمرة محذوفة، كقولك: "سأجلس في المسجد أو أحفظ القرآن" "أو" هنا ليست عاطفة يعني لن أفعل هذا أو أفعل هذا، ليس هذا المعنى وإنما المعنى: سأجلس في المسجد إلى أن أحفظ القرآن، فانتصب أحفظ بـ أن مضمرة محذوفة.

تقول: "سألازم العلماء أو أتعلم" يعني: إلى أن أتعلم، وتقول كما مثَّل الأزهري: "لأقتلن الكافر أو يُسلم" هنا ما في تخيير، وإنما المراد لأقتلن الكافر إلَّا أن يُسلم هذه بمعنى إلَّا، فإذا قلت لإنسانٍ أخطأ: "لأعاقبنك أو تعتذر" فـ "أو" هُنا بمعنى إلَّا أو بمعنى إلى؟ أو يجوز فيها الوجهان؟ يجوز فيها المعنيان، قد يكون المراد: سأعاقبك إلا أن تعتذر فلن أعاقبك، وقد يكون المعنى سأعاقبك أعاقبك إلى أن تعتذر، فقد تأتي بهذا المعنى أو تأتي بهذا المعنى أو يجوز فيها الوجهان، نعم.

المتن

(وفاء السببية، وواو المعية في الأجوبة الثمانية).

الشرح

نعم؛ (**وفاء السببية وواو المعية**) فاء السببية هي فاءٌ داخلةٌ على الفعل المضارع يكون ما قبلها سببًا لما بعدها، سُميت فاء السببية، وواو المعية هي واو بمعنى مع داخلةٌ على الفعل المضارع، لكن ما نذهب إلى باب المفعول معه؛ فلهذا نقول: واوٌ بمعنى مع داخلةٌ على فعل المضارع، أما باب المفعول معه "سريت والقمر، واستذكرت والمصباح" هاديك واو بمعنى مع ولكنها داخلةٌ على اسم، هنا لا واو بمعنى مع داخلةٌ على فعلٍ مضارع، فيقول: إذا وقع المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية في الأجوبة الثمانية فإنَّ المضارع بعدهما ينتصب بـ أن مضمرة محذوفة، الأجوبة الثمانية سيذكرها الآن، نعم.

المتن

(جواب الأمر نحو: "تعالى فأُحسنَ، أو وأُحسنَ إليك").

الشرح

نعم؛ "تعالى فأُحسن، أو وأُحسن إليك" الأجوبة الثمانية يُراد بها: ما يُسمى بالطلب، الطلب والطلب ثمانية أشياء، الطلب يعني الأساليب التي تدلُّ على الطلب، إنك تطلب شيء، فالأمر طلب أو ليس طلبًا؟ طلب، والنهي؟ طلب، الأمر طلب الفعل، والنهي طلب الترك، طيب والاستفهام؟ طلب الجواب، وكذلك العرض "ألا تأتي" طلب الفعل لكن برفق، والتحضيض "هلا تأتي" طلب الفعل

لكن يعني بشيء من الشدة، كذلك التمني والترجي "ليتك تأتي" تطلب منه الإتيان لكن بطريق التمني أو "لعلك تأتي" فهذا المُراد بالأجوبة الثمانية، يعني الأشياء التي تدلُّ على طلب، سيذكرها واحدًا واحدًا.

قال: (**الأول: جواب الأمر**) تقول: "تعالَ فأُحسن إليك" الطلب: تعال فعل أمر تعال، طيب وبعدين؟ ما الجواب ما الجزاء المترتب على الطلب تعالَ فإذا جئت ماذا يكون؟ "تعالَ فأُحسن إليك" إذًا الإحسان جزاء وجواب الطلب، يعني متسبب من الطلب، فلهذا سُميت الفاء فاء السببية، الفاء فاء السببية وقد سُبقت بطلب، فالمضارع بعدها ينتصب بأن مضمرة أو تقول: "تعالَ وأُحسن إليك" تعالَ وأُحسن.. الواو واو معية بمعنى مع يعني تعالَ مع إحساني إليك، إحساني اسم أو فعل؟ اسم، كيف أخذت هذا الاسم من الفعل المضارع؛ لأن الفعل المضارع منصوب بـ أن محذوفة مقدرة، وأن هذه مصدرية، ما معنى مصدرية؟ يعني ينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدر اسم تعالَ وأُحسن، يعني تعالى مع إحساني إليك.

تقول: "اجتهد" هذا فعل أمر طلب طيب ما النتيجة ما الجواب ما الجزاء؟ ما الذي يتسبب عن ذلك؟ "اجتهد فتنجح، اجتهد فأكافئك، اجتهد فتفهم، اجتهد فيحبك الأستاذ، اجتهد فتحصل على الدرجات" أو بالواو "اجتهد وتنجح، اجتهد وأعطيك ما تريد" هذا أسلوب، نعم.

المتن

قال: (وجواب النهي نحو: "لا تخاصم زيدًا فيغضب، أو ويغضب").

الشرح

الغضب ناشئ متسبب عن خصومة زيد، وتلاحظون هُنا أنك في هذا الأسلوب

لو حذفت الفاء والواو فقلت: "تعالَ أُحسن إليك" فما حكم المضارع حينئذٍ؟ الجزم جوابًا بالطلب وسيأتي ذلك، إذًا فهذا أسلوب، أن تذكر طلبًا، ثم تذكر جوابًا له جزاءً له، فإذا لم تأتِ معه بالفاء ولا الواو انجزم "اجتهد تنجح، تعالَ أُكرمك" فإذا ذكرت معه فاء السببية أو واو المعية انتصب، "تعالَ فأُحسن إليك" نعم.

المتن

(وجواب التمني نحو: "ليتَ الشباب يعود فأتزوج أو وأتزوج"، ونحو: "ليت لي مالًا فأحج منه أو وأحج منه"، وجواب الترجي نحو: "لعلي أراجع الشيخ فيُفَهِّمَني، أو ويُفَهِّمَني"، وجواب العَرْض نحو: "ألا تنزل عندنا فنكرمَك أو ونكرمَك").

الشرح

العَرْض حرف العرض "ألا" وهو طلبٌ برفق تقول: "ألا تزورنا، ألا تنزل عندنا، ألا تقرأ الكتاب، ألا تستذكر دروسك" تطلب منه الشيء برفق فهو طلب.

المتن

(وجواب التحضيض نحو: "هلا أحسنتَ إلى زيدٍ فيشكرَك أو ويشكرَك؟").

الشرح

نعم؛ التحضيض هو طلب الشيء لكن يعني برفقٍ أقل، يعني بشيء فيه شيء من ليسَ الشدة لكن يعني ليس برفق، تقول: "هلا تستذكر دروسك، هلا تترك هذا العمل" نعم.

المتن

(وجواب الاستفهام نحو: "هل لزيدٍ صديقٌ فيركنَ إليه أو ويركنَ إليه"، وجواب الدعاء نحو: "رَبِّ وفقني فأعملَ صالحًا، أو وأعملَ صالحً"، وبعد النفي المحض نحو: "لا يُقضى على زيدٍ فيموتَ أو ويموتَ").

الشرح

نعم؛ الدعاء يريد به الأمر إذا كان من الأسفل إلى الأعلى فيُسمى تأدبًا بالدعاء، كقولك: "ربي اغفر لي ارحمني" فيسمونه دعاءً وسيأتي ذلك في الجوازم، ومن ذلك الحديث المشهور وفيه أن الله جل جلاله ينزل في ثلث الليل الآخر ثم يقول: «**هل من سائلٍ فأعطيه؟**» هذا أعطيه جواب الاستفهام، هل من سائلٍ طيب والجواب الجزاء؟ فأعطيه، «**هل من مستغفرٍ فأغفر له؟**»، هذا داخلٌ في هذا الباب.

فهذا ما يتعلق بالنواصب والخلاصة: أنَّ المضارع لا ينتصب إلَّا إذا سُبق بناصب، ونواصبه أربعة: "أن، ولن، وكي، وإذن" وأقوى هذه النواصب هي أن فتعمل ظاهرةً مثل: "أحب أن تستذكر دروسك" وتعمل مضمرةً في سبعة مواضع: بعد أربعة حروف جر وثلاثة حروف عطف، نعم الآن سننتقل إلى جزم الفعل المضارع، تفضل.

جوازم المضارع

المتن

(وجوازم المضارع قسمان: ما يجزمُ فعلًا واحدًا، وما يجزم فعلين).

الشرح

نعم؛ الفعل المضارع يدخله الجزم، وقلنا: يكون حكمه الجزم إذا سُبق بجازم، فلا بد من معرفة هذه الجوازم وحفظها، قال: "هي نوعان: ما يجزم فعلًا مضارعًا واحدًا وما يجزم فعلين".

المتن

(فالذي يجزم فعلًا واحدًا: لم، ولمَّا، ولام الأمر، ولام الدعاء، ولا في النهي والدعاء).

الشرح

نعم؛ لام الأمر ولام الدعاء، لام الأمر كأن تقول: "لتذهب" ولام الدعاء هو: أن يصدر الطلب من أسفل إلى أعلى؛ كأن تقول لربك جل جلاله: لتغفر لي، لترحمني، أو كأن يقول الولد لأبيه: لتعطني مالًا، أو أن يقول المرؤوس للرئيس: لتعطني إجازةً، ويسمون كل ذلك دعاءً، الدعاء يعني هو الطلب برفق.

المتن

قال: (فلم لنفي الفعل في الماضي مطلقًا، ولما لنفي الفعل في الماضي متصلًا بالحال نحو: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص:٨]، وقد تلحق لم ولمَّا همزة الاستفهام نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١]؛ ولمَّا يقم زيد، ولام الأمر والدعاء لطلب الفعل، ولا في النهي والدعاء لطلب الترك).

الشرح

نعم؛ لم ولمَّا من حروف النفي، تقول: "محمدٌ لم يذهب" فـ لم حرف جزم ونفي، ويذهب: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ لم وعلامة جزمه السكون، وتقول: "محمدٌ لمَّا يذهب" الإعراب نفسه، لمَّا حرفُ نفيٍ وجزم، ويذهب فعلٌ مضارعٍ مجزوم وعلامة جزمه السكون، وما الفرق بين نفي لم ونفي لمَّا؟ قال: كلاهما معناه أن لم للنفي المطلق، لم يذهب تنفي ذهابه نفيًا مطلقًا، أمَّا لمَّا فهو لنفي المتوقع فتقول: "لمَّا يذهب" يعني ما ذهب، إلَّا أنَّ ذهابه متوقع وقريب.. وهكذا؛ فلهذا إذا قلتَ مثلًا: "محمدٌ لمَّا يصل إلى الدرس" أفهم منك أنه لم يصل وأن وصوله قريب، لكن إذا قلتَ: "محمدٌ لم يصل إلى الدرس" معنى ذلك أنك نفيت وصوله إلى الدرس نفيًا مطلقًا، ما حددت هل هو قريب أو بعيد لم تحدد شيئًا.

وقلتَ مثلًا: "أنا جئتُ من القصيم إلى الرياض ولمَّا أصل" أفهم أنكَ قريب، وإذا قلتَ: "لم أصل" هذا نفيٌ مطلق، أنك لم تصل قد تكون قريبًا وقد تكون بعيدًا، نعم ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص:٨]، هذا تهديدٌ لهم بأنَّ العذاب قريب، قال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤]؛ هذا فيه يعني ترغيب لهم وتشجيع لهم بأن دخول الإيمان إلى قلوبهم قريب إذا قاموا بأسبابه.. ونحو ذلك، نعم هذه

الأدوات التي تجزم فعلًا واحدًا، والتي تجزم فعلين تفضل.

المتن

(والذي يجزم فعلين: حرفٌ واسمٌ).

الشرح

والذي يجزم فعلين: حرفٌ واسم، ثم فصَّل فالذي يجزم فعلين هي أدوات الشرط الجازمة، وأدوات الشرط الجازمة منها حروف ومنها أسماء، فسيفصل ذلك.

المتن

(فالحرف: إن باتفاق، وإذ ما على الأصح، وهما موضوعان لمجرد الدلالة على تعليق الجواب على الشرط).

الشرح

إنْ باتفاق النحويين حرف، إن بكسر الهمزة وسكون النون، وهي أم أدوات الشرط "إن تجتهد تنجح" فإذا كانت حرفًا فنعربها إعراب الحروف، فماذا نقول في إعرابها؟ نقول: إن حرف شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب لأنه حرف، طيب ما معناها؟ معنى الشرط الذي فيها كلها شرط، لكن ما معنى الشرط الذي فيها؟ قال: موضوعًا لمجرد الدلالة على تعليق الجواب بالشرط، يعني فقط حرف شرط، ما تدلُّ على شيءٍ آخر غير الشرط، الشرط يعني تعليق الجواب على الشرط، تعليق الجواب على فعل الشرط، إذا حدث فعل الشرط حدث الجواب، ما حدث فعل الشرط ما حدث الجواب، فقط بمجرد الشرط ما تدل على شيءٍ

آخر كالأسماء الآتية التي تدل على شرط وعلى معنًى آخر، نعم.

المتن

(والاسم ظرفٌ وغير ظرف، فغير الظرف مَن وما ومهما وأيٌّ وكيفما، والظرف زماني ومكاني؛ فالزماني متى وأيَّان، والمكاني أين وأنَّ وحيثما).

الشرح

نعم؛ يقول: أدوات الشرط الجازمة الأسماء إما أن تكون ظرفًا وغير ظرف، ظرف يعني التي تُعرب ظرفًا، ظرف زمان أو ظرف مكان، فظرف الزمان ما دلَّ على الزمان زمان الفعل، وظرف المكان ما دل على مكان الفعل، وأما الأسماء فهي التي لا تدلُّ على ظرفية لا زمانية ولا مكانية، وإنما تدلُّ على مسمى، الأسماء هي: ما دل على مسمى، وسيبين هذه المعاني بالتفصيل الآن، نعم.

المتن

(وهي تنقسم ستة أقسام: ما وُضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهي: إن، وإذ ما).

الشرح

سبق ذلك، الحروف لمجرد الشرط ولا تدلُّ على شيءٍ آخر غير الشرط، نعم.

المتن

(وما وُضع للدلالة على مُجرد من يعقل ثُمَّ ضُمِّن معنى الشرط وهو: من).

الشرح

نعم؛ إذا قُلتَ: "من يجتهد ينجح" فـ مَن دلت على شيئين: دلت على الشرط، ودلت على أن صاحبه عاقل، إذًا فدلت على الشرط وعلى أنَّ صاحبها عاقل، دلت على الشيئين، نعم.

المتن

(وما وُضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو ما ومهما، وما وضع للدلالة على الزمان ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو متى وأيَّان).

الشرح

نعم؛ تقول: "متى أسافر أسافر معك" فهذا أسلوب شرط، أسلوب الشرط فُهم من أسلوب الشرط، فمتى دلت على الشرط ودلت على زمان الفعل، على زمان السفر، نعم.

المتن

(وما وُضع للدلالة على المكان ثُمَّ ضُمِّن معنى الشرط وهو: أين وأنَّى وحيثما، وما هو متردِّدٌ بين الأقسام الأربعة وهو: أيُّن فإنها بحسب ما تضاف إليه).

الشرح

نعم؛ هو بيَّن هذه المعاني؛ لكي يتبيَّن إعرابها؛ فـ إن وإذما حرفان، إذًا تُعرف إعراب الحروف، لا محل له من الإعراب انتهينا منها، وبقية أدوات الشرط الجازمة؟ يقول: أسماء، وهي: إمَّا أنها اسم ظرف أو اسم غير ظرف، وبما أنها اسم إذًا لا بد لها من حكم إعرابي: رفعٍ، أو نصبٍ، أو جر.. وإعرابها يختلف باختلاف

معناها، فقد يكون إعرابها مبتدأً أو خبرًا، أو ظرف زمان أو ظرف مكان، أو مجرورًا أو مفعولًا مطلقًا تُعرب كالأسماء.

ننبه إلى أمرين:

الأول: هناك تشابه واضح بين أدوات الشرط وأدوات الاستفهام، والذي يُميز بينهما هو المعنى، فإذا قُلتَ: "من أبوك؟" استفهام، وإذا قلتَ: "من يجتهد ينجح" شرط، وإذا قلتَ: "متى تسافرُ؟" استفهام، وإذا قلتَ: "متى تسافر أسافر معك" شرط، وإذا قلتَ: "أين تسكن؟" استفهام، وإذا قلتَ: "أين تسكن أسكن بجوارك" شرط.. وهكذا، فأدوات الشرط كما رأيتم الآن جازمة للفعل المضارع، وأمَّا أدوات الاستفهام فإنها لم تُذكر في النواصب، ولم تُذكر الآن في الجوازم، إذًا فهي لا تنصب ولا تجزم فما حكم المضارع بعد أدوات الاستفهام؟ مرفوع، تقول: أين تسكن يا محمد؟ مضارع مرفوع، "متى تسافر يا محمد" مرفوع.. وهكذا، أما في الشرط فتجزم فتقول: "متى تسافر أسافر معك، أين تسكن أسكن معك" وهكذا هذا التنبيه الأول.

التنبيه الثاني: أن إعراب أسماء الاستفهام يكون بحسب إعراب ما يقابلها في الجواب، الاستفهام أسماء الاستفهام تُعرب بإعراب ما يقابلها في الجواب، وأما إعراب أسماء الشرط وهي التي عندنا الآن فتعرب بحسب معناها، فإذا دلت على الظرفية الزمانية قال: "وهي متى وأيان" فهي ظرف زمان، فتقول: متى تسافر أسافر معك، ما إعراب متى؟ ظرف زمان ضُمن معنى الشرط، ظرف زمان إذًا في محل نصب أو رفع أو جزم؟ في محل نصب مبني على السكون، وتسافر فعل الشرط مجزوم، وأسافر جواب الشرط مجزوم، وفاعلهما مستتر، "متى تسافر أنتَ أسافر أنا" وما دل منها على المكان قال: وهي: أين وأنَّى وحيثما، فهي ظرف مكان،

تقول: "أين تسكن أسكن بجوارك" فما إعراب أين؟ ظرف مكان ضُمِّن معنى الشرط مبنيٌ على الفتح في محل نصب، وتسكن جواب فعل الشرط مجزوم، وأسكن جواب الشرط مجزوم.

بقي ما يدلُّ على العاقل: من، وعلى غير العاقل: ما ومهما، هذه أسماء تُعرب كما تعرب محمدًا وزيدًا وبابًا، فإذا قلت مثلًا: "من يجتهد ينجح" ما إعراب من؟ مبتدأ من مبتدأ، فإذا قلت مثلًا: "من تكرم أُكرم"، أعرب تكرم أولًا "من تكرم" أعرب تكرم: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، أين فاعله؟ أنتَ، أين مفعوله؟ لأن تكرم هذا متعدي يحتاج إلى مفعول، يقول: "الرجل الذي تكرمه أكرمه أنا" لأنه قال: "من تُكرم" أين مفعول تكرم؟ من، هذا مَن مفعول بهِ مُقدَّم وجوبًا؛ لأن أدوات الشرط لها الصدارة، لماذا قلنا: مفعول به؟ لأنك لو لم تقل: مفعول به لأصبح الفعل تكرم ليس له مفعول به، فإذا قلت: "من تكرمه أُكرمه"، ما إعراب تكرم؟ فعل مجزوم والفاعل أنت، والهاء في تكرمه مفعول به، خلاص انتهينا من الفعل تكرمه، فما إعراب من؟ مبتدأ، لأن الفعل ما طلبه، وقد يكون مبتدأً إذا لم يطلبه الفعل الذي بعده، وقد يكون مفعولًا به إذا طلبه الفعل الذي بعده، وكذلك "ما" لو قلت مثلًا: "ما تفعل أفعل" ما إعراب ما؟ مفعول به مقدم، وإذا قلت: "ما تفعله أفعله" صارت ما مبتدأ،.. وهكذا.

بقي النوع الأخير يقول: ما هو متردد بين الأقسام الأربعة، يعني يأتي للعاقل ولغير العاقل وللزمان وللمكان بحسب ما يضاف إليه وهو: أي، أي هذا اسم شرط لكنهُ يتميَّز بأمور: يتميز بأنه مُعرب، وكل أدوات الشرط مبنية إلا هو معرب، يتميَّز بأنَّه يُضاف وكل أدوات الشرط لا تضاف، يتميز أخيرًا بأنه أوسعها من حيث المعنى، يأتي للعاقل ولغير العاقل وللزمان والمكان وغير ذلك، فإذا قلتَ مثلًا: "أي رجلٍ تُكرم أُكرم" صارت للعاقل، "أي كتابٍ تقرأ أقرأ" لغير العاقل، "أي يومٍ

تصم فيه أصم فيه" زمان، ... وهكذا، فهو شديد التصرف.

إعرابه؟ إعرابه كما سبق، فإذا كان للعاقل قد يكون مبتدأً وقد يكون مفعول به، فإذا قلت مثلًا: "أيُّ رجلٍ يقم أقم معه" هل الفعل "يقم" يطلب الرجل؟ لا؛ إذًا مبتدأ، فإذا قلتَ: "أيَّ رجلٍ تكرم أُكرم" ما إعراب أيَّ؟ مفعول به، إذا قُلتَ: "أيُّ رجلٍ تكرمه أكرمه" مبتدأ... وهكذا، نعم الآن سيمثل لهذه الجوازم كلها.

المتن

(قال: مثال "لم" نحو: "لم تكن آمنت").

الشرح

تكن: هذا مجزوم بـلم وعلامة جزمه السكون، نعم.

المتن

(ومثال "لمَّا" نحو: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص:٨]).

الشرح

نعم؛ ولمَّا يأتكم، ولما يدخل، أمَّا ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص:٨]؛ فهو مجزوم بـلم وعلامة جزمه حذف النون، قال: "ولمَّا يأتكم" مجزوم بـلما وعلامة جزمه حذف حرف العلة، "ولمَّا يدخل الإيمان" ما علامة الجزم في يدخل؟ السكون، الظاهرة أم المقدر؟ المقدر، منعًا من ظهور الاشتغال بمحل بحركة التخلص من الساكنين، نعم.

المتن

(ومثال لام الأمر نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق:٧]).

الشرح

جعلها أمرًا؛ لأنها أمر من الله لعباده، نعم.

المتن

(ومثال لام الدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧]).

الشرح

ما علامة الجزم؟ حذف حرف العلة، فيجوز في مثل ذلك أن تقول: حذف الياء؛ لأن حرف العلة المحذوف هو: الياء.

المتن

(ومثال "لا" في النهي نحو: ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾ [العنكبوت:٣٣]، ومثال لا في الدعاء نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ومثال إن نحو: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ﴾ [محمد:٣٦]).

الشرح

أداة الشرط إن، وفعل الشرط تؤمنوا، وجواب الشرط يؤتكم مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، طيب وتتقوا؟ هذا معطوفٌ على فعل الشرط، نعم.

المتن

(ومثال إذ ما نحو: "وإنكَ إذما تأتِ ما أنت آمرٌ به تلفي من إياه تأمر آتيا"، ومثال مَن نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[النساء:١٢٣]، ومثال ما نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧]، ومثال مهما نحو: وأنكِ مهما تأمرِي القلب يفعلِ، ومثال أيٍّ نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]، ومثال كيفما نحو: "كيفما تتوجه تصادف خيرًا"، ومثال متى نحو: "متى أضع العمامة تعرفوني"، ومثالا أيانا نحو: "أيانا نؤمِنكَ تأمن غيرنا، وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا"، ومثال أين نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء:٧٨]).

الشرح

وأين في ضبطها خلل، صححوا الضبط الياء ساكنة والنون مفتوحة، نعم أيْنَما، أداة الشرط أين وما زائدة، وفعل الشرط تكون، وجواب الشرط يدركم.

المتن

(ومثال أنَّى نحو: أنَّى تأتها تستجر بها تجد حطبًا جزلًا ونارًا تأجَّجا).

الشرح

نعم؛ يقول: أنَّى تأتها تستجر بها تجد حطبًا جزلًا ونارًا تأجَّجا، أداة الشرط أنَّى، وفعل الشرط تأتها مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وأين جواب الشرط؟ أنَّى تأتها تجد، وقوله: تستجر بها، أنَّى تأتها تستجر بها تجد حطبًا، ما إعراب تستجر؟ بدل، هذا بدل، تستجر من تأتها، بدل بعض أو بدل كل؟ بدل بعض، لأن الإتيان عام، والاستجارة خاصة، نعم تجد حطبًا جزلًا ونارًا تأججا.

المتن

(ومثال حيثما نحو: "حيثما تستقم يقدِّر لك الله نجاحًا في غابر الأزمان" ويُسمى الأول من الفعلين فعل الشرط والثاني منهما جواب الشرط وجزاء الشرط).

الشرح

نعم؛ هذا ما يتعلق بجزم المضارع؛ فالخلاصة: أن المضارع يُنصب إن سُبق بناصب، ونواصبه أربعة: "أن، ولن، وكي، وإذن" ويُجزم إذا سُبق بجازم، وجوازمه خمسة: "لم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا الناهية" وهي تجزم فعلًا مضارعًا واحدًا، وأدوات الشرط الجازمة وهي تجزم فعلين، فإن لم يُسبق المضارع بناصب ولا بجازم، فحكمه الرفع، هذه الخلاصة.

بذلك نكون قد انتهينا من الكلام على المنصوبات وعلى المجزومات، بعد أن انتهينا من قدر من المرفوعات ليبقى لنا المجرورات، فنبدأ بها استعن بالله.

المتن

قال: (المجرورات قسمان: مجرورٌ بالحرف ومجرورٌ بالمضاف لا بالإضافة).

الشرح

نعم؛ المجرورات هي الأقل في الإعراب، المنصوبات هي الأكثر وهي طريق العربية الأوسع؛ لأن علامة النصب الأصلية الفتحة، وهي أخف الحركات فأرادوا أن يكون أكثر كلامهم على الخفيف، وبعده يأتي الرفع؛ لأن الرفع هو علامة العُمدة؛ فلهذا العُمد مرفوعة: المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، وما أصله العُمدة، كاسم كان وخبر إنَّ، ثم في الأخير تأتي المجرورات، والمجرورات في

حقيقتها روابط، هي روابط إما أن تربط الفعل بمفعوله بحرف الجر، أو تربط اسمين بالإضافة.

قال: (**المجرورات قسمان: المجرور بالحرف**) أي: بحروف الجر، (**والمجرور بالمضاف**) وبقي مجرورٌ ثالث وهو المجرور بالتبعية وسيأتي الكلام عليه.

قال: (**مجرورٌ بالحرف أي: بحروف الجر، ومجرورٌ بالمضاف لا بالإضافة**) إذا قلت: هذا قلم زيدٍ فقلم: مضاف وزيد مضاف إليه، مضاف إليه مجرور، مجرور بماذا؟ ما الذي جره؟ ما العامل الذي جره؟ فيه ثلاثة أقوال، قول المحققين أنه المضاف، يعني المضاف هو الذي جر المضاف إليه، فالعامل حينئذٍ عاملٌ لفظيٌ، والقول الثاني: أن الذي جر المضاف إليه هي الإضافة يعني عملية الإضافة، فالعامل حينئذٍ عاملٌ معنوي، والقول الثالث وهو ضعيف: أن الجار هو حرف الجر المقدَّر؛ لأن التقدير: قلمٌ لزيدٍ، وهذا ضعيف لأن حروف الجر لا تعمل محذوفةً، فقال: مجرورٌ بالمضاف لا بالإضافة، ليبين رأيه في ذلك، نعم.

المتن

قال: (فالأول: ما يُجر بـ من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبَّ، والباء، والكاف، واللام، وحروف القسم وهي: الباء والواو، والتاء).

الشرح

نعم؛ هذه حروف الجر، وهي إن لم تُحفظ فتُستظهر، إن لم تحفظها فاستظهرها، يعني إذا رأيتها في الكلام أو سمعتها تعلم أنها من حروف الجر، وإن أردت أن تحفظها فاحفظها، فابن مالك جمعها في بيتين معروفين:

هاك حروف الجر وهي مِن إلى حتى خلا.. إلخ

فكل اسمٍ يقع بعد حرفٍ من حروف الجر فحكمه الجر، إما أن يُجر محلًا ولفظًا إذا كان معربًا؛ كقولك: سلمتُ على زيدٍ، وذهبتُ إلى البيت، وإمَّا أن يُجر محلًا فقط دون اللفظ إذا كان مبنيًا كقولك: "سلمتُ عليك وذهبت إليه"، نعم ثم سينتقل إلى المجرور الثاني وهو المجرور بالمضاف.

المتن

قال: (والثاني ثلاثة أقسامٍ: ما يقدر باللام نحو: غلام زيدٍ، وما يُقدر بـ من نحو خاتم فضةٍ، وما يقدر بـ في نحو مكر الليل).

الشرح

نعم؛ الإضافة يقولون: إنَّ الإضافة تأتي على ثلاثة معاني، الأغلب فيها والأكثر أن تكون على معنى اللام وهذا الأصل فيها، فقلم زيد على معنى قلمٌ لزيد، وباب المسجد وحصير المسجد يعني بابٌ للمسجد، وسيارة الأستاذ يعني سيارةٌ للأستاذ وهكذا، هذا الأكثر في الإضافة، وقد تأتي بقلة على معنى مِن، كقولهم خاتم فضةٍ أي خاتم من فضة، وباب حديدٍ أي: بابٌ من حديدٍ، ونافذة خشبٍ أي: نافذةٌ من خشبٍ وهكذا.

وقد تأتي فيما هو أقل من ذلك على معنى في مثل: مكر الليل، أي: مكرٌ في الليل، ونوم النهار أي: نوم في النهار، وصلاة الليل أي صلاة في الليل، .. وهكذا.

تلحظون أنه لم يعرِّف الإضافة، وإنما اكتفى أنها تأتي على ثلاثة معاني، وتعريفها فيه شيء من الصعوبة، فلهذا نكتفي بتعريفنا التعليمي، فنقول في تعريفنا التعليمي الإضافة: الإضافة لا تكون إلا في الأسماء، يعني لا تكون إلا بين اثنين، لا

تكون بين فعلين، بين حرفين، بين اسم وفعل، بين حرف وفعل، لا تكون إلا بين اثنين هي من خصائص الأسماء، اتفقنا على ذلك.

طيب، الأسماء الأصل أن كل اسم يدل على مسماه، إذا قلتَ مثلًا: قلم، يعني أن في الكتاب هذا قلم قلم هذا قلم، فإذا قلتَ: الأستاذ، يعني الرجل الذي يشرح، فـ قلم له معنى، والأستاذ معنًى ثانٍ، يعني كلمة قلم وكلمة أستاذ كلمتان اسمان دلا على شيء ولا على شيئين؟ شيئين، فإذا قلت: قلم الأستاذ، كم اسم قلم الأستاذ؟ اسمان، لكن يدلان على شيء ولا على شيئين؟ شيء، هذه طبيعة الإضافة، الإضافة العربية أن تجعل الاسمين يدلان على شيء واحد، فمهما رأيتَ اسمين يدلان على شيءٍ واحد فهذه إضافة، والمراد هو الأول المضاف قلم، والثاني المضاف إليه إنما يذكر لفائدة للتعريف للتخصيص لبيان الزمان، مكر الليل، لبيان النوع باب حديد... وهكذا؛ فهذه هي الإضافة عمومًا.

بعد ذلك هناك بعض الضوابط اللفظية التي قد تفيد في ضبط هذا الباب، ومعرفة أهم أحكامه وأساليبه، فنقول: بعض الضوابط اللفظية التي تفيد في ضبط الباب باب الإضافة، من هذه الضوابط ما ذكرناه من قبل وهو: القاعدة التي تقول: كل ضميرٍ اتصل باسمٍ فهما مضاف ومضاف إليه، هذه قاعدة تضبط الكلمات كثيرة جدًا، وقلتُ لكم يعني لا أظن وجهًا من المصحف يخلو من عدد من الكلمات تدخل تحت هذه القاعدة، كل ضميرٍ اتصل باسمٍ فهما مضاف ومضاف إليه، تقول: كتابه، كتابها، كتابهم، كتابهن، كتابهما، كتابهم، مضاف ومضاف إليه.

من هذه القواعد: أن تعرف أن هناك أسماءً تلزم الإضافة، يعني لا تستعمل إلا مضافةً، كلما رأيتها تعرف مباشرة أنها مضاف والذي بعدها مضاف إليه، منها مثلًا كلمة كل، وكلمة بعض، وغير وسوى، وكلا وكلتا، وذو وأولو، وسبحان، وكلمة

عند ولدى؛ فهذه كلمات تلزم الإضافة، تقول: جاء كل الطلاب، وجاء كلا الطالبين، وجاء غير زيد، وسوى زيد، وهذه شرحناها قبل قليل، ودائمًا هي مضاف والمستثنى بعدها مضاف إليه، "جاء ذو مالٍ، جاء ذو علمٍ، سبحان اللهِ" وهكذا.

من الضوابط: أن هناك أسماءً تغلب عليها الإضافة، يعني أغلب ما تستعمل أنها تكون مضاف بعدها مضاف إليه، قد تخرج عن هذا قليلًا، لكن هذا الأغلب في الاستعمال، وهذه أغلب الظروف المختصة بباب الظرف مثل أسماء الجهات، الجهات الست التي ذكرناها: أمام، وخلف، وفوق وتحت، ويمين ويسار، جلستَ أمام الأستاذ، وخلف الإمام، ويمين زيد، ويسار الباب، وفوق الشجرة، وتحت الشجرة، وفوق الكرسي، ممكن عصفور فجلستَ فوق الشجرة، فهذه الأسماء تستعمل غالبًا في الإضافة، وهكذا.

ننبه بعد ذلك إلى أن الإضافة لا تجامع التنوين ولا ال هذا من باب التنبيه، ولا لا أظنه يخفى عليكم وعلى أكثركم، هذه الثلاثة أعداء لا تجتمع: الإضافة، وال، والتنوين، فإذا قلتَ مثلًا: "جاء الرجلُ" خلاص الرجل ما يقبل إلا ال ما يمكن أن تنون ولا تضيف، جاء الرجل، فإذا أردتَ أن تنون لا بد أن تحذف ال والإضافة، تقول: "جاء رجلٌ" فإذا أردتَ أن تضيف لا بد أن تحذف ال والتنوين "جاء رجل علمٍ" فهذه الثلاثة ما تجتمع.

نعم بقي المجرور الثالث الذي أشرنا إليه من قبل وهو المجرور بالتبعية اقرأ..

المتن

(وأما تابع المخفوض فالصحيح في غير البدل أنه مجرور بما جر متبوعه من حرفٍ أو مضاف).

الشرح

نعم؛ المجرور بالتبعية هذا يذكره النحويون، والأزهري يقول: الأصح في التوابع المجرورة: "سلمتُ على محمدٍ الكريم، سلمتُ على محمدٍ وزيدٍ، سلمتُ على محمدٍ نفسهِ" النعت، والعطف والتوكيد.

يقول: الأصح في هذه الثلاثة: أن العامل في التابع المجرور هو نفسه العامل في المتبوع، إلَّا البدل كأن تقول: "سلمتُ على أخي محمدٍ" فيعني فيه خلاف قوي، وهذا مما يعني مما كان يجب ألا يذكر في مثل ذلك، فمن المخفوضات: التوابع إذا تبعت مخفوضًا، كالأمثلة السابقة وبذلك ينتهي الكلام على المجرورات.

ومن محاسن كتاب الأزهرية أنهُ جعل في آخر المتن أبوابًا مهمةً يحتاج إليها الطالب في هذا المستوى -المستوى المتوسط- لا تكاد تجدها في أغلب كتب النحو حتى الكتب الكبيرة، مثل ألفية ابن مالك ما عقد فصولاً مثل هذه الفصول، فذكر ذكر الجملة وأقسامها، وما يتعلق بشبه الجملة، فهذه إن شاء الله نتكلم عليها في الغد، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

السادس من دروس شرح الأزهرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في يوم الاثنين السادس من شهر جُمادى الأولى، من سنة أربعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، لنعقد في رحاب هذا الجامع، جامع الراجحي في حي الجزيرة في مدينة الرياض، الدرس السادس من دروس شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري وهو بمشيئة الله آخر الدروس.

وكنا قد انتهينا من قبل من الكلام على المرفوعات والمنصوبات والمجزومات والمجرورات، وبقي في آخر هذه المقدمة المباركة أبوابٌ عقدها الشيخ خالد لما يتعلق بأحكام الجُملة وشبه الجُملة، وهذه الأبواب قلما يعقد لها النحويون في كُتُب النحو؛ فكان هذا العمل من الشيخ خالد عملًا طيبًا يحتاج إليه الطالب وخاصةً في مثل هذا الكتاب المتوسط، أعطاك مبادئ الكلام على الجُمل أحكامها وإعرابها، وعلى شبه الجُملة أيضًا، فكان هذا من محاسن هذا الكتاب، تفضل.

المتن

الحمد لله، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه، الله اغفر لنا ولشيخنا وللسامعين، قال المؤلف -رحمه الله-:

(ذكر الجُمل وأقسامها)

الشرح

نعم؛ عرفنا أنَّ النحو إنما يتكلَّم على الكلام، موضوعه موضوع بحثه الكلام، والكلام يتكوَّن من كلمات وهذه الكلمات تكون جُملًا أو شبه جُمل، فلهذا ينبغي أن يعرف الطالب الأحكام التي تتعلق بالكلمات المفردة والأحكام التي تتعلق بالجُمل والأحكام التي تتعلق بشبه الجُمل، وفيما يتعلق بأبواب النحو السابقة: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات، أغلب الكلام فيه على المفردات، ولكن يأتي فيه كلامٌ على الجُمل.

فمثلًا: المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، هذا حكمٌ خاصٌ بالمفردات وكذلك الفاعل، أمَّا الخبر يأتي اسمًا مفردًا، ويأتي جملة ويأتي شبه جملة؛ فلهذا ذكرنا هذا حينذاك، ومثلنا للخبر المفرد والخبر الجُملة والخبر شبه الجُملة، وهكذا يُقال في النعت والحال وغيرهما، فتوزعت أحكام الجملة وشبه الجُملة فيما سبق، فكان من المستحسن أن تُجمع في مثل هذا الباب، فلهذا جمعها الشيخ خالد في هذا الباب ذكر الجُمل وأقسامها، نعم.

المتن

قال: (وهي: إمَّا فعليةٌ أو اسمية).

الشرح

نعم؛ هذا عند الجمهور، جمهور العلماء على أن الجُمل نوعان: فعلية إن بدأت بفعل، واسمية إن بدأت باسم، وبعضهم يتزيَّد فيذكر أنواعًا أُخرى كالجُملة

الظرفية التي تبدأ بظرف نحو: "عندك زيد أو في الدار زيد" ويذكر الجُمل الشرطية وهي الجملة المبدوءة بأداة شرط، وبعض المتأخرين يتزيد أكثر من ذلك فيوصلها إلى ثمانية أنواع؛ فيذكر الجملة الاستفهامية.. الخ.

أمَّا من الناحية العلمية يعني من ناحية الحقيقة، فليس هناك إلَّا الجُملة الاسمية أو الفعلية، أمَّا ما سواهما مما ذُكر، كالظرفية والشرطية والاستفهامية.. وغير ذلك، هذه في الحقيقة تعود إلى إحدى الجملتين: الاسمية والفعلية، كما سيأتي الإشارة إلى بعض ذلك، نعم.

المتن

قال: (فالاسمية هي المصدرة باسمٍ لفظًا أو تقديرًا نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة:١٨٤]).

الشرح

الاسمية هي المصدرة باسمٍ لفظًا نحو: "محمدٌ قائم"، ونحو: الله أكبر، ومحمدٌ نبيُّنا، أو تقديرًا نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة:١٨٤]؛ لأن أن تصوموا مكونة من حرف وفعل، أن تصوموا، لكن الحرف هنا حرفٌ مصدري، يعني ينسبك منه ومن الفعل بعده مصدر، والمصدر كما تعرفون من أنواع الأسماء، فصار التقرير: صيامكم خيرٌ لكم، أو صومكم خيرٌ لكم، فلهذا يعدون هذه الجُملة اسمية، نعم.

المتن

(والفعلية هي المصدرة بفعلٍ لفظًا نحو: "قام زيدٌ" أو تقديرًا نحو: "يا عبد الله").

الشرح

لفظًا نحو: "قام زيد" واضح، وتقديرًا نحو: "يا عبد الله" في النداء، وإذا قلت: يا عبد الله؛ فهي في تقدير: أدعو عبد الله؛ فلهذا يقولون: إن المنادى حكمه النصب، لماذا حكمه النصب؟ لأنه من أنواع المفعول به منصوب بفعلٍ محذوف، تقديره نحو: أدعو، أو أنادي.. نعم.

المتن

قال: (فإن صُدرت بحرفٍ نظرت إلى ما بعد الحرف فإن كان اسمًا نحو: "إنَّ زيدًا قائمٌ" فهي اسمية، وإن كان فعلًا نحو: "ما ضربت زيدًا" فهي فعلية).

الشرح

نعم؛ هذه التي يسميها بعضهم بالظرفية، فإذا قلتَ مثلًا: "في البيت محمدٌ جالس" فحقيقة الجُملة أنها اسمية، محمدٌ جالسٌ في البيت، ثم قُدِّم الجار والمجرور، وإذا قُلتَ: "في البيت جلس محمد" فهي فعلية؛ لأنها أصلها "جلس محمدٌ في البيت".

وإذا قلتَ: "في البيت محمد" فقط، فهي عند الجمهور اسمية؛ لأن الأصل "محمدٌ في البيت" محمدٌ مبتدأ، وفي البيت خبر، ثم قدمتَ الخبر فقلتَ: "في البيت محمد"؛ فلهذا يقول بعضهم: إنَّ الجملة الاسمية ما بُدأت باسمٍ حقيقةً أو حكمًا.

حقيقةً: محمدٌ في البيت.

حكمًا: في البيت محمدٌ قائم.

وكذلك يُقال في الفعلية، وإذا نظرنا مثلًا إلى أسلوب الشرط فهل الجُملة فيه فعلية أم اسمية؟ سبق في أدوات الشرط أنَّ منها حروفًا ومنها أسماءً، فالحروف إن، وإذما، والباقي أسماء، فإذا كانت الجملة مبدوءة بحرف شرط مثل: "إن تجتهد تنجح" فهي فعلية لأن الحرف لا حكم له هنا، فتكون الجُملة مبدوءة بفعل، وإذا كانت أداة الشرط اسمًا مثل: من يجتهد ينجح، نظرنا حينئذٍ في الإعراب، وقد أشرنا إلى الإعراب من قبل، فإذا كان مبتدأً نحو: "من يجتهد ينجح" فهي اسمية، وإذا كانت نحو: "من تُكرم أُكرم" من مفعول به للفعل بعده، فتكون جملةً فعلية مكونة من مفعول به مقدم وفعل مؤخر.

وكذلك يُقال في جملة الاستفهام، لو قلت مثلًا: "هل حضر أبوك؟" فهي فعلية؛ لأن الحرف لا حكم له وبعده فعل، وإذا قلتَ: "هل أبو حاضرٌ" فهي اسمية.. وهكذا، نعم.

المتن

قال: (ثم تنقسم إلى الصغرى والكبرى؛ فالكبرى: ما كان الخبر فيها جُملة، والصغرى: ما كانت خبرًا).

الشرح

هذا تقسيمٌ آخر للجملة يوقفك على المصطلح بالجملة الكبرى والجملة الصغرى عند النحويين، يقول: الجملة الكبرى ما كان الخبر فيها جُملة، والصغرى: ما كانت خبرًا، سيمثل نعم.

المتن

(فجملة: "زيدٌ قام أبوه" من زيدٌ إلى أبوه جملةٌ كبرى؛ لأن الخبر وقع فيها جُملة وجملة "قام أبوه" جملةٌ صغرى؛ لأنها وقعت خبرًا عن زيد، وقد تكون الجملة الواحدة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: "زيدٌ أبوه غلامه منطلق" فمن زيدٌ إلى منطلق جملةٌ كبرى لا غير، وجملة "غلامه منطلقٌ" جملةٌ صغرى لا غير، وجُملة "أبوه غلامه منطلقٌ" كبرى باعتبار كون الخبر فيها جملةً، وصغرى باعتبارها كونها خبرًا عن زيد، وقد تكون الجُملة لا كبرى ولا صغرى لفقد الشرطين نحو: "زيدٌ قائم").

الشرح

نعم؛ إذًا فالجُملة إن كانت تحتوي في داخلها على جملةٍ أُخرى فتُسمى جملةً كُبرى، الجملة إذا كانت تحتوي في داخلها على جُملة؛ فنسميها جملةً كبرى، والجملة التي داخل هذه الجُملة نسميها جُملة صغرى، كأن تقول: "محمدٌ أبوه كريم" فمحمدٌ أبوه كريم جملةٌ كُبرى، وجملة "أبوه كريم" الواقعة خبرًا هذه جملة صغرى، إذًا فجملة "محمدٌ أبوه كريم" جملةٌ اشتملت على جُملة، فكلها جملة كبرى، والجملة التي في الداخل جملة صغرى.

وإذا كانت الجُملة لا تحتوي على جملةٍ أخرى؛ كقولك: "محمدٌ قائم" فهي جملة لا كبرى ولا صغرى، لا توصف بشيءٍ من هذين الوصفين.

فإذا قلنا: "محمدٌ نجح" هذه كبرى أو صغرى أو لا توصف بكبرى ولا صغرى؟ "محمدٌ نجح" هذه جُملة كبرى؛ لأن الخبر فيها جملةٌ فعلية، نجح فعلٌ ماضٍ وفاعله مستترٌ فيه تقديره هو نجح هو؛ فصار الخبر جملة فعلية، إذًا فالجملة

الفعلية "نجح هو" جملة صغرى، والجملة كلها "محمدٌ نجح" جُملة كبرى.

طيب لو قلنا مثلًا: "محمدٌ أخوه نجح" فقولنا: "محمدٌ أخوهُ نجح" كبرى، وقولنا: نجح يعني نجح هو جملةٌ صغرى، وقولنا: "أخوه نجح" كبرى باعتبار أن خبرها جُملة، وصغرى باعتبارها خبرًا للمبتدأ قبلها، نعم ما زال يتكلم على أحكام الجملة، بعد أن ذكر تقسيمين من تقسيمات الجملة، الآن سيذكر إعرابها، نعم.

المتن

قال: (ذكر الجُمل التي لا محل لها من الإعراب والجُمل التي لها محلٌ من الإعراب).

الشرح

عرفنا ما معنى لا محل له من الإعراب؟ يعني: ليس له حكم من أحكام الإعراب، لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌ ولا جزم، والتي لها محلٌ من الإعراب، يعني دخلها حكمٌ من هذه الأحكام: رفعٌ أو نصبٌ أو جرٌ أو جزم، نعم.

المتن

(الجُمل التي لا محل لها من الإعراب سبع: الأولى: الابتدائية نحو: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾[القدر:١]).

الشرح

الجُمل التي لا محل لها من الإعراب، قال: إنها سبع، كلها لو تأملتم فيها، وتأملوا فيها إذا سردها الآن، كلها في الحقيقة ابتدائية، يعني في ابتداء شيء، إلَّا أنَّ

هذا الابتداء قد يكون حقيقيًا، يعني في أول الكلام مطلقًا، فهي التي اصطلحوا على تسميتها بالابتدائية، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر:١]؛ نحو: "محمدٌ كريم"، نحو: "الله أكبر" الجُملة التي تقع في أول الكلام، هذه جُملة ابتدائية ما إعرابها، نقول: هذه الجُملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية، نعم.

المتن

(الثانية: الصلة نحو: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [الكهف:١]؛ فجُملة أنزل صلة الذي).

الشرح

نعم؛ الجملة الثانية الصلة، يريد صلة الموصول، يعني الجُملة التي تقع بعد الاسم الموصول، نحو: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ [الكهف:١]؛ الذي: اسمٌ موصول لا بد له من صلة، والصلة ما وقع بعدها مباشرة، فقول: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [الكهف:١]؛ جملةٌ فعلية وقعت صلةً للموصول، لكن ما إعرابها؟ يعني ما الحكم الإعرابي الذي دخلها؟ لم يدخلها حكمٌ إعرابيٌ نقول: لا محل لها من الإعراب، ولو تأملتم في هذه الجُملة: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ ؛ لرأيتم أنها وقعت في ابتداء الصلة، أنها وقعت في ابتداء صلة الموصول.

المتن

(الثالثة: المعترضة بين شيئين متلازمين نحو: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة:٢٤]؛ فجُملة ولن تفعلوا معترضةٌ بين جملة الشرط وجوابه).

الشرح

نعم؛ الجُملة المعترضة لا تسمى معترضةً إلَّا إذا كانت بين شيئين متلازمين؛ إذًا لا بُدَّ أن تكون بين شيئين، يعني لا يُتصور في المعترضة أن تكون في أول الكلام، ولا أن تكون في آخر الكلام، لا بُدَّ أن تكون بين شيئين، بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، كالفعل وفاعله، كالموصوف وصفته.. وهكذا، بين شيئين متلازمين.

فقولك مثلًا: "محمدٌ أخي" محمدٌ مبتدأ وأخي خبر، فإذا فصلت بينهما بفاصل، وكان هذا الفاصل جُملة فهي جملة اعتراضية، كأن تقول: "محمدٌ -وإن أخطأ- أخي" فقولك: وإن أخطأ، جملةٌ اعتراضية لوقوعها بين شيئين متلازمين "محمدٌ -ولو أخطأ- أخي" مثّل ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة:٢٤]؛ إن لم تفعلوا هذا شرط، إن أداة شرط، لم تفعلوا فعل الشرط، وأين جواب الشرط إن لم تفعلوا؟ فاتقوا النار، ثم أتى بقوله: ولن تفعلوا جملةً معترضة بين الشرط وجواب الشرط، ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة:٢٤]؛ فهذه جُملة اعتراضية ما إعرابها؟ لا محل لها من الإعراب، وهكذا في بقية الجُمل المعترضة الواقعة بين شيئين، نعم.

المتن

(الرابعة: المفسرة لغير ضمير الشأن، نحو: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ﴾ [آل عمران:٥٩]).

الشرح

نعم؛ الجُملة المفسرة هي التي تأتي مفسرةً لأمرٍ قبلها فيهِ إبهام، أمر سابق فيه إبهام ثم تأتي جُملة تفسر هذا الإبهام، فيسمونها جملة مفسرة كقوله: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران:٥٩]؛ كمثل آدم، طيب هذه المثلية في ماذا؟ في الطول؟ في العرض؟ في اللون؟ في ماذا؟ فالمثلية فيها إبهام، فقال: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ ؛ فقوله: خلقه من تراب جُملة جيء بها تفسيرًا للمثلية، تفسيرًا لقوله: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ .

قال: (**المفسرة لغير ضمير الشأن**)؛ لأن المفسرة لضمير الشأن لها إعراب، وضمير الشأن هو ضميرٌ لا يعود على مذكور ولا مفهوم، وإنما يعود على معنى الشأن والقصة؛ كأن تقول: "إنه جاء أبي"؛ الهاء هنا تعود إلى ماذا؟ ما تعود إلى أبيك ولا تعود إلى شيء مذكور أو مفهوم من قبل، وإنما تريد أن تقول: إنَّ الشأن أو إنَّ الأمر جاء أبي، فهذا الضمير يسمونه ضمير الشأن وهو أسلوب بلاغي؛ فإنه جاء أبي قولك: جاء أبي، جُملة بينت هذا الشأن؛ لأن الشأن فيه إبهام، وإعرابها هنا الخبر، والخبر له إعراب، وهو خبر إنَّ في محل رفع.

المتن

(الخامسة: الواقعة جوابًا للقسم نحو: ﴿حمٓ﴾[الدخان:١] ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾[الدخان:٢] ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان:٣]).

الشرح

نعم؛ الواقعة جوابًا لقسم كأن تقول: والله إني أُحبك، أو أقسم بالله إن زيدًا

عندنا، الواقعة جوابًا للقسم لا محل لها من الإعراب، ولو تأملتم فيها لوجدتم أنها ابتدائية، وقعت في ابتداء جواب القسم، فكل هذه الجُمل كما ذكرنا ابتدائية، وكالآية: ﴿حمٓ ﴾[الدخان:١]؛ ثم قال: ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴾[الدخان:٢]؛ أقسم عز وجل بالكتاب المبين، وجواب القسم يعني أقسم على ماذا؟ قال: ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴾[الدخان:٢] ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾ [الدخان:٣]؛ فـ ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾[الدخان:٣]؛ وقعت في جواب القسم، فهي جملةٌ لا محل لها من الإعراب.

المتن

(السادسة: الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازمٍ مطلقًا، أو جوابًا لشرطٍ جازمٍ ولم تقترن بالفاء ولا بـ إذ الفجائية، مثال الأولى نحو: "إذا جاء زيدٌ أكرمته").

الشرح

طيب مثال الأولى، طيب ومثال الثانية؟

الطالب: يقول في الحاشية.

الشيخ: أن يمثل للثانية ما مثل، هو مثل بالشرح، طيب.

الواقعة جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا، أو جوابًا لشرطٍ جازمٍ، ولم تقترن بالفاء أو بالهاء، نريد أن نفهم هذه المسألة لكي نستريح من تفصيلاتها، إذا فهمت هذه المسألة استرحت من تفصيلاتها، سيأتي له تفصيل آخر في الجملة التي لها محل.

أسلوب الشرط تقول: "إن تجتهد تنجح" أين الجواب في مثل هذا المثال؟ "إن تجتهد تنجح"؟ تنجح، وجواب الشرط الجازم حكمه الرفع أو النصب أو

الجزم؟ الجزم، والجزم في مثل هذا المثال "إن تجتهد تنجح" وقع على ماذا؟ وقع على الفعل المضارع نفسهِ فانجزم لا على الجُملة، يعني لم يقع الجزم على يجتهد هو الجملة الفعلية من الفعل والفاعل، وإنما وقع على الفعل المضارع نفسه فانجزم، فلهذا إذا كان الشرط جازمًا وجوابه فعل مضارع، فإنَّ الجزم سيقع على الفعل المضارع، طيب إذا كان الشرط جازمًا وجوابه ليس مضارعًا؟ فإنَّ الجواب حينئذٍ لا بد أن يقترن بالفاء أو إذا، فتقول: "إن تجتهد فأنت ناجح" فالجواب أنت ناجح ما صار فعل مضارع، إذا لم يكن فعل مضارع تأتي بالفاء، يقترن بالفاء وجوبًا أو إذا.

فإذا اقترن بالفاء أو إذا فالجزم الذي هو حكم جواب الشرط، الجزم سيقع على مفرد أم يقع على الجملة كلها؟ سيقع على الجملة كلها؛ لهذا الأمر جاءت هذه التفصيلات، فإذا كانت أداة الشرط غير جازمة أصلًا، أدوات الشرط غير الجازمة وهي: إذا وأخواتها، "إذا، ولو، ولولا، ولوما، .. إلخ" أدوات الشرط غير الجازمة، فقلتَ: "إذا جاء زيدٌ أكرمتك" إذا ظرف يتضمن الشرط، جاء زيد فعل الشرط، أكرمتك جواب الشرط، أداة الشرط هنا غير جازمة أصلًا، إذًا ما حكم الجواب فيها؟ هل هو الجزم؟ لا؛ أداة الشرط غير جازمة، إذًا فجواب الشرط هنا لا محل له من الإعراب، نقول: جواب الشرط لكن ليس له حكمٌ إعرابي، لا رفع ولا نصب ولا جزم؛ لأن هذه الأداة ما تجزم؛ إذًا فأداة الشرط غير الجازم جوابها دائمًا لا محل له من الإعراب اقترن بالفاء أم لم يقترن.

وأما أداة الشرط الجازمة وهي: إن الشرطية وأخواتها، وذكرناها من قبل، أدوات الشرط الجازمة؛ فننظر لجواب الشرط إن كان مضارعًا؛ فالجزم سيقع على المضارع أم على الجملة؟ على المضارع، وإن كان جُملة فحينئذٍ تقترن بالفاء أو إذا؟ فالجزم سيقع على الجُملة، فيكون للجملة حينئذٍ محل إعرابي، فإذا قلت: من

يجتهد ينجح"، ينجح فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، وفاعله من يجتهد ينجح هو مستترٌ فيه ينجح هو، طيب ينجح هو هذه الجُملة ما إعرابها؟ الجزم وقع على ينجح، لكن ينجح هو ما لها محل من الإعراب؛ لأن الجزم استحوذ عليه الفعل، فالجملة ينجح هو نقول: جملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، لكن لو قلت: من يجتهد فهو ناجحٌ، طيب فهو ناجحٌ الفاء واقعة في جواب الشرط، هو مبتدأ، ناجحٌ خبر المبتدأ، والجملة اسمية هو ناجحٌ الواقعة جوابًا للشرط ما إعرابها؟ في محل جزم جواب الشرط.

طيب ما رأيكم لو قلنا: "من يجتهد فهو ينجح" الفاء واقعة في جواب الشرط، هو مبتدأ وينجح فعل مضارع مرفوع أم مجزوم؟ "من يجتهد فهو ينجح" ينجح هنا مرفوع أو مجزوم؟ مرفوع؛ لأنه لم يُسبق بناصب أو بجازم، سُبق بهو، وهو لا تنصب ولا تجزم، يعني ينجح لم يقع جوابًا للشرط، وإنما جواب الشرط هو ينجح؛ فينجح فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله مستترٌ فيه تقديره: هو، وجُملة ينجح هو ما إعرابها؟ خبر المبتدأ في محل رفع، لها محل محلها الرفع؛ لأنها خبر هو، طيب وجملة هو ينجح؟ في محل جزم جواب الشرط، فإذا عرفنا ذلك عرفنا قوله: السادسة الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازمٍ مطلقًا، جواب الشرط مع الشرط غير الجازم لا محل لها مطلقًا.

أو جوابًا لشرطٍ جازمٍ ولم تقترن بالفاء، ولا بـ إذا الفجائية، مثال الأولى: "إذا جاء زيدٌ أكرمته" طيب ومثال الثانية وهي جواب الشرط لشرطٍ جازمٍ ولم تقترن بإذا الفجائية كأن تقول: "من يجتهد ينجح، أو إن تجتهد تنجح" نعم.

المتن

قال: (السابعة: التابعة لما لا محل له نحو: "قام زيدٌ وقعد عمرو").

الشرح

نعم؛ التابعة لما لا محل له، يعني الجملة التي تبعت جملةً من الجُمل الست السابقة؛ لأن حكمها سيكون حكم متبوعها نحو: قام زيدٌ وقعد عمرو، قام زيد: هذه جُملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب وعاطف، قعد عمرو معطوفٌ على الجملة الابتدائية فهي مثلها لا محل لها من الإعراب، وكذلك في البواقي، لو قلتَ: "جاء الذي يقول الحق ويحب الناس" جاء الذي يقول الحق، يقول الحق: صلة الموصول لا محل له من الإعراب، ويحب الناس معطوفة على صلة الموصول لا محل له من الإعراب.. وهكذا؛ فهذه الجُمل التي لا محل لها من الإعراب، أما التي لها محلٌ من الإعراب فسبعٌ أيضًا، نعم.

المتن

(والجُمل التي لها محلٌ من الإعراب سبعٌ أيضًا).

الشرح

سبعٌ أيضًا، أيضًا ما معناها وما إعرابها؟ أما معناها رجوعًا، يُقال: آض يئيض أيضًا، بمعنى: رجع يرجع رجوعًا، والإعراب؟ مفعولٌ مطلق يعني أرجع إلى ذلك رجوعًا، نعم الأولى.

المتن

(الأولى: الواقعة خبر المبتدأ نحو: "زيدٌ أبوه منطلق").

الشرح

زيدٌ مبتدأ وأخبرنا عنه بأنه ماذا؟ بأنه أبوه منطلق، يعني لم نخبر عن زيدٍ بأنه أبوه، ولم نخبر عن زيدٍ بأنه منطلق، وإنما أخبرنا عن زيدٍ بأنه أبوه منطلق، فالخبر جملة أبوه منطلق، وأبوه منطلق جملة اسمية وقعت خبرًا، والخبر كما سبق من المرفوعات فحكمها الرفع، وسبق ذلك في باب المبتدأ والخبر، نعم.

المتن

(الثانية الواقعة حالًا نحو: جاء زيدٌ والشمس طالعة).

الشرح

نعم؛ جاء زيدٌ فعلٌ وفاعل، جاء زيدٌ في أي حالة؟ في حالة طلوع الشمس، جاء زيدٌ والشمس طالعةٌ الواو هنا واو الحال أو نقول: واو الحالية، الشمس طالعةٌ مبتدأ وخبر مرفوعان، والجُملة الاسمية الشمس طالعةٌ حال، نعم.

المتن

(الثالثة: الواقعة مفعولًا للقول نحو: "قال: إني عبد الله").

الشرح

نعم؛ الواقعة مفعولًا للقول، يعني مقول القول، قال ماذا قال: إني عبد الله، فاعل قال هو مستترٌ فيه، والمقول؟ المقول هو المفعول، ما المقول؟ إني عبد الله،

طيب إني عبد الله جملة اسمية أو فعلية؟ سبق أنها اسمية؛ لأن إنَّ حرف لا حكم له، وبعده ياء المتكلم اسم، صارت اسمية، وتعرفون أنَّ إنَّ من نواسخ الابتداء، تدخل على المبتدأ والخبر، وتقول: "قال الأستاذ: العلم نافعٌ" العلم نافعٌ مبتدأ وخبر، وهي مقول القول، مفعولٌ به في محل نصب، وتقول: "قال أبي: لن نذهب اليوم" لن نذهب اليوم هذه جملة فعلية وهي مقول القول، تعرب لن حرف نفي ونصب، ونذهب فعل مضارع منصوب، والفاعل نحن، واليوم ظرف زمان منصوب، ثم تقول: وجملة لن نذهب اليوم مقول القول مفعولٌ به في محل نصب.

فإن قلتَ: لماذا قال: الواقعة مفعولًا للقول، ولم يقل: الواقعة مفعولًا فقط؟ الجواب: لأنَّ المفعول لا يكون جملةً إلَّا بعد القول، وفي غير ذلك يكون اسمًا، نعم.

المتن

(الرابعة: المضاف إليها نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١]).

الشرح

نعم؛ المضاف إليها نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١]؛ لعلكم تذكرون في آخر الدرس الماضي عندما تكلمنا على الإضافة، قلنا: إن الإضافة خاصةٌ بالأسماء، لا تقع إلا بين اسمين، إلَّا أن الإضافة قد تأتي في الظاهر بين اسمٍ وجُملة، وهذا لا يكون إلا في صورةٍ واحدة: أن يكون المضاف ظرفًا، ظرف زمان أو مكان، والمضاف إليه جُملة، مثل: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١] ﴿وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾ [النصر: ٢] ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر: ٣]؛ المعنى والله أعلم: سبِّح بحمد ربك

واستغفره متى؟ إذا جاء نصر الله، فإذا كما تعرفون ظرف للزمان المستقبل، فهي اسم، اسم مبني، فنقول في الإعراب: ظرف زمان في محل نصب مبني على السكون وهو مضاف.

﴿جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ ؛ جاء فعلٌ ماضٍ، ونصر فاعل وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضافٌ إليه، وجُملة ﴿جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ ؛ هذه جملة فعلية مضافٌ إليه في محل جر، فالجُملة هنا وقعت مضافًا إليها، والمضاف إليه كما تعرفون حكمه الإعرابي الجر، والذي جوَّز وقوع الجُملة مضافًا إليه مع أن الإضافة خاصة بالأسماء، هو أن الجملة هنا في معنى الاسم المفرد، والمعنى والله أعلم: سبح ربك واستغفره وقت مجيء نصر الله، فلهذا الإضافة لا تستقيم مع الجملة إلا إذا كانت على تأويل المفرد، نعم.

المتن

(الخامسة: الواقعة جوابًا لشرطٍ جازمٍ إذا كانت مقترنةً بالفاء أو بإذا الفجائية مثال الأولى: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ﴾ [البقرة:٢١٥]؛ ومثال الثانية: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦]).

الشرح

نعم؛ الأولى أداة الشرط ما، وفعل الشرط: تفعلوا من خير، وجواب الشرط: إن الله به عليم، والفاء داخلةٌ على جواب الشرط، فجواب الشرط هنا كما ترون جملة، إن الله به عليم، فالجزم وقع على الجملة، ولم يقع على فعلٍ مضارع، فصار حكم الجزم للجُملة، وكذلك ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ ؛ أداة الشرط إن، وفعل الشرط تصبهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم، والجواب: هم

يقنطون، وإذا داخلةٌ على جواب الشرط، وجواب الشرط كما ترون جُملة هم يقنطون، فوقع الجزم عليها، وسبق أن جواب الشرط مع أداة الشرط الجازمة لو كان مضارعًا لوقع الجزم عليه أم على جملته؟ لوقع الجزم عليه.

المتن

(السادســــة: التابعـــة لمفـــردٍ نحــــو: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾ [البقرة:٢٥٤]).

الشرح

نعم؛ التابعة لمفرد، قال: (**التابعة لمفرد مثل**: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾ [البقرة:٢٥٤]) فيومٌ فاعل، يأتي يومٌ، يومٌ فاعل ليأتي، يأتي يومٌ، ثم قال: لا بيعٌ فيه، فجُملة "لا بيعٌ فيه" جملة اسمية أم فعلية؟ جملة اسمية، بيعٌ فيه.. أخبر عن البيع بأنَّهُ فيه على سبيل النفي لا بيعٌ فيه، طيب وهذه الجملة الاسمية لا بيعٌ فيه؟ نعتٌ ليوم، نعت هذا اليوم بأنه لا بيعٌ فيه، تقول: "جاءني رجلٌ أبوه كريمٌ" جاءني رجلٌ فعلٌ ومفعولٌ وفاعلٌ، جاءني رجلٌ أبوه كريمٌ، مبتدأٌ وخبر، ما إعراب هذه الجُملة الواقعة بعد النكرة؟ نعت، ومثلها لو قلت: "جاءني رجلٌ يركض" يركض فعل مضارع وفاعله مستترٌ فيه، يركض هو، والجملة الفعلية يركض هو نعتٌ لرجل، ونحو ذلك أن تقول: "جاءني محمدٌ يركض" فـ يركض فعل مضارع، والفاعل هو، فهل تكون نعتًا لمحمد أم حالًا من محمد؟ حالًا من محمد، وسبقت الجملة الحالية في الجملة الثانية، وسيتكلم بعد قليل في فصلٍ خاص عن إعراب الجُمل إذا وقعت بعد نكرة أو وقعت بعد معرفة، نعم.

المتن

(السابعة: التابعة لجملةٍ لها محلٌ من الإعراب نحو: "زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه").

الشرح

هذا واضح؛ لأن التابع دائمًا له حكم المتبوع، فلو قلت: "زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه" فزيدٌ مبتدأ، وجملة قام أخوه أو قام أبوه، قام أبوه خبر المبتدأ فحكمها الرفع، ثم عطفتَ عليها وقعد أخوه، فعطفت على جُملة الخبر فيكون الحكم واحدًا وهو الرفع، نعم.

المتن

(والضابط في الأغلب: أن كل جملةٍ وقعت موقع المفرد لها محلٌ من الإعراب، وكُلَّ جملةٍ لا تقع موقع المفرد لا محل لها من الإعراب).

الشرح

نعم؛ هذا ضابطٌ أغلبيٌ، فالجملة إذا أمكن أن تأولها بمفرد، يعني أمكن أن تحذفها وأن تضع مكانها مفرد من معناها، فيكون لها حكمٌ إعرابي، فقولك: زيدٌ أبوه منطلقٌ، يمكن أن تحذف "أبوه منطلقٌ" وتقول: زيدٌ منطلقٌ الأب، منطلق الأب مضاف ومضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه ليس جملةً اسمية ولا فعلية، وتقول: "قال: إني عبد الله" يمكن أن تقول: "قال: الحق، أو قال: الصدق" فتوقع المفرد موقع هذه الجُملة، ومثله ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ [النصر:١]؛ قلنا: هي على تأويل المفرد، يعني وقت مجيء نصر الله ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ

بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢١٥]، يمكن أن تحذف جملة الجواب وتضع مفردًا، وتقول: وما تفعلوا من خيرًا، فتضع مفردًا فتقول: يعلمه، فوقع الجزم على الفعل المفرد لا على الجُملة، وتقول: "جاءني رجلٌ يركض، أو جاءني رجلٌ راكضٌ" ووقع المفرد مكان الجُملة.. وهكذا.

أمَّا إذا لم تؤول بمفرد، يعني لا يصح أن يقع مكانها مفرد، فالأغلب فيها أنها لا محل لها من الإعراب، كالجملة الابتدائية في نحو قولك: "محمدٌ قائمٌ" حاول أن تضع مكانها مفرد، "محمدٌ قائمٌ" حتى لو قلت: "قيام محمد" لم تؤدِ المعنى المراد، قيام محمد ستقول: ما بال قيام محمد؟! صار كلام ما له فائدة، لكن "محمدٌ قائم" هنا كلام تام، أخبرت عن محمد بأنه قائم، لكن قيام محمد فسد الكلام؛ لأن الكلام صار لا خبر له.. وهكذا، نعم.

المتن

قال: (حكم الجُمل بعد المعارف والنكرات).

الشرح

نعم؛ هذه قاعدةٌ مُهمة، ويكثر المعربون من ذكرها؛ لأنهم يحتاجون إليها كثيرًا في الإعراب، ما إعراب الجُملة إذا وقعت بعد معرفة كقولك: "جاء محمدٌ يركض، أو جاء محمدٌ يده فوق رأسه"؟ أو وقعت بعد نكرة مثل: "جاء رجلٌ يركض، أو جاء رجلٌ يده فوق رأسه" فهذه قاعدة مهمة وعظيمة الفائدة في الإعراب، نعم.

المتن

(إذا وقعت الجُملة بعد معرفةٍ محضةٍ فهي حالٌ من تلك المعرفة نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف:١٦]).

الشرح

نعم؛ إذا وقعت الجملة بعد معرفة فهي حالٌ من هذه المعرف، كقوله: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾[يوسف:١٦]؛ والمراد: إخوة يوسف عليه السلام، فجاءوا فعلٌ وفاعل، وأباهم مفعولٌ به، وعشاءً: ظرف زمانٍ منصوب، ويبكون: جملةٌ فعلية مكونة من فعلٍ وفاعل، فما إعراب هذه الجُملة الفعلية يبكون؟ ننظر يبكون مَنْ الذين يبكون؟ واو الجماعة العائدة إلى إخوة يوسف، وواو الجماعة معرفة أم نكرة؟ معرفة، فنقول: إن جملة يبكون حالٌ من واو الجماعة في جاءوا، أي: جاءوا حالة كونهم يبكون، ومثل ذلك لو قلتَ: "جئت أضحك" فأضحك حالٌ من تاء الفاعل في جئت، أو "جاء محمدٌ يضحك"، أو "جاء الطالب يضحك" فيضحك حالٌ من محمد وحالٌ من الرجل؛ لأنها جاءت بعد معرفة، نعم.

المتن

(وإذا وقعت بعد نكرةٍ محضةٍ فهي نعتٌ لتلك النكرة، نحو: ﴿لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾ [آل عمران:٩]).

الشرح

نعم؛ إذا وقعت الجملة بعد نكرة، فهي نعت.. نعت يعني صفة لتلك النكرة، نحو: ﴿لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾ ؛ يومٍ: نكرة، لا ريب فيه: جملةٌ اسمية، أخبر عن الريب

بأنه فيه.. على سبيل النفي، ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ ، وهذه الجملة الاسمية لا ريب فيه نعتٌ للنكرة يوم، ومثل ذلك أن تقول: "جاء رجلٌ يركض" فـيركض جملة فعلية نعتٌ لرجل، "وجاء رجلٌ يده فوق رأسه" يده فوق رأسه جُملة اسمية نعتٌ لرجل، وتقول: "جاء رجلٌ أخوه كريمٌ" فأخوه كريمٌ جملة اسمية نعتٌ لرجل، .. وهكذا.

فإذا قُلتَ: "رأيتُ المسجد يُفتح" فما إعراب جُملة يُفتح؟ حالٌ من المسجد؛ لأنها جُملة بعد معرفة، فإذا قُلت: "رأيتُ بابًا يُفتح" ما إعراب يُفتح؟ نعتٌ لـ بابًا.. وهكذا، فلو قلت: "جاء الأستاذُ وكتُبُه معه" فجُملة كُتُبُه معه حال، واقترنت هنا بالواو، ولو قلت: "جاء أستاذٌ كتبه معه" فكتبه معه جُملة اسمية نعت.. وهكذا، نعم.

المتن

(وإذا وقعت بعد ما يحتمل التعريف والتنكير، احتملت الحالية والوصفية، نحو: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة:٥]).

الشرح

نعم؛ بعض الأسماء تحتمل التعريف والتنكير، فتعريفها ليس محضًا وتنكيرها ليس محضًا، وهذا هو السر في قول الأزهري من قبل: معرفةٍ محضة ونكرةٍ محضة؛ فالمعرفة المحضة هي التي لا يُحتمل فيها أن تكون نكرة، والنكرة المحضة هي التي لا يُحتمل فيها أن تكون معرفة، وأما التي تحتمل التعريف والتنكير فهي المقترنة بـ ال الجنسية، وهذه تحتاجُ إلى شرح في باب المُعرَّف بـ ال، فالمُعرَّف بـ ال، إما أن تكون ال فيه عهدية فتعريفها محضٌ قوي؛ لأنه يُحدِّد المفرد، أو تكون ال فيه جنسية، فتعريفها ضعيف؛ لأن التحديد فيها للجنس، تحدد

جنسًا كاملًا، فيكون التحديد فيها والتعيين فيها والتعريف فيها ضعيفًا، وإن كانت تعد من المعرفة لدخول ال المعرفة الجنسية عليها، إلا أن تعريفها ضعيف.

كقوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَاۢۚ﴾ ؛ فقوله: الحمار هنا لا يُراد بهِ حمار معين، ليس حمارًا معهودًا بين المخاطب والمتكلم، أو حمارًا مذكورًا من قبل، لا؛ وإنما يُراد بهِ جنس الحمار، فهذه ال الجنسية؛ فلهذا يصح أن تنكر، يصح أن تقول: كمثل حمارٍ يحمل أسفارًا، أو ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَاۢۚ﴾ ؛ فالمعرَّف بـ ال الجنسية في اللفظ معرفة، وفي المعنى نكرة؛ لأنه بمعنى حمار، فإن أعملته من حيث اللفظ الحمار على أنه معرفة قلت: إنَّ الجملة "يحمل أسفارًا" حال لوقوعها بعد معرفة، معرفة لفظية، وإذا أخذت بالمعنى قلت: إن جملة يحمل أسفارًا نعت، أخذًا بالمعنى، ومثل ذلك قول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني   فمضيت ثم قلت: لا يعنيني

يقول: أنا رجل كريم، من كرمي أنني قد أمرُّ على لئيم، وهذا اللئيم يسبني، ومع ذلك أُعرض عنه حفظًا لكرامتي ألا أنزل إلى مستواه، فقال: "ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني" لا يريد لئيمًا معينًا، وإنما يريد جنس اللؤماء، فيسبني جُملة فعلية، يصح أن تقول: إنها حال مراعاةً للفظ اللئيم، ويصح أن تقول: إنها نعت مراعاةً لمعنى اللئيم، وهكذا نعم تفضل.

المتن

قال: (وحكم الظروف والمجرورات كحكم الجُمل الخبرية).

الشرح

نعم؛ بعد أن انتهى من الكلام على الجُمل وأنواعها وإعرابها، انتقل الآن إلى شبه الجُملة، وشبه الجُملة يُراد بِهِ، أو يُراد بشبه الجُملة يُراد بها ظرف الزمان وظرف المكان والجار والمجرور، وهذه الثلاثة يصح عليها القاعدة التي يذكرها الأصوليون وهي: إذا اجتمعت افترقت، وإذا افترقت اجتمعت، بمعنى: أن النحويين كثيرًا ما يعبرون بشبه الجملة، وهذا مصطلحٌ واضح يُراد به ظرف الزمان، وظرف المكان، والجار والمجرور، وأحيانًا يعبرون بالظرف كون هذا لا يجوز إلا مع الظروف، وهذا جاز لأنه ظرف، وإذا كان خبر إنَّ ظرفًا جاز أن يتقدم على الاسم، فيذكرون الظرف فقط، فإذا أُطلق لفظ الظرف فيُراد به شبه الجُملة، يعني الظرف والجار والمجرور، كلما ذُكر الظرف وحده فيُراد به الظرف والجار والمجرور، أما إذا ذُكر الظرف والجار والمجرور، فالظرف هو ظرف الزمان والمكان، والجار والمجرور هو حرف الجر والاسم المجرور بِهِ، فانتبهوا لذلك في كتب النحو، فإذا ذُكر الحكم ورُبط بالظرف فقط وسُكت عن ذلك، فالمراد: الظرف والجار والمجرور، نعم، وحكم الظروف والمجرورات كحكم الجمل الخبرية، نعم.

المتن

(فبعد المعارف المحضة أحوالٌ نحو: "جاء زيدٌ على الفرس أو فوق الناقة"، بعد النكرات المحضة صفاتٌ نحو: "مررتُ برجلٍ في داره أو تحت السقف" وبعدما يحتمل التعريف والتنكير، يحتملان الحالية والوصفية نحو: "يعجبني الثمر على أغصانه أو فوق الشجر").

الشرح

نعم؛ إذًا فشبه الجُملة حكمها في ذلك حكم الجُمل، فإذا وقعت بعد معرفة فهي حال كقولك: "جاء محمدٌ على قدميه" تريد جاء ماشيًا وهي حال، "جاء محمدٌ على قدميه، أو جاء محمدٌ على السيارة".

وإن وقعت بعد نكرة فهي نعتٌ لهذه النكرة؛ كأن تقول: "جاء رجلٌ على قدميه، أو جاء رجلٌ على سيارة".

وإن وقعت بعد ما يحتمل التعريف والتنكير، احتملت الحالية والوصفية، كقولك: "اشتريت الثمر في كيسٍ"؛ فالثمر لا تريد به ثمرًا معينًا وإنما تريد ثمرًا اشتريت ثمرًا، فقولك: "في كيسٍ" إما حال من الثمر مراعاةً للفظ، أو نعت لثمر مراعاةً للمعنى.

المتن

(ولابُدَّ للظروف والمجرورات بالحروف الأصلية من عاملٍ ويُسمى المتعَلَّق).

الشرح

نعم؛ هذا أمرٌ مهم ولا يُذكر في المتون الصغيرة، شبه الجُملة "الظرف: ظرف الزمان، وظرف المكان، والجار والمجرور" لا بُدَّ له من متعلق، وهذا المتعلق وتعيينه مهمٌ جدًا، لارتباطه بالمعنى، ولهذا تجد كتب التفسير وكتب الحديث تهتم كثيرًا بتحديد المتعلَّق، فالذي يقرأ في كتب التفسير خاصةً الكتب التي تهتم بالمعنى والإعراب، تهتم ببيان المتعلق والخلاف فيه، والمتعلَّق يعني الذي تتعلق بهِ شبه الجُملة، المُتعلَّق هو الواقع في شِبه الجُملة، يعني المؤثر في شبه الجملة، العامل في شبه الجُملة، ما هو تأتي بأي فعل وتقول: هو المتعلق، الفعل الذي قبله تقول: هو المتعلق، لا؛ لا بد أن تنظر للمعنى، ما الذي وقع في شبه الجُملة؟ المعنى الذي وقع في شبه الجُملة هو المتعلق، فإذا قُلت مثلًا: "نزل القرآن منقذًا من الله" من الله شبه جُملة جار ومجرور، متعلق بـ نزل، أم متعلق بـ منقذًا؟ ما الذي من الله؟ نزل من الله؟ أو منقذًا من الله؟ نزل.. إذًا من الله متعلق بماذا؟ تقول: من الله جار ومجرور متعلقان بالفعل نزل، فإذا قلت: "نزل القرآن منقذًا من النار" فـ من النار متعلق بـ نزل أم متعلق بـ منقذًا؟ منقذًا من النار، فلا بد أن تفهم المعنى لكي تعرف المتعلق، .. وهكذا.

وقد تتعلق أكثر من شبه جُملة بمتعلقٍ واحد لا إشكال في ذلك ولا مانع، كأن تقول مثلًا: "جلستُ اليوم على الكرسي في البيتِ" جلستُ فعلٌ وفاعل، اليوم ظرف زمان، ما متعلقه؟ متعلقه هو الواقع فيه، ما الذي وقع في اليوم؟ الجلوس، إذًا

متعلق بـ جلس، جلستُ اليوم على الكرسي، على الكرسي متعلق بماذا؟ يعني ما الذي وقع عليه؟ الجلوس، إذًا متعلق بـ جلستُ أيضًا، في البيت؟ الجلوس، إذًا كل هذه شبه الجُمل "اليوم، وعلى الكرسي، وفي البيت" كلها متعلق بـ جلستُ، لو قلتَ مثلًا: "جلستُ اليوم على الكرسي أقرأ في جريدة" وقولك: في جريدة متعلق بـ جلستُ، أم متعلق بـ أقرأ؟ أقرأ؛ لأن الذي وقع في الجريدة القراءة.. وهكذا، لا بد أن تتأمل في المعاني لكي تعرف المتعلَّق، وشبه الجُملة لا بُدَّ لها من متعلق، نعم، الآن سيتكلم على حكم المتعلَّق، نعم.

المتن

(ثم تارةً يكون مذكورًا، وتارةً يكون محذوفًا، والمحذوف تارةً يكون عامًا وتارةً يكون خاصًا، والمحذوف تارةً يكون واجبًا، وتارةً يكون جائزًا).

الشرح

نعم؛ هذا تقسيم، يقول لك: المتعلق لا بُدَّ منه إلَّا أنه أحيانًا يكون مذكورًا، كقولك: "جلستُ على الكرسي" وتارةً يكون محذوفًا، يكون محذوفًا كأن تقول مثلًا كأن أقول لك: هل جلستَ، فتقول لي: "على الكرسي" أين متعلق على الكرسي؟ جلستَ، لكن حذفتَ جلستَ لدلالة السؤال عليها، فالمتعلق قد يكون مذكورًا وقد يكون محذوفًا، إن كان مذكورًا فالأمر واضح، وإن كان محذوفًا فإنَّ حذفه قد يكون واجبًا وقد يكون جائزًا، متى يكون حذفه واجبًا؟ يكون حذفه واجبًا إذا كان كونًا عامًا بمعنى موجودًا؛ فهذا يجب أن تحذفه ولا يجوز أن تصرح به، أما إذا كان كونًا خاصًا يعني صفة خاصة، لا تريد بها مطلق الوجوب، وإنما تريد بها بيان صفة معينة "الجلوس، القيام، النوم، الضرب، الإكرام.." هذه كلها توجد في المكان، يعني إحنا في المسجد الآن هذا المسجد، إذا أردنا فقط الوجود أننا

موجودون في المسجد، هذا نسميه كون عام، أننا موجودون، فإذا قلتَ موجود في المسجد بينت مطلق الوجوب، لكن لم تبين صفتك الخاصة، هيأتك الخاصة في المسجد، أنت جالس ولا قائم؟ تقرأ ولا تصلي؟ نائم ولا مضجع ولا مكرم ولا مُهان ولا محبوس ولا.. هذه صفات خاصة، فإذا أردت مطلق الوجود أنك موجود في المسجد فقط ولم ترد أن تبين لنا صفتك الخاصة فماذا تقول؟ تقول أنا ماذا؟ في المسجد، أنا في المسجد، ما معنى أنا في المسجد التي شرحناها في المبتدأ والخبر؟ ما معنى "أنا في المسجد"؟ يعني أنا موجودٌ في المسجد، فأنا مبتدأ، وموجودٌ خبرٌ محذوف، وفي المسجد جارٌ ومجرور متعلقان بماذا؟ بموجود، وموجود ما حكم حذفها؟ واجب، فهذا متعلَق واجب الحذف، لماذا؟ لأنه كونٌ عام والكون العام يجب حذفه، وسيذكر لك مواضع معينة الآن للكون العام، الكون العام له مواضع معينة سيذكرها، لكن يشرح الآن شرحًا إجماليًا.

فإذا كان المتعلق كونًا خاصًا، كون خاص تقول: "أنا جالسٌ في المسجد، أنا أصلي في المسجد، أنا أقرأ في المسجد، أنا أطلب العلم في المسجد" هذه أكوان خاصة، فالكون الخاص المتعلق هنا ما حكم حذفه؟ يجوز أو يجب؟ يجوز حذفه بشرط الحذف العام، يجوز حذفه متى؟ إن كان معلومًا، هذا شرط الحذف العام يجوز حذفه إن كان معلومًا، إن كان معلومًا إن دلَّ عليه دليل جاز أن يُحذف، فإن لم يدل عليه دليل وجب أن يُذكر، فتقول: أنا جالسٌ في المسجد، تريد أن تخبرني بذلك ماذا تقول؟ يجب أن تقول: أنا جالسٌ في المسجد، لو حذفت جالس وقلت لي: "أنا في المسجد" ماذا أفهم؟ أفهم أنك جالس؟ ما أفهم أنك جالس، أفهم أنك في المسجد فقط، لكن ما أفهم هيأتك الخاصة، يعني أفهم أنك تريد أن تقول لي: أنا في المسجد فقط، تخبرني بأنك موجود في المسجد، لكنك لم ترد أن تخبرني بهيئتك الخاصة، لكن مثلًا لو علمتُ أنك جالس، فاتصلتَ بي مثلًا قلتَ: "والله أنا

جالس تعبان وجالس" فقلتُ لك: أين؟ فتقول: أنا في المسجد، هنا يجوز أن تحذف جالس؛ لأن جالس مفهومة من قبل، فيمكن أن تقول: "أنا في المسجد" يعني أنا جالسٌ في المسجد.

الخلاصة: أنَّ المتعلق إذا كان كونًا عامًا -يعني: موجود- فيجب حذفه، والتصريح به خطأ وعي في الكلام، وإذا كان كونًا خاصًا فيجب ذكره إلَّا إن دل عليه دليل، فيجوز ذكره وحذفه، نعم، قال: فإن كان عامًا.

المتن

(فإن كان عامًا واجب الحذف سُمي الظرف مُستقَرًا لاستقرار الضمير فيه).

الشرح

فإن كان عامًا، يعني فإن كان المتعلَّق كونًا عامًا، الذي هو مطلق الوجود موجود، فإن كان المتعلق كونًا عامًا واجب الحذف سُمي الظرف حينئذٍ مستقرًا؛ كقولك: أنا في البيت، في البيت تسميه ظرف مستقر، علَّل هذا الاسم، هذا اسم معروف عند النحويين، قال: لاستقرار الضمير فيه، كيف استقرار الضمير فيه؟

هو الأصل: "أنا موجودٌ في المسجد" أنا مبتدأ، وموجودٌ خبر، وموجودٌ تتحمل ضمير فيها ضمير مستتر موجودٌ أنا، طيب حذفت موجود؛ لأنه كون عام حذفته حذفتَ موجود، لكن الضمير الذي فيه انتقل إلى شبه الجملة واستقر فيها، فسُميت شبه الجملة حينئذٍ مستقرًا فيها، يعني مستقرٌّ الضمير فيها، ثم يحذفوه فيه مستقرًا فيه، تقول: مستقر وخلاص، وذلك في مواضع، هذه مواضع وجوب حذف المتعلق، والمتعلق متى يجب حذفه؟ إذا كان عامًا، فتقول: مواضع حذف المتعلَّق العام، نعم.

المتن

قال: (منها: الظرف، والجار والمجرور إذا وقعا صلةً نحو: "جاء الذي عندك أو في الدار").

الشرح

نعم؛ "جاء الذي عندك" جاء فعل، والذي فاعله، وعندك ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، عند.. وهو مضاف والكاف مضاف إليه، عندك ظرف، طيب أين صلة الموصول؟ صلة الموصول لا تكون إلا جملة، أين صلة الموصول؟ يقول: صلة الموصول ما المتعلق المحذوف، يعني: جاء الذي استقر عندك أو وُجد عندك، فالمتعلّق محذوف، كونٌ عام، نعم.

المتن

(أو خبرًا نحو: الحمد لله، والركب أسفل منكم).

الشرح

نعم؛ هذا كنا شرحناه في باب المبتدأ والخبر، الحمد لله أي: الحمد موجودٌ لله، أو مستقرٌ لله، إذا قلنا: كون عام تقدره بأي كلمة تدلُّ على مطلق الوجود، مثل: موجود، أو مستقر، أو كائن، أو حاصل، أو ثابت، أي كلمة تدل على مطلق الوجود ما تدل على صفةٍ خاصة، فالحمدُ موجودٌ لله، أو ثابتٌ لله، أو كائنٌ لله، أو مستقرٌ لله، فحذفنا المتعلق؛ لأنه كونٌ عام.

قال: "والركب أسفل منكم" أخبر عن الركب بأنه أسفل منكم، أي: والركب موجودٌ أسفل منكم، فأسفل كما ترون ظرف منصوب، أسفل: ظرف منصوب

وعلامة نصبه الفتحة، وهو متعلق بالخبر المحذوف المقدر بكون عام، نعم.

المتن

(أو صفةً نحو: "مررتُ برجلٍ عندك أو في الدار").

الشرح

أي: مررت برجلٍ موجودٍ عندك، أو مررتُ برجلٍ موجودٍ في الدار، نعم.

المتن

(أو حالًا نحو: "جاء زيدٌ على الفرس أو فوق الناقة").

الشرح

نعم؛ أي: جاء زيدٌ موجودًا على الفرس، أو مستقرًا على الفرس، أو كائنًا على الفرس، نعم.

المتن

(وإن كان خاصًا سُمي لغوًا لإلغائه عن الضمير، سواءٌ ذُكر المتعلَّقُ به نحو: "صليتُ عند زيدٍ في المسجد" أم حُذف وجوبًا نحو: "يومَ الخميس صُمتُ فيه"، أم جوازًا نحو: "يومَ الجمعة" جوابًا لمن قال: "متى قدمتَ" والله أعلم).

الشرح

نعم؛ متى قدمتَ.. نعم، وإن كان خاصًا يعني وإن كان المتعلق خاصًا قلنا: خاصًا يعني يدل على هيئةٍ خاصة لا على مطلق الوجود، فالنحويون يصطلحون

على تسميته بالظرف اللغو، يقولون: هذا ظرفٌ لغوٌ مقابل الظرف المستقَر، وعرفنا الظرف المستقر هو المتعلق بكون عام، والظرف اللغو هو المتعلق بكونٍ خاص، هذه مصطلحاتٌ نحوية، لا تُحمل على معانيها اللغوية، فليس معنى ظرف لغو يعني أنه لغو لا قيمة له يُذكر أو يُحذف لا قيمة له، لا ليس هذا المعنى، المعنى لغو أي: متعلق بكونٍ خاص، هذا مصطلح نحوي وهذا معناه، سواءٌ ذُكر المتعلَّقُ به نحو: "صليتُ عند زيدً في المسجد" فعند زيد وفي المسجد كلاهما متعلق بـ صليتُ، أم حُذف..

والكون الخاص: لا يُحذف إلَّا إذا كان معلومًا كما قلنا، وحينئذٍ إما أن يُحذف وجوبًا نحو: "يومَ الخميس صُمتُ فيه" وهذا يدخل في باب الاشتغال لمن درس باب الاشتغال، "يومَ الخميس صُمتُ فيه" صُمتُ: فعلٌ وفاعل، فيهِ: جارٌ ومجرور متعلق بـ صُمتُ، صمتُ فيهِ، طيب ويوم الخميس الأول؟ ما نقول: إنه متعلق بـ صُمتُ أيضًا، فإن قلتَ ذكرتَ قبل قليل أن المتعلق الواحد الفعل الواحد قد تتعلق به أكثر من شبه جملة، فلماذا منعتَ ذلك هنا؟ فالجواب: أن الظروف المختلفة تتعلق، تقول: "صُمتُ اليوم لله" فاليوم: ظرف، ولله: جار ومجرور، وكلاهما: متعلق بـ صُمتُ، ماشي.

لكن ما تقول: إن الظرف الواحد يتعلق مرتين بالفعل نفسه كما هنا "يومَ الخميس صمتُ فيه" فيه هو يوم الخميس، فقلنا: فيه متعلق بـ صمتُ، طيب ويوم الخميس؟ ما تقول: متعلق بـ صمتُ، فتعلق الشيء مرتين بفعلٍ واحد، وإنما نقول: صُمتُ فيه، هذا فيه متعلق بـ صُمتُ، ويوم الخميس المتقدم؟ هذا منصوب بفعلٍ محذوف دلَّ عليه المذكور، يعني صُمتُ يوم الخميس صُمتُ فيه، فحذفنا الأول وجوبًا لدلالة الثاني عليه؛ لأنه لا يُجمع بين العِوض والمعوَّض، وبين المفسِّر والمُفسَّر.

قال: **(أم جوازًا)** يعني أم حُذف المتعلَّق الخاص جوازًا، نحو: يومَ الخميس لمن قال: متى قدمتَ، متى قدمتَ؟ تقول: "قدمتُ يومَ الخميس، أو تقول: يومَ الخميس وتحذف الفعل الذي تعلق به الظرف.

هذا ما تيسر شرحه من الأزهرية، فأحبُّ أن أُنبِّه في آخر الكلام على الأزهرية على جودة شرح خالدٍ الأزهري صاحبها -رحمه الله تعالى- لها، وقد ذكرنا شرحه للأزهرية من قبل، وقلتُ لكم: أنا لا أعرفه مطبوعًا إلا طباعةً قديمة، فمن عرف له طباعةً حديثة جميلة جديدة فليخبرنا بها، فشرحه واضح.

الطالب: -- ((@ كلمة غير مفهومة- ٠١:٢١:١٢)) --

الشيخ: الشرح للأزهرية، أنا ما رأيته، مع في التدمرية ما رأيته، لكن سأراجعها، فشرحه واضح وهذا مما تميز به الشيخ خالد عمومًا أنه واضح العبارة حتى في كتبه الكبيرة، أما في هذا الشرح فعبارته واضحة وجميلة.

وأيضًا من محاسن شرح الشيخ خالد الأزهري أنه ختم الشرح في آخر الشرح بعد أن انتهى من شرح الأزهرية، أعرب الاستعاذة والبسملة والفاتحة، ثم أعرب من سورة قريش إلى آخر المصحف، إلى سورة الناس، فهذا تطبيق إعرابي لما شرحه من قبل، طبعًا أعرب إعرابًا ميسرًا مناسبًا للمتوسطين، فكل هذا يحثكم على قراءة هذا الشرح، فإن كان هناك من سؤال أو نجزي بقية الوقت إلى الأذان في إعراب ما تيسر مما ذكره الشيخ خالد، نعم.

يقول: إذا كان المتعلق كونًا عامًا واجب الحذف نحو: الحمد لله، فهل نقول: إن شبه الجملة خبر أم نقول: إن شبه الجملة متعلقة بالخبر المحذوف؟

الجواب: جمهور النحويين يقولون حينئذٍ: إنَّ شبه الجملة متعلقةٌ بالخبر

المحذوف، وبعض النحويين يقول: إنَّ المتعلَّق هنا؛ لأنه واجب الحذف تُنوسي حتى صار كالعدم، وصار الخبر شبه جملة، فلهذا يقولون: شبه الجملة هي الخبر، وهذا من المذاهب الضعيفة في النحو، والحق في المسألة ما عليه جمهور النحويين لأدلةٍ كثيرة منها: نكتفي بواحد منها: أن هذا الأمر لو صحَّ في الجار والمجرور -وهذا هو الذي ربما خدعهم في نحو: الحمد لله- فإنه لا يصح في الظرف في نحو: "والركب أسفل منكم" فإنَّ العرب لا تقول: "والركب أسفلُ منكم" فتنقل الخبرية إلى الظرف إلى شبه الجُملة، وإنما تبقي الظرف منصوبًا على الظرفية، فتقول: "والركب أسفل منكم" فهذا يدلُّ على أنَّ الظرفية باقية على النصب، والخبر معتبر وإن كان محذوفًا، نعم.

الطالب: ذكرتم حفظكم الله في الجمل التي لا محل لها من الإعراب أنها كلها في الحقيقة ابتدائية، فالجملة المعترضة بين شيئين كيف تكون ابتدائية؟

الشيخ: هذا واضح، يقول: كيف نقول: إنَّ الجُملة المعترضة في حقيقتها جملةٌ ابتدائية؟ لأنك ذكرت أن كل الجُمل التي لا محل من الإعراب في الحقيقة جمل ابتدائية؟

فالجواب: أنك إذا قُلتَ: "محمدٌ -وإن أخطأ- أخي" فإن الجملة الاعتراضية وقعت في أول جملة الاعتراض فهي جملة ابتدائية، نعم.

طيب نعرف الاستعاذة والبسملة على الأقل.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أعوذُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة، وفاعله؟ مستترٌ وجوبًا تقديره

أنا.

باللهِ: جارٌ ومجرور متعلقان بـ أعوذُ، أعوذُ باللهِ.

من الشيطانِ: جارٌ ومجرور متعلقان بماذا؟ بـ أعوذُ، يعني أعوذ من الشيطان.

والرجيم؟ نعتٌ للشيطان.

ثم قال: بسم الله الرحمن الرحيم

الباء: حرف جر.

واسم: اسمٌ مجرور بالباء، والجار والمجرور بسم الله متعلقٌ بماذا؟ بمحذوف، هنا متعلَّق محذوف، وأمَّا في الاستعاذة فالمتعلق مذكور.

طيب، كيف نقدر هذا المحذوف؟ نقدره بحسب المعنى، فإن أردت أن تقدره تقديرًا عامًا فتقول: ابتدئ بسم الله، وإن أردت أن تقدره تقديرًا خاصًا، فتقدره بحسب الفعل الذي تفعله، إن كنتَ تقرأ القرآن: أقرأُ بسم الله، إن كنتَ تذبح: أذبحُ بسم الله ونحو ذلك.

النحويون والمتقدمون لا يذكرون في تقديره إلَّا فعلًا، وأما ما يُنسب في ذلك إلى البصريين من تقديره اسمًا فهو لا يصح؛ بمعنى: أنَّهم لا يريدون بذلك تقدير الاسم، وإنما لهم مفهومٌ آخر، التبس الأمر على بعض المفسرين والمعربين، فظنوا أنهم أرادوا تقدير الاسم، وإلا فإن المتقدمين كلهم مطبقون على أن المقدر فعل، وأغلبهم يقدره فعلًا متقدمًا، ابتدرُ بسم الله أو أقرأُ بسم الله، وبعض أهل البلاغة يستحب أن يقدر متأخرًا أي: بسم الله أقرأُ، وهذا خلاف الظاهر والله أعلم حملًا على الاستعاذة، فالاستعاذة تقدم فيها الفعل أعوذ بالله، وحملًا على قوله: ﴿

﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق:١]؛ وغير ذلك والله أعلم والمسألة سهلة.

قال: بسم الله، باسم جارٌ ومجرور، واسم مضاف، ولفظ الجلالة مضافٌ إليه.

والرحمن: نعتٌ أول.

والرحيم: نعتٌ ثانٍ.

ومما يُنبَّه عليه هُنا، أنكم ربما ترون في بعض كتب التفسير ونحوها ككتب الشروح والحواشي أن بعضهم يمنع أن نجعل الرحمن الرحيم نعتين لله، ويقول: يجب أن يكونا بدلين، وهذا يعود إلى مسألةٍ عقدية عندهم، وهي: أنَّ أسماء الله أسماءٌ لا صفات، يثبتون الأسماء وينفون الصفات، يثبتون الأسماء يعني يجعلونها مجرد علم على الله، والأعلام كما تعلمون جوامد لا يصح النعت بها فتكون بدلًا، أما أهل السُنَّة والجماعة فإنهم يرون أن أسماء الله أسماءٌ تحمل ما فيها من صفات، فهي أسماء أعلام ومع ذلك هي صفات، فعلى مذهبهم يصح أن تجعلها نعتًا وهذا هو الظاهر والمتبادر لأنه الموافق للمعنى، فالمعنى وصف الله بالرحمن، ويصح أن تكون بدلًا فالمعنى حينئذٍ يختلف، فيكون معنى البسملة لو قلتَ: على البدل يكون باسم الرحمن؛ لأن البدل على نية حذف المبدل منه.

ونحمد لله سبحانه وتعالى على ما يسر من شرح الأزهرية، ونسأله ﷻ أن يجعله شرحًا مباركًا مفهومًا، وأن ينفعنا وإياكم به في الدنيا والآخرة، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

قام بتفريغ المادة الصوتية

مكتب ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

محتويات الكتاب